

النظم الاسلاميه

تأليف

الدكتور على إبراهيم حسن

6

الدكتور حسن إبراهيم حسن

أستاذ التاريخ الإسلامى
بكلية الآداب بجامعة القاهرة
والمفتش الأول للمواد الاجتماعية
بوزارة التربية والتعليم سابقا

مدير جامعة أسيوط
وأستاذ التاريخ الإسلامى بكلية الآداب
بجامعات القاهرة وبنسلفينيا
وكاليفورنيا والرباط وبغداد سابقا



ملتزم النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

النظر الإسلامي

تأليف

الدكتور علي إبراهيم حسن
أستاذ التلويح الإسلامي
بكلية الآداب بجامعة القاهرة
والفلس الأول للمواد الاجتماعية
بوزارة التربية والتعليم سابقا

6

الدكتور حسن إبراهيم حسن
مدير جامعة أسيوط ،
وأستاذ التاريخ الإسلامي بكلية الآداب
بجامعات القاهرة وبني سويف
وكاليفورنيا والرباط وبغداد سابقا



مكتبة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
تأليفها حسن محمد وفؤاده
9 شارع عدلي بالقاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

موضوع النظم الإسلامية موضوع طريف لم يتصد لبعثه إلا القليل من الفقهاء والمؤرخين مع ماله من أهمية وخطر . على أن هذا الموضوع ليس بمجديد ؛ قد بحثه بعض فقهاء السلفين الأقدمين بحثاً مستفيضاً . ويعتبر أبو الحسن علي الماوردي^(١) المتوفى سنة ٤٥٠ هـ (١٠٥٨ م) في طليعة المؤلفين الذين كتبوا في النظم الإسلامية . وكتابه «الأحكام السلطانية» أول ما كتب بالعربية في هذا الموضوع . على أن النصوص التي يحيط بأسلوب الماوردي يرفع من شأن ما كتبه المتأخرون من أمثال ابن طباطبا وهو علوي ، ويعرف أيضاً بابن الطقطقي (بتشديد الطاء الأولى وكسر الطاء الثانية وسكون القاف الأولى وكسر القاف الثانية ، سمي بذلك لأنه كان كثير الكلام) ، الذي ألف كتابه «الفخرى في الآداب السلطانية» ، وانتهى من وضعه سنة ٧٠١ هـ . ويمتاز كتابه بسهولة أسلوبه وإمتاع عباراته . وعن كتب في النظم الإسلامية كذلك عبد الرحمن بن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ هـ (١٤٠٥ - ١٤٠٦ م) .

وهناك طائفة أخرى من الفقهاء والمؤرخين تناولوا الكلام في ناحية خاصة من نواحي هذه النظم مثل أبي عمر الكندي (٩٦١/٣٥٠) وابن حجر العسقلاني (١٤٤٠/٨٥٣) الذين كتبوا في القضاء ، والجهمشيارى (٩٤٢/٣٣١ - ٩٤٣) وهلال الصابي (١٠٥٦/٤٤٨) وابن منجب الصيرفي (١١٤٧/٥٤٢) الذين وضعوا مؤلفات خاصة عن الوزراء ، وأبي يوسف (٨٠٧/١٩٢ - ٨٠٨) وابن سلام

(١) سمي الماوردي لأنه كان يبيع ماء الورد مع اشتغاله بالمطالعة والتصنيف ، كما سمي الصابي صاحب كتاب « يلبية الدهر » بهذا الاسم لأنه كان يتجبر في فراء تشالب .

(٢٢٤/٨٣٨ - ٨٣٩) وقدامة بن جعفر (٨٣٧ هـ) الذين كتبوا في النظم المائية والكندى مؤلف كتاب «الولاء».

ومن الكتاب الذين تناولوا ناحية خاصة من نواحي النظم الإسلامية في العصر الحديث : سيروليم ميوز ، والأستاذ خير توماس أرنولد ، والدكتور عبد الرزاق السنهوري ، وقد تناولوا الكلام على الخلافة بإسهاب .

والنظم جمع « نظام » ؛ وهي كلمة تطلق على كل شيء يراعى فيه الترتيب والانسجام والارتباط . وهي - بهذا الاعتبار - تشبه الهند من حيث انتظام أحجاره بعضها مع بعض . ونظم أية دولة تتكون من مجموعات القوانين والمبادئ والتقاليد التي تقوم عليها الحياة في هذه الدولة . ومن هذه النظم : النظام السياسي ، والنظام الإداري ، والنظام المالي ، والنظام القضائي . وهناك نظم أخرى كالعبادات العملية من صلاة وصوم وحج وزكاة ، ونظريات الفرق الدينية التي ظهرت في الإسلام ، وهي تتصل بالدين أكثر من اتصالها بالتاريخ . وهناك نوع آخر من النظم هو النظم الاجتماعية التي تعنى بدراسة حالة الشعوب ، كنظام الرق الذي أفردنا له باباً خاصاً لما كان له من أثر كبير في حياة المجتمع الإسلامي في العصور الوسطى ، وقد وجد عند المصريين وعند اليونان والرومان وعند اليهود .

ففي النظام السياسي تسكلمنا على الخلافة من حيث كونها نظاماً للحكم ، ومن حيث نشأتها وارتقاؤها وضمها إلى أن زالت على أيدي التتار ببغداد سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) ، ثم من حيث إحيائها في مصر في عهد دولتي المماليك ، ونحوها إلى العثمانيين . كذلك تناولنا الكلام على الوزارة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي عهد الخلفاء الراشدين والأمويين ، وفي المصيرين العباسي الأول والثاني ، ثم في مصر ، وبخاصة في عهد الفاطميين والمماليك ، كما تسكلمنا على الكتابة التي

يتولى صاحبها مخاطبة الولاة وغيرهم من موظفي الدولة ، والحجابة التي يشبه صاحبها كبير الأمناء في أيامنا .

وفي الباب الثاني تكلمنا على النظام الإداري ، ونقبي به إدارة الأقاليم من حيث بيان مدى سلطة الولاة في ولاياتهم ، وتعدد دواوين الدولة كديوان الخراج ، وديوان الرسائل ، وديوان السفلات أو الإيرادات ، وديوان الطراز ، وديوان الخاتم وبشبه قلم الأرشيف أو السجلات . كما تكلمنا على تعريب الدواوين في بلاد الشام وقارس في عهد عبد الملك بن مروان ، وفي مصر في عهد ابنه الوليد ، وما كان لذلك من أثر سياسي وأدبي ، كما تناولنا الكلام أيضاً على البريد والشرطة ، ثم على الجيش في عهد النبي وفي عهد الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين . وتعرضنا لوصف الأسلحة التي كان يستعملها جند المسلمين ، ولإمرة الجيش ، ثم تكلمنا على الجيش في مصر في عهد الطولونيين والإخشيديين ، وفي عهد الفاطميين والأيوبيين والمماليك ، وبيننا كيف بلغ أسطول الشام في عهد معاوية بن أبي سفيان ألفاً وسبعمائة سفينة ، وكيف بلغت البحرية الإسلامية عظمتها طوال العصر الأموي ، وفي العصر العباسي الأول ، وكيف أصبح أسطول المسلمين نموذجاً لأساطيل الأقطار المسيحية .

ولا عجب في ذلك فإن كثيراً من الاصطلاحات العربية البحرية لا تزال شائعة على السنة البحارة في جنوبي أوروبا . نذكر من بين هذه الاصطلاحات على سبيل المثال كلمة Cable المأخوذة عن لفظ حبل العربي وكلمة Arsenal وبالإيطالية Darsonal المأخوذة عن لفظ دار الصناعة (أي دار صناعة السفن) بالبرية ، وكذا كلمة Corvette المأخوذة عن لفظ غراب البرية ، و Admiral المأخوذة عن لفظ أمير البحر .

كما لم نفتن أن نبين ما بلغت مصر من شهرة وعظمة في ميدان صناعة السفن

التي كانت نشحن بالأسلحة والمقاتلة لغزو بلاد الدولة الرومانية الشرقية أو الدولة البيزنطية - أو بلاد الروم كما يسميها مؤرخو العرب - وبيننا كذلك كيف اشتهرت مصر في عهد الدولة الطولونية ببناء المراكب البحرية ، وأصبح لها حول جزيرة الروضة أحواض لبناء السفن عُرفت باسم « صناعة الجزيرة » . كما أنشأ محمد بن طنج الإخشيد مؤسس الدولة الإخشيدية في فسطاط مصر أحواضاً أخرى لبناء السفن عُرفت باسم « صناعة مصر » ، وأنشأ الخليفة الموحدين الله الفاطمي داراً لصناعة السفن بالمقس (وموضعها الآن حديقة الأزبكية تقريباً بجوار القبة الخضراء) بنى فيها ستائة مركب . ونسج الأيوبيون والمماليك على منوال من سبقوهم من حيث عنايتهم بالأسطول، حتى ظهرت مصر بالمظهر اللائق بها بين الدول الحربية في ذلك الوقت .

وفي الباب الثالث من هذا الكتاب تكلمنا على النظام المالي ، فبحثنا موارد بيت المال ومصارفه ، وأسهبنا في القول عن الخراج بنوعيه ، وعن ديوان الخراج وجبايته ، ونظام المقاسمة ، ونظام الالتزام أو الإقطاع ، ثم عن الجزية التي كانت توضع على أهل الذمة مقابل الزكاة المفروضة على المسلمين ؛ وبيننا كيف كانت الجزية لا تزيد عن سبع ما فرضه الفرس والروم على أهالي البلاد التي فتحوها ، ثم تكلمنا على الزكاة والأشياء التي تؤخذ عنها ، وعلى من يجب صرفها ، وعلى الفبي ، وهو كل ما وصل للمسلمين من غير قتال ، وكيف كان يقسم بينهم ، ثم عن الغنمية ، وهي ما يناله المسلمون عن طريق الحرب ، وكيف كانت تقسم بينهم ، ثم عن العشور ، وهو أخذ العشر من بضائع التجار من غير المسلمين ، وهي تشبه ما نسميه بالضرائب الجركية الآن ، ثم عن الركاكاز ، وهو ما يؤخذ عما في باطن الأرض من المعادن (الكنوز) .

بعد ذلك بحثنا نظام الضرائب في عهد الأمويين والعباسيين وطرق جبايتها

ومقدار الجباية ، والأوجه التي تصرف فيها موارد بيت المال من دفع رواتب الموظفين وأرزاق الجند ، وعلى كرى الأنهار وإصلاح مجاريها ، والنفقة على الأسجونين والأسرى ، والمنح التي تندق على الأدباء والعلماء ، وما يتطلبه الجيش والأسطول من المعدات الحربية : وأخيراً تناولنا الكلام في شيء من الإسهاب على النظام المالي في مصر من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الطولونية ، وفي عهد الطولونيين والإخشيديين ، وفي عهد الفاطميين ثم في عهد المماليك ، وختمنا هذا البحث بإيراد جدول يبين مقدار خراج مصر في عصورها الإسلامية المختلفة .

وفي الباب الرابع بحثنا النظام القضائي في الإسلام ، فتكلمنا على القضاء في الجاهلية ، وفي عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، وفي عهد الخلفاء الراشدين ، وفي عهد بني أمية ، ثم في العصر العباسي الأول وهو عصر ظهور المذاهب الأربعة ، ثم في العصر العباسي الثاني . كما أفردنا للقضاء في مصر بحثاً خاصاً ، تناولنا فيه الكلام على القضاء من الفتح الإسلامي إلى الفتح الفاطمي ، وفي عهد الفاطميين والأيوبيين ، وفي عهد المماليك . كما تكلمنا على المظالم التي كان يلجأ إليها المتقاضون إذا اعتقدوا أن القاضي لم يحكم بينهم بالعدل ؛ وهي من هذه الناحية بمثابة محكمة الاستئناف في عصرنا . وأخيراً تكلمنا على الحسبة التي تعتبر وسطاً بين القضاء والمظالم .

وفي الباب الخامس تناولنا الكلام على نظام الرق ولا سيما في الإسلام ، ومدى عنايته بالأسرى ، وكيف سوتى بين الناس على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم واللوانهم ، كما شوى اليهود والنصارى بالمسلمين ، وعنى بطائفة الرقيق أينما عناية وحاطها بسياج من عدله ورحمته ، وأخذ بأيديهم في طريق الحرية ، فسوى بين الرقيق ومولاه في الطعام والشراب واللباس والتعليم والتهديب . ثم تكلمنا على أهم مصادر الرق ، وعلى الموالى ومعاملة الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين لهم ، ثم على الرقيق في مصر والمغرب .

ونرجو أن نكون بذلك قد سدنا فراغاً في ناحية من نواحي التاريخ الإسلامي ، بتقديم الطبعة الثالثة من هذا الكتاب بالعربية . وهو - كما نرى - يجمع شتات النظم الإسلامية ويسر رغبة من يريد التوسع في دراسة إحدى هذه النواحي . لهذا عنيّا بالإشارة إلى المراجع العربية والإفرنجية التي اعتمدنا عليها في وضع الكتاب ، كما أوردنا جداول للأسر الإسلامية في مختلف المصور . ولم نعرض لتفصيل الحوادث السياسية تفصيلاً يخرج بها عن الموضوع .

على أن القارئ سيجد في هذه الطبعة ما يفتني في دراسة تاريخ الإسلام السياسي منذ عصر الرسول عليه الصلاة والسلام إلى سقوط بغداد على أيدي التتار سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) ، وإلى زوال الخلافة العثمانية من القسطنطينية سنة ١٩٢٤ م . ومع هذا لم ننقل أيضاً بحث نظم الحكم في مصر منذ الفتح العربي على يد عمرو بن العاص سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) إلى الفتح العثماني على يد السلطان سليم الأول سنة ١٥١٧ م ، وعلى بلاد المغرب والأندلس .

وقد أدخلنا تعديلات أساسية على هذه الطبعة ، فأضفنا مادة جديدة مستمدة من مصادر أخرى عربية وأفرنجية . راجها القارئ في آخر الكتاب ، كما أدخلنا بعض التعديلات في تبويب الكتاب .

والكتاب مما لا يستغنى عنه المشتغلون بالتاريخ الإسلامي في البلاد العربية والإسلامية ، كما لا يستغنى عنه طلاب النكبات والمعاهد العالية ، وطلاب الثقافة العربية الإسلامية بصفة عامة .

وبما يدعوا إلى التبعة أن هذا الكتاب قد ترجم إلى اللغة الأوردية التي يتكلم بها نحو أربعائة وخمسين مليون نفس .

والله نسال أن ينفع بهذا طلاب العلم إنه سميع مجيب .
المؤلفان

محتویات الكتاب

مقدمة

مقدمة الكتاب (ج)

فهرس موضوعات الكتاب ح

البُيُوتُ الْأَوَّلَى

النظام السياسي

١ - الخريف

(١) نشأة الخلافة

١ - حكومة الرسول

٢ - معنى الخلافة

٣ — المقصود من كلمة خليفة ٣

١٠ — ألقاب الخليفة

• - الآراء التي ظهرت حول اختيار الخليفة :

(١) المهاجرون والأنصار ٨

(ب) الشيعة

(ج) الخوازم ۱۱

(د) المرجئة والمعتزلة ١١

٦ - الآية ١٣

v — الخلافة عند الفقهاء والفلاسفة والأخلاقين ١٣

(ب) الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين :

١ - بيعة القيفة ١٨

٢ — بيعة عمر

صفحة

- ٣ — قصة الثورى أو بيعة عثمان ٢٤
 ٤ — بيعة على ٣٠
 ٥ — رأينا فى طريقة انتخاب الخلفاء الراشدين ٣١
 (ج) الخلافة الأموية :

- ١ — الخلفاء الأمويون (جدول) ٣٤
 تسلسل نسب الخلفاء الأمويين ٣٥
 ١ — مميزات الخلافة الأموية ٣٦
 ٢ — ولاية يزيد العهد - معاوية الثانى ٣٧
 ٣ — انتقال الخلافة إلى بيت مروان بن الحكم ٤١
 ٤ — نهاية الخلافة الأموية ٤٣
 (د) الخلافة العباسية :

- جدول الخلفاء العباسيين ٤٥
 تسلسل نسب الخلفاء العباسيين ٤٧
 ١ — مميزات الخلافة العباسية ٤٩
 ٢ — ولاية العهد ٥١
 (هـ) الخلافة فى العباسى العصر الثانى (٢٣٢ — ٨٦٥) .

أولاً — الخلافة العباسية منذ وفاة الواثق إلى أن استولى بنو بويه على بغداد :

- ١ — من المتوكل إلى عصر إمرة الأمراء ٥٣
 ٢ — عصر إمرة الأمراء : الراضى - المتقى - المستكنى ٥٨
 ٣ — أثر التنازع على إمرة الأمراء ٦٠

ثانياً — الخلافة العباسية فى عهد بنى بويه (٢٣٤ — ٨٤٧) .

- تسلسل نسب سلاطين بنى بويه فى العراق ٦٢
 ١ — المطيع والطائع ٦٣
 ٢ — القادر والقائم ٦٥

صفحة

ثالثاً — الخلافة العباسية في عهد سلاطين السلاجقة :

- تسلسل نسب سلاطين السلاجقة في العراق ٦٧
- ١ — ثورة البساسيري - حالة الخلفاء العباسيين في عهد السلاجقة ٦٨
- ٢ — عود النفوذ للخلفاء العباسيين - المقتدى والمسترشد ٧١
- الراشد والمقتدى ٧٢
- ٣ — احتفاظ الخلفاء العباسيين بسلطتهم الدينية ٧٣

رابعاً — نهاية الخلافة العباسية :

- ١ — حالة العالم الإسلامي - دولة خوارزم ٧٥
- ٢ — زوال الخلافة العباسية في بغداد : المستعصم ، وهولاكو ٧٧
- ٣ — تعدد الخلافة في المغرب والأندلس وغيرها ٧٨

(و) الخلافة الفاطمية :

- جدول الخلفاء الفاطميين - تسلسل نسب الخلفاء الفاطميين ... ٨٧
- ١ — قيام الخلافة الفاطمية في بلاد المغرب ٨٩
- ٢ — فتح مصر - المعز لدين الله - العزيز بالله ٩٢
- ٣ — الوزارة والمستعينة ٩٢
- ٤ — زوال الخلافة الفاطمية ٩٤
- (ز) إحياء الخلافة الأموية في الأندلس ٩٦

(ح) إحياء الخلافة العباسية في مصر في عهد دولتي المماليك :

- ١ — الظاهريين والخلافة ٩٨
- ٢ — الخلافة في مصر بعد يبرس ١٠٢

(ط) العثمانيون والخلافة :

- ١ — بين الحليفة المتوكل والسلطان سليم الأول ١٠٤
- ٢ — زوال الخلافة العثمانية من القسطنطينية ١١١

صفحة

٢ - الوزارة :

- (أ) الوزارة في عهد النبي وعهد الخلفاء الراشدين والأمويين : ١١٢
(ب) الوزارة في العصر العباسي الأول : ١١٤
(ج) نوعا الوزارة : وزارة التفويض - وزارة التنفيذ ١٢١
(د) الوزارة في العصر العباسي الثاني : ١٢٦
(هـ) ضعف شأن الوزارة ١٢٨
(و) الوزارة في عهد السلاجقة ١٢٩
(ز) الوزارة في مصر ١٣١
١ - الوزارة في عهد الفاطميين ١٣٢
٢ - الوزارة في عهد المماليك ١٣٥
(ح) الوزارة في الأندلس ١٣٦
٣ - نائب الوزير ١٣٨

٣ - الكتابة :

- (أ) الكتابة في عهد الخلفاء الراشدين ١٣٩
(ب) الكتابة في عهد الأمويين والعباسيين ١٤٠
(ج) الكتابة في عهد الطولونيين ١٤٢
(د) الكتابة في عهد الفاطميين ١٤٣
(هـ) الكتابة في عهد المماليك ١٤٥

٤ - الحجابة :

- (أ) الحجابة في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين ١٤٦
(ب) الحجابة في عهد العباسيين ١٤٧
(ج) الحجابة في مصر والأندلس ١٤٨

الباب الثاني

النظام الإداري

١ - إيمارة على البلدان :

- (أ) نظام الحكم عند العرب قبل الإسلام ١٥١
- (ب) نظام الحكم في عهد الرسول ١٥٢
- (ج) الإمارة على البلدان في عهد الخلفاء الراشدين ١٥٣
- علاقة المسجد بإدارة شئون الدولة ١٥٦
- (د) نظرية الإمارة على البلدان ١٥٨
- (هـ) الإمارة على البلدان في عهد الأمويين ١٥٩
- (و) الإمارة على البلدان في عهد العباسيين ١٦٢
- (ز) نظام الحكم في مصر ١٦٥
- أولاً - من الفتح العربي إلى الفتح الفاطمي ١٦٥
- ثانياً - في عهد الفاطميين ١٦٦
- ثالثاً - في عهد المماليك ١٦٨

٢ - الدواوين :

- (أ) الدواوين في عهد الخلفاء الراشدين ١٧٠
- (ب) الدواوين في عهد الأمويين ١٧١
- ١ - ديوان الخاتم ١٧١
- ٢ - ديوان الطراز ١٧٢
- ٣ - ترميم الدواوين ١٧٤
- ٤ - إصلاح السكة ١٧٥
- (ج) الدواوين في العصر العباسي ١٧٦

صفحة

٣ - الجيش :

- ١ - الجهاد وأغراضه ١٧٨
- ٢ - الجيش في عهد الرسول وعهد الخلفاء الراشدين والأمويين ١٧٨
- ٣ - الجيش في عهد العباسيين ١٨١
- ٤ - العصية في الجيش العباسي ١٨٣
- ٥ - أسلحة الجيش ١٨٣
- ٦ - إمرة الجيش ١٨٧
- ٧ - الجيش في مصر

- (أ) الجيش في مصر حتى نهاية عهد الفاطميين ١٨٩
- (ب) الجيش في عهد الأيوبيين والمماليك ١٩٠
- (ج) الجيش في عهد العثمانيين ١٩٣
- (د) الجيش في عهد العثمانيين ١٩٤

٤ - البحرية :

- (أ) البحرية في الإسلام ٢٠٠
- (ب) إمرة الأسطول ٢٠٣
- (ج) البحرية في مصر ٢٠٤
- (د) البحرية في المغرب ٢٠٨

٥ - البريد :

- (أ) البريد في عهد الأمويين والعباسيين ٢١٠
- (ب) البريد في مصر ٢١٣
- ٦ - الشرطة : ٢١٧

الباب الثالث

النظام المالي

١ - موارد بيت المال ومصارفه :

٢٢٠	(١) الخراج
٢٢٣	١ - نوعا الخراج - ديوان الخراج
٢٢٣	٢ - جباية الخراج - نظام المقاسمة
٢٢٦	٣ - نظام الالتزام
٢٢٩	(ب) الجزية
٢٣٢	(ج) الزكاة
٢٣٤	مصرف الزكاة
٢٣٥	(د) الفيء والغنمة
٢٣٩	(هـ) العشور
٢٤٠	الضرائب في عهد الأمويين والعباسيين
٢٤٧	٢ - مصاف بيت المال

٢ - النظام المالي في مصر :

٢٥٠	(١) من الفتح العربي حتى قيام الدولة الطولونية
٢٦٠	(ب) في عهد الطولويين والإخشيديين
٢٦٢	ز (ج) في عهد الفاطميين
٢٦٦	(د) في عهد المماليك
٢٧٢	٣ - النظام المالي في الأندلس

الكتاب الرابع النظام القضائي

(١) القضاء :

(١) القضاء في الجاهلية ... ٢٧٥

(٢) القضاء في عهد الرسول ... ٢٧٦

(٣) القضاء في عهد الخلفاء الراشدين ... ٢٧٨

(٤) القضاء في عهد بني أمية ... ٢٨١

(٥) القضاء في العصر العباسي الأول ... ٢٨١

(٦) القضاء في العصر العباسي الثاني ... ٢٨٤

(٧) القضاء في مصر :

(أ) من الفتح العربي إلى الفتح الفاطمي ... ٢٨٦

(ب) في عهد الفاطميين والأيوبيين ... ٢٩٠

(ج) في عهد المماليك ... ٢٩٢

٨ - القضاء في الأندلس ... ٢٩٤

روايت القضاء ... ٢٩٥

(ب) النظام : ... ٢٩٦

(ج) المحبة : ... ٢٩٩

الكتاب الخامس

الرق

(١) الرق عند اليونان والرومان واليهود ... ٣٠١

(٢) الرق عند العرب قبل الإسلام ... ٣٠٢

(٣) الرق في الإسلام - غاية الإسلام بالرق ... ٣٠٢

(٤) المكاتب والتدبير ... ٣٠٦

(٥) حسن معاملة المسلمين للرق ... ٣٠٨

(٦) الموال ... ٣١٠

(٧) المماليك في مصر ... ٣١٤

(٨) الرقيق في الأندلس ... ٣١٥

مصادر الكتاب ... ٣١٧

التجانب الأول

النظام السياسي

١ - الخلافة

(١) نشأة الخلافة

١ - حكومة الرسول

كانت حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم حكومة دينية ، تعتمد إلى حد كبير على وحى الله وأمره . وكانت هذه الحكومة تقوم على أساس إحلال الوحدة الدينية والقومية الإسلامية محل المصيبة والشعور القبلى ، مما سهل على القبائل المختلفة طاعة الرسول والانضواء تحت لوائه ، حتى لقد بلغ من افتتان بعض العرب بشخصية الرسول أنهم لم يصدقوا بموته . فلما انتقل الرسول إلى جوار ربه وتحققوا من ذلك ، شك فريق منهم فى أمر هذا الدين الذى أتى به ، وأوجسوا إن وليت قريش أو غيرها أمر الحكم أن تحكم هواها فى رقاب المسلمين ومصالحهم .

لذلك لا تعجب إذا قامت بعد وفاة الرسول أزمة سياسية خطيرة ، إذ لم يؤثر عنه نص صريح فى مسألة الحكم من بعده ، بل ترك مسألة من يخلفه من غير أن يبيت فى أمرها . ولا غرو فقد أشربت نفس الرسول حب هذه الروح الديمقراطية التى سادت لدى العرب منذ أيام الجاهلية ، فرأى عليه السلام أن يترك الأمر شورى للعرب ليختاروا من أحبوا . وإنما ترك الرسول النص على من يخلفه حتى يحقق الشورى الذى وردت فى القرآن الكريم . وكان من أثر ذلك أن ظهر الانقسام بين صفوف المسلمين فى أول نشأة الإسلام ، واشتدت وطأة

هذه الأزمة السياسية وكثرت المناقشات ، فتصدى لملاجها بعض زعماء المسلمين من أمثال أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح . و انتهى الأمر باستخلاف أبي بكر فتشأت مسألة الحكم عند المسلمين بعد وفاة الرسول .

٢ — معنى الخليفة :

الخليفة مصدر « خلف » ، يقال : خلفه خلافة ، كان خليفته وبقى بعده . والخليفة السلطان الأعظم ، والجمع خلائف وخلفاء .

فالخلافة موضوعة في الأصل لكون الشخص خلفاً لأحد ، ومن ثم سمي من يخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في إجراء الأحكام الشرعية خليفة . والخلافة في الاصطلاح هي رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفي ذلك يقول ابن خلدون ^(١) : « الخلافة هي حل الكفاة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها ، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة ؛ فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به » .

إن منزلة الخليفة من الأمة كمنزلة الرسول صلى الله عليه وسلم من المؤمنين ، له عليهم الولاية العامة والطاعة التامة ، وله حق القيام على دينهم ؛ فيقيم فيهم حدوده وينفذ شرائعه . وله بالأولى حق القيام على شئون دنياهم أيضاً ، بيده وحده زمام الأمة . فكل ولاية مستمدة منه ، وكل خطة دينية أو دنيوية متفرعة عن منصبه ، فهو الحاكم الزماني والحاكم الروحي . وهذا بخلاف ما كان في العرب في العصور الوسطى .

وقد ذكر سير توماس أرنولد في كتابه « الخلافة ^(٢) » أوجه الشبه والاختلاف بين هذين النظامين اللذين قاما خلال العصور الوسطى وهما الخلافة

(١) مقدمة ابن خلدون (طبعة بيروت ١٩٠٠) ص ١٦٦ .

(٢) Sir Thomas Arnold, The Caliphate, pp, 1—2.

في الشرق ، والإمبراطورية الرومانية المقدسة في الغرب فقال : « إن كلا النظامين يستند إلى قوة الدين ، فكلأهما دين على يعمل على ضم العالم تحت لوائه . بيد أن الإمبراطورية المقدسة لم تكن مستجدة الوجود ، بل كانت استعراوا لإمبراطورية وثنية سابقة ، حتى إنه الإمبراطور ثيرمان تلقب بألقاب الأباطرة الوثنيين . كما نجد في الغرب حاكين : أحدهما زمني وهو الإمبراطور ، والآخر روعي وهو البابا . أما الخلافة فإنها لم تتم على نظام سياسي سابق ، بل هو نظام مستحدث وليد الظروف والأحوال التي نشأت على أثر ظهور الإسلام . وبسيط سيادة العرب على بلاد فارس ومعظم بلاد الدولة الرومانية الشرقية . والخليفة حاكم سياسي ، بمعنى أنه حاكم واحد يجمع بين السلطتين : الزمنية والروحية ، ولا يتعدى وظيفته الدينية المحافظة على الدين . ويستطيع باعتباره حامى الدين أن يعلن الحرب على الكفار ، ويعاقب الخارجين على الدين ، ويؤم الناس في الصلاة ، ويلقي خطبة الجمعة ، بخلاف البابا فإنه يعتبر قسيساً أعظم يستطيع أن يففر خطايا المذنبين ، وهو المرجع الأعلى في الأمور الدينية » .

٣ — المقصود من كلمة خليفة :

نشأت الخلافة كضرورة اقتضتها الحالة الإسلامية عقب وفاة النبي . أما الفقهاء فيحاولون أن يلتمسوا للخلافة سنداً من القرآن والسنة ، ويدللون على صحة دعواهم بما نزل في القرآن الكريم من الآيات التي وردت فيها كلمة « خليفة » و « إمام » : (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ^(١)) . (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ، قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ .

قال إني أعلم ما لا تعلمون^(١) . ولكن كلمة « خليفة » التي وردت في هذه الآيات لا يقصد منها معنى الحكم وهو المعنى الذي فسرت به فيما بعد . فأما تسميته « إماماً » فتشبيهاً له بإمام الصلاة في اتباعه والافتداء به ؛ ولهذا يقال الإمامة الكبرى : وأما تسميته « خليفة » فلكونه يخلف النبي في أمته ، فيقال خليفة بالإطلاق ويقصد به خليفة رسول الله لا خليفة الله .

واختلف في تسميته خليفة الله ، فأجازه بعضهم اقتباساً من الخلافة العامة التي للأدبيين في قوله تعالى : (إني جاعل في الأرض خليفة) وقوله : (وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض^(٢)) وقد أنكر أبو بكر إطلاق هذه التسمية عليه حين دعى بها ، وقال « لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣) » ، ولأن الاستخلاف إنما هو في حق الغائب ، وأما الحاضر فلا .

٤ - ألقاب الخليفة :

كان أبو بكر يلقب بلقب خليفة رسول الله ، لأنه كان يقوم مقام الرسول في حكم المسلمين والمحافظة على الدين . وكان عمر يلقب بلقب خليفة خليفة رسول الله . ومنما لتكرار لفظ خليفة بالنسبة إلى من يتولى أمور المسلمين من الخلفاء بعد أبي بكر أمر عمر أن يستبدل هذا اللفظ بمباراة « أمير المؤمنين » . ومعنى هذا اللقب الجديد أن المؤمنين قد استحالوا إلى قوة ، وأن عمر صار أميراً لهذه القوة ، لأن « الأمير » عند العرب في الجاهلية كان يقصد به « قائد الجيش » . بذلك كان عمر أول من تلقب بهذا اللقب الذي كان يمشى مع عهد الفتوح ، لما في هذا اللفظ من معنى السلطين الحربية والإدارية .

أما لفظ إمام فإنه تتمثل فيه الصفة الدينية من حيث الإمامة في الصلاة

(١) سورة البقرة ٢ : ٣٠ .

(٢) سورة الأنعام ٦ : ١٦٥ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ١٦٦ .

التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين ، ولذلك نرى الشيعة يستعملون هذا اللفظ لأنهم يعتقدون أن لأفراد البيت العلوي قوة إلهية مقدسة ، كما يعتقدون في المهدي أئ الذي هداه الله إلى الطريق المستقيم . وقد ورد لفظ إمام في القرآن بمعنى الزعيم أو الدليل أو الرئيس (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ ^(١)) . وكان النبي يؤم الناس في الصلاة باعتباره زعيماً للمسلمين . ولسنا نجعل أن النبي في مرضه الأخير قد ندب أبا بكر ليصلي بالناس بدلاً منه . ولا غرو فقد كانت إمامة المسلمين في الصلاة من أهم الأدلة التي استند إليها السنيون في أحقية أبي بكر بالخلافة بعد النبي دون غيره من المسلمين . ولذلك كان الخلفاء بعد النبي يحافظون على وظيفة الإمامة في الصلاة ، لما تدل عليه من صفة الزعامة ، حتى لقد أصبحت الإمامة في الصلاة من أهم أعمال الولاية في الأمصار الإسلامية .

وصفة القول أن الخلفاء الأول كانوا يلقبون بألقاب ثلاثة : الخليفة ، أمير المؤمنين ، الإمام . يقول سير توماس أرنولد في كتابه « الخلافة » (ص ٤٢) إن الفقهاء لما أخذوا يبحثون عن سند لاستعمال الألقاب التي أشرنا إليها ، لم يوفقوا التوفيق كله ، فلم يظفروا بلفظ « إمام » بالمعنى الذي أرادوه . وعلى الرغم من أنهم قد ظفروا بلفظ « خليفة » لم يرد ذلك في القرآن بالمعنى المقصود في الإسلام . وقد بحث فقهاء المسلمين عن سند في القرآن يبنون عليه نظريتهم في الخلافة ، كما رجع رجال الدين المسيحي إلى الإنجيل للاعتداء إلى الأغراض البابوية والإمبراطورية ، ومع أن لفظ « خليفة » قد ورد في القرآن ، فإننا لا نستطيع مع ذلك أن نستدل منه على وجود الخلافة باعتبارها نظاماً يجمع بين شئون الدين والدنيا على نحو ما اتبع بعد وفاة الرسول الكريم .

وفي الحق أن القرآن لم يشر إلى نظام الحكم الذي يصح أن يتبعه المسلمون

بعد النبي ، ولكن آياته التي تحض على طاعة أولى الأمر تكشف عن أن الإسلام دين ديمقراطي . قال الله تعالى : (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)^(١) . وبعد وفاة النبي جاءت خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة ، وكانت انتخابية شورية .

وقد وضع القرآن الكريم أساس الديمقراطية التي تقوم على الشورى التي تتمثل في كثير من الآيات ، فقال الله عز وجل في سورة آل عمران (٣ : ١٥٩) : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ، وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ . إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) . وقال في سورة الشورى (٤٢ : ٣٨) : (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ، وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ) . وكان الرسول الكريم شديد الحرص على استشارة الصحابة للاستفادة برأيهم ، وكان لا يُبزم أمراً إلا بعد بحثه وتمحيصه واستشارة الصحابة فيه ، متمثلاً بقوله تعالى في سورة ص (٢٨ : ٢٩) : (كَتَابَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ) .

ومما يؤثر عن الرسول أنه كان يستشير جميع الصحابة الحاضرين . يدل على ذلك استشارته إياهم في غزوة بدر وأحد ، وفي غزوة الخندق أو الأحزاب ، وكان لا يُفضل أحداً على أحد في المشورة عملاً بقوله سبحانه وتعالى في سورة الحجرات (٤٩ : ١٣) (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « لَا فِضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِي إِلَّا بِالتَّقْوَى » ، وقوله أيضاً : « كُلُّكُمْ مِنْ آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ » .

من ذلك نرى أن الديمقراطية كانت مبدأ لنظام الحكم الذى يقوم على مبدأ الشورى .

ولكن الخلافة استعالت فى عهد بنى أمية وبنى العباس إلى حكم استبدادى وراثى ، وانعدمت الشورى ، وصار الانتخاب صوريا محضاً ، والتمس الفقهاء لتبرير ذلك سنداً من الأحاديث ، فنسبوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الخلافة بعدى أربعون سنة ، ثم تصير ملكاً عضوداً » . ويرى سيرتوماس أرنولد أن كثيراً من هذه الأحاديث قد دس على النبي لتبرير ذلك النظام ، وأن فقهاء المسلمين يستندون على الحديث فى تأييد النظرية القائلة بأن الأئمة من قریش .

وقد أورد الماوردى^(١) وابن خلدون^(٢) بعض الصفات التى يجب أن تتوفر فىمن يرشح للخلافة . ومن هذه الصفات : العلم ، والعدالة ، والكفاية ، وسلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر فى رأى والعمل . واختلف فى قرشية النسب : فالعلم يقصد به العلم الذى يؤدى إلى الاجتهاد ، والعدالة ويقصد بها أن يكون الخليفة صاحب استقامة فى السيرة وأن يكون متجنباً للمعاصى ، والكفاية ويقصد بها أن يكون الخليفة قادراً على إقامة الحدود بصيراً بالحروب كفيلاً بحمل الناس عليها وأن يكون صاحب رأى وتدير ، وأخيراً سلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر فى رأى والعمل .

٥ - الآراء التى ظهرت حول اختيار الخليفة :

بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم قام النزاع بين المسلمين على الخلافة ، واختلف أهل المدينة فىمن تؤول إليه الخلافة :

(١) كتاب الأحكام السلطانية ص ٤ .

(٢) مقامة ابن خلدون ص : ١٥٢ .

(١) المهاجرون والأنصار :

فمنهم من رأى ضرورة حصرها في قريش ، لأنها قبيلة النبي ولأنها أفضل القبائل وأعظمها نفوذاً . ومن السهل أن يخضع لها جميع العرب ، إذ لو انتخب الخليفة من قبيلة أخرى لقامت القبائل ينافس بعضها بعضاً ، وانتشرت الفتن الداخلية . كما أن المهاجرين كانوا أول من آمن بالرسول وصبر على أذى المشركين من أهل مكة .

ومنهم من رأى أن الأنصار أحق من المهاجرين بالخلافة ، لأنهم هم الذين نصروا النبي وأصحابه وقت الشدة وآووه في المدينة ، ودافعوا عنهم ضد أعدائه المشركين . وهؤلاء الأنصار لم يروا تخصيص بيت دون آخر لانتخاب الخليفة منه ..

واشتد الخلاف بين المهاجرين والأنصار ، وأخذ كل فريق يدلل على أحقيته بالخلافة . فاحتج المهاجرون بأن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « الأئمة من قريش » ، وأنه « أوصانا بأن نحسن إلى محسنكم ونتجاوز عن سيئكم ، ولو كانت الإمامة فيكم لم تكن الوصية بكم » . كذلك أئمة عن النبي أنه قال : « الملك في قريش ، والقضاء في الأنصار ، والأذان في الحبشة » . وقد ذكر السيوطي أن الرسول قال : « الأئمة من قريش ما حكموا فعدلوا ، ووعدوا فوفوا » واسترحموا فرحوا^(١) ، مما يدل على أن الإمامة في قريش إذا استوفوا هذه الشروط . نشر المهاجرون كل تلك الأحاديث مع أن القرآن لم يشير إلى انحصار الخلافة في أسرة أو قبيلة معينة . فقد قال الله تعالى : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) . وقال الرسول الكريم : « اسمعوا وأطيعوا ، وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة^(٢) » ، وقوله : « اسمعوا وأطيعوا ولو لعبد أجذع » .

(١) تاريخ الخلفاء ص ٦ .

(٢) الزبيبة : واحدة الزبيب المأكول ، وردوس الحبش توصف بالصر .

(ب) الشيعة :

ومنهم من رأى قصر الخلافة على أسرة النبي . وقد تزعم الشيعة هذا الرأى
 وهم أنصار أهل البيت . وتتلخص آراؤهم فى أن الخلافة يجب أن تكون فى آل
 البيت . وبذلك حصروا الخلافة فى أسرة معينة ، كما أنهم لا يجهلون فكرة
 الانتخاب فى اختيار الخليفة ، ويرون أن تكون الخلافة لعلى ثم لأولاده من
 بعده عن طريق الوراثة . أضف إلى ذلك أنهم يحملون للعليفة صفات دينية ،
 فهو لديهم مستودع العلم الشرعى باعتبار أنه هو وحده الذى فهم القرآن والسنة
 وله حق تفسيرهما . ولذا لقبوا الخليفة بلقب « الإمام » ، لأنهم يرونه أدوة لهم ،
 ووضع غلائهم علياً فى مصاف الآلهة .

ولا يتفق ابن خلدون مع ما ذهب إليه الشيعة من أن الخلافة ركن من
 أركان الدين ، وأن تعيين الإمام واجب بدون الرجوع إلى الأمة ، كما لا يسلم
 برأى الخوارج وهم الجمهوريون الذين يقولون باختيار الخليفة أن كانت الطبقة التى
 ينتمون إليها . فيرى وجوب استناد الخلافة إلى العصبة و . ول . إذا كان
 المسلمون قد خصوا قريباً بالخلافة ، فما ذلك إلا لأنها هى التى تستطيع مد يد النّاس
 بعضا الغلب ، ولا تستطيع قبيلة أخرى أن تفعل هذا ، تمتزف لهم العرب بالتقدم ،
 ولا ينكرون عليهم الرئاسة فيهم » .

ويرى ابن خلدون أن الخلافة مثل أعلى ، وأنها قد تعالوت ومحوّت عما
 كانت عليه فى صدر الإسلام ، وأنه لم يكن بأس من أن يختار المسلمون الخليفة
 من أصحاب العصبة أنى كانت جنسيته ، وذلك تمشياً مع مبدأ المساواة الذى أقره
 الإسلام . وإليك ما يقوله ابن خلدون (١) فى ذلك :

« إن الأحكام الشرعية كلها لا يبدلها من مقاصد وحكم تشمل عليها

وتُشرع لأجلها . ونحن إذا بحثنا عن الحكمة في اشتراط النسب القرشى ومقصد الشارع منه لم يقتصر فيه على التبرك بوصلة (بضم الواو) النبي صلى الله عليه وسلم كما هو في الشهور ، وإن كانت تلك الوصلة موجودة والتبرك بها حاصلًا ؛ لكن التبرك ليس من المقاصد الشرعية كما علمت ، فلا بد إذن من المصلحة في اشتراط النسب وهي المقصودة من مشروعيتها . وإذا سَبَرْنَا (الأمور) وقسمنا (أى أنواع النظم) لم نجدها إلا اعتبار العصبية التي تكون بها الحماية والمطالبة ، ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب ، فتسكن إليه الملة وأهلها ، وينتظم حبل الألفة فيها ، وذلك أن قريشًا كانوا عصبه مُضَر وأصلهم وأهل القلب منهم . وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبية والشرف ، فكان سائر العرب يعترفون لهم بذلك ويستكينون لقلبهم . فلو جعل الأمر في سوام لتوقع افتراق الكلمة بمخافتهم وعدم انقيادهم ، ولا يقدر غيرهم من قبائل مضر أن يردم عن الخلاف ولا يحملهم على الكرة (المهجوم) ، فتتفرق الجماعة وتختلف الكلمة . والشارع محذر من ذلك ، حريص على اتفاقهم ورفع النزاع والشقاق بينهم ، لتحصل اللحمة والعصبية ونحسن الحماية ، بخلاف ما إذا كان الأمر في قريش لأنهم قادرون على سَوق الناس بمصا القلب إلى ما يراودهم ، فلا يُخشى من أحد خلاف عليهم ولا فرقة ، لأنهم كفيلون حينئذ بدفعها ومنع الناس منها ، فاشتراط نسبهم القرشى في هذا المنصب - وهم أهل العصبية القوية - ليكون أبلغ في انتظام الملة واتفاق الكلمة . وإذا انتظمت كلمتهم انتظمت بانتظامها كلمة مُضَر أجمع ، فأذن لهم سائر العرب ، وانقادت الأمم سوام إلى أحكام الملة ، ووطئت جنودهم قاصية البلاد ، كما وقع في أيام الفتوحات ، واستمر بعدها في الدولتين إلى أن اضمحل أمر الخلافة وتلاشت عصبية العرب . ويعلم ما كان لقريش من الكثرة والتغلب على بطون مضر من مارس أخبار العرب وسيروهم وتفتن لذلك في أحوالهم .

(ح) الخوارج

أما الخوارج الذين ينفذ بحكمهم أول الأمر الخلافة وما يتعلق بها ، فقد كانوا يقولون بصحة خلافة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان في سنيه الأولى ، وعلى إلى أن حكم الحكيم . ويمثل هؤلاء الخوارج أو الجمهوريون كما يسميهم فان فلوت^(١) . المبادئ الديمقراطية المتطرفة ، ويعتقدون أن الخلافة حق لكل عربي حر كما يقولون : إن الخليفة إذا بويع لا يصح أن ينزل عن الخلافة ، وإذا جار استحلوا عزله أو قتله إذا قضت الضرورة بذلك . وقد أدخل الخوارج بعض التعديل على الشرط الأول ، فشرطوا الإسلام والعدل بدل العروبة والحرية ، ولا سيما حين انضم إلى صفوفهم الكثيرون من المسلمين من غير العرب . لذلك جعلوا حق الخلافة شاملاً بين جميع المسلمين للأحرار أو الأرقاء على السواء . وقد خالفوا بهذا الرأي نظرية الشيعة التي تقول بانحصار الخلافة في آل بيت النبي .

(د) المرجئة والمعتزلة :

وأما المرجئة فقد رضوا بحكم بني أمية ، مخالفين في ذلك الخوارج أو الجمهوريين والشيعة أو المللكيين . ولا يقل أثر هذه الطائفة في اتجاه السياسة الإسلامية من هاتين الطائفتين . وهم في الحقيقة السواد الأعظم من المسلمين الذين رضوا بحكم بني أمية . وكانت آراؤهم تتفق تماماً مع آراء رجال البلاط الأموي ومن يلوذ به . وكانت العقيدة الأساسية عندهم هي عدم تكفير أى إنسان اعتنق الإسلام ونطق بالشهادتين مهما ارتكب من المعاصي ، تاركين الفصل في أمره لله وحده يوم القيامة ، مخالفين في ذلك الشيعة والخوارج . والمرجئة مشبعة من الأرجاء بمعنى التسوية كما جاء في القرآن الكريم^(٢) : (وآخرون مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ

(١) السيادة العربية والشيعة والإبراهيميات في عهد بني أمية ، نقله إلى العربية وعلق عليه

حسن إبراهيم حسن ومحمد زكي إبراهيم ص ٦٩ .

(٢) سورة التوبة ٩ : ١٠٦ .

إِنَّمَا يُعَذِّبُهُمْ وَإِنَّمَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) . وبزوال الدولة الأموية أقل نجم حزب المرجئة ولم يصبح بعدُ حزباً مستقلاً .
وأما القدرية أو المعتزلة فلا يقل أثرها عن تلك الطوائف الثلاث في اتجاه السياسة الإسلامية . ويقولون بحرية إرادة الإنسان ، كما يعتقدون بالقضاء والقدر . وقد ابتدأت المعتزلة منذ نشأتها طائفة دينية لادخل لها في السياسة ، على عكس ما كان عليه الخوارج والشيعة والمرجئة ، إلا أنها لم تلبث أن خاضت غمار السياسة ، فتكلمت في الإمامة وشروط الإمام .

يقول المسعودي ^(١) : « يذهب المعتزلة إلى أن الإمامة اختيار من الأمة ، وذلك أن الله عز وجل لم ينص على رجل بعينه ، وأن اختيار ذلك مفوض إلى الأمة تختار رجلاً منها ينفذ فيها أحكامه ، سواء أكان قرشياً أم غيره من أهل ملة الإسلام وأهل العدالة والإيمان . ولم يراعوا في ذلك النسب ولا غيره وواجب على أهل كل عصر أن يفعلوا ذلك . والذي ذهب إلى أن الإمامة قد تجوز في قریش وغيرهم من الناس هم المعتزلة بأسرهم وجماعة من الزيدية مثل الحسن بن صالح بن جني (بكسر الجيم وكسر النون مع التشديد) . ويوافق من ذكرنا على هذا القول جميع الخوارج من الإباضية وغيرهم إلا النجديات من فرق الخوارج ؛ فزعموا أن الإمامة غير واجب نصبها ، ووافقهم على هذا القول أناس من المعتزلة ممن تقدم وتأخر ، إلا أنهم قالوا : إن عدلت الأمة ولم يكن فيها فاسق لم يُحتاج إلى إمام . وذهب من قال بهذا القول إلى دلائل ذكروها ، منها قول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه : لو أن سالماً حي ماداخلني فيه الظنون ، وذلك حين فوض الأمر إلى أهل الشورى . فلو لم يعلم عمر أن الإمامة جائزة في سائر المؤمنين لم يطلق هذا القول ولم يتأسف على موت سالم مولى أبي حذيفة . وقد صح بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبار كثيرة منها قوله : « اسمعوا وأطيعوا ولو لبيد

أجده» (أى معلّم بأفقه) ، وقد قال عز وجل (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) ،
(سورة الحجرات ٤٩ : ١٣) .

٦ - البيعة :

البيعة مصدر باع ؛ لأنها تشبه فعل البائع والمشتري . وهى العهد على طاعة
الخليفة ومعاهده على التسليم له بالنظر فى أمور المسلمين . يقول ابن خلدون :
« وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده ، جعلوا أيديهم فى يده تأكيذاً للعهد ...
وصارت البيعة مصافحة بالأيدي وكان الخلفاء يستخلفون على العهد
ويستوعبون الأيمان كلها قلبك ، ففى هذا الاستيعاب إيمان البيعة ، وكان
الإكراه فيها أكثر وأغلب » .

« وأما البيعة المشهورة لهذا العهد ^(١) ، فهى تحية الملوك الكسروية من
تقبيل الأرض أو اليد أو الرجل أو الذيل ، أطلق عليها اسم البيعة التى هى العهد
على الطاعة مجازاً لما كان هذا الخضوع فى التحية والتزام الآداب من لوازم الطاعة
وتوابعها ، وغلب فيه حتى صارت حقيقة عرفية ، واستغنى بها عن مصافحة أيدي
الناس التى هى الحقيقة فى الأصل لما فى المصافحة لكل أحد من التنزل
والابتذال المناهضين لرياسة وصون المنصب الملوئى ، إلا فى الأقل ممن يقصد التواضع
من الملوك فىأخذه نفسه مع خواصه ومشاهير أهل الدين من رعيته » ^(٢) .

٧ - الخوف عند الفقهاء والفلاسفة والأغريق :

بدأ الفقهاء يبحثون مسألة الخلافة نظرياً ، فى عصر انحلال الدولة العباسية ،
حين لم يعد للخليفة من الأمر شيء . . وقد تناول موضوع الخلافة من الوجهتين
النظرية والعملية كثير من فقهاء المسلمين ومؤرخيهم :

(١) يعنى عهد ابن خلدون التوفى سنة ٨٠٨ هـ (١٤٠٥) م .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ١٨٢ .

فأبو الريحان البيروني^(١) (١٠٤٨/٤٤٠) ، أعلن حقيقة الموقف وقال :
إنه لم يبق للخليفة من الأمر شيء ، اللهم إلا ما كان متعلقاً بالدين وحراسته .

كذلك تعرض لمسألة الخلافة فقيه آخر هو أبو الحسن علي الماوردي^(٢)

(١٠٥٨/٤٥٠) الذي ولد في عهد الخليفة العباسي الطائع (٣٦٣ - ٩٧٤/٣٨١ -

٩٩١) و توفي في عهد القائم (٤٢٢ - ٤٦٧/١٠٣١ - ١٠٧٥) . فقد بحث

الخلافة بحثاً نظرياً لا يتفق والحوادث التي وقعت في عصره وقبل عصره ؛ فهو

يقول : إن مركز الخليفة انتخابي ، ويدل بالشروط التي تتوافر فيمن يرشح

لهذا المنصب الخطير . ثم يسرد تاريخ البيعة منذ أيام أبي بكر ، ويدل بالحجة على

أن بيعة كل من الخلفاء الراشدين صحيحة شرعاً ، كما يسرد شروط أهل الإمامة

وواجبات الخليفة الدينية والإدارية والقضائية والحربية^(٣) . على أن الماوردي قد

تجاهل في هذا البحث النظري حقيقة ما وصلت إليه الخلافة في عهده كما سيأتي .

كما تناول موضوع الخلافة كاتب متأخر عن البيروني والماوردي ، هو

نظامي عزوضى ، الذي يرى ضرورة قيام من يخلف النبي صلى الله عليه وسلم

للمحافظة على الشريعة ، كما يقول : إن هذا القائم بالأمر يجب أن يكون خير

الجميع ، ويقول أيضاً : إن الخليفة لا يستطيع أن ينشر نفوذه ولا أن يدير دولته

إدارة حازمة لاتساع رقعتها ، ولا بد أن يكون له نواب يمثلونه في الولايات النائية .

ومن الفقهاء الذين تسكلموا عن الخلافة ابن حزم^(٤) (٤٥٦ / ١٠٦٤)

في كتابه « الفصل في الملل والأهواء والنحل » ، والشهرستاني^(٥) (٥٤٨ / ١١٥٣)

(١) كتاب الآثار الباقية عن القرون الخالية (لندن ١٧٨٩ م) .

(٢) الأحكام السلطانية (القاهرة ١٢٩٧ م) (ص ٨ - ١٢) .

(٣) المصدر نفسه ص ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ .

(٤) القاهرة ١٣١٧ هـ .

(٥) على هامش كتاب ابن حزم .

الذى تكلم فى كتابه « الملل والنحل » (ج ٤ ص ١٦٣ - ١٧١) عن آراء أصحاب الفرق فى الخلافة وفى امامة الخلفاء الأول .

وقد بحث موضوع الخلافة رجل من كبار المؤرخين والفقهاء وعلماء الاجتماع ، هو عبد الرحمن بن خلدون ^(١) (١٤٠٥/٨٠٨) ، فتكلم فى مقدمته عن المجتمع البشرى ، ووقف على ميوله وخصائصه ، ورأى فى السياسة الدينية الخير للبشر ، لأن هذه السياسة تؤدى إلى إسعاد المجتمع فى جميع أحواله من عبادة أو معاملة حتى فى الملك الذى هو طبيعى للمجتمع الإنسانى . من ذلك يتضح لنا أن ابن خلدون يرى أن الحكومة الدينية هى خير أنواع الحكومات ، وأن غايتها هى المصلحة العامة ومنفعة المجتمع ، وأن الحياة الدنيا يجب أن تتخذ وسيلة للحياة الآخرة . وأما القوانين التى تصدر من عند الله فهى خير ما يضمن سعادة الإنسان فى الدنيا والآخرة . والخلافة فى نظر ابن خلدون وكالة عن النبى ، والخليفة يمثل النبى فى السلطتين السياسية والدينية ، ولا يمتاز عن سائر المسلمين إلا من حيث كونه منفذاً للأحكام وحارساً للدين . كما يرى أن الخلافة تطورت ونحوت عما كانت عليه فى صدر الإسلام ، وأنه لم يكن بأس من أن يختار المسلمون الخليفة من أصحاب العصبة أى كانت جنسيتهم .

وتناول موضوع الخلافة فريق من الفلاسفة والأخلاقين الذين تأثروا بعلوم اليونان وفلسفتهم ، وبخاصة فلسفة أرسطو وأفلاطون . ومن فلاسفة المسلمين الذين تأثروا بما كتبه أفلاطون فى جمهوريته : أبو نصر الفارابى المتوفى سنة ٩٥٠ / ٣٣٩ ، الذى أفرد فى كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة ، باباً عنوانه « بياض القول فى المعضو الرئيس » ^(٢) (الخليفة والإمام فى العرف الإسلامى)

(١) مقدمة ابن خلدون (بيروت ١٩٠٠) ص ١٥٢ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ٤٦٠ .

(٢) ص ٨٠ - ٩٠ .

وتكلم عن دولة تعتبر مثلاً أعلى على رأسها الفلاسفة ؛

وقد شبه الفارابي الدولة بالكون الذي ينتظم عوالم متناسقة بدرجاتها المختلفة ، تخضع لسلطان الله سبحانه وتعالى ، وبالروح الانسانية من حيث مقاييس الذكاء ، ويجسم الإنسان من حيث تركيب أعضائه في شكل مُنظَّم يسيطر عليه القلب . وبهذه الطريقة نفسها شبه الفارابي الدولة بنظام متعدد الدرجات . والدولة المثالية في نظر الفارابي يشرف عليها زعيم يعرف ما هي السعادة الحقة ، لأن الانسان لا يستطيع الوصول إلى هدفه بدون هداية مثل ذلك الزعيم (الإمام أو الخليفة) . ولعل الفارابي لم يُعْنِ العناية المطلوبة في بحث الحالة السياسية التي كان عليها العالم الذي كان يعيش فيه ، وأن هذه الحالة لا يمكن أن تنتطبق على الخلافة إلا من الناحية النظرية . وهذه الخلافة لم تعد تعتبر إلا من وجهة النظر الدينية فحسب (١) .

كذلك تعرض إخوان الصفا لمسألة الخلافة من الناحية الفلسفية ؛ فقالوا : إن الملوك خلفاء الله في الأرض ، وإن الملك حارس الدين . ومن هؤلاء نظام الملك وزير السلطان ملكشاه السلجوقي (٢) ، وقد تناول موضوع الحكومة في كتابه سياسة نامه الذي وضعه سنة ٤٨٥ (١٠٩٢ م) ، فبحث مسألة إعداد الحكام وإدارة الدولة . ومن هؤلاء شهاب الدين سُهر أوردی (٥٨٧/١١٩١) الذي تأثر في كتابه حكمة الإشراق بما كتبه أفلاطون في جمهوريته ، ونصير الدين الطوسي الشيعي الذي دخل في خدمة هولاكو التاري وحثه على إزالة الخلافة العباسية ، وصحبه في حصار مدينة بغداد سنة ٦٥٦ / ١٢٥٨ . فقد وصف في كتابه أخلاق ناصري

(١) Sir Thomas Arnold, The Caliphate, pp. 121—122.

(٢) Siasset Naméh, Texte Persan, ed. by Charles Sehefer, 3 vols, (Paris, 1891, 1897).

الإمام كحالك مثال. كما فعل أفلاطون وأرسطو من قبله . وكان نصير الدين الطوسي من أبرز الكتاب الذين خلقوا لنا مؤلفات في الدين والفلسفة . وقد عني ببحث موضوع الخلافة في العصر الأخير بعض المشرقين من أمثال متز وجولدنسيهر وسير توماس أرنولد ، وغيرهم مثل حسن إبراهيم حسن ، وعلي إبراهيم حسن في كتاب (النظم الإسلامية) ، وقد نقل إلى الأردنية والفارسية .

(ب) الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين

(١١ - ٤٠ / ٦٣٢ - ٦٦١)

١ - بيعة السقيفة :

اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة عقب وفاة الرسول ليفشأوا في الأمر ويختاروا من بينهم خليفة . فقال لم سعد بن عبادَةَ سيد الخزرج ، وكان مريضاً : « يا معشر الأنصار ، لكم سابقة في الدين ، وفضيلة في الإسلام . ليست لقبيلة من العرب . إن محمداً عليه السلام لبث بضع عشرة سنة في قومه يدعوهم إلى عبادة الرحمن وخلع الأنداد والأوثان ؛ فما آمن به من قومه إلا رجال قليل ، وما كانوا يقدرُونَ على أن يعمموا رسول الله . ولا أن يُعزوا دينه ، ولا أن يدفعوا عن أنفسهم ضيماً تمموا به (أى تجاهلوه وأغفلوه فمضوا عن الحق صدوداً عن الدعوة الإسلامية) ، حتى إذا أراد بكم الفضيلة ساق إليكم الكرامة ، وخصكم بالنعمة ، فرزقكم الله الإيمان به وبرسوله ، وللمنح له ولأصحابه ، والإعزاز له ولدينه والجهاد لأعدائه ؛ فكنتُم أشد الناس على عدوه منكم وأتقلهم على عدوه من غيركم ، حتى استقامت العرب لأمر الله طوعاً أو كرهاً ، وأعطى البعيدُ التقادة (القيادة) صاغراً داخراً حتى آمنن الله عز وجل لرسوله بكم الأرض ودانت بأسيافكم له العرب ، وتوفاه الله وهو عنكم راض وبكم قريراً عين ، استبدوا بهذا الأمر دون الناس فإِنَّه لكم دون الناس » .

ولما اتصل خبر هذا الاجتماع بعمر بن الخطاب أسرع ومعه أبو بكر الصديق وأبو عبيدة بن الجراح إلى السقيفة حيث قام أبو بكر في الناس خطيباً ، وأخذ يبيد موافق المهاجرين وأحقبتهم بالخلافة ، وذكر فضل الأنصار ومركزهم في الإسلام . فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه ، وتندب بما كان عليه العرب من عبادة الأوثان ^(١) :

«... فغضب على العرب أن يتركوا دين آبائهم ، فخص الله المهاجرين الأولين من قومه بتصديقه والإيمان به والمؤاساة له والصبر معه على شدة أذى قومهم لم تكذيبهم لإمام وكل الناس لم يخالف زار عليهم (أى ساخر بهم وعصّر إمام) ، فلم يستوحشوا (يتهيبوا من الوحشة) لقلة عددهم وشنف^(١) الناس لم وإجماع قومهم عليهم . فهم أول من عبد الله فى الأرض وآمن بالله وبالرسول ، وهم أولياؤه وعشيرته ، وأحق الناس بهذا الأمر من بعده ، ولا ينازعهم فى ذلك إلا ظالم . وأتم يا معشر الأنصار ، من لا ينكر فضلهم فى الدين ولا سابقتهم العظيمة فى الإسلام ، رضيتكم الله أنصاراً لدينه ورسوله ، وجعل إليكم هجرته ، وفيكم جلة أزواجه وأصحابه ، فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلاتكم . فنحن الأمراء وأتم الوزراء ، فلا تفتقنوا بمشورة ولا تنقضى دونكم الأمور .

وقام الحباب بن المنذر أحد الأنصار مخاطباً قومه : «... فبنا أمير ومنهم أمير . قام عمر بن الخطاب وأدلى بالحجة على أن هذا الأمر لقريش فقال : « هيات أن يجمع اثنتان فى قرن (بضم القاف أى جانب الضلال) ! . والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونبيها من غيركم ، ولكن العرب لا تمتنع أن تؤلى أمورها من كانت النبوة فيهم ، وولى أمورهم منهم ، ولنا بذلك على من أبى من العرب الحجة الظاهرة والسلطان المبين . من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ، ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مدل بباطل ، أو متجاف (مرتكب) لإثم ، أو متورط فى مملكة^(٢) . وتتلخص حجة عمر فى تولية قريش الخلافة فى هذه الأسباب :

الأول : أن تولية اثنين الخلافة يؤدى إلى التنازع والاختلاف .

(١) الشنف (يفتح العين والنون) الغضب والتعكر .

(٢) الطبرى ج ٣ ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

الثاني : أن العرب لا ترضى أن يحكمهم شخص ينتمى إلى غير أسرة الرسول ،
ولا طالبت كل قبيلة بأن يكون الخليفة منها .

الثالث : أن العرب لا يمتنعون عن تولية الخلافة أحداً من القبيلة التي ينتسب إليها الرسول ، وهي قريش ، ومنها أولياؤه وعشيرته . وقد أرادت الخزرج أن تؤمر سعد بن عباد ، وعارضت الأوس في ذلك لأنها لم ترد أن يكون للأوس السلطان ، وانضمت إلى صف المهاجرين ، وأتاحت بذلك الفرصة لعمر فبايع أبا بكر بالخلافة . وقال له : « ألم يأمر النبي بأن تعلى أنت يا أبا بكر بالمسلمين ؟ فأنت خليفته ونحن نبايعك فبايع خير من أحب رسول الله منا جميعاً » . يقول الطبري : قال عمر : . . . فارتفعت الأصوات وكثر اللفظ . فلما أشقت الاختلاف قلت لأبي بكر : أبسط يدك أبايعك . فبسط يده فبايعته ، وبايعه المهاجرون والأنصار وإنا والله ما وجدنا أمراً هو أقوى من مبايعة أبي بكر . خشينا إن طرقتنا القوم ولم تكن بيعة أن يحدوثوا بيعة ، فإما أن نتابعهم على ما لا نرضى أو نخالقهم فيكون فساد » وقد بايع أبا بكر عمر وأبو عبيدة ، وسبقهما بشير بن سعد ، ثم تابع المهاجرون والأنصار يبايعونه .

وتسمى هذه البيعة « البيعة الخاصة » إذ لم يبايعه إلا نفر قليل من المسلمين الذين حضروا السقيفة . وأما البيعة العامة فكانت في المسجد في اليوم التالي حيث جلس أبو بكر على المنبر وبايعه الناس « البيعة العامة » .

ولا غرو قد كان إيمان أبي بكر بالرسول شديداً ، وكان رفيقه في هجرته إلى المدينة ، وفيه نزل قوله تعالى : (إِنْ تَنْصَرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ^(١)) . ولما استقر الرسول في المدينة كان أبو بكر ساعده الأيمن . وقد تخلف عن بيعة أبي بكر علي بن أبي طالب ومن معه من بني هاشم لاعتقاده أنه أحق منه بالخلافة ^(٢) .

تم استخلاف أبي بكر بطريقة ديمقراطية على نحو ما كان مألوفاً لدى قبائل العرب في الجاهلية (Patriarchal State) ، ذلك النظام الذى يقضى بأن تكون السن والفضائل أساساً لاختيار شيخ القبيلة ، وفى ذلك يقول سير توماس أرنولد فى كتابه الخلافة : « قد لوحظ فى انتخاب أبي بكر ما يلاحظ فى انتخاب شيخ القبيلة العربية ، لأنه انتخاب يتفق والروح العربية ^(١) . ومع ذلك فإن امتناع كثيرين من عليّة القوم ، كالعباس عم النبي وطلحة والزبير الذين أتمدوا مع علي بن أبي طالب ، ثم ما كان من عدم إجابة فاطمة إلى ما طالبت به من ميراث أيها - كل هذه الأمور قد آذنت باقتسام الأمة العربية إلى سنيين وشيعيين .

على أن علياً قد بايع أبا بكر بعد موت فاطمة ، كما أن عمر أعلن فى خطبة له أن علياً تخلف عنهم هو والزبير ومن كان معهما إلى بيت فاطمة لتجهيز الرسول ودفنه ، وأن الظرف كان دقيقاً يتطلب حلاً حاسماً عاجلاً ^(٢) .

خلف أبو بكر النبي فى مباشرة الأمور السياسية التى كان يقوم بها . وبذلك انطوى تحت كلمة « خليفة » معنى الحكم الذى يختلف عن المعنى الذى قصد منها فى القرآن . وقد أعلن أبو بكر سياسته التى عول على اجتاحتها فى هذه الخطبة القصيرة الجامعة التى يخطبها فى مسجد الرسول على أثر أخذ البيعة العامة له فى اليوم التالى لاجتماع السقيفة ، وهالك نصها :

« أيها الناس ! قد وليتُ عليكم ولستُ بخيركم ، فإن أحسنتُ فأعينونى ، وإن أسأتُ فقومونى . الصدقُ أمانة ، والكذبُ خيانة ، والضعيفُ فيكم قوى عندى حتى آخذ الحق له ، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله . لا بدعُ أحد منكم الجهاد ، فإنه لا يبدعه قوم إلا ضربهم الله بالقل ، أطيعونى

The Caliphate, p. 20. (١)

(٢) انظر خطبة عمر فى سيرة ابن هشام ج ٣ ص ٤٧٠ . الطبرى ج ٣ ص ٢٠٠ .

ما أطمت الله ورسوله . فإذا عصبتُ الله فلا طاعة لي عليكم ، قوموا إلى صلاتكم
برحمة الله (١) .

٢ - يعني محمد بن أبي بكر مرض الموت وأحس بذنوبه ، خشى أن هو قبض
ولم يمهّد بالخلافة إلى أحد يجمع شتات المسلمين ويوجد كلمتهم عاد الاختلاف
على الخلافة بين المسلمين سيرته الأولى ، فيتمكن منهم العدو ؛ فرأى يمهّد نظره
وثاقب رأيه أن يحتاط لهذا الأمر جرماً لما عساه ينجم من الأخطار ، قد ينقسم
المسلمون بعضهم على بعض ويقتلون ، ويصبحون أشد خطراً على أنفسهم من
أهل الردة .

نظر أبو بكر في أصحابه ليتخير من بينهم رجلاً يكون شديداً في غير عنف ،
وليناق في غير ضعف ، فوجد أن « من توفرت فيه هذه الصفة من الصحابة أحد
رجلين : عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب . إلا أن الأول ربما يريد الأمر
فيرى في طريقه عقبة فيدور إليه ، والثاني يرى الاستقامة ولا يبالى بالمقبة تقوم
بين يديه . فهو بهذا إلى الشدة أميل منه إلى اللين » . وعمر بن الخطاب هو الذي
قال فيه الرسول الكريم : اللهم أعز الإسلام بأحد هذين الرجلين : عمر بن هشام
وعمر بن الخطاب . وقد وقع اختيار أبي بكر على عمر بن الخطاب ، ومع ذلك لم يشأ
أن يفرد بالرأي ويفرض رأيه دون مشورة أحد من أصحاب الرأي بالأمة ؛
فاستدعى إليه بعض ذوي الرأي الراجح وسألهم رأيهم في عمر ، فأثموا عليه ووافقوا
على اختياره . استطلع أبو بكر رأي عبد الرحمن بن عوف فقال له : أخبرني عن عمر
ابن الخطاب ، قال : ما سألتني عن أمر إلا وأنت أعلم به مني . فقال أبو بكر : وإن .
فقال عبد الرحمن بن عوف : هو والله أفضل من رأيك فيه من رجل ، ولكن فيه
غلظة . قال أبو بكر : ذلك لأنه يراني رقيقاً ، ولو أفضى الأمر إليه لترك كثيراً

بما هو عليه . ثم دعا عثمان فقال : أخبرني عن عمر ؟ فقال : أنت أخبرنا به . فقال على ذلك يا أبا عبد الله ؟ أخبرني عن عمر . فقال : اللهم علمي به أن سريره أفضل من علانيته ، وأنه ليس فينا مثله . وسأل أسيد (بضم الألف وفتح السين وسكون الياء تصغير أسد) بن حُصَير فقال أسيد : اللهم أعلمه الخير بعدك ، برضى لرضى ويستخط للسخط . الذي يُسر خير من الذي يعلن ، ولن يلى هذا الأمر أقوى عليه منه . واستشار أبو بكر غير هؤلاء سميد بن زيد صاحب قضاء مصر وغيره من المهاجرين والأنصار فأمثوا على عمر .

وقد دعا أبو بكر عثمان بن عفان فأملاه كتاب عهده لعمر . وهالك نصه :

« بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما عهد أبو بكر خليفة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة ، في الحال التي يؤمن فيها الكافر ويتقى الفاجر . إني استعملت عليكم عمر بن الخطاب . فإن بر وعدل فذلك على به ورأي فيه . وإن جار وبذل فلا علم لي بالنيب . والخير أردت لكل امرئ ما اكتسب (وسيعلم الذين ظلموا أي مئة قلب يتقلبون) » (١) .

وأشرف أبو بكر على الناس وهو في شدة مرضه وهو يقول : « أترضون بمن استخلف عليكم ؟ فإني والله ما آلتُ (ادخرت) من جهد الرأي ، ولا وليتُ ذا قرابة . وإني قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا » . فقالوا « سمعنا وأطعنا » (٢) ثم دعا أبو بكر عمر وزوده بنصائحه . ولما خرج عمر رفع أبو بكر يديه وقال : « اللهم إني لم أرد بذلك إلا صلاحهم ، وخفت عليهم الفتنة فعملت فيهم بما أنت أعلم به ، واجتهدت لهم رأيا فوليت عليهم خيرا وأقوام عليهم وأحرصهم على ما أرشدهم . وقد حضرني من أمرك ما حضر ، فأخلفت فيهم فهم عبادك ونواصيهم بيدك . فأصلح اللهم لهم ولا تهم واجعلهم من خلفائك

(١) سورة الشورى ٢٦ : ٢٢٧ .

(٢) البخاري ج ٤ ص ٦ .

الراشدين ، وأصلح له رعيته . ومن ثم أطلق على الخلفاء الأربعة الأول « الخلفاء الراشدون » .

ولما ولي عمر الخلافة صعد المنبر فقال : « إني قاتل كلمات فأمّنوا عليهم . فكان أول كلام قاله حين استخلف : « إنما مثل العرب مثل جل أنف »^(١) اتبع قائده ، فلينظر قائده حيث يقوده ، وأما أنا فوَرَب الكعبة لأهلنهم على الطريق »^(٢) .

وهنا نلاحظ أمرين خطيرين : أولهما أن أبا بكر علق خلافة عمر على رضا الناس ، وثانيهما أن أبا بكر لم ينتخب أحداً من أبنائه أو أقربائه ، بل انتخب شخصاً أجمع الناس على احترامه لما امتاز به من الصفات العالية . وبذا يتبين لنا أن الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين هي نظام سياسي ، استخائي ، غير وراثي .

٣ - قصة السورى أويعة عثمان :

لما طعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه دخل عليه نفر من الصحابة فقالوا له ، يا أمير المؤمنين لو استخلفت قال : « مَنْ استخلف ؟ لو كان أبو عبيدة ابن الجراح حياً استخلفته ، فإن سألني ربي قلت سمعت نبيك يقول : « إنه أمين هذه الأمة » ، ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً استخلفته ، فإن سألني ربي قلت سمعت نبيك يقول : « إن سالماً شديد الحب لله » . فقال له رجل : أدلك عليه ؟ عبد الله بن عمر . فقال عمر : قاتلك الله ! والله ما أردت الله بهذا . ويحك ! كيف استخلف رجلاً هج عن طلاق امرأته ؟ لا إزب (لا غرض ولا قصد) لنا في أموركم . ما حدثها لأرغب فيها لأحد من أهل بيتي . إن كان خيراً فقد أصبنا منه ، وإن كان شراً يحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد وبسأل

(١) الأنف بكسر التون : اللأوف ، هو الذى عثر الخنازير (خفية) أنفه ؟ فهو لا يتمتع على قائده لوجع الذى فيه ، ويسمى الخزام .

(٢) الطبرى ج ٤ ص ٥٤ .

عن امرأة مجدة ؛ أما لقد جهدت نفسي وحرمت أهلي ، وإن أنجُ كفافاً لا يَزَر ولا أجر إني لسعيد . انظر فإن استخلف فقد استخلف من هو خير مني (يعني أبا بكر) ، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني (يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، ولن يُضَيِّعَ الله دينه ، فخرجوا .

وقد خشى أصحاب رسول الله أن يَقْضَى عمر نحبه دون أن يستخلف أحداً ، فذهبوا إليه مرة أخرى وقالوا : يا أمير المؤمنين : لو عهدت عهداً ؟ فقال : عليكم هؤلاء الرهط الذين مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض وقال فيهم إنهم من أهل الجنة : علي بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام حوارى رسول الله وابن عمته ، وطلحة ابن عبيد الله ، وعبد الله بن عمر على ألا يكون له من الأمر شيء . وأوصى بأن تكون الخلافة للرجل الذي يقع عليه الاختيار من الفريق الذي في صفه عبد الله ابن عمر في حالة تساوى الأصوات ، فإن لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر ، فليكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف ^(١) . ثم دُعا عمر وقال لهم :

« إني نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم ، لا يكون هذا الأمر إلا فيكم ، وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنكم راض . إني لا أخاف الناس عليكم إن استقمتم ، ولكني أخاف عليكم اختلافكم فيما بينكم فيختلف الناس ، فانهضوا إلى حجرة عائشة بإذن منها فتشاوروا واختاروا رجلاً منكم . فاجتمعوا قريباً منه ، ولم يلبث أن ارتفعت أصواتهم ، فقال لهم : ألا أعرضوا عن هذا أجمعون ، فإذا ميت فتشاوروا ثلاثة أيام ، وليصل بالناس مهيب ، ولا يأتين اليوم الرابع إلا وعليكم أمير منكم ، ويحضر عبد الله بن عمر مشيراً ولا شيء له من الأمر ، وطلحة شريككم في الأمر ، فإن قديم في الأيام الثلاثة فأحضره أمركم ، وإن مضت الأيام الثلاثة قبل قدومه فاقضوا أمركم . ومن لي بطلحة ! فقال سعد

ابن أبي وقاص : أنا لك به (أنا خليك بهذا) ولا يخالف إن شاء الله
 فقال عمر : أرجو أن لا يخالف إن شاء الله . وقال للمقداد بن الأسود : « إذا
 وضعتوني في حفرتي فاجمع هؤلاء الرهط في بيت حتى يختاروا رجلاً منهم ،
 وقال لصهيب . صل بالناس ثلاثة أيام وأدخل علياً وعمان والزبير وسعداً
 وعبد الرحمن بن عوف وطلحة إن قدم ؛ وأحضر عبد الله بن عمر ولا شيء له
 من الأمر ، وقم على رءوسهم ، فإن اجتمع خمسة ورضوا رجلاً ، وأبى واحد
 فاشدخ رأسه بالسيف (أو اضرب رأسه) ، وإن اتفق أربعة فرضوا رجلاً منهم
 وأبى اثنان فاضرب رءوسهما . فإن رضى ثلاثة رجلاً منهم ، وثلاثة رجلاً
 منهم فحكموا عبد الله بن عمر ، فأبى الفريقين حكم له فليختاروا رجلاً منهم ،
 فإن لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر ، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف ،
 فاقتلوا الباقيين إن رغبوا عما اجتمع عليه الناس » (١) .

وبعد أن دفن عمر اجتمع هؤلاء نفر تنفيذاً لوصيته ، إلا طلحة فإنه كان
 غائباً . ومضت الأيام الثلاثة دون أن ينتخبوا خليفة ، وظهر بينهم التنافس .
 واسكن عبد الرحمن بن عوف أخرج الناس من هذا المأزق واقترح عليهم اقتراحاً
 يمنع هذا التنافس . فقال لهم : « أبكم مخرج نفسه منها ويتخلدها على أن يوليها
 أفضلكم ؟ » ، فلم يجبه أحد . فقال : « فأنا أخلع منها نفسي ، قال عثمان أنا أول
 من رضى ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أمين في الأرض
 أمين في السماء » ، قال القوم : قد رضينا وعلياً ساكت ، قال له : ما تقول
 يا أبا الحسن ؟ فقال : أعطني موثقاً لتؤثرن الحق ولا تتبع الهوى ، ولا تخص
 ذا رحم لرحمه ولا تألو الأمة . قال : أعطوني موثقاً على أن تكونوا معي على من
 بدّل وغير وأن ترضوا من اخترت لكم على ميثاق الله ألا أخصّ ذا رحم
 ولا آوالمسلمين ؛ فأخذ منهم ميثاقاً وأعطاهم مثله .

أخذ عبد الرحمن بن عوف يستشير الصحابة وأمراء الأجناد وأشرف الناس
فبين بصر أن يستخلف . فقال لعل : إنك تقول إني أحق من خضر الأمر
لقربائك وسابقتك وحسن أترك في الدين ولم تبعد . ولكن أرايت لو صرف
هذا الأمر عليك فلم تحضر ، من كنت ترى من هؤلاء الرهط أحق بالأمر ؟
قال : عثمان . وخلا بثمان فقال : تقول شيخ من بني عبد مناف وصهر رسول الله
صلى الله عليه وسلم وابن عمه لي سابقة وفضل لم تبعد فلم يصرف هذا الأمر عني ؟
ولكن لو لم تحضر فأى هؤلاء الرهط تراه أحق به ؟ قال علي : ثم خلا بالزبير
فكلمه بمثل ما كلم به عليا وعثمان وكذلك فعل مع سعد بن أبي وقاص .
ومن هنا نجد أن استحقاق الخلافة انحصر في علي وعثمان .

ولما انتهى الأجل الذي ضربه عمر ، جاء عبد الرحمن - بعد أن طاف
هذه الليالي يستأنس برأي الناس - وقت صلاة الصبح إلى المسجد حيث اجتمع
سائر أصحابه ، وحضر من عدا من المهاجرين وأهل السابقة والفضل من الأنصار
وأمراء الأجناد . ولما ازدحم المسجد بالناس ، قام عبد الرحمن فقال : « أيها
الناس ! إن الناس قد أحبوا أن يلحق أهل الأمصار بأمصارهم ، وقد
علموا أميرهم » .

وهنا ظهرت بوادر الانقسام بين أنصار علي وأنصار عثمان ، إذ قام عمرو بن
ياسر فقال : إن أردت ألا يختلف الناس فبايع عليا . فقال المقداد بن الأسود : صدق
عمار ، إن بايعت عليا قلنا سمعنا وأطعنا . فقام عبد الله بن سعد بن أبي سرح
وقال : إن أردت ألا يختلف قريش فبايع عثمان . فقال عبد الله بن أبي ربيعة :
صدق عبد الله ، إن بايعت عثمان قلنا سمعنا وأطعنا . فشم عمار عبد الله بن سعد
ابن أبي سرح وقال له : متى كنت تنصح المسلمين ؟ فكلم بنو هاشم وبنو أمية ،
فقال عمار : أيها الناس ! إن الله عز وجل أكرمنا بنبيه وأعزنا بدينه ، فأني
تصرفون هذا الأمر عن بيت نبيكم ؟ فقال سعد بن أبي وقاص : يا عبد الرحمن !

أفرغ قبل أن يفتن الناس . فقال عبد الرحمن : إني قد نظرتُ وشاورتُ ، فلا تجعلنَ أيها الرَّهط على أنفسكم سبيلاً ؛ ودعا علياً فقال له : عليك عهد الله وميثاقه ، لنعملنَ بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفين من بعده . قال : « أرجو أن أفل وأعمل بعلی وطاقتی » . ثم دعا عثمان وأعاد عليه ما قال لعلی ، فقال : نعم ! فبايعة . وبذلك نال عثمان الخلافة ، فقال على لعبد الرحمن : لقد حبّوته حبّو دهر ، ليس هذا أولَ يومٍ تظاهرتم فيه علينا ، فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون . والله ما ولّيتَ عثمان إلا ليرد الأمر إليك . والله كل يوم هو في شأن ^(١) .

ومن ثم نرى أن التنافس منذ ذلك الوقت ظهر بين عثمان وعلى ، أو بالأحرى بين بنى هاشم وبنى أمية ، لأن الخلافة انحصرت بينهما وكاد الأمر يتم لعلی لولا أنه لم يتمش مع عبد الرحمن بن عوف بأن يسير على ما سنه أبو بكر وعمر ، وأراد أن يعمل بمبلغ علمه ، فصُرِفَ عنه الخلافة إلى عثمان الذي رضى عن طيب خاطر أن يتبع سنة من كان قبله . وكان ذلك في آخر شهر ذى الحجة سنة ٢٣ هـ .

اختير عثمان للخلافة ، فانقسم المسلمون إلى أمويين وهاشميين أو علويين . فقد كان على هو المقدم في بنى هاشم ، لسبقه في الدين وإخلاصه وتضحيته في سبيل نصرته هذا الدين ، ولأنه زوج فاطمة بنت الرسول .

وبعد أن بوج عثمان خطب الناس هذه الخطبة :
« إنكم في دار قلقة ^(٢) ، وفي بقية أعمار ، فبادروا آجالكم بخير ما تقدرون عليه ، فلقد أتيتكم ، صبيحتم أو مسيتكم ، ألا وإن الدنيا طُويت على الغرور . فلا تترنكم الحياة الدنيا ولا يفرنكم بالله الغرور . اعتبروا بمن مضى ، ثم جدّوا ولا تنقلوا فإته لا ينقل عنكم . أين أبناء الدنيا وإخوانها الذين أثاروها وعمروها

(١) الطبري ج ٥ ص ٢٤ - ٣٥ ، ٣٦ - ٣٧ .

(٢) بضم القاف وتكسر اللام أو ضمها أو فتحها أى دار انقلاب ليست بمستوطن .

وَمَجِعُوا بِهَا طَوِيلًا ؟ أَلَمْ تَلْفَظْهُمْ ؟ أَرُمُّوا بِالْدُّنْيَا حَيْثُ رَمَى اللَّهُ بِهَا ، وَاطْلُبُوا الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ ضَرَبَ لَهَا مَثَلًا وَالَّذِي هُوَ خَيْرُ فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ (وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْطَلَتْ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَّاحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا . الثَّمَالُ وَالْبُنُونُ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا) .
وأقبل الناس يبابيعونه ^(١) .

وهذه الخطبة لا تبين لنا السياسة التي عول عثمان على اتباعها في إدارة شئون دولته ، وإنما هي عبارة عن نصائح تتعلق بالدين لا بالسياسة . وكان عثمان لا يريد أن يلزم نفسه سياسة خاصة يطمئن إليها المسلمون وغيرهم من أهالي الدولة الإسلامية في عهده ، وقد يرجع سبب ذلك إلى شيخوخته ، وما فطر عليه من اللين والتدين والتعلق بآثار السلف ^(٢) .

ولم يكن عثمان الخليفة ، ولكنه لم يكن موقفاً في حكمه ؛ فقد اعتناه منه رجال الأقاليم ، وغضب عليه كثير من المهاجرين والأنصار لإهماله شأنهم بعد إشرافهم في الشورى ، وإسناد المناصب إلى من هم دونهم سنًا وكفاية لأنهم من ذوى قرباه . وكان من أثر ذلك أن ثار عليه بعض رجال الكوفة والبصرة ومصر ، وساروا إلى المدينة حيث طلبوه بالتخلي عن الخلافة ، ولكنه أصر على البقاء وقال :
« لست خالماً قبيحاً كسانيه الله تعالى » . فحاصروه في منزله ثم قتلوه .

ولكن عثمان على الرغم مما اشتهر عنه من الورع والتقوى والحلم والرفق بالناس والتواضع ، لم يكن بالرجل الذي يستطيع أن يحكم الدولة الغربية بعد أن تغيرت أحوالها واتسمت أملاكها ، وكثرت أموالها ، وزادت مطامع رجالها

(١) سورة الكهف : ١٨ : ٤٥ . الطبري ج ٥ ص ٤٣ .

(٢) راجع حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي الطبعة السادسة ج ١ ص ٢٥٨ .

وشهواتهم . لذلك لا نجب إذا غلب على أمره وذهب خيبة هذه السياسة التي لم تكن تلائم العصر الذي عاش فيه ^(١) .

٢ - يميز على

كان على يرى أنه أحق المسلمين بالخلافة بعد وفاة الرسول الكريم ، فهو ابن عم النبي وزوج ابنته السيدة فاطمة الزهراء . وأول من آمن به من الصبيان . وكان أبو بكر يستشيره في مهام الأمور ، وكان عمر لا يعمل عملاً إلا بمشورته ، لما يعمد فيه من الفقه والذكاء والدين . وبعد مقتل عمر دخل على الشورى ، وكان يظن أن الخلافة ستؤول إليه . فلما آلت إلى عثمان بايحه على ولازمه ، وكان يستشيره في كثير من الأمور في صدر خلافته .

مال بعض الثوار إلى تولية على بعد موت عثمان . وكان أكثر الصحابة متفرقين في الأمصار ، ولم يكن بالمدينة منهم سوى عدد قليل على رأسهم طلحة والزبير . وقد تردد في بيعة على بعض الصحابة كسمد بن أبي وقاص وعبد الله ابن عمر ، وتخلف بعض الأنصار عن مبايعته ، إذ كانوا يميلون إلى عثمان ، وهرب بعض إلى الشام كالغيرة بن شعبة . وعلى ذلك تمت بيعة على على الرغم من تخلف بعض الصحابة الذين كانوا بالمدينة ، وكذلك تخلف بنو أمية ، ولحق بعضهم بالشام والبعض الآخر بمكة ^(٢) .

وقد أراد على أن يحكم وفق التقاليد التي سادت زمن النبي وأبي بكر وعمر ، مع أن الأحوال كانت تستلزم شيئاً من السياسة والهداء . فقد باور بعزل ولادة عثمان ولم يمنح لتصبية بعض الصحابة له بإبقائهم في مناصبهم حتى تهدأ الأحوال وتستقر الأمور ، مما حدا بالأستاذ نيكلسون إلى القول بأنه كان يتقصه حزم الحاكم ودهاؤه وتموره الحنكة السياسية ^(٣) .

(١) راجع الفتنة التي أدت إلى قتل عثمان في حسن إبراهيم حسن . تاريخ الإسلام السياسي ج ١ ص ٣٥٤ - ٣٦٤ .

(٢) السعدي : مروج الذهب ج ٦ ص ٢ .

(٣) Nicholson, Literary History of the Arabs, p. 191.

وقد أحفظ هذا التصرف قلوب أولئك الزلاة على علي ، ولكنهم أظلموا
أمر العزل ، إلا معاوية بن أبي سفيان ، الذي مكنته ثروة بلاد الشام من تكوين
حزب قوى فيها يناصره ضد أعدائه ، فإنه أبى الإذعان لأمر علي ، وقامت بعد
ذلك الحرب بين علي ومعاوية ، وعقد بينهما التحكيم ، ثم قتل علي وقاز معاوية
بالخلافة وأسس الدولة الأموية .

هـ — رأينا في طريقة انتخاب الخلفاء الراشدين :

ومع أن انتخاب الخلفاء الراشدين كان انتخاباً غير منظم ، فقد سادته
فكرة الشورى ، التي تنشى من الروح العربية وتبعد كل البعد عن النظام
الوراثى .

فإن قيل : إنه لم يبين في الطريقة الأولى الذين يصح أن يرشحوا لهذا الأمر
حتى يتخير الناس واحداً منهم ، فالجواب أن الانتصار رشحوا سعد بن عبادة
سيد الخزرج ، ورشح أبو بكر أبا عبيدة وعمر ، وسارع عمر إلى بيعة أبي بكر
فبايعه الحاضرون ، ثم أقر هذه البيعة عامة المسلمين . فقد أثر عن عمر بن الخطاب
أنه قال : « إنه بلغنى أن قاتلاً منكم يقول : لو قد مات أمير المؤمنين بايعة
فلاناً ، فلا يقرن أمراً أن يقول : إن بيعة أبي بكر كانت فلتة ؛ فقد كانت
كذلك ، غير أن الله وفى شرها ، وليس منكم من تقطع إليه الأعناق مثل
أبي بكر » (١) .

وتتنشى بيعة أبي بكر مع نظام الشورى ، إذ قد حصل اجتماع يضم الصحابة
أو أكثر الصحابة من المهاجرين والأنصار وتبادلوا الآراء ورجحت أكمة على كفة .
ونحن لا نستطيع أن نتفق مع الذين يطمنون في الانتخاب ، بقولهم إنه لم يطن
أن اجتماعاً سيقدر للانتخاب ، وإنه لم يحضره أكثرية المهاجرين . فقد حضر
هذا الاجتماع أكثرية الصحابة بقطع النظر عن كونهم أنصاراً أو مهاجرين

أوامن هؤلاء وهؤلاء . ويظهر أن الذين عابوا هذا الانتخاب - وبخاصة المحدثين من المؤرخين - وأرادوا أن يقيسوا ما حدث منذ ألف وثلاثمائة وسبعين سنة بما يحدث الآن ، وهو قياس مع الفارق .

وكذلك الطريقة الثانية ، أي طريقة انتخاب عمر ، صحيحة . وإن قيل إنه ليس فيها ضمان لاختيار من يحبه الناس غالباً ويكون قادراً على حياتهم ، وإنها أشبه بولاية العهد أو التمين ، فنستطيع الرد على ذلك بأن أبا بكر لم يستبد برأيه ولم يرغم جماعة المسلمين على قبول خلافة عمر ، بل استشار الصحابة فيه ، فأجموا على حسن هذا الاختيار . وقد جملت هذه السنة التي سماها أبو بكر - الشورى وعدم التورث - الحرية للخليفة في انتخاب من يخلفه من غير قيد ولا شرط . وهذه الطريقة لا تخلو من المخاطر ، إذ قد يخطئ الخليفة أو يحسن الظن بمن لا يحق ظنه . فليس كل خليفة كأبي بكر ولا كل ولي كعمر . ولا يستطيع أحد أن يطمئن إلى حسن نتيجة مثل هذه الطريقة ، لما فيها من احتمال الخطأ في الاختيار على الأقل .

أما الطريقة الثالثة ، وهي طريقة انتخاب عثمان ، فهي أقرب إلى الشورى من الطريقة الثانية ، إذ قد تعدد المرشحون للخلافة . وكان للبعثتين بمسجد المدينة من الصحابة وغيرهم أثر كبير في توجيه الانتخاب وحصر الخلافة في واحد من اثنين : هما عثمان وعلي .

وكذلك كانتبيعة علي ؛ فقد بايحه أهل المدينة فصار خليفة بمقتضى هذه البيعة ، وإن لم يبايحه كل المسلمين ، فقد بايحه جمهورهم . وأما قول من يقول إنه لم يبايحه إلا أهل المدينة ولم يؤخذ في ذلك رأى غيرهم من المسلمين في الجواضر الإسلامية ، فيمكن الرد على ذلك بأن مذهب مالك برمته مبنى على رأى أهل المدينة .

ولم يكن انتخاب علي بن أبي طالب على الصورة التي تم بها انتخاب من

سبقة من الخلفاء . فقد انتخب أبو بكر عن رضا من الصحابة الذين اجتمعوا بالمدينة ، وإن كانوا قد اختلفوا في بادي الأمر . وبعد وفاة أبي بكر لم يكن ثمة اختلاف في الرأي لأنه قد عهد إلى عمر ، فرأى المسلمون وجوب طاعته . ولما توفي عمر انتخب عثمان بمقتضى قانون الشورى الذي سنه عمر .

ويرى بعض من يحاول معرفة مدى اختصاصات الخلفاء الراشدين أن سلطتهم كانت مطلقة ، وأنه لم يكن هناك حدود مرسومة تحدد واجباتهم بالضبط . على أنه كان هناك تحديد عام غير مضبوط ، كما كان هناك حدان لسلطة الخليفة : الشرع ورضى الأمة . فإذا لم يحكم حسب حدود الشرع سقط حقه في الخلافة ، ووجب عزله على يد أهل الحق والعدل في الأمة التي ولته . ويبين لنا التاريخ أن كل خليفة من الخلفاء الراشدين الأربعة كان يتوخى أن يحكم وفق حدود الشريعة ، اللهم إلا إذا استثنى عثمان بن عفان الذي رماه أعداؤه بأنه كان يقرب الأصهار ويمسر الأموال ولا يحكم بالعدل .

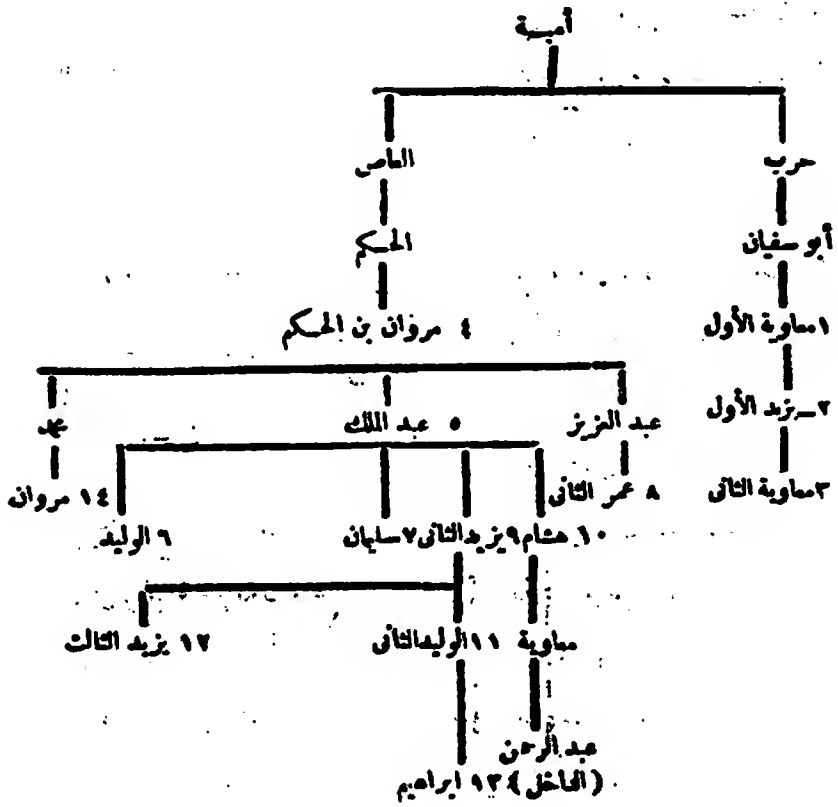
ويمكن القول بأن الخلافة الحقيقية المستوفاة لجميع الشروط والتمشية مع التقاليد العربية لم تمتدْ عهد الخلفاء الراشدين .

(ج) الخلافة الأموية

(٤١ — ١٣٢ / ٦٦١ — ٧٥٠)

الخلفاء الأمويون

٤١ هـ	معاوية بن أبي سفيان	٦٦١ م
٦٠	يزيد الأول	٦٨٠
٦٤	معاوية الثاني	٦٨٣
٦٤	مروان بن الحكم	٦٨٣
٦٥	عبد الملك بن مروان	٦٨٥
٨٦	الوليد بن عبد الملك	٧٠٥
٩٦	سليمان بن عبد الملك	٧١٥
٩٩	عمر بن عبد العزيز	٧١٧
١٠١	يزيد الثاني	٧٢٠
١٠٥	هشام بن عبد الملك	٧٢٤
١٢٥	الوليد الثاني بن عبد الملك	٧٤٣
١٢٦	يزيد الثالث	٧٤٤
١٢٦	إبراهيم بن الوليد الثاني	٧٤٤
١٢٧ — ١٣٢ هـ	مروان الثاني ابن محمد	٧٤٤ — ٧٥٠ م



١ - مميزات الخوفاة الأموية

لما انقضى عهد الخلفاء الراشدين وقامت الدولة الأموية ، استحالـت الخلافة إلى ملك استبدادى ، ولم تستطع الأمة أن تتور فى وجه الأمويين . على أنه قد وجد فريق من المسلمين يبرر هذه الحالة بذكر أحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، تحض الناس على طاعة الحاكم والخضوع لحكمه أيا كانت نزعته وطريقة حكمه . فقد أترعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سيلكم بعدى البربره ويلكم الفاجر بفجوره ، فاسمعوا وأطيعوا فى كل ما وافق الحق . فإن أحسنوا فلكم ولم ، وإن أساءوا فلكم وعليهم » .

انقضى النظام الجديد الذى مثله معاوية أن يكون الخليفة رجلا ذا مرونة ، لا يتقيد بالتقاليد الماضيه تقيداً تاماً ، بل يأخذ من تلك التقاليد ما يناسب العصر الذى وجد فيه . فترك ما عداها . وكان معاوية هو الرجل الذى يستطيع أن يمثل ذلك العصر ، لما أوتيـه من سعة الصدر والدهاء والقدره السياسيه وغيرها من الصفات ، التى مكنته من نقل الدولة النربيه من ذلك النظام الذى ساد عهد الخلفاء الراشدين إلى النظام الذى صار عليه الأمويون فى حكم الدولة الإسلاميه ، أو بمباراة أخرى ، من نظام الخلافة الذى يعتمد على الشورى ويستند إلى الدين ، إلى نظام للـك الذى يقوم على أساس التوريث ويستند إلى الرأى والدين فى آن واحد . وبذلك أصبحت الخلافة الأموية أقرب إلى السياسة منها إلى الدين ، واستحالـت إلى ملك . فقد كان معاوية يتمتع بكل مظاهر الأبهة التى تتمتع بها الملوك والقياسرة ؛ اتخذ سريراً للـك ، وأقام الشرطة لحراسته ، ولم يكن للخلفاء الراشدين حرس خاص . وكانت هذه المظاهر من شارات الحكم عند الفرس والروم . كذلك اتخذ معاوية المقصورة فى المسجد خوفاً مما حدث لعلى ، وأصبح يصلى فيها منفرداً عن الناس . فإذا سجد قام الحراس على رأسه رافعي السيوف . وإنما فعل معاوية ذلك لأنه رأى أن أهل الشام أنتموا هذا النظام عن الروم .

أصبحت الخلافة في العهد الأموي وراثية . فقد وجد معاوية أن العامل الأساسي الذي جر إلى انقسام المسلمين إنما هو المنافسة على الحكم ، فعمل على تلافى ذلك الاختلاف بنقل الحكم من بطنه إلى ابنه يزيد . وكان متأثراً في ذلك بالنظام الذي كان سائداً في الدولتين : البيزنطية والساسانية اللتين كان الحكم فيهما وراثياً ، وسار معاوية في تحقيق هذه السياسة بمنتهى الحيلة والمهارة ، فأوحى إلى عماله على الأمصار أن يمهّدوا السبيل لأخذ البيعة لابنه يزيد .

٢ - ولاية يزيد بن معاوية - معاوية الثاني

وقد استعمل معاوية في أخذ البيعة لابنه يزيد كل أنواع الحيل والدهاء ، فكان « يعطى المقارب ، ويدارى المباعدين بلطف به ، حتى استوثق له أكثر الناس » ، وبابعوا ابنه يزيد . فلما تمت بيعة أهل الشام والعراق ، ذهب إلى المدينة لأخذ البيعة لابنه ، فقابلته الحسين بن علي ، وعبد الله بن الزبير ، وهب الله ابن عمر . وتكلم معهم في شأن البيعة ، فقال عبد الله بن الزبير : « نخبرك بين ثلاث خصال . قال : أغرضهن . قال : تصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو كما صنع أبو بكر ، أو كما صنع عمر . قال معاوية : ما صنعوا ؟ قال : قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يستخلف أحداً فارتضى الناس أبا بكر . قال : ليس فيكم مثل أبي بكر وأخاف الاختلاف . قالوا : صدقت ، فاصنع كما صنع أبو بكر ، فإنه عهد إلى رجل من قاصية قریش ليس من بني أبيه فاستخلفه ، وإن شئت فاصنع كما صنع عمر ، جعل الأمر شورى في ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ولا من بني أبيه . قال معاوية : هل عندك غير هذا ؟ قال : لا . فقال معاوية : فأقسم بالله ، لن ردّ على أحدكم كلمة في مقامي هذا لا ترجع إليّ كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ، فلا يبقين رجلاً إلا على نفسه . ثم دعا صاحب حرسه بمحضرتهم ، فقال أقم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين مع كل واحد سيف ، فإن ذهب رجل منهم يرد على كلمة تصديق أو تكذيب ،

فليضرباه بسيفيهما . ثم خرج وخرجوا معه حتى رقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : إن هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم ، لا يُبْتَزُّ أمرُ دونهم ولا يُقْضَى إلا عن مشورتهم ، وإنهم قد رضوا وبايعوا لي زيد ، فبايعوا على اسم الله . فبايع الناس ، وكانوا يتربصون بيعة هؤلاء النفر . ثم انصرف إلى المدينة ، فلقى الناس أولئك النفر ، فقالوا لهم : زعمتم أنكم لا تبايعون ، فلم رَضِيتُمْ وَأَعْطَيْتُمْ وبايعتم ؟ قالوا : والله ما فعلنا . فقالوا : ما منعكم أن تردوا على الرجل ؟ قالوا : كادنا وخفنا القتل ^(١) .

هكذا بايع الناس يزيد بن معاوية عدا هؤلاء النفر ، فقسا معاوية عليهم قوة شديدة ، وخالف شروط الخلافة ، وانتقل بها من خلافة شوربة إلى ملكية وراثية .
نم : لقد غير انتقال السلطة إلى معاوية نظام الشورى الذى كان أساس انتخاب الخلفاء الراشدين ، وتحولت الخلافة إلى ملك آل إلى صاحبه بقوة السيف والسياسة والمكايد . ولما ولي معاوية ابنه يزيد العهد ظهر التوريث . وعلى هذا سار العباسيون ، فحرموا المسلمين من هذا الحق الطبيعي - وهو الشورى - التى ألّفها العرب وجاء بها القرآن وأبدتها الأحاديث النبوية ، واشتطوا فى ذلك حتى أصبحوا يولون عهدهم اثنين بل ثلاثة .

على أنه ينبغي ألا يعزب عن أذهاننا أثر البيعة فى تطور نظام البيعة ؛ إذ أنه لما كانت المدينة حاضرة الدولة العربية فى عهد الخلفاء الراشدين ، كانت السيادة والنفوذ للمنصر العربى ، وقام ذلك النظام الذى يتفق وطبيعة العرب . فلما أصبحت دمشق حاضرة الدولة العربية ، تأثر العرب بالبيئة التى عاشوا فيها ، وغدا نظام الخلافة أشبه شئ بالنظام للملكى أو القيصرى ^(٢) ، ومن ثم زادت الصفة الزمنية فى الخليفة .

(١) ابن الأثير ج ٣ ص ٢١٧ - ٢١٨ .

Arnold, The Caliphate, pp. 24-25.

(٢)

أصبح الخليفة في عهد الأمويين يعين ولي عهده ، ويأخذ البيعة له من وجوه الناس وكبار القواد في حصرتة ، كما كانت تؤخذ البيعة في الأمصار الإسلامية بحضور الوالى نيابة عن الخليفة . وهذه طريقة « قد جمت في نفسها - كما يقول سيد أمير على ^(١) - كلا من النظام الديقراطي ونظام الحكم المطلق في آن واحد ، مع تجردها من مزايا كل منهما ؛ إذ كانت البيعة تتم بأية طريقة ، سواء كانت بالوعيد أو بالوعود الخلابية ، ويصبح الانتخاب شرعياً على أى حال » . على أن هذا النظام قد أدى إلى ظهور العداوة والبغضاء بين أفراد البيت الأموى ، وأوغر صدورهم بعضهم على بعض ؛ فقام النزاع بينهم وتعدى ذلك إلى القواد والعمال ، مما كان له أكبر الأثر في زوال الخلافة الأموية .

ويقول سيد أمير على (pp. 405-6) « كانت الحكومة في العهد الأموى حكومة مطلقة مشبعة بحرية القول التى فطر عليها عرب الصحراء والعلماء ورجال الدين ، تلك الحرية التى مكنتهم من تفسير نزعة الخليفة ، معتمدين في ذلك على آية من القرآن أو بيت من الشعر » .

وبعد أن ولي يزيد الخلافة (رجب سنة ٥٦٠ هـ) شرع في أخذ بيعة هؤلاء المنفر الذين امتنعوا عن بيعته في عهد أبيه ، وم : عبد الله بن عمر ، وعبد الله ابن الزبير ، والحسين بن على ، وعبد الرحمن بن أبى بكر ، وعبد الله بن العباس . وبأيمة عبد الله بن عمر وعبد الله بن العباس ، وأخرج الحسين بن على وعبد الله ابن الزبير من المدينة ، وامتنع عن مبايعته . وكتب أهل الكوفة إلى الحسين يطلبون إليه الخروج إلى العراق لمبايعته ، فاستمع إلى كلامهم ، واتبع الأمر بقتله في موقعة كربلاء ^(٢) المشهورة . وكان لمقتله أثر كبير في إذكاء نار التشيع في نفوس الشيعة وتوحيد صفوفهم ، بعد أن كان التشيع قبل مقتله رأياً سياسياً نظرياً لم يتغلغل

A Short Hist. of The Saracens, p. 185.

(١)

(٢) - وضع ر طرفه الصحراء عند الكوفة .

في قلوبهم ، وعدا العداء بين الأمويين والعلويين شديد الخطر بعد كارثة كربلاء .
تلا ذلك نهب المدينة المنورة ، التي كره أهلها حكم يزيد وخلعوا واليه
وضيقوا على من كان بها من بني أمية ؛ فبعث إليهم مُعَلِّمُ بن عقبة المُرِّي
(بضم الميم وتشديد الزاء مع كسرهما) لحاصرها من جهة الحرة ^(١) ، وفتحها
وأباحها ثلاثة أيام . ثم حاصر الحصين بن نمير قائد يزيد مكة ليقتضى على الفتنة
التي أثارها عبد الله بن الزبير الذي ادعى الخلافة لنفسه بعد مقتل الحسين بن علي .
مات يزيد وجند بني أمية على حصار مكة ، فخلفه ابنه معاوية الثاني الذي لم تدم
خلافته أكثر من أربعين يوماً ، ونزل عن الخلافة وترك الأمر شورى للناس وقال
لهم : « فأنتم أولى بأمركم فاخترأوا له من أحببتم » ^(٢) ، ثم صعد المنبر وخطب
الناس قائلاً :

« يا أيها الناس ! إن جدى معاوية نازع الأمر أهله ، ومن هو أحق به منه
لقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو علي بن أبي طالب ، وركب بكم
ما تعلمون حتى أتته منيته ، فصار في قبره رهيناً بذنوبه وأسيراً لخطاياهم . ثم قلّد
أبي الأئمة ، فكان غير أهل لذلك وركب هواه ، وأخلفه الأمر وقصّر عنه
الأجل وسار في قبره رهيناً بذنوبه وأسيراً لجرمه » . ثم بكى حتى جرت دموعه
على خديه ثم قال : « إن من أعظم الأمور علينا علناً بسوء مصرعه ، وبؤس مُنْقَلِبِهِ ،
وقد قتل عتره رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأباح الحرم وخرّب الكعبة .
وما أنا بالمتقصد ولا بالمتحمل تبعاتكم فشانكم وأمركم . والله لئن كانت الدنيا
خيراً فلقد نلنا منها حظاً ، ولئن كانت شراً فكفى خزية أبي سفيان ما أصابوا منها
ألا فليصل بالناس حسان بن مالك ، وشاوروا في خلافتكم رحكم الله » . ثم
دخل منزله وتقيّب حتى مات في سنته بعد أيام ^(٣) .

(١) بفتح الميم وفتح الراء مع التشديد موضع بظاهر المدينة .

(٢) ابن طيمايا : الفخرى في الآداب السلطانية ص ١٠٩ .

(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ١ ص ١٦٤ .

٣ - انتقال الخلافة إلى بيت مروان بن الحكم :

ولامات معاوية الثاني احتدم النزاع بين عرب الشام على الخلافة ، وساء قبيلة قيس حكم بني أمية الذي اعتمد على اليمنيين . فاجتمعت بزعامة الضحالك ابن قيس القهري بمرج راهط وبايعت عبد الله بن الزبير ، كما اجتمعت كلب بالجالية^(١) . وهناك مال فريق إلى خالد بن يزيد بن معاوية ، وفريق آخر مال إلى مروان بن الحكم بن العاص . غير أنه ظهر لهم أن الفرع السيفياني ليس فيه من يستطيع مناهضة ابن الزبير ، فقد كان صغيراً . فمدلوا عنه إلى مروان بن الحكم لسنه وشيخوخته ، وانتقوا على أن يلي الخلافة من بعده خالد بن يزيد ثم عمرو ابن سعيد بن العاص . وسرعان ما عاجلت مروان منيته سنة ٦٥ هـ بعد أن عهد بالخلافة لابنيه عبد الملك ثم عبد العزيز . وبذلك نقض مروان العهد الذي أخذه على نفسه في مؤتمر الجالية ببلاد الشام .

وفي عهد عبد الملك بدأت أبهة الملك تظهر ظهوراً يئناً . فقد تشبه هو ومن جاء بعده من الخلفاء بالملوك ، فكان الخليفة يجلس على عرشه وعلى يمينه الأمراء وعلى يساره كبار رجال الدولة ورجال البلاط ، ثم يقف أمامه من يريد اللؤلؤ بين يديه من رسل الملوك والشعراء والكتاب والفقهاء وغيرهم . وصقوة القول أن عبد الملك هو - كما يقول البلاذري - « أول من تجبر من الخلفاء » .

ولي الخلافة بعد عبد الملك ابنه الوليد (٨٦ - ٩٦ / ٧٠٥ - ٧١٥) ، وسليمان (٩٦ - ٩٩ / ٧١٥ - ٧١٧) الذي دب الترف والبذخ في عهده في البلاط الأموي .

ولما مرض سليمان بن عبد الملك ، عزم على مبايعة بعض أبنائه ، فنهاه سالم السدي (بضم السين مع تشديدها وكسر الفاء مع تشديدها) أحد خاصته وأشار عليه بأن يختار رجلاً صالحاً ، فاستشاره في عمر بن عبد العزيز فأنقذ عليه ،

(١) مرج راهط والجالية : موضعان في نواحي دمشق .

فكتب سليمان عهده وختمه بدير سحمان من أعمال حمص ، ودعا أهل بيته وقال لهم : « يايت لمن عهدت إليه في هذا الكتاب ، ولم يعلمهم به ، فبايعوا . ولما مات سليمان جمعهم ذلك الرجل الذي أشار بمبايعة عمر بن عبد العزيز ، وكنتم موت سليمان عنهم وقال لهم : بايعوا مرة أخرى فبايعوا . ولما رأى أنه أحكم الأمر أعلمهم بموت سليمان فبايعوه ، ولم يتخلف إلا سعيد وهشام ابنا عبد الملك » .

وقد قيل في سبب تولية عمر المهد : إن سليمان بن عبد الملك خبره ، فوجد أنه لم يكن من بين الأمويين من يصلح لهذا الأمر غيره ، فودعه وتمسكه بأهداب الدين وحفظه اليهود والمواثيق . يقول السيوطي : « ثم إن الوليد عزم على أن يخلع أخاه سليمان من المهد وأن يعهد إلى ولده ، فأطاعه كثير من الأشراف طوعاً وكرهاً ، فامتنع عمر بن عبد العزيز وقال : لسليمان في أعناقنا بيعة ، وصمم فظن عليه (حبسه) الوليد ، ثم شفع فيه بعد ثلاث فأدركوه وقد مات عتقه ، ففرها له سليمان ، فعهد إليه بالخلافة » .

ولى عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ / ٧١٧ - ٧٢٠) الخلافة ، وكان البون شامساً بينه وبين غيره من خلفاء بني أمية ، حتى اعتبر بعض المؤرخين حكمه « غرة في جبين ذلك القرن الذي امتلأ بالزيف عن الدين » ، وتلطح بالاستبداد وسقط العماء » . ويقول سعيد بن المسيب : « إنما الخلفاء ثلاثة : أبو بكر وعمر وعمر بن عبد العزيز » ، ويعتبر المسلمون خلافته كخلافه عمر ابن الخطاب في عدله وزهده . فلا عجب إذا نبشت قبور الخلفاء الأمويين بعد قيام الدولة العباسية إلا قبر عمر بن عبد العزيز .

وإن صفات عمر لتجلى في خطبته التي ألقاها على الناس بعد أن ولى الخلافة ، قال : « أيها الناس ! إنه لا كتاب بعد القرآن ، ولا نبي بعد محمد صلى الله عليه وآله . إذ استفاض ولكنى منفذ ، ولست بمبتدع ولكنى متبع ، ولست

بخير من أحدهم ولكنى أتقاكم حملا ، وإن الرجل الحارب من الإمام الظالم ليس بظالم ، ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » .

٤ - نهاية الخوفاة الأموية :

خلف عمر بن عبد العزيز يزيد (١٠١ - ١٠٥ / ٧٢٠ - ٧٢٤) وهشام (١٠٥ - ١٢٥ / ٧٢٤ - ٧٤٣) ابنا عبد الملك . اشتهر يزيد باللهو والخلاعة والقتيب بالنساء ، على حين كان هشام غزير العقل حلما عفيفا ، اشتهر بالتدبير وحسن السياسة ، حتى قيل إن السواس من بنى أمية ثلاثة : « معاوية وعبد الملك وهشام » . وكان المنصور العباسي يقتدى بهشام في سياسته وتدييره لشئون الدولة . ابتداء حبل بنى أمية في الاضطراب بعد خلافة هشام بن عبد الملك . فقد عرف الوليد بن يزيد بن عبد الملك (١٢٥ / ٧٤٣) باللهو والجور . واشتد الاضطراب في عهد يزيد وإبراهيم ابني الوليد بن عبد العزيز (١٢٦ - ١٢٧ / ٧٤٤ - ٧٤٥) ، حتى قال بعض المؤرخين : إن أخاه إبراهيم بوج بعد وفاته بيعة لم تأت بطائل ، « فكان ناس يسلون عليه بالخلافة ، وناس بالإمارة ، وناس ربما لا يسلون عليه بواحدة منهما » . ولم يلبث أن خلعه مروان بن محمد وقتله ونكل بأنصاره مما أذكى نار العصية بين النزارية (أو المضرية) ، وبين القحطانية (أو اليمنية) ، وتمصب مروان لنزار على اليمن ، وانصرفت اليمنية عنه ومالوا إلى الدعوة العباسية .

بوج مروان بن محمد (١٢٧ - ١٣٢ / ٧٤٤ - ٧٤٩) بدمشق . وفي عهده انتشرت الفتن والقتل ، ونشطت الشيعة في بث دعوتها ، وظهرت عقيدة المهدي التي كان لها أثر كبير في سقوط الدولة الأموية ، وانتشر الخوارج في عهده في الجزيرة وفلسطين وحضرموت واليمن . أضف إلى ذلك ظهور روح العصية بين عرب الشمال وعرب الجنوب ، أو بين مضر واليمن ، وانتفاص بعض الخلفاء في البذخ والترف اللذين أخذوهما عن البلاط البيزنطي ، وتمصب الأمويين للعرب .

ولم يكذب مروان بن محمد يفرغ من الخوارج حتى ظهرت الدعوة لبني العباس ، وقد انكشف أمرهم بوقوع كتاب في يد مروان بن محمد أرسله إبراهيم الإمام (ابن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس) إلى أبي سلمة الخلال الذي كان يقوم بنشر الدعوة العباسية باسمه في العراق . فأمر مروان بالقبض على إبراهيم ، وحبسه وقتله . وأوصى إبراهيم الإمام قبل موته بالخلافة لأخويه أبي العباس ثم أبي جعفر ، وأمر أهله بالرحيل إلى الكوفة . وقد اختار العباسيون بلاد خراسان مركزاً لدعوتهم لبعدها عن دمشق حاضرة الخلافة الأموية ، ولأن أهلها قد قاسوا الأمرين من نير الأمويين .

استطاع أبو مسلم الخراساني بما أوتيته من الدهاء والمهارة أن يفرق بين القبائل العربية في هذه البلاد . ولما أمن اجتماع كلمة العرب في خراسان حارب نصر بن سيار أمير هذه البلاد من قبل بني أمية وهزمه . ثم سار أبو مسلم إلى العراق ودخل الكوفة ونادى بأبي العباس السفاح خليفة . وقد ندب أبو العباس عمه عبد الله بن علي لقتال مروان بن محمد ، فلقيه على إحدى ضفاف نهر الزاب بالعراق ، وأوقع به ، ومازال عبد الله يطارده حتى وصل إلى القسطنطينية ، فترك عبد الله أمر تنبئه إلى أخيه صالح بن علي ، فلحقه في قرية بوصير في القيوم ، حيث قتله واحتز رأسه وأرسله إلى السفاح بالكوفة . وبهزيمة مروان بن محمد رفرف العلم الأسود شعار العباسيين فوق حصون دمشق ، وقامت الدولة العباسية سنة ١٣٢ هـ وانتهى بذلك سلطان بني أمية .

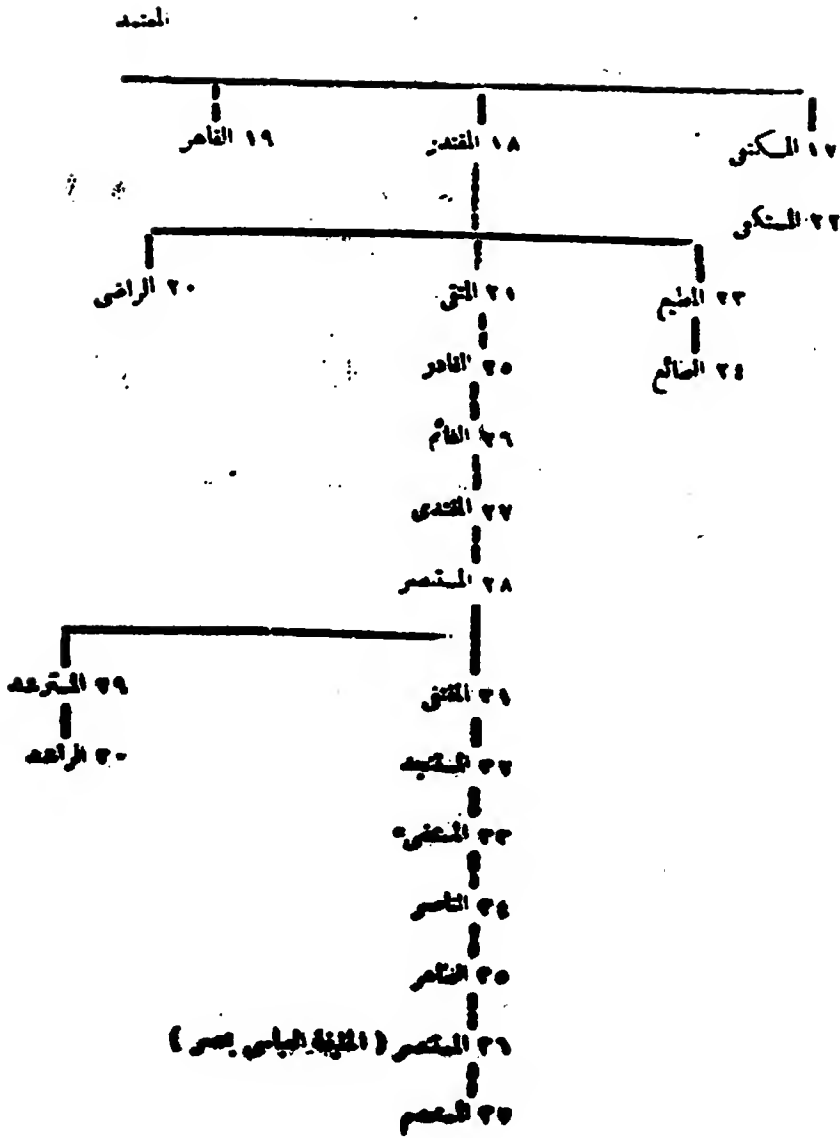
(د) الخلافة العباسية

(١٣٢ - ٦٥٦ / ٧٥٠ - ١٢٥٨)

تسلسل نسب الخلفاء العباسيين

٧٥٠ م	السفاح	١٣٢	١
٧٥٤	المنصور	١٣٦	٢
٧٧٥	المهدي	١٥٨	٣
٧٨٥	الحادي	١٦٩	٤
٧٨٦	الرشيـد	١٧٠	٥
٨٠٩	الأمين	١٩٣	٦
٨١٣	الأمون	١٩٨	٧
٨٣٣	المتنـم	٢١٨	٨
٨٤٣	الوافـق	٢٢٧	٩
٨٤٧	المـتوكل	٢٣٢	١٠
٨٦١	المتنـم	٢٤٧	١١
٨٦٢	المستعـين	٢٤٨	١٢
٨٦٦	المعتز	٢٥٢	١٣
٨٦٩	المهتـدى	٢٥٥	١٤
٨٧٠	المعتـد	٢٥٦	١٥
٨٩٢	المعتـد	٢٧٩	١٦
٩٠٢	المكتـفـي	٢٨٩	١٧
٩٠٨	المقتـدر	٢٩٥	١٨
٩٣٢	القاهر	٣٢٠	١٩

٩٣٤ م	الراضى	٥٣٢٢	٢٠
٩٤٠	المتقى	٣٢٩	٢١
٩٤٤	المستكنى	٣٣٣	٢٢
٩٤٦	الطبع	٣٣٤	٢٣
٩٧٤	الطامع	٣٦٣	٢٤
٩٩١	القادر	٣٨١	٢٥
١٠٣١	القائم	٤٢٢	٢٦
١٠٧٥	المتحدى	٤٦٧	٢٧
١٠٩٤	المستظهر	٤٨٧	٢٨
١١١٨	المترشد	٥١٢	٢٩
١١٣٥	الراشد	٥٢٩	٣٠
١١٣٦	المتقى	٥٣٠	٣١
١١٦٠	المستفيد	٥٥٥	٣٢
١١٧٠	المتقوى	٥٦٦	٣٣
١١٨٠	القائم	٥٧٥	٣٤
١٢٢٥	الظاهر	٦٢٢	٣٥
١٢٢٦	المستمر	٦٢٣	٣٦
١٢٥٨—١٢٤٢	النعم	٦٤٠—٦٥٦	٣٧



١ - مميزات الخلافة العباسية :

انتقل الحكم إلى العباسيين على أثر انهزام الأمويين في معركة الزاب سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) على ما تقدم ، وقد حكمت الدولة العباسية زهاء خمسة قرون ، أي من سنة ١٣٢ هـ وحتى السنة التي ولى فيها أبو العباس السفاح الخلافة إلى أن زالت من بغداد على أيدي التتار سنة ٦٥٦ هـ .

وبقيام الدولة العباسية تطور نظام الخلافة . فإن تلك الدولة قامت على اكتاف الفرس الذين سخطوا على الأمويين لعدم مساواتهم بالعرب في الحقوق السياسية والاجتماعية ، مع منافاة ذلك لمبدأ المساواة الذي أقره القرآن والسنة . وقد حذا العباسيون حذو الأمويين في توريث الحكم . ولما نال العباسيون الخلافة تحت ستار الدفاع عن آل على الذين كانوا يعتقدون أول الأمر أنهم أصحاب الخلافة الشرعيين ، لم يعدل العلويون عن المطالبة بدعوائهم ، وظلوا يناضلون ويكافحون ابتغاء الوصول إليها ، فاضطهدهم العباسيون كما اضطهدهم الأمويون من قبل .

والخلافة العباسية أوجدها الفرس الذين يقولون بنظرية الحق الملكي المقدس *The Divine Right of Kings* ، بمعنى أن كل رجل لا ينتسب إلى البيت المال ويتولى الملك يعتبر مفتصباً لحق غيره . لذلك أصبح الخليفة العباسي يحكم بتفويض من الله لا من الشعب ، كما يتجلى ذلك من قوله أبي جعفر المنصور : « إنما أنا سلطان الله في أرضه » . وذلك بخلاف ما كانت عليه الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين الذين استمدوا سلطانتهم من الشعب . يدل على ذلك قول أبي بكر عقب توليته الخلافة : « إن أحسنت فشحمتوني وإن أسيأت فقوموني بحمد سيفكم » ، وقول عمر بن عبد العزيز : « لست بخير من أحدكم ولكني أثقلكم حملاً » . ويقول سيد أمير على ^(١) : « لقد ظل نظام الحكم في الدولة العباسية

استبدادياً إلى عهد الرشيد ، على الرغم من أن أصحاب الدواوين أو البارزين من أفراد البيت العباسي كانوا بمثابة مستشارين غير رسميين . أما الخليفة فكان مصدر كل سلطة ، كما كان مرجع كل الأوامر المتعلقة بإدارة الدولة .

وكان من أثر ميل الخلفاء العباسيين إلى الفرس أن أصبح نظام الحكم في عهدهم مماثلاً لما كان عليه في بلاد الفرس أيام آل ساسان . يقول بالمر :

« لما كان العباسيون يدينون بقيام دولتهم لتنفيذ الفارسي ، كان طبعياً أن تسيطر الآراء الفارسية . ولهذا فإتينا نجد وزيراً من أصل فارسي على رأس الحكومة ، كما نجد أيضاً أن الخلافة تدار بنفس النظام الذي كانت تدار به إمبراطورية آل ساسان » . وهذا يفسر لنا استبداد هؤلاء الخلفاء بالسلطة ، فقلطوا على أرواح الرعية ، واحتجب الخليفة عن رعيته ، واتخذ الوزير والسياف فأحيط شخص الخليفة بالقداسة والرهبنة والجبروت ، وظهرت الأزياء الفارسية في البلاط العباسي ، واحتفل بالنبروز والمهرجان والرام^(١) وغيرها من الأعياد الفارسية القديمة . لهذا لا نجد إذا أصبح الخليفة العباسي يمشي مبيشة الأكاسرة تحوطه الأبهة والمظلة ، وينحني أمامه الداخل عليه ويقبل الأرض بين يديه ، وإذا قرب منه قبل ردائه ، وهو شرف لا يناله إلا رجالات الدولة البارزون^(٢) .

أضف إلى ذلك ارتداء الخليفة بردة النبي صلى الله عليه وسلم عند توليته الخلافة ، أو حضوره في الحفلات الدينية ، وذلك باعتباره نائباً عنه في حكم المسلمين . كذلك نجد أن الخليفة العباسي تلقب بلقب « إمام » توكيداً للمعنى الديني في خلافة العباسيين ، وأنهم قد أصبحوا أئمة الناس بعد أن كان يطلق هذا اللقب في عصر الخلفاء الراشدين والأمويين على من يؤم الناس في الصلاة ، على حين كان الشيعة يطلقونه على أفراد البيت العلوي الذين كانوا يعتقدون أنهم أحق

(١) عيد لهم في اليوم الحادي والعشرين من كل شهر من عهود الفرس ؛ وأصل معنى الكلمة الراحة والتمرح .
(٢) Palmer, Haroun al-Rachid, pp. 37—38.

بالخلافة . وبعد أن صارت الخلافة العباسية تستند إلى نظرية الحق الإلهي قرب الخلفاء إليهم العلماء ورجال الدين لتشر هذه النظرية بين الناس ، التي أصبحت لها شأن في الحياة السياسية في الدولة العباسية ،

٢ - ولادة العهد :

سار العباسيون على نظام تولية العهد أكثر من واحد وغلوا فيه . فقد عهد السفاح (١٣٢ - ١٣٦هـ) بالخلافة إلى أخيه أبي جعفر المنصور (١٣٦ - ١٥٨هـ) ، ثم إلى ابن أخيه عيسى بن موسى (بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس) . فلما آلت الخلافة إلى المنصور وكبر ابنه المهدي شغف به شغفاً شديداً ، فخلع عيسى ابن موسى وباع للمهدي وجعل عيسى من بعده . ولما ولي المهدي (١٥٨-١٦٩هـ) الخلافة خلع عيسى بن موسى من ولاية العهد ، وولى ولديه المهدي ثم هارون الرشيد . كذلك عزل المهدي (١٦٩ - ١٧٠هـ) على خلع أخيه هارون والبيمة لابنه جعفر ، مقتنياً في ذلك بما فعله أبوه مع عيسى بن موسى ، ولم يحترم العهد الذي أخذه على نفسه حين ولّاه أبوه عهده ، وضيّق على أخيه هارون وحطّ رجال بلاطه من شأنه حتى مال إلى النزول عن حقه ، لولا أن حالت وفاة المهدي دون ضياع الخلافة من يده .

جاء هارون الرشيد (١٧٠ - ١٩٣هـ) فولى عهده أولاده الثلاثة : الأمين والمأمون والمعتز ، وقسم البلاد بينهم ، فخص المأمون بالشرق وجعل مركزه مرو ، والأمين بالعراق والمعتز بالمغرب ، وأعطى كل منهم الفرصة للدفاع عن حقه ، مما أدى إلى وقوع الفرقة وقيام الفتن والحروب الداخلية . فقد أراد الأمين (١٩٣ - ١٩٨هـ) أن يخلع أخاه المأمون ويولي ابنه الخلافة . على أن الوائق (٢٢٧ - ٢٣٢هـ) خرج على هذا النظام ، فلم يعهد لابنه محمد . وقد سئل وهو في مرضه الأخير أن يوصي بالخلافة لولده ، فقال كلمته المأثورة : « لا يراني الله أتقلدها حياً وميتاً » ، مقتفياً في ذلك أثر عمر بن الخطاب ومعاوية الثاني .

ولا يخفى ما جرته هذه السياسة من إثارة البغضاء والمداوة بين أفراد البيت المالكي ، فإنه لم يكدر يتم الأمر لأحد المتنافسين حتى يعمل على التكيل بمن ساعد خصمه على إقصائه من ولاية العهد . وهكذا تطورت المنافسة بين أفراد البيت المالكي تطوراً غريباً ، وأصبحت خطراً على الدولة العباسية .

ويعتبر سير توماس أرنولد سنة ٨٠٠ م (١٨٤٤ هـ) ، وهي سنة تقويم شارلمان وتأسيس الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، أكبر مدى لما بلغت الدولة الإسلامية من النفوذ ، على الرغم من استقلال الأمويين ببلاد الأندلس (١٣٨ / ٧٥٦) والأدارسة بالمغرب الأقصى (١٧٢ / ٧٨٨) والأغالبة بطنوس (١٨٤ / ٨٠٠) . ومن هنا ترى الدولة العباسية تأخذ في الضعف والتفكك بخطى مسرعة .

(هـ) الخلافة في العصر العباسي الثاني

(٢٣٢ — ٨٦٥ هـ)

يمكن تقسيم هذا العصر بمراتب أقسام :

(الأول) ويتناول الكلام على الخلافة العباسية منذ وفاة الواثق سنة ٢٣٢ هـ

إلى أن اعتلى أبو بويه بالسلطة في بغداد سنة ٢٣٤ هـ

(الثاني) ويتناول الكلام على الخلافة في عهد أبي بويه سنة ٢٣٤ هـ إلى

أن انتقل الحكم إلى السلاجقة سنة ٤٤٧ هـ .

(الثالث) ويتناول الكلام على الخلافة في عهد السلاجقة إلى أن زالت من

بغداد على أمدى التار سنة ٦٥٦ هـ .

أولا - الخلافة العباسية منذ وفاة الواثق

إلى أن استولى بنو بويه على بغداد

(٢٣٢ - ٥٣٣٤)

١ - من المتوكل إلى عصر إمرة الأمراء :

ازداد ضعف الخليفة العباسي بعد وفاة الواثق . فقد كان الخليفة المتوكل

(٢٣٢ - ٢٤٧) أول من سبق الخلفاء العباسيين إلى حب الترف .

وقد عهد المتوكل قبل وفاته لأولاده المستنصر فالمعتز فالنوذيد ، ثم رأى بعد

ذلك أن يقدم ابنه للمعز لحبته لأمه . ولما علم المستنصر بذلك ، اتفق مع الأتراك

على قتل أبيه ، فدخل ستة منهم على المتوكل فقتلوه هو ووزيره الفتح بن خاقان .

ولما آلت الخلافة إلى المستنصر (٢٤٧ - ٢٤٨) خلع أخويه المعتز والنوذيد

من ولاية العهد ، ولكنه لم يلبث أن توفي ، خلفه أحمد بن محمد بن المعتصم الذي

تلقب بالمستعين بالله (٢٤٨ - ٢٥١) . وسرعان ما خلع الأتراك وبايعوا المعتز

بالله (٢٥٢ - ٢٥٥) ، وأخرج الخليفة المعزول إلى واسط ، ثم قتل .

كان الخليفة في ذلك العصر كالأسير في يد الأتراك ، إن شاءوا أبقوه وإن

شاءوا خلعوه وإن شاءوا قتلوه . وليس أدل على مدى تغلغل الأتراك في أمور

الدولة ، وتسلمتهم على حياة الخلفاء أنفسهم من هذه العبارة التي تنقلها عن ابن

طباطبائي^(١) : « لما جلس المعتز على سرير الخلافة قدم خواصه وأحضروا النجسين

وقالوا لهم : انظروا كم يعيش وكم يبقى في الخلافة ؟ وكان المجلس بعض

الظرفاء قال : أنا أعرف من هؤلاء بمقدار عمره وخلافته . فقالوا : كم تقول إنه

يعيش وكم يملك ؟ قال : ما أراد الأتراك ، فلم يبق في المجلس إلا من ضحك » .

وفي عهد المعتز تفاقمت ثورة الأتراك والمغاربة والفراغنة (نسبة إلى قرغانة بيلاد ماوراء النهر) .

ولى المهتدى بن الواثق (٢٥٥ - ٢٥٦ هـ) الخلافة بعد قتل المعتز . وكان من أحسن الخلفاء سيرة ، وأظهرهم ورعاً ، وأكثرم عبادة . وكان يتشبه بعمر بن عبد العزيز ويقول : « إني أستحي أن يكون في بني أمية مثله ولا يكون مثله في بني العباس » . وكان يجلس للظالم فيحكم بين الناس بالقسطاس المستقيم . وكان كثيره من الخلفاء الذين جاءوا بعد المتوكل ألعبوبة في يد الأتراك .

وسرعان ما اجتمعت كلمة الأتراك على قتله ، على أثر قتله بعض الموالي ، قاموا بثورة ضده ، ثم أسروه وخلموه من الخلافة ، ولم يكتفوا بذلك بل عذبوه حتى مات .

بويج المعتمد بن المتوكل بالخلافة (٢٥٦ - ٢٧٩) . وفي عهده غلب عليه أخوه الموفق ، حتى لم يبق له من الخلافة إلا اسمها ، وكان الخليفة المعتمد على حد قول السيوطي : « هو أول خليفة قهر وحجر عليه ووكل (بضم الواو مع تشديد الكاف وكسرها) به » . ولا غرو فقد شغل أخوه الموفق يده عن مباشرة أمور الدولة حتى أصبح مسلوب السلطة . وقد قيل إنه احتاج يوماً إلى ثلاثمائة دينار فلم يجدها فقال :

أليس من المجائب أن مثلي يرى ما قلّ ممتنعاً عليه
وتؤخذ باسمه الدنيا جميعاً وما من ذلك شيء في يديه
إليه تحمل الأموال طراً ويمنع بعض ما يُجنى إليه ؟

ولما مات الموفق اجتمع القواد وبايعوا ابنه أبا العباس بولاية العهد بعد المنقوض بن المعتمد ولقبوه المعتض بالله (٢٧٩ - ٢٨٩ هـ) . وقد هابه الناس وسكنت الفتن في أيامه ، ومم الرخاء والأمن ، ورفع الظلم عن الرعية . وكان يسمى السفاح الثاني لأنه جدد ملك بني العباس .

توفي المعتضد في شهر ربيع الآخر سنة ٢٨٩ هـ ، بعد حياة حافلة بالمجد والظفر . ولا غرو فقد أحياناً ما درس من أطلال الخلافة حتى أصبحت قوية مهيبة تخشاه الدول . على أن حياته لم تطل ، وجاء بعده ابنه أبو محمد الذي تلقب بالمكتفي بالله (٢٨٩ - ٢٩٥ هـ) . وكان مبذراً كثير البذل والإنفاق . ولم يعمر في الخلافة ، فمات سنة ٢٩٥ هـ . وخلفه أخوه أبو الفضل جعفر بن المعتضد وهو في الثالثة عشرة من عمره ، وتلقب بالمقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ) . وكان كالريشة في مهب الريح ، وقد حمل بعض ذوى الأغراض على خلمه وتولية عبد الله بن المعز الخلافة من بعده . ولما بلغ ذلك المقتدر أعطى ابن المعز بعض الأموال ، فمدل عن رغبته في الخلافة . غير أن هذا لم يمنع أنصاره من تحقيق سياسته ، فلم ير المقتدر بدأ من الحرب (٢٠ ربيع الأول سنة ٢٩٦ هـ) . فغصر القواد والقضاة والأعيان وبايعوا عبد الله بن المعز بالخلافة ولقبوه بالغالب بالله . ولكنه لم يعمر في الخلافة ، واستقر الأمر للمقتدر من جديد .

وكان عهد المقتدر عهد فتن وقلقل . فقد تدخل الدماء في أمور الدولة وأصبح الأمر والنهي بيد أمه التي يطلق عليها المؤرخون اسم « السيدة » ، وبلغ من ازدياد نفوذها أنها كانت إذا غضبت هي أو قهرماتها ^(١) ثومال من من أحد الوزراء كان مصيره العزل . وليس هذا كل ما كانت تتمتع به السيدة من نفوذ ، فقد اتسع سلطانها إلى حد أنها استطاعت أن تعين قهرماتها صاحبة المظالم . فكانت تجلس لسماع الشكاوى في أيام الجمع في مكان بنته لها « السيدة » في الرصافة ^(٢) .

اضطربت أحوال الدولة العباسية في عهد خلافة المقتدر ، فخرج عليه مؤنس الخادم أحد القواد في سنة ٣١٧ هـ ، وأرغم الخليفة على الحرب ^(٣) . هو وغيره

(١) القهرمانه : السيطرة الحظية على من تحت يدها .

(٢) ابن الأثير ج ٨ ص ٢٥ .

من الأمراء محمد بن المعتض بالخلافة و لقبوه القاهر بالله . و طلب الجند أرزاقهم في الوقت الذي قامت فيه الاحتفالات بتقليد الخليفة الجديد الخلافة ، و حملوا المعتذر على أغنائهم و ردوه إلى دار الخلافة ، و عزلوا القاهر فأخذ يبيكي ويقول : « الله الله في نفسي » . فاستدناه المعتذر و قبله و قال له : « يا أخى أنت والله لا ذنب لك ، والله لا جرى عليك منى سوء أبداً ، فطب نفساً » .

وعلى الرغم مما عرف به المعتذر من الضعف ، و ما كانت عليه الخلافة في عهده من التفكك والوهن ، ظهرت الدولة العباسية في عهده بمظهر القوة والعظمة . يدل ذلك أنه لما علم أن رسول إمبراطور الروم في طريقه إلى بغداد لطلب الهدنة و تبادل الأسرى ، أنشأ داراً لاستقبال رسول إمبراطور الروم ، عرفت بدار الشجرة . و قد وصفها الخطيب البغدادي بهذه العبارة : « فقرشت الدار بالقروش الجليلة ، وزينت بالآلات الجليلة ، ورتب الحجاب و خلفاؤهم و الحواشي على طبقاتهم ؛ على أبوابها و دهاليزها و ممراتها و مخترقاتها و محورها و مجالسها ، و وقف الجند صفين بالثياب الحسنة ، و تحتم الدواب بمراكب الذهب والفضة ، و بين أيديهم الجفائب على مثل هذه الصورة » . و قد وصف الخطيب البغدادي شجرة الفضة التي وضعت في الدار المسماة باسمها فقال : « وكانت شجرة من الفضة وزنها خمسمائة ألف درهم عليها أطيار مصوغة من الفضة تصفر بحركات قد جعلت لها ، فكان تعجب الرسول من ذلك أكثر من تعجبه من جميع ما شاهده » .

و قد وصف السيوطي هذا الاحتفال فقال : « وفي سنة ٣٠٥ هـ قدمت وسل ملك الروم بهدايا و طلبت عقد هدنة ، فعمل المعتذر موكباً عظيماً ، فأقام المسكر ، و صقههم بالسلاح و مائة وستون ألفاً ، من باب الشماسية إلى دار الخلافة ، و بدم الخدام و مائة سبعة آلاف خادم ، و يليهم الحجاب و مائة سبعة حجاب ، وكانت الستور التي نصبت على حيطان دار الخلافة ثمانية وثلاثين ألف متر من الديباج ،

والبسط اثنين وعشرين ألفاً ، وفي الحضرة مائة سبع في السلاسل إلى غير ذلك .
أما شخص الخليفة المقتدر فقد وصفه صاحب كتاب تاريخ بغداد فقال :
« ووصلوا إلى حضرة المقتدر بالله وهو جالس في التاج مما يلي دجلة ، بعد أن لبس
باليثاب الديقية^(١) المطرزة بالذهب على سرير آبنوس قد فرش بالديبق المطرز
بالذهب ، وعلى رأسه الطويلة ، ومن يمينه السرير تسعة عقود . مثل السبع معلقة ،
ومن يسره تسعة أخرى من أنحر الجواهر وأعظمها قيمة غالبية الضوء على ضوء
النهار ، وبين يديه خمسة من ولده ، ثلاثة يمينه واثنان يسره .

كانت حالة الدولة العباسية مضطربة في الداخل والخارج في عهد الخليفة
المقتدر . ويرجع السبب في ذلك إلى ازدياد نفوذ الأتراك في عهده ، وتدخل الجند
في أمور الدولة حتى أصبح في يدهم أمر تولية الخليفة وعزله ، وضعف وزرائه .
هذا إلى ضعف سنه وعجزه عن مباشرة أمور الدولة لانشغاله بملذاته وتدخل حرسه
في أمور الدولة ، الأمر الذي شجع كبير أمرائه مؤنس الخادم على الخروج عليه
وعزله . على أنه لم يمض على عودته إلى الخلافة سنة واحدة حتى خرج عليه مؤنس
مرة ثانية (سنة ٣٢٠ هـ) ، وحاربه بجنده من البربر ، وانتهى الأمر بقتل
الخليفة على يد أحداهم .

ولى الخلافة بعد المقتدر أخوه أبو منصور مجيد ولقب « القاهر بالله »
(٣٢٠ - ٣٢٢ هـ) . وفي عهده انتشرت الفتن وشغب عليه الجند ، وعول كبار
رجال دولته وقائدهم مؤنس وزيره ابن مقله على خلعهم ، فهجموا عليه وسلبوه^(٢) ،
وأصبح يفرج عنه جهلاً ويحبس حيناً آخر . ثم حبس إلى أن مات سنة ٣٣٩ هـ ،
وذلك في عهد الخليفة الطائع^(٣) .

(١) الديقية : نسبة إلى ديق بلدة بمصر .

(٢) سمل العين : فقوها بمحبة عماء .

(٣) الفخرى ص ٢٤٥ .

٢ - عصر إمرة الأمراء (٣٢٤ - ٨٣٣) : الراضى - المنفى - المنفى

ازداد ضعف الخليفة العباسى منذ مستهل القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) بسبب ازدياد شوكة القواد من الأتراك وتفاقم خطر الدول المستقلة . فقد ازدادت شوكة على بن بويه فى فارس ، وأصبحت الرى وأصبهان وبلاد الجبل فى يد أخيه الحسن بن بويه ، كما استقل بنو حمدان بالموصل وديار بكر وديار ربيعة ومضر . أما مصر والشام فقد استقل بإدارتهما محمد بن طنج الإخشيد ، واستقل بنجرسان نصر بن أحمد السامانى . ولم تكن الحالة فى المغرب بأحسن منها فى الشرق ؛ فقد أعلن عبد الرحمن الثالث الأموى (٣٠٠ - ٨٣٥) بالأندلس نفسه خليفة ، وتلقب بلقب أمير المؤمنين الناصر لدين الله . فأصبح فى العالم الإسلامى فى ذلك الوقت ثلاث خلافت : الخلافة العباسية فى بغداد ، والخلافة الفاطمية فى بلاد المغرب ، والخلافة الأموية فى الأندلس .

وقد اختلت أمور الخلافة فى أوائل عهد الراضى (٣٢٢ - ٨٣٣) الذى أسند الوزارة إلى رجال لم يقوموا بأى عمل فى سبيل إصلاح شئون البلاد وإقالتها من عثرتها ، لازدياد نفوذ كبار القواد وتدخلهم فى أمور الدولة مما دعا الخليفة الراضى إلى استئالة ابن رائق ، وكان يلى واسط والبصرة ، وسلم إليه مقاليد الحكم ، ولقبه بلقب « أمير الأمراء » ، فازادت سلطته وعلت على مرتبة الوزير . يقول مشكويه : فأنفذ إليه الراضى . . . وعرفه أنه قلده الإمارة ورئاسة الجيش ، وجعله أمير الأمراء ، ورد إليه تدبير أعمال الخراج والضمايع وأعمال الماوين فى جميع النواحي ، وفوض إليه تدبير المملكة ، وأمر بأن يُخطب له على جميع المنابر فى الممالك وبأن يُسكنى ، وأنفذ إليه الخلع والوواء . . . وبطل يومئذ أمر الوزارة ، فلم يكن الوزير ينظر فى شئ من أمر النواحي ولا القواوين ولا الأعمال ، ولا كان له غير اسم الوزارة فقط . . . وصار ابن رائق وكأنه ينظران

في الأمر كله ، وكذلك كل من تقلد الإمارة بعد ابن رائق إلى هذه الغاية ^(١) .
انحرف الخليفة الراضى عن ابن رائق وصرح بذلك على ملا من الناس ، فدعا
بجحكم ليخلصه مما هو فيه . ودارت الحرب بين بجكم وابن رائق ، وانتهت بانهمزام
ابن رائق وتقلد بجكم إمرة الأمراء . على أن حالة الخلافة العباسية لم تسكن في عهد
تقلد بجكم إمرة الأمراء أقل سوءاً واضطراباً : فقد عاد ابن رائق إلى بغداد ،
وأثار سخط الأهليين على بجكم وحل محله في إمرة الأمراء ، وازدادت قوته
(٥٣٢٧) .

وليس أدل على ما بلغت الدولة العباسية من ضعف ووهن في عهد تقلد
ابن رائق وبجكم إمرة الأمراء ، مما رواه الصولى في كتابه الأوراق عن الخليفة
الراضى ، الذى عبّر عما كان يعيش بنفسه من آلام لانصراف أبائه إلى اللهو واللعب
واعتمادهم على الموالى من الأتراك ، حتى ضاعت حرمة الخلافة .

وصفوة القول أن حالة الدولة العباسية أصبحت من الضعف والانهلال
حتى إن الخليفة لم يتمكن من أن يدفع من أرزاق الجند ولا أن يحصل على ما يكفى
نفقائه الشخصية . وقد وصف ابن طباطبا ^(٢) ما امتاز به الخليفة الراضى فقال :
« ختم الخلفاء فى أشياء منها : « أنه آخر خليفة دُونَ له شعر ، وآخر خليفة
انفرد بتدبير الملك ، وآخر خليفة خطب على منبر يوم الجمعة ، وآخر خليفة جالس
الندماء ووصل إليه العلماء قال أبو بكر :

لم تستفد الخلافة العباسية فائدة من نظام إمرة الأمراء الذى أدخله الراضى
بإنشاء منصب « أمير الأمراء » لإقالة الخلافة من عثرتها ، بل على العكس
من ذلك ، زادت أحوالها سوءاً . وإن من يستقصى عهد الراضى والتقى

(١) تجارب الأمم ج ٢ ص ٧٢ .

(٢) الفخرى ص ٢٥١ .

(٣٢٩ - ٣٣٣ هـ) . - ذلك العهد القى انتهى بدخول بنى بويه بغداد ، واستبدادهم بالأمر دون الخليفة وأمير الأمراء - فإنه يجده عبارة عن سلسلة منازعات لا تسكاد تنقطع بين رجال الدولة العباسية ، الذين عمل كل منهم على الاستئثار بالسلطة وتولى إمرة الأمراء .

نم ! لقد قام النزاع بين أبى رائق وأبى عبد الله البريدى صاحب الأهواز ، ثم خرج بحكم التركي على ابن رائق الخزرى وانتزع من يده إمرة الأمراء سنة ٣٢٧ هـ ، وظل فيها إلى أن قتل سنة ٣٢٩ هـ ، ثم دخل البريدى بغداد ، وخلق به منافسه ابن رائق . وانتهى النزاع بينهما بخروج ابن رائق ومعه الخليفة المتقى إلى ناصر الدولة بن حمدان الموصل ، فقتل هذا ابن رائق حتى لا يحول بينه وبين منصب إمرة الأمراء . وسرعان ما دخل ابن حمدان بغداد ومعه الخليفة العباسى ، ونقله أعباء هذه الوظيفة في مستهل شعبان سنة ٣٣٠ هـ . على أن أيام الحمدانيين (٣٣٠ - ٣٣١ هـ) لم تطل في بغداد ، ولم تكن حال بغداد في عهدهم بأحسن منها في عهد من سبقهم من أمراء الأمراء . فقد طردهم منها توزون التركي رئيس الشرطة في شهر رمضان سنة ٣٣١ هـ ، وطارد جيوشهم إلى الموصل ونقله إمرة الأمراء .

بيد أن الصفاء لم يدم بين توزون والخليفة بسبب تأمره عليه وعمله على صرفه . فقبض توزون عليه (صفر سنة ٣٣٣) . وأخذ منه البردة والقضيب والخاتم وسلمها إلى المستكنى بالله . وبلغ ذلك القاهر فقال : قد مرنا بمحقق نحتاج إلى ثالث ، يعرض بالمستكنى بالله . وظل المتقى مسجوناً خمسة وعشرين سنة . إلى أن مات في شهر شعبان سنة ٣٥٧ هـ^(١) .

٣ - أثر النزاع على إمرة الأمراء .

وكان من أثر نزاع الأمراء على إمرة الأمراء ، أن استعان بعضهم ببعض قد استعان أبو عبد الله البريدى بعل بن بويه القى أصبح صاحب النفوذ

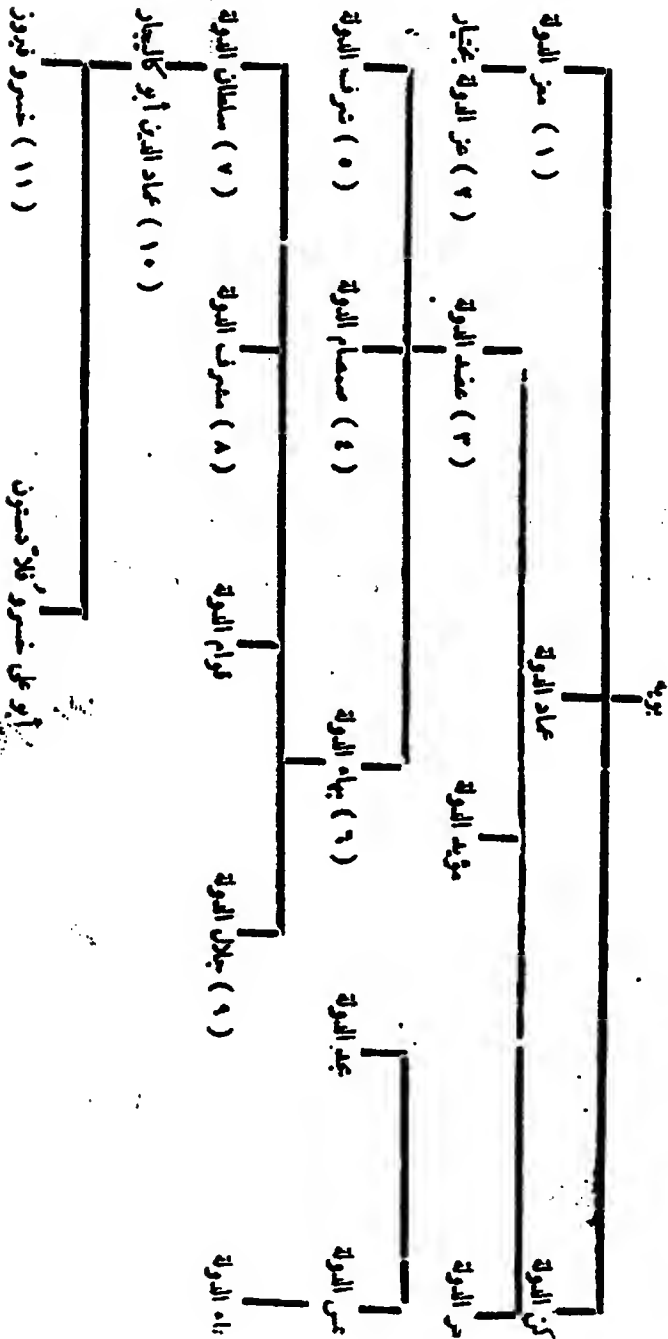
في فارس . واستعان ابن رائق بالحدادين ضد البريدي على حين مجز عن إخراجهم من بغداد التي استولى عليها على أثر وفاة بحكم سنة ٣٢٩ هـ . وقد أدى هذا التنازع على إمرة الأمراء وما أعقبه من القوضى والاضطراب إلى دخول معز الدولة ابن بويه مدينة بغداد على أهون سبيل (٣٣٤ هـ) .

من ذلك نقف على مبلغ ضعف الخلافة العباسية في ذلك الوقت الذي انقسم فيه المسلمون إلى شيع وطوائف ، فاشتد خطر القرامطة ، وتفاقم شر البيزنطيين ، وطمع فيها الولاة فاستبدوا بالسلطة ، واستقل كثير منهم بالحكم . ولا غرو فقد ازدادت شوكة الموالي من الأتراك الذين اتخذهم الخلفاء العباسيون حرساً لهم ، فالبثوا أن أصبحوا سادة . واجتمعت السلطة كلها في يدرجل منهم هو أمير الأمراء الذي فوض إليه الخليفة أمر تدبير الخلافة ، فلم يعد للخليفة من الأمر شيء سوى السلطة الدينية ، ممثلة بذكر اسمه في الخطبة ، ونقشه على السكة . ولم يكن هذا إلا لأغراض سياسية ، غايتها احتفاظ هؤلاء الحكام بمراكزهم أمام الجمهور .

ثانياً - الخلافة العباسية في عهد بني بويه

(٣٣٤ - ٥٤٤٧ هـ)

تسلسل نسب سلاطين بني بويه في العراق



٩٣٢ م	معز الدولة أبو الحسين أحمد	٩٣٠ م
٩٦٧	عز الدولة بمختار	٩٥٦
٩٧٧	عضد الدولة (في فارس)	٩٦٧
٩٨٢	شرف الدولة (في فارس)	٩٧٢
٩٨٩	بهاء الدولة أبو نصر فيروز	٩٧٩
١٠١٢	سلطان الدولة (في فارس)	٩٠٣

١ - المطيع والطائع :

كان معز الدولة أحد أول من تول من بني بويه ، وكان أصغر إخوته . وقد قوى أمره ، وحجر على الخليفة المستكن وقدّر له خمسة آلاف درهم . وسرعان ما خلع هذا الخليفة وسمّلت عيناه .

ولم يسل الخلفاء العباسيون من عسف بني بويه الذين اتبعوا معهم سياسة تنطوى على الأثرة والأنانية . وكان بنو بويه من الشيعة المغالين في عقائد هذا المذهب . ولذلك كانوا — كما يقول سيرتوماس أرنولد — « لا يمترون بحق الخليفة العباسي السني في السيادة على جميع العالم الإسلامي » .

وقد عمل سلاطين بني بويه على أن يكونوا مطلقى التصرف في العراق ، ولم يتورعوا عن التعدي على أشخاص الخلفاء العباسيين وينتقصوا حقوقهم . فإن معز الدولة لما دخل بغداد فكفر في وضع حد للخلافة العباسية وإقامة خلافة علوية مكانها . ولكنه عدل عن هذه السياسة لما قد يتعرض له سلطانه من خطر ، بسبب وجود خلافة علوية يفتيها الجند ، ويمترف بها الديلم ويكونون أداة في يد الخليفة يستعملها لمصلحته متى شاء . وقد ذكر ابن الأثير أن معز الدولة عند ما فكر في تنفيذ فكره إقامة خلافة علوية في بغداد على أنقاض الخلافة العباسية ، أشار عليه أحد أنصاره بالدول عنها وقال له : « إنك اليوم مع خليفة تمتد أنت وأصحابك أنه ليس من أهل الخلافة ، ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلبين

دمه . ومتى أجاست بعض الملوك خليفة كان ملك من تمتد أنت وأصحابك
حمة خلافة ، فلو أمرهم بقتلك لفعلوه .

وفي سنة ٣٦٧ هـ قامت الحرب بين عز الدولة مختار وعضد الدولة ، وأسر
عز الدولة وقتل . « وخلع الطائع على عضد الدولة خلع السلطنة ، وتوَّجه بتاج
بجوهر ، وطوقه وسوره وقلده سيفاً وعقد له لوا من يده ، أحدهما مفضض على
رسم الأمراء ، والآخر مذهب على رسم ولاية اليهود ، ولم يعقد هذا اللواء الثاني
لغيره قبله ، وكتب له عهداً وقرى بحضرته . . . ولم تخر المادة بذلك ، إنما كان
يدفع العهد إلى الولاية بحضرة أمير المؤمنين ، فإذا أخذه قال أمير المؤمنين : هذا
عهد إليك فاعمل به . »

نعم ! لقد عمل عضد الدولة على ذكر اسمه في الخطبة ، ولما تسلم من الخليفة
الطائع الخلع السبع والعمة السوداء والسوار ، وتوج ، وعقد له اللواءان على
ما جرت به العادة في عهد بني بويه ، حمله على أن يعطيه تفويضاً كالتفويض الذي
كان يعطيه الخلفاء لولاية عهودهم ، كما أمر بأن يقرأ التفويض على ملا من الناس
مع مخالفة ذلك لتقاليد الخلافة ، إذ كان الخليفة يعطى التفويض لولى عهده متلفاً
ويقول له : « هذا التفويض منحتك لك ، وعليك أن تراعى العمل على ما ينبغي
به . » ولم يكن هذا كل ما فرضه عضد الدولة على الخليفة الطائع ، فقد اضطره إلى
الخروج لاستقباله عند عودته إلى بغداد من إحدى رحلاته .

ولما سادت العلاقة بين الخليفة العباسي الطائع وعضد الدولة ، أمر عضد الدولة
بجذف اسم الخليفة من الخطبة في بغداد وغيرها من المدن طوال شهرين ، وحمله
على أن يصدر أوامره بضرب الدباب^(١) أمام داره ثلاث مرات في اليوم : في

(١) الدباب : جم دباب وهو الطبل .

وقت الصبح والمغرب والعشاء ، مع أن ذلك كان من الأمور التي انفرد بها الخليفة دون غيره في بغداد .

على أن هذا كله لم يقلل من شأن الخليفة العباسي في نظر الأهليين . فقد ذكر السيوطي عند كلامه على حوادث سنة ٣٦٩ هـ كيف كان عضد الدولة ينظر إلى الخليفة الطائع نظرة الإجلال والإعظام ، وكيف كان يظهر أمام الناس أنه يستمد نفوذه من الخليفة ويتمتع برضاه ليكتسب بذلك ثقة الأهليين وطاعتهم إياه .

وفي سنة ٣٧٢ هـ مات عضد الدولة ، خلفه في السلطنة ابنه صمصام الدولة ، ولقبه الخليفة بلقب « شمس الملة » وخلع عليه سبع خلع وتوجّه وعقد له لواءين^(١) .

٢ — القادر والقائم :

ازداد نفوذ بهاء الدولة في عهد القادر ، فاستبد بالسلطة دون الخليفة ، وتعصب للشيعة ، وناصر الفاطميين . وأضمر كل من الخليفة العباسي وسلطان بني بويه المدارة والبغضاء للآخر .

وقد تعرض نفوذ بني بويه في العراق للخطر ؛ ففي سنة ٤٠١ هـ خطب قرواش بن المقلد أمير بني عقيل الذي آلت إليه السيادة في الموصل والأنبار واللبائن والكوفة للخليفة الحاكم الفاطمي ، فأرسل إليه بهاء الدولة جيشاً اضطره إلى إعادة الخطبة للخليفة العباسي . وإنما كان بهاء الدولة يرمي بهذه السياسة إلى الاحتفاظ بنفوذ بني بويه في العراق ، والوقوف في سبيل من يعمل على الحد من هذا النفوذ . هذا إلى أن الخليفة العباسي لم يسكن له من الأمر شيء .

ولى الخلافة بعد القادر ابنه القائم (٤٢٢ — ٤٦٧ / ١٠٣١ — ١٠٧٥) .

(١) السيوطي: تاريخ الخلفاء ص ٢٧١ .

ولم يقل استبداد بنى بويه بالسلطة في عهده عنه في عهد من سبقه من الخلفاء حتى أصبح هؤلاء الخلفاء - كما يقول سير توماس أرنولد - : « لا قيمة لهم ، في الوقت الذي غدا غيرهم أكثر قوة ونفوذاً ، وأصبحوا يدبرون أمور العالم الإسلامي من غير أن بشيروا أو يحفلوا بمن يدعى أنه أمير المؤمنين . بل لقد أصبحوا الأعيب في أيدي سلاطين بنى بويه ، يجلسونهم على العرش ويميزونهم متى شاءوا وشاءت أهواؤهم » . وسرعان ما استبد البساسيري بالسلطة ، فأرسل الخليفة القائم كتاباً إلى طغرل بك السلجوقي ، تقدم في سنة ٤٤٧ هـ واتتصر على البساسيري كما سيأتي :

وصفوة القول أن الخلافة العباسية أصبحت في عهد بنى بويه تستند إلى قوة أسرة أجنبية ، ولم يعد للخليفة من الأمر شيء سوى سلطته الدينية ممثلة بذكر اسمه في الخطبة ونقشه على السكة . ولم يكن ذلك إلا لأغراض سياسية ، غايتها احتفاظ هؤلاء الحكام بمراكزهم أمام الجمهور . وعلى الرغم من أن الخليفة قد أصبح مسلوب السلطة ، كان بنو بويه يراعون مظاهر احترامه في الحفلات ، وينظرون إليه باعتباره الرئيس الأعلى للجماعة الإسلامية . فكان الخليفة يستقبل السفراء ، ويلبس بردة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويضع أمامه مصحف عثمان توكيداً لسلطته الدينية . وقد امتد نفوذ بنى بويه في عهد عضد الدولة في البلاد الممتدة بين بحر قزوين (أو بحر طبرستان) والخليج العربي ، ومن أصبهان إلى حدود سورية ، وأصبح اسمه يذكر في الخطبة وينقش على السكة .

ينتسب السلاجقة إلى سلجوق بن تلقان أحد رؤساء التركان ، وموطنه الأصلي بلاد ما وراء النهر . وقد غزا طغرلبك السلجوقي بلاد خراسان ، واستولى على الولايات الغربية للدولة للغزنوية ، كما أدخل تحت سلطانه أملاك بني بويه ، ودخل بغداد في سنة ٤٤٧ هـ ، وبقي فيها هو وأولاده من بعده إلى أن استولى عليها التتار سنة ٦٥٦/١٢٥٨ .

١ - ثورة الباسيري — مائة الخلفاء العباسيين في عهد المسترشد :

وفي سنة ٤٥٠ هـ قدم أرسلان التركي الذي يعرف بالباسيري ببغداد ، وأحل المذبحة بجيوش الخليفة العباسي ، ودعى للمستنصر الفاطمي على منابر بغداد نمواً من سنة ، وزيد في الأذان عبارة « حتى على خير العمل » . ثم قبض الباسيري على الخليفة العباسي وحبسه . وسرعان ما رد طغرلبك الخليفة إلى داره مكرماً (٤٥١ هـ) وحارب الباسيري وظفر به وقتله وحمل رأسه إلى بغداد . ولما عاد الخليفة إلى داره لم ينم بعدها إلا على فراش مصلاه ، ولزم الصيام والقيام . روى أنه لما سجنه الباسيري كتب قصته وأتقدها إلى مكة فملقت في الكعبة ، وفيها بشكو إلى الله ففل الباسيري ، وبطلب إليه أن يجازيه على بنيه وعدوانه .

ولم تسكن حالة الخلفاء العباسيين في أيام السلاجقة تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه في أيام بني بويه . فإنه بينما كان أمراء بني بويه يقيمون في بغداد ويحكمون كل السلطة في أيديهم ، كان نواب السلاجقة المسكريون يحكمون العراق ويستأثرون بالسلطة .

وكان الخلفاء العباسيون يعيشون في أيام السلاجقة من إقطاعات مقررة ، يديرها عمال على رأسهم الوزير وكاتب الإنشاء كما كانت الحال في أيام بني بويه .

ولم يكن للخلفاء العباسيين من الأمور شيء سوى ذكر اسمهم في الخطبة ، وكانوا يقضون أوقاتهم في بناء القصور وتزيينها .

على أن معاملة السلاجقة السنيين للخلفاء العباسيين كانت أحسن بكثير من معاملة البويهيين الشيعة لهم . فقد وصف لنا ابن الأثير الاجتماع الذي عقد بين السلطان طغرل بك عند ما عاد إلى بغداد سنة ٤٤٩ هـ - على أثر إخضاعه الموصل وقضائه على مناوأة دُبَيْس بن مَزِيد وقریش بن بَذْران - وبين الخليفة القائم فقال : « وجلس الخليفة يوم السبت لحس بقين من ذى القعدة جلوساً عاماً ، وحضر وجوه عسكر السلطان وأعيان بغداد ، وحضر السلطان في المساء وأصحابه حوله في السيريات ^(١) . فلما خرج من السيرية أركب فرساً من مراكب الخليفة فحضر عند الخليفة ، والخليفة على سرير عال من الأرض نحو سبعة أذرع ، وعليه بركة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويده القضيبة الخيزران ؛ فقبل السلطان الأرض وقبل يده ، وأجلس على كرسي . فقال الخليفة لرئيس الرؤساء : قل له إن أمير المؤمنين شاكر لسعيك ، حامد لفضلك ، مستأنس بقربك . وقد ولاك جميع ما ولاه الله من بلاده ، ورده عليك مراعاة عبادته . فائق الله فيما ولاك ، واعرف نعمته عليك في ذلك ، واجتهد في نشر العدل وكف الظلم وإصلاح الرعية . فقبل (السلطان طغرل بك) الأرض ، وأمر الخليفة بإقاضة الخلع عليه ؛ فقام إلى موضع لبسها فيه ، وعاد وقبل يد الخليفة ووضعها على عينيه ، وخاطبه الخليفة بملك المشرق والمغرب ، وأعلى الحمد وخرج » .

من هذا الوصف نقف على مبلغ احترام طغرل بك السلجوقي للخليفة العباسي ، كما نذكر ما حدث عند اجتماع الخليفة الطائفة بمضد الدولة بن بويه ، الذي لم يكن همه إلا إظهار ما كان يتمتع به من نفوذ وسلطان أمام رسول الخليفة الفاطمي العزيز .

ويأتي ههنا الملائكة الطيبة التي - كما ذكرنا - الخلفاء العباسيين لوطانهم السلاجقة، لتجلى في هذه الخلق التي كانوا يتكلمون بها. فقد كان الخليفة إذا ما ارتقى عرش الخلافة يمسح في ظنير السلطان الملقوق لأخذ التهمة وحمل الخلع السلطانية والمطلوب كما كان السلطان الملقوق يمسح بهد ملوكة السلطنة التولية من الخليفة العباسي أن يميزو للورخون هذه العلاقات الحسنة إلى هذه الحقيقة وهي أن السلاجقة كانوا يعتقدون الذهبية المعنى من غير الخلفاء العباسيين، وذكر سمر توماس أن نولف في كتابه الخلافة وأن السلاجقة كانوا يهتمون الخليفة العباسي، لا لمركه السياسي بل لأنه خليفة لله.

ونظير لتلك العلاقات واتحة جلية في ارتباط اليتيم السلجوقي والعباسي برباط الصاهرة، وهي أحكم روابط يربط الأمر بعضهم ببعض، فقد تزوج طغرل بك من ابنة الخليفة القائم بهذا الصنف وتزوج يلغ. المتدعي من ابن السلطان السب أرسلان في سنة ٤٦٢ هـ كذلك تزوج الخليفة المستظهر (٤٨٧ - ٥١٢ هـ) من ابنة السلطان ملكشاه في سنة ٥٠٢ هـ، وتزوج الخليفة المتقي (٥٢٠ - ٥٥٥ هـ) من فاطمة بنت محمد بن ملكشاه وأخت السلطان محمد بن.

على أن هذه الروابط الوثيقة لم تحل دون قيام النزاع بين الخلفاء العباسيين وسلطان السلاجقة الذين يديروا على سلطة الخلفاء والكهنة حرمها. فقد غضب السلطان ملكشاه على الخليفة المتدعي وحله على الخروج من بغداد والذهاب إلى البصرة، وذلك بسبب تدخله في شئون الحكم، أو لرغبة ملكشاه في إسناد الخلافة إلى جعفر بن المتدعي، وذكر سمر توماس أن نولف^(١) : أن السلاجقة أخذوا لأنفسهم لقب «ظلي الله» الذي كان يحفظه الخلفاء العباسيون لأنفسهم، فأخذوا من الخليفة السبتر (٥١٢ - ٥٢٩ هـ) ردة الرسول التي كان يلبسها الخلفاء عند توليتهم الخلافة أو حضور الحفلات الدينية.

كذلك لقب ملكشاه نفسه بلقب « أمير المؤمنين » ، ذلك اللقب الذي لم يطلق إلا على الخلفاء أنفسهم . غير أن هذه الأعمال لم تصدر عن السلاجقة إلا في القليل النادر .

٢ - عود النفوذ إلى الخلفاء العباسيين : المقتدى والمسترشد :

على أنه ينبغي ألا يعزب عن البال أن معاملة سلاطين السلاجقة للخلفاء العباسيين بالحسن ، قد أحييت في نفوسهم الأمل في إعادة ما كان للخلافة العباسية من نفوذ وسلطان ، حتى إنهم استطاعوا في أواخر عهد السلاجقة أن يظفروا بشيء من السلطة ، وبخاصة عند مقام النزاع بين أفراد البيت السلجوقي . ثم لقد تدخل الخليفة المقتدى (٤٦٧ - ٤٨٧ هـ) في شئون الحكم في أيام السلطان ملكشاه السلجوقي ، فأمر هذا السلطان بإيادته غي حاضرة الدولة على ما تقدم . وقد ذكر ابن خلكان أن ملكشاه لما دخل بغداد في آخر مرة أبى إلا أن يقضى الخليفة إلى البصرة .

وإذا كان الخليفة المقتدى قد نهج هذه السياسة في أيام السلطان ملكشاه السلجوقي الذي قبض على أزمنة الأمور في العراق ، فقد سار خلفاؤه من بعده على نهجه ، وبخاصة في عهد المسترشد (٥١٢ - ٥٢٩ / ١١١٨ - ١١٣٥) الذي حاول أن يعيد ما كان للخلفاء العصر العباسي الأول من النفوذ بطريق القوة ، ولكنه أخفق في هذه السبيل ، برغم ما عرف عنه من الورع والتقوى وبمداهمة . وقد ذكر المؤرخون « أن الخليفة المسترشد خرج في سنة ٥٥٢ هـ على السلطان محمود بن محمد بن ملكشاه وهزم قواته ، وكاد يستقل بأمور الخلافة ، لولا مساعدة زنكي والى البصرة للسلطان . ولما مات هذا السلطان أخذ المسترشد يحرص بعض أمراء البيت السلجوقي على الخروج على السلطان الجديد . ثم حارب زنكي وشتت جيوشه وطاردها حتى الموصل حيث حاصره ثلاثة أشهر

(٥٢٧ هـ) ، ثم سار بجيشه مع أحد أمراء البيت السلجوقي ، والتقى مع جند مسعود على مقربة من هذان .

وقد هزم جند السلطان مسعود الخليفة المسترشد ، ووضعوه في خيمة وقتلته طائفة من الباطنية^(١) ، وبذلك خلا الجو للسلطان مسعود .

المراشد والمفتى :

ولى الخلافة بعد المسترشد ابنه الراشد (٥٢٩ - ٥٣٠/١١٣٦ - ١١٣٦) ؛ فسار على سياسة أبيه . وقبله حزن لوفاة أبيه ، ودفعه حب التأرله إلى إهانة رسول السلطان مسعود ، وإثارة العامة عليه ومحريضهم على تدمير داره . وكانت خاتمة كفاة أبيه ؛ فقد سار مسعود إلى بغداد وحاصرها ، وأرغم الخليفة على الهرب إلى الموصل والاحتواء بزنى . بل إننا نرى السلطان مسعود يجمع القضاة والشهود ويحملهم على الكتابة بدم الخليفة ، وكُتب محضر بخلعه وأقر القضاة هذا الخلع ، وأجلس المفتى على سرير الخلافة . ولم يلبث أن قتل الراشد سنة ٥٣٢ هـ . وقيل : إن ذلك كان على يد الباطنية كما قتل أبوه من قبله .

ولما آلت الخلافة إلى المفتى (٥٣٠ - ٥٥٥/١١٣٦ - ١١٦٠) عول على ترسم خطى آباءه ، ونجح كثيراً في هذه السبيل .

مات السلطان مسعود سنة ٥٤٦ هـ ، وولى السلطنة من بعده ابن أخيه ملكشاه محمود بن محمد ، قضى وقته في اللهو واللعب وأحسن على الحر ، وترك شئون الدولة إلى خاصبك بن بلنكرى ؛ فلم يرقه السلطان الذى يستطيع النهوض بأعباء السلطنة ، فاستدعى ابن أخيه محمد بن محمود وولاه السلطنة . وهنا دخل النزاع بين الخليفة العباسى والسلطان السلجوقي في طور جديد . وهو - كما يقول

(١) الباطنية : فرقة مغالية من الشيعة خرجت عن جميع فرق الإسلام في تعاليمها ومعتقداتها ؛ فقد قال صاحب الفرق بين الفرق : « إن ضرر الباطنية على فرق المسلمين أعظم من ضرر اليهود والنصارى والمجوس عليهم ، بل أعظم من مصرة الدمعية وسائر أصناف الكفرة عليهم » .

السيوطى — قد حدد معالم الإمامة ، ومهد رسوم الخلافة ، ولم تزل جيوشه منصوره حينما يمت . وقد حاصر السلطان مسعود مدينة بغداد ، ولكنه عاد مخذولا .

٣ — امتحان العباسيين بسلطتهم الدينية :

على الرغم من أن الخليفة العباسى قد أصبح طوال عصر انحلال الدولة العباسية العروة فى أيدى أمراء الأتراك أولا ، ثم فى أيدى بنى بويه والسلاجقة ثانياً ، ظل محتفظاً بسلطته الدينية فى عهد السلاجقة ، كما كان محتفظاً بهذه السلطة عند غيرهم من الأمراء الذين كونوا إماراتهم بقوة السيف ، لأنه قد ثبت فى أذهان الناس أن الخلافة نظام لا بد منه لصالح العالم واستقامة أموره ، وأن الخليفة هو مصدر السلطات .

ويتضح لنا مدى رسوخ هذه العقيدة فى الأذهان ، عندما زالت عن الخليفة العباسى سلطته الزمنية ، وصار عاجزاً حتى عن التصرف فى شئونه الخاصة ، وأصبح العروة فى أيدى رجال الدولة الأقوياء بسجنونه أو يميزونه أو يقتلونه ؛ بل لقد جاء وقت أصبح يتصدق فيه على الخليفة كما يتصدق على السائل والمحروم . فى ذلك الوقت نرى الخليفة يتمتع بسلطته الدينية ، حتى لقد اعترف كثير من أمراء المسلمين بسلطته ولجئوا إليه للحصول على تفويض بالحكم باعتباره خليفة للنبي صلى الله عليه وسلم ومصدر قوة المسلمين .

وإنما لجأ هؤلاء الأمراء الذين وصلوا إلى الحكم بالقوة إلى هذه السياسة ليكسبوا حكمهم صفة شرعية فى نظر الشعوب المحكومة . نعم ! لقد اعترف بالخليفة العباسى السلطان عمود القزنوى (٣٨٨ — ٤٢١ / ٩٩٨ — ١٠٣٠) ، واعترف

يوسف بن تاشفين زعيم المرابطين^(١) بخلافة المتقدي العباسي (٥٣٠ - ٥٥٥)، وطلب إليه أن يعطيه تفويضاً شرعياً بتثبيتته في بلاده ؛ فأرسل إليه الخليفة التفويض ، وأقر اللقب الذي كان قد تلقب به وهو « أمير المسلمين » . وفي ذلك يقول السيوطي : « وفي يوم سنة تسع وسبعين (وأربعمائة) أرسل يوسف بن تاشفين صاحب سبتة ومراكش إلى المتقدي يطلب أن يسلطه وأن يقلده ما بيده من البلاد ؛ فبعث إليه الخلع والأعلام والتقليد ولقبه بأمر المسلمين ، ففرح بذلك وسر به فقهاء المغرب ، وهو الذي أنشأ مدينة مراكش » .

من ذلك نرى أن الخلفاء العباسيين ما زالوا يتمتعون في ذلك الوقت بسلطة أدبية كبيرة في داخل بغداد وفي خارجها . ويقول سير توماس أرنولد : إن الخليفة لم يكن من القوة بحيث يستطيع أن يعارض في شيء ، بل يحتمل أنه كان يقابل مثل هذه المطالب بالارتياح والقبول ، لأنها اعتراف بسلطته النظرية في وقت امتدت فيه رقعة الدولة الفاطمية على حساب الدولة العباسية المنحلة المتداعية . على أن الدولة الفاطمية ما لبثت أن تطرق إليها الوهن والانهلال ، فسقطت في سنة ٥٦٧ (١١٧١) ، وظهر على مسرح السياسة صلاح الدين يوسف بن أيوب

(١) معنى المرابطين الذي حرفة الأسبان إلى Al-Moravides والفرنسيون إلى Marabout ، الأتقياء الجامعون المرابطون في سبيل الله . وهنا اللفظ مشتق من الرباط وهو حراسة الحدود ، إذ كان المحاصرون للدين يسبرون إلى الحدود لمساعدة حاميتها . وقد دعا عبد الله بن ياسين البربر إلى الجهاد ، فلبى دعوته أهل لتونة والصاصمة بقيادة أبي بكر ، ويوسف بن تاشفين وساروا إلى سجلماسة وأعانت سنة ٤٦٠ هـ (١٠٦٨ م) . وقبض على المرابطون مدينة مراكش ، ثم مدوا فتوحهم إلى تانس ومكناس وسبتة وطنجة وغربي بلاد المغرب . وفي سنة ٤٦٠ هـ استنجد المسلمون ببلاد الأندلس يوسف بن تاشفين لمحاربة ألفونس السادس أمير قشتالة وإخراجه من مدينة طليطلة ، فانتصر في موقعة الزلاقة المشهورة . وكانت هذه الموقعة بدء عهد حديد في تاريخ بلاد الأندلس . ولما رأى ابن تاشفين ما في هذه البلاد من الخيرات وما عليه أهلها من الضعف دخلها في سنة ٤٧٩ هـ قائماً واستولى على غرناطة ، ثم على إشبيلية وقرطبة وغيرها من الولايات الإسلامية . وقد ظل عرب الأندلس تحت حكم المرابطين حتى خضعهم الأيوبيون في سنة ٥٤٠ هـ (١١٤٥ م) .

الذي خطب للخليفة المستنصر العباسي (٥٦٦ - ٥٧٥ / ١١٧٠ - ١١٨٠) على منابر مصر واليمن وسورية ؛ فنحى الخليفة تفويضاً بحكم هذه البلاد ، كما منح الخليفة المنصور (٦٢٣ - ٦٤٠ / ١٢٢٦ - ١٢٤٢) نور الدين عمر (١٢٢٩ - ١٢٤٩ م) تفويضاً بحكم بلاد اليمن ، وأعطى مثل هذا التفويض ايلتميش Hetmish أحد الملوك العبيد الذي اتخذ مدينة دلي حاضرة لمملكته ، ومنحه لقب سلطان ، فنقش اسم الخليفة على السكة .

رابعاً - رواية الخلافة العباسية

١ - مادة العالم العربي - دولة خوارزم -

موت مسعود سنة ٥٤٧ هـ أقل نعم البيت السلجوقي وتقامت ملك السلاجقة دول شتى ، تعرف بدول الأتابكة (١) .

وفي مستهل القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) كانت هناك دويلات إسلامية منفصلة متعاضدة في غربي آسيا وشمال إفريقيا . فكانت مصر و فلسطين ومصر بلاد الشام تحت سلطان خلفاء صلاح الدين الأيوبي . وبسط السلاجقة سلطانهم على آسيا الصغرى ، وفي الوقت الذي كانت فيه الخلافة العباسية لا تزال قائمة في بغداد ، كما قامت في الشرق إمبراطورية خوارزم العظيمة ، وهي بلاد الأمراء الترك الذين جاءوا من خوارزم (٢) ، وامتدوا

(١) ويبر عن صاحبها بأتابك الساكر . قال الشيخ محمد باقر الخليلي : تاريخه : « وأصله أتابك ومناه الوالد الأمير ، وأول من لقب بذلك نظام الملك ووزير ملكشاه بن آلب أرسلان السلجوقي . حين توجه إلى طبرستان فظهر الملكة سنة خمس وخمسين وأربعمائة ، ولقبه بأتابك منهاجدا ، وقيل أتابك مناه أمير أبي ، والمراد أبو الأمراء ، وهو أكبر الأمراء القديسين بعد النائب السكاف ، وليس له وظيفة ترجع إلى حكم وأمر سوى ، وغايته دفعة أغل وعلمه نعم (الملك المنصور ج ٤ ص ١٥) .

(٢) هي بلدة « خيوق » (فتح وكسر أوله وسكون ثابته وفتح الواو وآخره كاف) ، وهي بنو من خوارزم . وأهل خوارزم يقولون ، « خبوه » . وأهلها خالصة دون بلاد خوارزم ، فإنها كلها خفجة مشربة .

على أفاض الدولة السلجوقية ، ونشروا سلطانهم فيما بين نهري الكنجج (بالهند)
ودجلة (بالعراق) ، وإن كان هذا السلطان لم يتوغل تماماً بين سكان
فارس والهند .

وقد أسس هذه الدولة محمد بن أنوشكين ، وكان أبوه مملوكاً لأحد أمراء
البيت السلجوقي ؛ قلده حبشى قائد بز كياروق بلاد خوارزم ، ولقبه
خوارزم شاه ، أى ملك خوارزم . ولما ملك السلطان سنجر بلاد خراسان ، أقر
محمد خوارزم شاه على خوارزم وأعمالها ، ثم خلفه ابنه أنز ، فسار سيرة أبيه
واكتسب محبة السلطان ورسخت أقدام هذا البيت إلى سنة ٦٢٨ هـ حيث زال
على أيدي التتار .

وفى عهد المستضى بالله العباسى (٥٦٦ - ٥٧٥ / ١١٧٠ - ١١٨٠)
توفى خوارزم شاه إيل أرسلان بن أنز ، وخلفه ابنه الأصغر سلطان شاه
تحت وصاية أمه ، فخرج عليه أخوه الأكبر علاء الدين تكش ، واستولى على
بلاد خوارزم واستقل بها ، وقضى على ملك السلاجقة بالعراق (٥٩٦ هـ) .
وقد بقى علاء الدين تكش فى الحكم إلى سنة ٥٩٦ هـ ، حيث خلفه ابنه
قطب الدين محمد إلى سنة ٦١٧ هـ (وهى السنة التى بدأت فيها غزوات المغول) .
ثم جاء بعده جلال الدين منكبرى ، وهو آخر شاهات هذه الأسرة فبقى فى
الحكم إلى سنة ٦٢٨ هـ .

امتد ملك علاء الدين تكش من أقاصى بلاد ماوراء النهر شرقاً إلى بلاد
الرى التى استولى عليها بعد أن قضى على السلاجقة . ولكن ملكهم بالرى لم يكن
ثابتاً ؛ فقد عول الخليفة الناصر على أن تكون له سيادة الرى بعد رحيل
خوارزم شاه عنها ، فأرسل إليها جيشاً استردها من عامل علاء الدين تكش ،
فمادهذا إلى الرى واستردها من جند الخليفة . وبعد وفاة علاء الدين سنة ٥٩٦ هـ ،

خلفه ابنه خوارزم شاه قطب الدين محمد . وقد طلب إلى الخليفة العباسي أن يأمر
بذكر اسمه في الخطبة بدل السلاجقة ، فأبى ذلك ، واشتدت العداوة والبغضاء
بينهما ، حتى حذف قطب الدين اسم الخليفة من الخطبة على منابر بلاده .

٢ - زوال الخوفا العباسية في بغداد : المستعصم وهو يركو :

وكان من أثر ازدياد العداوة بين الخليفة العباسي وخوارزم شاه ، أن اعتقد
بعض المؤرخين أن الخليفة الناصر استدعى التتار ليشغل بهم خوارزم شاه ، حتى
يأمن شره ، ويحول بذلك دون ما يُحْدق ببلاده من خطر هجوم جيوش
خوارزم شاه .

وفي شهر نوفمبر سنة ١٢٥٧ م (٦٥٥ هـ) سار هولاكو التتاري إلى بغداد ،
وكان بصحبته كثير من أمراء المسلمين .

ويصف ابن طباطبا^(١) حالة أهل بغداد عند دخول المغول وكيف أسروا
الخليفة المستعصم وأودعوه هو وأسرته في معسكر ، ثم استقر هولاكو في قصر
الأمونية في شرق بغداد . وقد ذبح المغول السواد الأعظم من الأهليين كما تذبح
الشياء ، وأضرمو النيران في المدينة ، فأتلفت مسجد الخليفة وضرىح موسى الكاظم ،
الإمام السابع عند طائفة الإمامية الاثنا عشرية ، كما أتلفوا مقابر الخلفاء في الرصافة ،
وخربوا معظم الشوارع والطرق والبيوت حتى أصبحت للمدينة أثراً بعد عين .
وقد انتهت هذه الحوادث الحزنة بقتل الخليفة المستعصم وأولاده ، ثم
استأنفت جموع المغول سيرها لمواصلة الفتح والنهب ، وأمر هولاكو قبل رحيله
بتجديد بناء مسجد الخليفة وضرىح موسى الكاظم .

(١) فخرى في الآداب السلطانية ص ٢٩٤ - ٢٩٧ .

٣ - تمرد القهقرى في المغرب والأندلس وغيرهما :
كان الشائع على ألسنة العلماء أن الخلافة لا يمكن أن تكون متحدة في شخص خليفة واحد ، وإن وُجد أكثر من خليفة ، فإن سلطانه يكون غير شرعي ، بل تجب محاربته والقضاء عليه . ولكن بعد أن ضعفت الخلافة العباسية ولم يعد للخليفة شيء من السلطان تعدد الخلفاء :

١ - قامت الخلافة الفاطمية في بلاد المغرب أولا (٢٩٧ هـ) ثم في مصر ثانيًا (٣٦٢ هـ) :

٢ - قامت الخلافة الأموية ببلاد الأندلس في عهد عبد الرحمن الثالث (٣٠٠ - ٣٤٠ هـ) ، أعظم أمراء الدولة الأموية في هذه البلاد . وتلقب عبد الرحمن بلقب أمير المؤمنين بعد أن قنع أسلافه بلقب « بنى الخلفاء » ، واتخذ لنفسه لقب « أمير المؤمنين الناصر » ، وأمر بأن يخاطب بهذا اللقب الجديد ، وأن يدعى له به على المنابر . وبذلك أصبح هناك ثلاث خلافت : الخلافة العباسية في المشرق ، والخلافة الفاطمية ببلاد المغرب ، والخلافة الأموية بالأندلس ، كما تلقب حكام الموحدين في المغرب الأقصى فيما بعد بلقب أمير المؤمنين .

وبما هو جدير بالملاحظة أن الخلافة العباسية قامت على الحق الإلهي في الحكم ، وأن الخلافة الفاطمية قامت على نظام التوريث الذي كان سائداً عند القروس أيام آل ساسان ، وأن الخلافة الأموية بالأندلس لم تستمد من الله سبحانه ولا من الشعب ، وإنما هي نتيجة قوة عبد الرحمن الثالث ، كما كان نظام الخلافة الموحدية في المغرب وراثياً .

٣ - وفي سنة ٣٤٢ هـ (٩٥٣ م) اتخذ حاكم سجلماسة (الواقعة جنوبي جبال أطلس) لقب أمير المؤمنين .

٤ - ثم جاء المرابطون^(١) (٤٤٨ - ٥٤١ / ١٠٥٦ - ١١٤٧) فلم يحاولوا أن يلقبوا أنفسهم بلقب خليفة أو أمير المؤمنين ، بل اكتفوا بلقب أمير المسلمين وناصر الدين ، ودّعوا للخليفة العباسي ببغداد ، واتخذوا السواد شعار العباسيين شعاراً لهم في ملابسهم وأعلامهم . وإنما لجأ المرابطون إلى هذه السياسة لكي يكسبوا حكمهم صبغة شرعية . وفي ذلك يقول السلاوي الناصري^(٢) :

« وإنما تسمى (يعني يوسف بن تاشفين زعيم المرابطين) ذون أمير المؤمنين (يعني الخليفة المستظهر بالله العباسي) أدباً مع الخليفة ، لأن لقب أمير المؤمنين خاص بالخليفة ، والخليفة من قریش . »

وقد ذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن يوسف بن تاشفين اتخذ لقب أمير المسلمين وناصر الدين بعد انتصاره في موقعة الزلاقة المشهورة على الفونس السادس وحلفائه من المسيحيين بالأندلس في سنة ٤٧٩ هـ^(٣) (١٠٨٧ م) ، وأن أول من دعاه بهذا اللقب هو المعتمد بن عباد صاحب إشبيلية ، وأقره على ذلك الخليفة العباسي . على أن يوسف بن تاشفين اتخذ هذا اللقب ، على ما ذهب إليه بعض المؤرخين ، في سنة ٤٦٦ هـ ، أي قبل موقعة الزلاقة بثلاث عشرة سنة . وقد ذكر صاحب كتاب الحلل الوشيية^(٤) أن زعيم المرابطين كان يلقب

(١) معنى المرابطين : الاتعاب المجاهدون في سبيل الله . وهذا اللفظ مأخوذ من الرباط وهو حراسة الحدود ، إذ كان المتحصنون يذهبون إلى الحدود لمساعدة حامياتها ، وقيل إنه مأخوذ من الخلوة التي اتخذها عبد الله بن ياسين بجزيرته بنهر السغال ، وقيل إن تسمية المرابطين بهذا الاسم ترجع إلى موقعة حرية استسلمت فيها قبيلة تنوالة الصنهاجية ، فأطلق عليهم عبد الله بن ياسين اسم المرابطين لصبرهم وحسن بلائهم ورباطة جأشهم .

(٢) الاستقصاء ، لأخبار دول الغرب الأقصى ج ٢ ص ٥٣ انظر ص ٧٤ .

(٣) اتفرد عبد الواحد المراكشي (السجب في تلخيص أخبار الغرب ص ١٣٥) بتحديد تاريخ موقعة الزلاقة ، فذكر أنها وقعت في يوم الجمعة ١٢ رمضان سنة ٤٨٠ هـ ، على حين أجمع غيره من المؤرخين على أنها وقعت في سنة ٤٧٩ هـ ، مع اختلافهم في الشهر القمري وقعت فيه هذه الموقعة .

(٤) مؤلف مجهول الاسم توفي حول منتصف القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)

أول الأمر بلقب أمير الرابطين . وكان الأمير أبو بكر بن عمر أول من تلقب به بعد وفاة عبد الله بن ياسين سنة ٤٥١ هـ . ولما سار أبو بكر بن عمر إلى الصحراء لحرب أعداء قبيلة لمتونة أصحاب اللثام في الجنوب ، وخلف مكانه يوسف ابن تاشفين : أطلق عليه أمير المغرب (أى المغرب الأقصى) : وكان هذا هو أول لقب تلقب به يوسف بن تاشفين الذى ظل من الناحية الرسمية عاملاً على المغرب من قبل أبي بكر بن عمر . وظل ابن تاشفين أميناً على عهده لأبي بكر ابن عمر حتى توفى أبو بكر سنة ٤٨٠ هـ . يدل على ذلك أن السكة المغربية ظلت تحمل اسم أبي بكر بن عمر إلى سنة ٤٨٤ هـ . ولما استنجد المعتد بن عباد ملك إشبيلية بيوسف بن تاشفين مستنصراً إياه على الفونس السادس زعيم المسيحيين فى الأندلس ولجى نداه ، تلقب يوسف بن تاشفين بلقب أمير جند المسلمين ، وذلك مقابل تسمية الفونس السادس أمير المسيحيين .

فلما انتصر يوسف بن تاشفين فى موقعة الزلاقة المشهورة ، لقبه المسلمون بهذا اللقب تقديراً لجهاده وانتصاره على المسيحيين ^(١) .

ولقد قامت حول هذا اللقب مشكلة شرعية وهى : هل يجوز لخطباء المساجد أن يدعوا ليوسف بن تاشفين باعتباره أميراً للمسلمين ؟ على أن يوسف لم يصرح بالخطباء بإقامة الدعوة له إلا بعد أن أرسل بعثة من رجال الدين إلى الخليفة العباسى المستظفر يستفتيه فى جواز حمل هذا اللقب ، فلم ير الخليفة بداً من عرض هذا الأمر على الفقهاء الذين اجتمعوا برئاسة الإمام الغزالى سنة ٤٨٤ هـ ، وأفتوا باستحقاق يوسف بن تاشفين لهذا اللقب بعد أن أحرز هذا النصر الإسلامى المؤزر على المسيحيين فى موقعة الزلاقة ^(٢) . وهذا يدل دلالة واضحة على أن يوسف كان

(١) السلاوى : الاستفصاح ٢ ص ١٧ .

(٢) أهد فريد رضى . ملقة الغزالى (القاهرة ١٩٢٦) ص ١١٨ - ١١٩ .

يصدر في أعماله بوازع ديني لا جرياً وراء الشهرة لأن حياته كلها كانت تقسم بالزهد والتشف .

٥ - ثم قامت الدعوة الموحّدية على يد المهدي محمد بن تومرت : وقد رحل إلى الشرق الإسلامي في مستهل القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) . ولما وصل إلى بغداد تلقى العلم على فقهاء عصره مثل أبي بكر الشاشي الذي أخذ عنه أصول الفقه ، وأصول الدين ، كما أخذ علم الحديث عن المبارك بن عبد الجبار ، وكان من أشهر المحدثين في عصره ، ثم على الفقيه أبي بكر الطرطوشي في مدينة الإسكندرية . وقد قيل إنه بدأ يتلقى العلم في قرطبة ، ومنها رحل إلى الشرق . وقيل أيضاً إنه لقي الإمام الغزالي في الشام ، وإن كان هذا يبدو مثاراً لاختلاف المؤرخين ، لأنه قد ثبت أن ابن تومرت رحل إلى الشرق في مطلع القرن السادس الهجري ، وفي سنة ٥٠١ هـ على وجه التحديد ، على حين أجمع المؤرخون على أن الإمام الغزالي قد رحل عن بغداد في سنة ٤٩٩ هـ وحيث عينه نظام الملك وزير السلطان ملكشاه السلجوقي أستاذاً بالمدرسة النظامية بنيسابور . ولم يثبت أن المهدي بن تومرت زار نيسابور حيث نال بها الغزالي حتى توفي سنة ٥٠٥ هـ .

وقد وقف ابن تومرت على ضعف الخلافة العباسية في العراق والخلافة الفاطمية في مصر . ولما عاد إلى المغرب الأقصى بدأ دعوته الدينية الإصلاحية بالأمر المعروف والنهي عن المنكر . وكان ابن تومرت ينتسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق الإدارة الذين دخلوا المغرب سنة ١٧٢ هـ ، ونادى بوجوب الأخذ بمذهب التوحيد ، وأطلق على أنصاره « الموحدين » . ولما انتشرت دعوة ابن تومرت ولعت شهرته العلمية أطلق عليه أتباعه لقب « المهدي المنتظر » ، مقتفين في ذلك أثر أتباع عبيد الله المهدي مؤسس الخلافة الفاطمية في أواخر القرن الثالث الهجري .

وتعتبر دعوة الموحدين من أهم حركات الإصلاح في الإسلام ، حتى إن بعض المؤرخين فضلوا المهدي بن تومرت على الإمام الغزالي ، لأنه (أى ابن تومرت) أظهر نظرياته العلمية في شكل عمل ، على حين نشر الغزالي علمه من الناحية النظرية دون أن يجرؤ على مناوأة السلطان ، أى الخليفة العباسي . وكان الموحدون يرون أنهم أحق بالخلافة من غيرهم ، لأنهم أكثر المسلمين إيماناً وأصحهم مذهباً . ولا غرو فقد استولى الموحدون على الأندلس ، وامتد نفوذهم إلى طرابلس شرقاً وإلى المحيط الأطلسي غرباً ، وحاولوا في عهد يعقوب المنصور الموحدى الاستيلاء على مصر وما يليها من بلاد المشرق الإسلامي ، وكان عصرهم في المغرب والأندلس من أزهى العصور .

وقد أقر المهدي محمد بن تومرت على الجيش : عبد المؤمن بن علي ، وقال لأتباعه . « أتم المؤمنون وهذا أميركم »^(١) . وبهذا لم يجد أتباع المهدي ابن تومرت حرجاً في أن يلقبوا عبد المؤمن بلقب أمير المؤمنين بعد أن خلف المهدي في زعامة المسلمين . وبذلك اتخذ عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحدين في المغرب لقب خليفة ، وتسمى أمير المؤمنين ، ولا سيما أنه كان ينتسب أيضاً إلى بيت النبوة . وبذلك تمجدت رسوم الخلافة ببلاد المغرب في الوقت الذي أشرفت فيه الخلافة الفاطمية على الزوال (٥٦٧ / ١١٧١) :

وبعد سقوط دولة الموحدين في المغرب والأندلس (١٢٢٩ / ٦٦٧) ظلت الدعوة الموحدية في إفريقية (وهي بلاد تونس الحالية) حيث أقيمت على أيدي الحفصيين (٦٢٥ - ١٢٢٨ / ٩٤١ - ١٥٣٤) ، وم فرغ من الموحدين ، ينسبون إلى الشيخ أبي حنيفة يحيى بن عمر الهنتاتي (من هنتاة إحدى بطون مصودة) . وقد قام الشيخ أبو حفص يحيى بدور هام في نشر دعوة المهدي محمد بن تومرت وفي إستاذ الخلافة

(١) المراكشي : المغرب ل تلخيص أخبار المغرب ص ١٨٨ .

الموحدية إلى عبد المؤمن بن علي ودعم نفوذ الموحدين في المغرب والأندلس ، بفضل زعامته لقبائل مصودة التي تعتبر أكبر قبائل المغرب كافة ^(١) . ويرى أكثر المؤرخين أن الحفصيين ينسبون إلى عمر بن الخطاب ، وكان يكنى أبا حفص عمر ، وقيل إنهم ينسبون إلى حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وبفضل انتساب الحفصيين إلى قريش وانتسابهم إلى الرسول وقرابتهم من الموحدين ، استطاعوا أن يكسبوا حكمهم صبغة شرعية وأن يؤسسوا دولة مستقلة امتد نفوذها الأدبي في عهد السلطان أبي زكريا الحفصي سنة ٦٢٦ هـ من طرابلس شرقا إلى سبتة غربا وإلى سجلماسة جنوبا . وأعلن ابنه أبو عبد الله محمد ابن أبي زكريا الحفصي نفسه خليفة وتلقب بلقب أمير المؤمنين المستنصر في سنة ٦٥٧ هـ (١٢٥٩ م) ، أي بعد زوال الخلافة العباسية من بغداد على أيدي التتار وقتل الخليفة المستنصر العباسي سنة واحدة . وعلى أثر ذلك بايع شريف مكة وأهل الحجاز الخليفة الحفصي باختياره وارثا للخلافة العباسية . وبذلك أكتبت هذه البيعة الخلافة الحفصية صبغة شرعية ، وأقيمت الخطبة للخليفة الحفصي على منابر المغرب ، كما أقيمت على منابر الأندلس بعد أن مُنيت بهذه المهرمة في موقعة المُنقاب (Das Navas de Tolosa) في سنة ٦٨١ هـ (١٢٨٢ م) . وزال عنها سلطان الموحدين ، وسقطت البلاد في أيدي الأسبان ، ولم يبق في أيدي المسلمين سوى منطقة جبلية في جنوب شرق أسبانيا ، حيث قامت مملكة غرناطة الأسبانية على أيدي بني نصر أو بني الأحمر الذين بايعوا الخليفة الحفصي أقوى حكام المغرب في ذلك الحين ، وأقاموا له الخطبة على منابرهم ، وذلك لحماية دولتهم الناشئة من إغارات الأسبان ^(٢) .

(١) المراكشي : الحجب ص ٣٣٩ - ٣٤١

(٢) السلاوي : الاستنصار ج ٢ ص ٣٢١ - ٣٢٣

وقد اقتدى بنو مرين في المغرب الأقصى (٥٩١ - ٨٧٥/١١٩٥ - ١٤٧٠)، وبنو زبّان^(١) في المغرب الأوسط (٦٣٣ - ٧٩٦/١٢٣٥ - ١٣٩٣)، الذين كونوا دولتين على أنقاض الدولة الموحدية، بملوك بني نصر أو بني الأحمر، فأقاموا الدعوة للخليفة الحفصي لكي يكسبوا حكمهم صفة شرعية في نظر شعوبهم. وقد ظلت الحال على ذلك إلى أن أقام يعقوب المنصور المريني (٦٥٦ - ٦٨٥هـ) (أو الذهبي) الدعوة لنفسه. وبذلك ظهرت في المغرب الكبير خلافة قوية هي الخلافة الحفصية التي امتد سلطانها الروحي على بلاد الحجاز شرقاً، وإلى المغرب والأندلس غرباً، وغدت حاضرتها تونس مركزاً سياسياً وثقافياً هاماً جذب إليها السفراء والعلماء من كافة أرجاء العالم.

ويذكر السلوى الناصري أنه برغم تأصل الدعوة الموحدية في نفوس أهل المغرب، رأى بنو مرين أنهم بحاجة لتأييد الحفصيين، فأقاموا الدعوة لهم «تأليفاً لأهل المغرب واستجلاباً لمرضايتهم وإثباتاً لهم من ناحية أهوائهم، إذ كانت صفة الدولة الموحدية قد رسخت في قلوبهم»^(٢).

ولعل بني مرين الذين ينتمون إلى قبيلة زناتة البترية خطبوا ود الحفصيين المصامدة الذين هم أشد قبائل المغرب وأكثرهم عدداً^(٣). وهم ينتمون إلى البرانس كما أنهم لم ينسوا مالحق بهم من هزائم على أيدي هؤلاء المصامدة الذين أقاموا الدولة الموحدية. والمرينيون الزنانيون كانوا - كما ذكرنا - من البتر. وحينئذ فإن مناوأة المرينيين للحفصيين معناه إشعال نار الحرب بين قبائل البرانس وقبائل البتر مما قد يؤدي إلى القضاء على دولتهم. فكانت مسألة المرينيين للحفصيين سياسة تدل على بعد النظر.

وقد شمرت مصر بخطر الخلافة الحفصية التي كانت تهدف إلى مد نفوذها إلى سورية والحجاز، تلك السياسة التي كانت تتعارض مع السياسة التقليدية

(١) أو بنو حمو أو بنو عبد الواحد أو بنو يفسراجن.

(٢) الاستعانة لأخبار دول المغرب الأقصى ج ٣ ص ٢٨.

(٣) اس. خليفه -

التي كانت مصر تنهجها منذ عهد الطولونيين (٢٥٤ - ٢٩٢ هـ) ، فحرصت مصر على مد سلطانها إلى الحجاز والسيطرة على تجارة البحر الأحمر ، وعمل السultan بيبرس أحد سلاطين المماليك الذي يرجع إليه الفضل في صد غارات المغول وإلحاق الهزيمة بزعيمهم هولاكو في موقعة عين جالوت^(١) المشهورة ، وبالصلبيين في الشام - حرصت على إحياء الخلافة العباسية في مصر بعد أن زالت من بغداد سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) . وكان بيبرس يرى من وراء ذلك إلى تقوية عرشه وجعل حكمه شرعياً في البلاد ، كما كان يرى إلى مد سلطانه على الحجاز والبحر الأحمر ، وإلى إضعاف نفوذ الحفصيين الأدبي في المشرق^(٢) .

ولمادب الضعف إلى الخلافة الحفصية أبطال يعقوب للنصور المريني الدعوة للدولة الحفصية بالأندلس والمغرب ، واتخذ ملوك بني الأحمر في غرناطة لقب خليفة . وأخذ بنو مرين يتدخلون في شئون الدولة الحفصية واستولوا على تونس غير مرة ، وتلقب سلاطينهم بلقب أمير المسلمين^(٣) .

وفي سنة ٦٥٦ هـ سقطت الدولة العباسية ، فانتهت الخلافة بنظامها القديم ، واختل نظامها حتى أصبح في استطاعة كل أمير قوى تغلب على بلد من البلاد الإسلامية أن يلقب نفسه بلقب الخلافة ، ولم ير ما يدعو إلى الالتجاء إلى الخلفاء العباسيين للحصول على تفويض شرعي بالحكم . ولذلك نرى المغول بعد أن اعتنقوا الإسلام لا يحفلون بالخلفاء العباسيين في القاهرة : ففي فارس اعتنق غازان (١٢٩٥ - ١٣٠٤ م) الإسلام ، ودعى له على المنابر بهذه الألقاب وهي « السلطان الأعظم و السلطان الإسلام والمسلمين » . وتلقب الشاه رُخ بلقب خليفة ، كما تلقب أبو عبد الله محمد الحفص في تونس (١٢٤٩ - ١٢٧٧ م) بلقب خليفة ، وتلقب

(١) من بليدة بين بيسان ونابلس من أعمال فلسطين .

(٢) انظر أحمد مختار البادى : منشورات جمعية نبراس الفكر - تطوان ١٩٦١

س ١٥١ وما يليها .

(٣) السلاوى : الاستنساخ ٣ ص ٢٨ .

أبو عثان فارس (١٣٤٨ - ١٣٥٨ م) أحد أسراء الأسرة المرينية في المغرب
بألقاب خليفة وأمير المؤمنين وإمام ، وأخذ علاء الدين خلجى وأوزون حسن
التركانى (١٤٥٣ - ١٤٦٧ م) لقب الخلافة . وكذلك كان شأن محمد شيبانى
(١٥٠٠ - ١٥١٠ م) مؤسس دولة أوزبك Uzbek في بلاد ما وراء النهر ،
بل لقد أطلق سلاطين المماليك في مصر - مثل قايتباى وقانصوه النورى - على
أنفسهم لقب إمام .

وبهذا التمدد في نظام الخلافة أصبحت كلمة « خليفة » لا تدل على الحاكم
الروحى المتسلط على العالم الإسلامى ، وإنما أصبحت تدل (كما يقول سيرنوماس
أرنولد في كتابه الخلافة ص ٨٨) على مجرد حاكم ، أى أن سقوط بغداد كان
معناه انقراض الخلافة بمعناها التقاليدى .

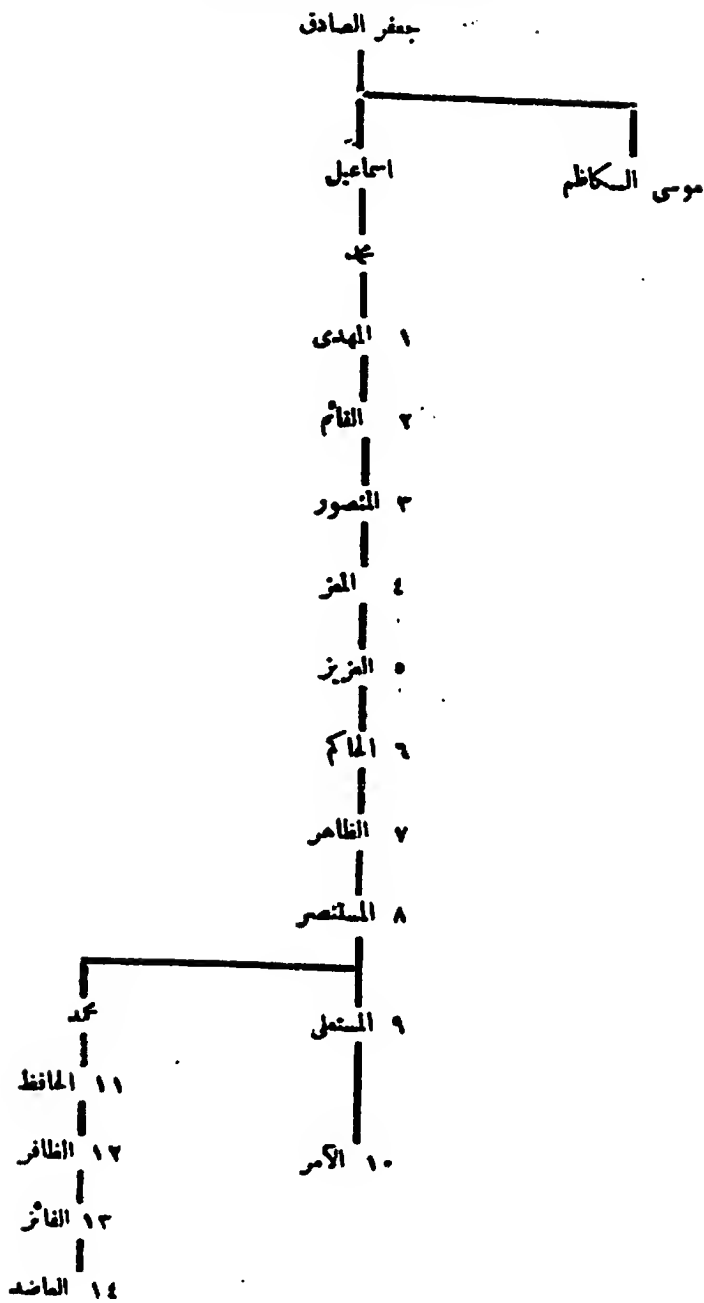
(و) الخلافة الفاطمية

(٢٩٧ — ٥٦٧ / ٩٠٩ — ١١٧١)

جدول الخلفاء الفاطميين

رقم السلالة	رقم السلالة	الملك	رقم السلالة	رقم السلالة	الملك
١٠٣٥	٤٢٧	٨ المستنصر أبو تميم محمد	٩٠٩	٢٩٧	١ المهدي أبو محمد عبيد الله
١٠٩٤	٤٨٧	٩ المستنصر أبو القاسم أحمد	٩٣٤	٣٢٢	٢ القائم أبو القاسم محمد
١١٠١	٤٩٥	١٠ الأمر أبو علي المنصور	٩٤٥	٣٣٤	٣ المنصور أبو طاهر اسماعيل
١١٣٠	٥٢٤	١١ الحافظ أبو الميمون عبد المجيد	٩٥٢	٣٤١	٤ المعز أبو تميم محمد
١١٤٩	٥٤٤	١٢ الظاهر أبو المنصور اسماعيل	٩٧٥	٣٦٥	٥ العزيز أبو منصور نزار
١١٥٤	٥٤٩	١٣ الفائز أبو القاسم عيسى	٩٩٦	٣٨٦	٦ الحاكم أبو علي المنصور
١١٦٠	٥٥٥	١٤ المعز أبو محمد عبد الله	١٠٢٠	٤١١	٧ الظاهر أبو الحسن علي
١١٧١	٥٦٧				

تسلسل نسب الخلفاء الفاطميين



١ - قيام الحوارة الفاطمية في بلاد المغرب :

قامت الخلافة الفاطمية في بلاد المغرب سنة ٢٩٧ هـ ، ثم انتقلت إلى مصر في عهد العزيز بالله الفاطمي سنة ٣٦٢ هـ . والفاطميون هم أولاد علي بن أبي طالب وفاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم . ويطلق على مناصريهم « الشيعة » الذين كانوا يعتقدون أن العلويين وحدهم أحق الناس بالخلافة ، وأن أبا بكر وعمر وعثمان ، وكذا الخلفاء من بني أمية وبني العباس ، انزعوا حق الإمامة من علي .

نشأ التشيع عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم واشتد في أواخر أيام عثمان ابن عفان . على أن الدعوة الشيعية قد فترت حتى قتل الحسين بن علي في عهد يزيد بن معاوية (سنة ٦١ هـ) ، ثم اشتدت بعد مقتله ، وظهرت فرقتان هما : الكيسانية التي تذهب إلى تولي محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب ، والإمامية وتنقسم إلى عدة فرق : الإمامية الاثنا عشرية ، ويسوقون الخلافة بعد الحسين إلى ابنه علي زين العابدين ، ثم إلى أبنائه من بعده حتى موسى الكاظم ، ثم إلى الثاني عشر من أئمتهم وهو محمد المنتظر . وتتفق الإمامية الإسماعيلية أو السبعية مع الإمامية الاثنا عشرية إلى جعفر الصادق ، ويخالفونهم في موسى الكاظم ، ويسوقون الخلافة إلى ابنه إسماعيل ، ثم إلى أبنائه حتى محمد الحبيب . ولهذا سموا الإسماعيلية . وهذه الفرقة ينسب إليها الفاطميون .

وقد ظهرت جهود الإمامية ظهوراً بيناً منذ وفاة الإمام الحادي عشر سنة ٢٩٠ هـ (٨٧٣ م) ، بما حدا الخلفاء العباسيين إلى تضيق الخناق على طائفة الإسماعيلية ؛ فاضطروا إلى مناصرة سَلَمِيَّة (بالقرب من حماة) مركز دعوتهم في بلاد الشام ، ومواصلة جهودهم في بلاد أكثر صلاحية لبث هذه الدعوة ، وهي شمالى إفريقيا .

وقد وقع اختيار الشيعيين على هذه البلاد ، ليمدها عن السلطة المركزية في بغداد ، وعدم استعداد أهلها من البربر لقبول الحضارة الإسلامية في بادي الأمر ، وبغضهم لولايتهم من العرب الذين أنقلوا كاهلهم بالضرائب .
وقد مهدت الحالة السياسية التي سادت شمال إفريقيا ، وبمول بني كُتامة الدينية الذين أبنعت فيهم تعاليم دعاة الشيعة ، السبيل للمهدي ليظهر للناس على أنه الإمام المنتظر وسليل آل علي . وفي سنة ٢٩٧ هـ بايع رؤساء كتامة عبيد الله المهدي ولقبوه « المهدي أمير المؤمنين » .

كان قيام الخلافة الفاطمية في المغرب في أواخر القرن الثالث الهجري نتيجة لهذا الصراع العنيف بين السنيين والشيعيين . فقد ظل العلويون يعتقدون أنهم أحق بزعامة المسلمين ، لأنهم أولاد علي كرم الله وجهه ، وهو ابن عم الرسول الكريم وزوج ابنته فاطمة الزهراء . وظل العلويون يناضلون في سبيل هذه الزعامة ، بالسيف تارة ، وبالدعاء تارة أخرى ، حتى توجت جهودهم بقيام الخلافة الفاطمية في المغرب التي أصبحت تنافس الخلافة العباسية في المشرق .

وقد قامت الخلافة الفاطمية على أساس فكرة تقديس الإمام وعصمته . ولم يكن استيلاء الفاطميين على مصر سنة ٣٥٨ هـ ومدة نفوذهم نحو الشرق ، إلا وسيلة للقضاء على نفوذ العباسيين السياسيين ، وجعل السيادة للمذهب الإسماعيلي مذهب الفاطميين . ومن ثم نرى الخليفة الفاطمي يقف من الخليفة العباسي موقف المنافس ، كما نرى نفوذه ينتشر في كثير من البلاد ويدعى له على المنابر في المغرب ومصر والشام واليمن .

وقد لقيت نظرية الحق الملكي المقدس التي كانت سائدة في بلاد القروس في عهد آل ساسان ، والتي أخذها عنهم الخلفاء العباسيون فيما بعد ، قبولاً

عند الخلفاء الفاطميين ، وأصبح الإمام في نظر الناس ظل الله في الأرض ، كما أصبح شخصاً مقدساً .

وكان الخلفاء الفاطميون يلقبون بألقاب كثيرة منها ، الخليفة الفاطمي أو العلوي ، وأمير المؤمنين . ومن الألقاب المحببة إلى الإسماعيلية ، لقب إمام ، وصاحب الزمان ، وسلطان ، والشريف القاضي ، كما يظهر من مخاطبة قاضي القضاء الخليفة في صلاة الجمعة « الشريف القاضي الخطيب » . وكان السنيون يطلقون عليهم « العبيدين » ، نسبة إلى عبيد الله المهدي أول الخلفاء الفاطميين . كما كان يطلق عليهم « العلويون » نسبة إلى علي بن أبي طالب ، و « الفاطميون » ، نسبة إلى فاطمة الزهراء ؛ كما كان يطلق عليهم « السلاطين » . وكان الفاطميون يُقرنون اسم الله سبحانه بأسمائهم : فنجد مثلاً : المعز لدين الله ، والعزير بالله والحاكم بأمر الله ، والظاهر لدين الله ، والمستنصر بالله .

وقد حذا الفاطميون حذو الأمويين والعباسيين في تولية أبنائهم المهدي . فكان الخليفة إذا شعر بدنوا أجله ، عهد بالخلافة إلى أحد أبنائه ، ثم تتجدد هذه البيعة بعد وفاته . وكثيراً ما كان الخليفة الجديد يستمر موت أبيه إذا وجد ما يهدد ملكه . فقد أخفى الخليفة القائم موت أبيه عبيد الله المهدي سنة ٨٣٢٢ هـ ، وأخفى المنصور موت أبيه القائم سنة ٨٣٣٤ هـ حتى قضى على ثورة أبي يزيد في سنة ٨٣٣٦ هـ . ثم أصبح اختيار الخليفة بيد القواد وغيرهم من كبار رجال الدولة ، فلم يرعوا في اختياره أن يكون أكبر أبناء أبيه . كما فعل بدر الجلال وأبنته الأفضل من تفضيل المستمل على أخيه نزار الذي كان أبوه المستنصر قد عهد إليه بالخلافة من بعده لأنه أكبر أبناءه .

والواقع أن الفاطميين كانوا ينظرون إلى الخليفة الفاطمي باعتباره إماماً يرث أباه عن طريق التعيين بالنص ، وأنه لا بد أن يُبَيَّن الخليفة أو الإمام ولي عهده

قبل وفاته ، حتى لا يخلو العالم من إمام . وكان لهذه الطريقة مبرراتها وعيوبها .
فقد كان صغر سن الخليفة وقلة تجاربه ونقص كفايته من عوامل ضعف الخلافة
الفاطمية وسقوطها في النهاية^(١) .

ولم تكن العلاقة بين الخليفة الفاطمي وبين الأمويين بالأندلس علاقة
مودعة وصفاء ، لأن الدولة الفاطمية كانت تحالف دولة الأمويين في الأندلس في
النزعة الدينية ، ولما كان بينهما من المنافسة على بسط نفوذها في بلاد المغرب .
لذلك كان الأسطول الأندلسي كثيراً ما يغير على ثغور الدولة الفاطمية .

٢ — فتح مصر — المعز لدين الله — العزيز بالله .

وقد عمل المهدي (٢٩٧ — ٣٢٢ هـ) على توطيد خلافته في بلاد المغرب كما
عمل على غزو مصر ، لكنه لم يفلح . وحذا حذوه ابنه القائم (٣٢٢ — ٣٣٤ هـ)
وحفيده المنصور (٣٣٤ — ٣٤١ هـ) . على أن هذه الجهود التي قام بها الفاطميون
في سبيل استيلائهم على مصر لم يكن قد حان أوانها ، لأن الخلافة العباسية
كانت لا تزال من القوة بحيث تستطيع دفع الفاطميين عن مصر .

وعلى الرغم من عدم نجاح الفاطميين في غزو مصر ، صادفت فيها الدعوة
للبيت العلوي نجاحاً عظيماً ، لأن الفاطميين كانوا يدمجون في صفوف جندهم دعاة
يعلمون المصريين عقائد المذهب الفاطمي ، فلم يلبث أن صار في مصر قبل الفتح
الفاطمي عدد كبير يدين بعقائد هذا المذهب .

٣ — الزميرية والسعلبية :

وقد خلف الحاكم ابنه الظاهر (٤١١ — ٤٢٧ هـ) وله من العمر ست عشرة
سنة ؛ فقامت عنته ست الملك بالوصاية عليه في الفترة الأولى من حكمه ، وأظهرت

(١) انظر حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية ص ٢٦٧ — ٢٦٧ .

كفاءة ممتازة في إدارة شئون البلاد ، وبذلت العطاء للجند ، وظلت تشرف على أعمال الدولة إلى أن توفيت سنة ٤١٥ هـ .

ولما توفي الظاهر خلفه ابنه المستنصر (٤٢٧ — ٤٨٧ هـ) ، وظل في الخلافة ستين سنة . غير أن مصر لم تتمتع في عهده بالرخاء والطمانينة إلا فترة قصيرة من الزمن ؛ إذ حلت بها المصائب ، وتزعزع مركز الخلافة ، وأصبحت السلطة بيد الجنود التركية الذين ارتكبوا أعمال العنف والشدة . ثم انخفض ماء النيل ، وانتشر الوباء ، وعمت المجاعة سبع سنين ، حتى تداركها بدر الجمالي وإلى عكا ، الذي تقلد الوزارة ، وحكم البلاد حكماً مطلقاً إلى أن توفي سنة ٤٨٧ هـ ، خلفه ابنه الأفضل شاهنشاه . وظل الخليفة المستنصر في عهد وزارته كالحجور عليه ، إلى أن مات بالقاهرة في أول شوال من تلك السنة .

وكان المستنصر قبيلاً وقافته قد شرع في أخذ البيعة لابنه نزار ؛ غير أن الوزير الأفضل بن بدر الجمالي ماطله حتى توفي الخليفة قبل أن تتم بيعته ، وبادر بتولية ابنه أبي القاسم أحمد ولقبه « المستمل بالله » . فسار نزار إلى الإسكندرية وبايحه أهلها ، ولكنه قتل بعد قليل . وكان من أثر تدخل الأفضل في تولية المستمل أن قام النزاع بين الإسماعيلية أنصار الفاطميين في مصر ، فذهب فريق منهم إلى أحقية المستمل بالخلافة ، وأصبح فريق آخر يعتقد في أحقية نزار ، وأدى ذلك إلى انقسام أشياخ الفاطميين إلى فريقين : فريق نادى بإمامة المستمل فسموا المستملية ، وفريق آخر نادى بإمامة نزار الابن الأكبر للخليفة المستنصر ، فسموا النزارية . وقد نشر الحسن الصباح الدعوة النزارية في فارس وخراسان ، وانتشرت هذه الدعوة في هذه البلاد وفي بلاد الشام . وقام النزارية بدور هام في محاربة المستملية والسلاجقة والصليبيين . ويعرفون بالباطنية والحشاشين . وقد قيل إنهم سمو بهذا الاسم لأنهم كانوا يقلون نوعاً من

النبات ، فإذا شربوا هصبه غابوا عن الوجود وتوهموا أن المناظر الجميلة هي جنة المؤمنين ، وقيل لأنهم أمتعوا في قتل أعدائهم من السنين .

وكان المستمل مسلوب السلطة مع الأفضل . لذلك لا نجب إذا رأينا هذا الوزير يقتصر فريضة ضعف الخليفة الفاطمي ، فيقبض على زمام الأمور في مصر ويصبح مطلق التصرف في شئون البلاد .

وقد استبدت بالسلطة في عهد الأمر الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجلال . وقد اعتنق مذهب الإمامية الاثنا عشرية ؛ فأبطل للوالد الأربعة التي كان يحتفل بها الفاطميون في كل سنة ، وهي مولد النبي صلى الله عليه وسلم ، ومولد علي كرم الله وجهه ، ومولد فاطمة الزهراء ، ومولد الإمام الحاضر (الأمر) . ولكن هذه الموالد قد أعيد الاحتفال بها بعد أن قتل الوزير الأفضل بتدبير هذا الخليفة ، وذلك سنة ٥١٥ هـ .

٤ — زوال القويوة الفاطمية :

ولي الحافظ (٥٢٤ — ٥٤٤ هـ) الخلافة بعد مقتل ابن عمه الأمر على يد فريق من الزارية . وقد تخلص هذا الخليفة من الطفل الذي أنجب به الأمر وقامت الدعوة لذلك الطفل ، ولقب الإمام الطيب . واتخذ أنصاره مدينة الإسكندرية مركزاً لحركتهم واستقرأ لدعوتهم . وقد خرجت بلاد اليمن عن طاعة الخليفة الحافظ ولم تعترف بشرعية حكمه ، وانحسرت الدعوة الإسماعيلية بسبب ذلك إلى مستعملة نسبة إلى المستمل بن المستنصر ، وطينية نسبة إلى الطيب بن الأمر وحفيد المستمل ، كما انقسمت هذه الدعوة بعد وفاة المستنصر إلى مستعملة وزارية^(١) . واستبدت بالسلطة في عهد الحافظ ، الوزير أبو علي بن الأفضل ، ثم قبض عليه

(١) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية ص ١٧٦ - ١٧٧ ، ٢٦٦ - ٢٦٧ .

وحبسه واستولى على ما فى القصر من الدخائر والأموال . وكان إمامياً كأبيه ، أسقط اسم إسماعيل بن جعفر إمام الطائفة الإسماعيلية التى ينتسب إليها الفاطميون ، وأضاف إلى ألقابه ألقاباً جديدة اختارها لنفسه ؛ مثل : « ناصر إمام الحق » ، وهاذى القضية إلى اتباع شرع الحق واعتماده ، مولى النعم ، وراقع الجور عن الأمم ، مالك فضيلتى السيف والقلم » . وقد أثارت سياسة الوزير أبى على الأكل غضب دعاة الفاطميين والأمراء حتى دبروا مؤامراً لاغتياله ؛ قتل سنة ٥٢٦ هـ ، وعادت السلطة ثانية إلى الإسماعيلية ، تقوى نفوذ الخليفة الحافظ .

وقد استطاع صلاح الدين الأيوبي أن يوطد سلطته فى مصر ، وانضى تحت لوائه كل رجال الدولة . فاتهز فرصة مرض الخليفة الماضد الفاطمى ودعا للخليفة المستضىء المباسى (المحرم ٥٦٧ / ١١٧١) ، كما أمر بالدعاء له أيضاً على منابر بلاد اليمن والشام وفلسطين التى كانت تابعة للخلافة الفاطمية ، فنهض الخليفة المباسى تفويضاً بحكم هذه البلاد ، وتم هذا التغيير دون أن يلقى أية مقاومة . وفى ذلك يقول ابن الأثير : « فلم ينتطح فيها عيزان » . ولم يلبث الخليفة الفاطمى أن توفى فى العاشر من المحرم سنة ٥٦٧ هـ .

وكان من أثر هذا الانتصار أن أصبحت مفرقة ذلك الحين تابعة للخلافة المباسية تبعية إسمية ، وأصبح يدعى للخليفة المباسى على المنابر .

وقد نافست الخلافة الفاطمية الخلافة المباسية وتفوقت عليها ، وبسطت سلطانها على البلاد الممتدة من المحيط الأطلسى غرباً إلى نهر القرات شرقاً ، ومن آسيا الصغرى شمالاً إلى بلاد النوبة جنوباً . كما امتد نفوذها على جزيرة صقلية وعلى بلاد الحجاز ، واعترف بنفوذها الروحى كل من اليمن والموصل وبلاد ما وراء النهر ، ودعى لخليفة مصر على منابر هذه البلاد .

(ز) إحياء الخلافة الأموية في الأندلس

كان أمراء بني أمية في الأندلس يلقبون أنفسهم بألقاب منها أمير و سلطان وابن الخلائف ، حتى اعتلى عبد الرحمن الثالث العرش في سنة ٣٠٠ هـ . وكان أمراء هذه البلاد يعتقدون أن الخلافة العباسية هي الخلافة الحقّة ، لأنّ الخليفة العباسي يسيطر على بلاد الحجاز مهد الإسلام ومهبط الوحي ، إذ كان المسلمون يعتقدون أن الخليفة لا يصح أن يكون خليفة إلا إذا كان حامى الحرمين . فلما ضمت الخلافة العباسية ، وأصبح الخلفاء أموية في أيدي الأتراك ، وتلقب الفاطميون في بلاد المغرب بلقب خليفة ، اتخذ عبد الرحمن الثالث من هذا الضعف فرصة لتحقيق سياسته .

وقد أدرك عبد الرحمن الخطر الذي يهدد بلاده من ناحية الخلافة الفاطمية الشيعية في المغرب ، ووجد أنه ليس أقل من العباسيين والفاطمين أثراً في الدفاع عن العالم الإسلامي ضد أوروبا المسيحية - لذلك فكر في إقامة الدعوة لنفسه باعتباره أمير المؤمنين ، وخطب له بذلك على منابر بلاده^(١) . وعلى ذلك أصبح في العالم الإسلامي في ذلك الوقت ثلاث خلافت : الخلافة العباسية في بغداد ، والخلافة الفاطمية في المهدية في إفريقية (وهي بلاد تونس الحالية) ، والخلافة الأموية في قرطبة ، وأصبح عبد الرحمن الناصر لا يحفل بالنظرية القديمة التي تشترط السيادة على الحرمين لمن يدعى الخلافة وإمرة المؤمنين .

وقد أقاد عبد الرحمن من هذا التفسير الخطير في نظام الحكم ، فظهر في نظر رعاياه بمظهر لا يقل عظمة عن الخلفاء العباسيين والفاطمين ، وتمتع بمركز ممتاز بين أمراء المسلمين بما أحرزه من انتصارات على الأوربيين ، حتى أنهم

(١) ابن عسار : البيان المغرب ج ٢ ص ٢١٢ . المقري : فتح الطيب ج ١ ص ١٥٦

— وعلى رأسهم أونو الأكبر إمبراطور ألمانيا الذى غدا فيها بعد إمبراطوراً للدولة الرومانية المقدسة — لجنوا إليه لوقف غارات عرب الفراكسينيت فى فرنسا .

وقد قرن عبد الرحمن اسم الله باسمه ، منسبهاً فى ذلك بالمعاصرين والفاطميين ، فتلقب بلقب « الناصر لدين الله » ، ومن بعده هذه السلسلة التى سار على نهجها أبناؤه من بعده ، فتلقب ابنه الحكم « المستنصر بالله » ، وتلقب حفيده هشام « المؤيد بالله » وهكذا .

وقد احتفظت الخلافة الأموية فى الأندلس بقوتها فى عهد الحكم المستنصر الذى شرع نصارى الشمال فى عهده بقوة الخلافة ، وخطب له على منابر المغرب ، وفضى على نفوذ الإدارة فى بلاد الريف .

ولكن هذه الخلافة تطرق إليها الضعف فى عهد هشام المؤيد الذى أصبحت أمه « صبيح » تتمتع بالنفوذ المطلق فى الدولة . ثم تولى ابن أبي طاهر الحجابية (وهى الوزارة كما كانت تسمى فى الشرق) وأصبح الحاكم الحقيقى للدولة الأموية فى الأندلس ، وحجر على الخليفة الذى أتزوى فى قصره ، ولم يبق له من الخلافة إلا اسمها .

ولما مات ابن أبي طاهر (٣٩٣ هـ) ، استأثر ابنه عبد الملك بالسلطة دون الخليفة ، وتلقب « المظفر » ، ثم تقلد الحجابية من بعده أخوه عبد الرحمن الذى تلقب الناصر ، ولكنه لم يلبث أن خلع ثم قام محمد بن هشام بن عبد الجبار ابن عبد الرحمن الناصر وخلق هشام المؤيد (٣٩٩ هـ) وتلقب « المهدي » . لكن هشام بن سليمان بن عبد الرحمن الناصر الذى تلقب « المستعين » دخل قرطبة سنة ٤٠٠ هـ ، ولكنه طرد على يد « المهدي » الذى لم يلبث أن طرده بدوره وقتل ، ودخل « المستعين » قرطبة من جديد ، وقتل هشام المؤيد سرا وجلس على عرش الخلافة الأموية التداعى نحواً من أربع سنين (٤٠٣ - ٤٠٧ هـ)

استقل فيها كثير من أمراء الأطراف ، من أمثال باديس بن حبوس في غرناطة والبرزالي في قرمونة ، وصار الملك طوائف في آخرين ، مثل ابن عباد في إشبيلية ، وابن الأفطس بيطليوس ، وابن ذى النون بطلطة ، وابن أبي عامر ببليسية ، وابن هود بسرقةطة ، ومجاهد العامري بدانية الجزائر . وفي سنة ٤٠٧ هـ ملك قرطبة بنو حمود الذين ينسبون إلى إدريس بن عبد الله العلوي مؤسس دولة الأدارسة بالمغرب ^(١) وقتلوا سليمان المستعين وأزالوا الخلافة الأموية في الأندلس التي حكموها نحواً من أربعين سنة تخللتها محومات عاد فيها الملك إلى بعض أفراد البيت الأموي . ولكن كيف يقبض هؤلاء الأمويون على العرش بأيديهم الضعيفة في ذلك الوقت الذي قامت فيه الفتن والثورات ، واشتدت منافسة الزعماء من البربر والصقالبة والعرب والأسبان ؟ ^(٢)

(ط) إحياء الخلافة العباسية بمصر في عهد دولتي المماليك

(١٢٤٨ - ٩٢٣ / ١٢٥٠ - ١٥١٧)

١ - الظاهر بيبرس والخوفاة :

كانت شجرة الدر قبل ظهور دولة المماليك الذين كانوا يكونون السواد الأعظم من جيش زوجها الملك الصالح أيوب تتقرب من أمراء الدولة وتمنعهم الإقطاعات ، كما خفضت الضرائب عن الأهليين لتستميل قلوبهم إليها . ولكن الناس مع ذلك كرهوا حكمها ، إذ لم تجر عادة المسلمين أن يتفقوا حكمهم امرأة . ولما أرسل أمراء المماليك إلى الخليفة العباسي المستعصم يطلبون منه إقرار تولية شجرة الدر حكم مصر ، أرسل إليهم كتاباً يقول فيه : « إن كانت الرجال قد علمت عندكم ، فأعلمونا حتى نسير إليكم رجلاً » ^(٣) .

(١) كان علي بن حمود على مدينة حجة وأخوه القاسم على الجزيرة الخضراء جنوبي الأندلس .

(٢) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي ج ٣ ص ١٨٢ ، ١٨٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ .

(٣) القرطبي : الملوك ج ٩ القسم الثاني ص ٣٦٨

ولما علمت بذلك شجر الدر ، آثرت المحافظة على كيأن الدولة ، ورغبت في أن تخلع نفسها من الحكم حفظاً لكرامتها أن تمتحن بالعرس . فأشار عليها القضاة والأمراء بأن تزوج من عز الدين أيبك التركاني أتابك المستكر^(١) ، وتقوض إليه أمور المملكة ، فتركت عن حكم مصر بعد ثمانين يوماً^(٢) ، أبانت فيها عن خبرة وحكمة نادرة في تصريف الأمور ، كما أقامت الدليل على أن المرأة تستطيع أن تقوم بمهام الملك ، وإن لم يكن في تقاليد الإسلام ما يؤيد ولايتها . ولكن شجر الدر سرعان ما دبزت قتل أيبك بسبب خطبته إحدى أميرات الموصل ، فاستتم له ابنه نور الدين الذي تولى السلطنة من بعده ، وأوعز إلى بعض الجوارى قتلها .

ولما وصل إلى مصر نبأ إغارة المنول على بغداد وقتلهم الخليفة العباسي المستعصم سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) ، اجتمع القواد وخلصوا نور الدين ، وأقاموا قُطرُ سلطاناً على مصر ، فبادر إلى صد غارات المنول عنها ، وخرج على رأس جيش كبير ، وهزم زعيمهم هولاًكو في موقعة عين جالوت بين بيسان ونابلس بفلسطين . ويرجع الفضل في هذا الانتصار إلى بيبرس أحد قواد المماليك ، الذي لم يلبث أن ازداد نفوذه وتولى الحكم .

انتقلت الخلافة إلى مصر في عهد بيبرس ، وكان يرى من وراء ذلك إلى تقوية عرشه ، والقضاء على أطماع منافسيه من المماليك ، وجعل حكمه شرعياً في البلاد ، وإحاطة مملكته بسياج من الهيبة والاحترام .

(١) ومنه مربي الأمير ، وأول من لبس بهذا اللقب نظام الملك وزير ملكشاه السلجوقي الذي فوض إليه تدبير المملكة سنة ٤٦٥ هـ . وقد تحول هذا اللقب لقباً عسكرياً في عهد المماليك ، فأصبح يطلق على القائد العام للجيش .

(٢) ابن أبي عمير : بدائع الزهور ج ١ ص ٩٠ .

فذلك نراه يستقدم الأمير أحمد بن الإمام الظاهر أحد رجال الدولة العباسية، وكان قد نجح من القول، ويستقبله عند وصوله إلى القاهرة بمظاهر التكريم والإجلال، ويركب الأمير العباسي وهو مرتد شعار العباسيين ومعه يبيرس إلى قلعة الجبل . فلما وصلوا إليها رفض يبيرس أن يستقدم الأمير في الدخول أو أن يجلس على كرسي أو مرتبة منه .

وقد عقد يبيرس مجلساً حضره القضاة والعلماء والأمراء وسائر عظماء الدولة ، لبحث نسب هذا الإمام ، فأقروا جميعاً بأنه الإمام أحمد بن الخليفة الظاهر بأمر الله ابن الخليفة الناصر لدين الله المتصل بالنسب بالعباس بن عبد المطلب ، وقيل قاضي القضاة شهادتهم ، وحكم بصحة نسبه ، وبايعه هو والقضاة ولقبوه « المستنصر بالله » . وفي هذا الاجتماع تلى تفويض الخليفة العباسي للظاهر يبيرس بالسلطنة^(١) ثم بايع يبيرس الخليفة العباسي « على كتاب الله وسنة رسوله ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله ، وأخذ أموال الله بحقها وصرفها في مستحقها » . ثم أخذ الظاهر البيعة من الناس على اختلاف طبقاتهم ، ونقشت السكة في مصر باسميهما ، وأمر بالدعاء للخليفة قبل الدعاء له في خطبة الجمعة ، ودعاه ليخطب ويصلي بالناس صلاة الجمعة بجامع القلعة ، فخطب الناس خطبة بليغة أثنى فيها على فضل الملك الظاهر يبيرس الذي أعاد الخلافة إلى بني العباس .

وفي ٤ من شعبان سنة ٦٥٩ هـ ، عقد اجتماع تلى فيه تفويض الخليفة العباسي للملك الظاهر يبيرس ، وذلك تقوية لعرشه ضد أعدائه من أمراء المالكيين وإثباتاً لأحقية المالكيين عامة في تولى شئون مصر .

(١) راجع نس هذا التفويض في النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب مخطوط ج ٢٨

ورقة ١٨ . القرطبي : الملوك لمرفة دولة الملوك ج ١ القسم الأول ص ٤٥٩ .

ثم عزم بيبرس على إعادة الخلافة العباسية في بغداد ، وتقليدها للخليفة المستنصر بالله ؛ فرحل مع الخليفة إلى دمشق ، وهناك فهم أن تأخير خلافة قوية في بغداد قد يكون خطراً على ملكه ؛ فعاد إلى مصر وترك الخليفة وحده . وحاول الخليفة بمساعدة بعض الفرسان الوصول إلى بغداد ، فلما علم انتشار بقصده حاربوه ، وانتهى الأمر بقتله . فلما سمع بيبرس بذلك حزن عليه ، ولكنه — جرياً على سياسته في استمرار إحياء الخلافة العباسية — أرسل في طلب أمير عباسي آخر ، فجاء الأمير أبو العباس أحمد سنة ٥٦٦١ هـ . وتمت مظاهر استقباله وطريقة مبايعته ، وقُحِصَ نَسَبُه على النحو الذي سار عليه بيبرس مع الخليفة السابق ، ولقب « الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين » . وبذلك تمحلت الخلافة العباسية من بغداد إلى القاهرة . على أنه لم يكن هناك في هذه المرة تفكير في الاستيلاء على بغداد ، كما أن الخلفاء العباسيين قد أصبحت سلطتهم مقصورة على الأمور الدينية .

ولم تمض ثلاث سنوات على مبايعة بيبرس للخليفة الحاكم بأمر الله ، حتى أرسل على أثر وصوله إلى بغداد رجلين ، ادعى أحدهما أنه مبارك بن الإمام المستنصر ، وقال الثاني إنه من أولاد الخلفاء . كما وفد على مصر إزدك على بن الخليفة للمستنصر . وبذا نرى أن أبناء البيت العباسي اعتبروا القاهرة مكاناً أميناً لإيوائهم .

ويظهر أن بيبرس رأى في هجرة هذين الأميرين العباسيين إلى مصر استمراراً للخلافة العباسية بمصر وصيانة للملك . وبذلك أصبحت سلطة الخليفة الجديد روحية فحسب . وكذلك كان بيبرس يرى من استمرار إحياء الخلافة العباسية في مصر أن يمد ملكه ويوسع سلطانه بمساعدة الخليفة باعتباره حامى الدين . وهذا منتهى الدلالة على أن هذا النظام الخلافي أصبح صورياً ، كما ظل

هذا النظام سائدا في مصر حتى فتح السلطان سليم الأول مصر ثم نقلت الخلافة إلى القسطنطينية ، فلم يلق بـلقب « خليفة » أى عباسى في مصر بعد ذلك الوقت .

٢ - الخوفا في مصر بعد بيرس

وقد سار على خطة بيرس إزاء الخليفة من جاء بعده من سلاطين المماليك ، فلم يحملوا للخليفة شيئا من السلطة ، إذ أصبح كل عمل إسباغ الصبغة الدينية على السلاطين بتوطيد دعائم ملكهم . ولا غرو فإن انفصال السلطين : الدينية والزمنية كان لهما أثر يذكر في إضمار سلطة الخليفة واستبداد السلطان بالتفوذ ، بخلاف ما كانت عليه الحال في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين وخلفاء العصر العباسى الأول ، حين كان الخلفاء يتمتعون بالسلطين معا . ولم يباشر الخليفة العباسى في القاهرة أى عمل من أعمال الدولة ، بل كان يقضى وقته في العبادة وزيارة بعض العلماء وذوى الحثية . وكان يؤتى به في الحفلات الرسمية ، وبخاصة عند تولية سلطان جديد ، ليعترف بـلقب السلطان باعتباره الرئيس الأعلى لجماعة المسلمين ، كما كان يبارك الجيش ويدعوه بالنصر ، ويتبع هو وكبار رجال القصر السلطان في حملاته الحربية . وقد استمرت الخلافة العباسية الإسمية في مصر زهاء قرنين ونصف من الزمان .

وفي الحق : أن جُل عمل الخلفاء العباسيين في القاهرة إنما كان ينحصر في منح السلاطين تفويضا بالحكم . ولم يكن هؤلاء السلاطين يكونون له من الاحترام الذى يتفق وصفته الدينية على الأقل ، كما أن بعضهم لم يهتم بالحصول على ذلك التفويض بالحكم ، كما حدث عند تولي السلطان قلاوون (٦٧٨ - ٦٨٩ / ١٢٧٩ - ١٢٩٠) وابنه الناصر محمد ، الذى قبض على الخليفة المستكن بالله واعتقله بقلعة الجبل ، ومنعه من الاجتماع بالناس ، ثم نفاه هو وأولاده وأهله

إلى قوص من أعمال صعيد مصر سنة ٧٠٧ هـ وخصص لم بعض النفقات .
وظل هذا الخليفة في قوص إلى أن مات بها في شهر شعبان سنة ٧٤٠ هـ .

من ذلك يتضح أن الخليفة العباسي كان مهبط الجانب . أملا في غير مصر
فلم يكن اسمه يذكر على منابر بلاد الحجاز ، على الرغم من أنها كانت تحت
سلطان المالك ، اللهم إلا إذا استثنينا الخليفة المستعين بالله الذي بويج
بالسلطنة والخلافة معاً على أثر قتل الناصر فرج . وقد تردد هذا الخليفة في قبول
السلطنة أول الأمر ، واشترط لذلك احتفاظه بالخلافة إذا خلع عنها . وكان خبر
تقلده الحكم رنة فرح وسرور في أرجاء دمشق . وفي ذلك يقول سير وليام ميور :
« إن تلك الفرصة كانت فرصة غريبة ، لأنها أتاحت لخليفة المسلمين الذي أهل
أمره منذ زمن بعيد أن يتوج ولو إسمياً . وقد فرح نقاة المسلمين لانتعاش الخلافة
وعودة شيء من السيطرة إليها كما كانت من قبل » .

ولما عاد المستعين إلى مصر أقام بالقلمة ، وأصبحت الأوامر والمراسيم ترسل
إليه ليوقع عليها . غير أن أبا النصر شيخ لم يرقه ذلك ، فعمل على عدم توقيعه على
المراسيم إلا بعد أن تعرض عليه ، فاستاء الخليفة من ذلك ، وتوترت العلاقة بينهما ،
حتى طلب أبو النصر شيخ من الخليفة أن يفوض إليه السلطنة ، فوافق على ذلك
على أن يسمح له بالنزول من القلمة إلى بيته ، فرفض أبو النصر شيخ إجابة هذا
الطلب وقبض على زمام الأمور ، وتلقب بالملك المؤيد ، وخلق المستعين وبايع
أخاه « داود » . ونقل الخليفة الخلع إلى أحد دور القلمة ، وعهد إلى بعض رجاله
بمنعه من الاجتماع بالناس . ولما علم بذلك نوروز نائب الشام جمع القضاة والعلماء ،
واستفتاهم في موقف أبي النصر شيخ إزاء الخليفة ؛ فافتوا بعدم جواز خلعهم ،
فاجتمع على قتال المؤيد .

ولما وقف الملك المؤيد على نوايا نوروز ، خرج إليه على رأس جيش كبير

سنة ٨١٧ هـ ، وأرسل المستعين إلى الإسكندرية ، فظل معتقلاً بها ، إلى أن أطلق سراحه مُطرز القدي ولى سلطنة مصر بعد وفاة الملك المؤيد ، وسمح له بالعودة إلى القاهرة ، ففضل الإقامة في الإسكندرية حتى توفي سنة ٨٢٣ هـ . وقد نجح الملك المؤيد في إيقاف نوروز عند حده ، فاحتله وظل في السجن حتى قتل ، وعلقت رأسه على أحد أبواب القاهرة .

(ح) الثمانيون والخلافة

١ - بين الخليفة المتوكل والسلطان سليم الأول :

في شهر مايو سنة ١٥١٦ م ، ترك الجيش المصري تحت قيادة السلطان قانصوه الغوري الديار المصرية بصحبة الخليفة المتوكل العباسي وقضاة المذاهب الأربعة . وفي أغسطس من هذه السنة هزم السلطان سليم الجيش المصري في موقعة « مَرَج دابق » على مقربة من حلب . وفي هذه الموقعة قتل السلطان قانصوه ، واستقبل السلطان سليم بعد ذلك الخليفة العباسي في معسكره بظاهر مدينة حلب . ولما عرف السلطان سليم أن موطنه الأصلي هو بغداد عزم على إرساله إليها ، وخلع عليه ووصله بالمال ، وسمح له بالعودة إلى حلب . وفي نهاية سبتمبر من هذه السنة دخل سليم دمشق وتبعه الخليفة إليها .

وقد رأى المماليك في القاهرة ضرورة انتخاب سلطان منهم ، فبايعوا طومان باي ، ودأوا أنه لم يكن يد من وجود الخليفة في الاحتفال بتنصيب السلطان الجديد وفق المراسم المتبعة . وكان هناك المتمسك « أبو المتوكل » ، وكان قد اعتزل الخلافة سنة ١٥٠٩ م لشيوخه ، فتاب عن ابنه في الحفل الذي أقيم في شهر أكتوبر سنة ١٥١٦ م .

وفي شهر ديسمبر من هذه السنة واصل السلطان سليم السير إلى مصر ، وهزم الحامية المصرية في غزة ، كما أوقع بجيش « طومان باي » في الريدانية (٢٢ يناير

سنة ١٥١٧ م) . وفي اليوم التالي أقيمت الخطبة اسليم في مساجد القاهرة ، ودعا الخطباء له بهذه الكلمات : « اللهم انصر السلطان ابن السلطان ، ملك البرين والبحرين . . . سلطان العراقيين ، وخادم الحرمين ، الملك الناصر ، السلطان اسليم شاه » .

وفي يوم الثلاثاء دخل « طومان باى » القاهرة ونشِب القتال في شوارع المدينة بين الجند المصريين والعثمانيين ثلاثة أيام ، أقيمت الخطبة بعدها لطومان باى . غير أن اسليما نجح في هذا اليوم في إخراج المالك من المدينة ، وفر طومان باى إلى الوجه البحرى : ودارت المفاوضات بين المالك والسلطان العثماني ، وطلب اسليم أن يحمل الخليفة والقضاة الأربعة كتاب المالك إليه ، ولكن الخليفة اعتذر عن قبول هذا الطلب وأرسل نائباً عنه . ثم قبض اسليم على طومان باى وشنقه بعد أن أتمته .

ويظهر أن السلطان اسليما قد أعطى الخليفة بعض السلطة ، كما أشركه في إدارة البلاد ، حتى إن قصره قد غصّ بالتظلمين الذين هرعوا إليه ، يلتمسون منه التوسط لدى اسليم لقضاء حاجاتهم . وإنما لجأ اسليم إلى هذه السياسة ليقرب بين أهالى القاهرة والحكومة الجديدة ، ويمهد بذلك السبيل لانتقال الحكم إلى العثمانيين . ويقال إن الهدايا قد انتهالت على الخليفة المتوكل إلى حد لم يسبقه إليه من جاء قبله من الخلفاء في القاهرة . على أن الخليفة قد داخله الغرور ، فزعم أن له شيئاً من الأهمية والخطورة ، فنفاه اسليم إلى القسطنطينية (يونية سنة ١٥١٧ م) ، ولم يتقابل معه إلا بعد عودته في شهر يولية سنة ١٥١٨ م .

وقد أولى اسليم الخليفة بعض احترامه . ولكنه ما لبث أن تنذر عليه لما بلغه من نشاطه مع ذوى قرباه على توزيع مخصصاته ، وظهوره بمظهر التبذير والإسراف في شراء الجوارى والمنفيات ، مما أثار غضب اسليم عليه ، فاعتقله في أحد القصور

حيث ظل فيه إلى سنة ١٥٢٠ م ، ثم عاد إلى القاهرة في عهد السلطان سليمان القانوني حاملاً لقب الخلافة كما كان من قبل ، وقام في سنة سنة ١٥٢٣ هـ بمراسيم تنصيب أحمد باشا والى مصر ، الذى ثار على السلطان سليمان واستقل بهذه البلاد ردحاً من الزمن .

هذا ما دونته لنا التاريخ عن آخر عمل قام به الخليفة « المتوكل » العباسى الذى عاش في القاهرة إلى أن مات سنة ١٥٤٣ م .

ويقول سير توماس أرنولد نقلاً عن فون هامر Von Hammer : « على أن لقب خليفة كان يطلق في ذلك العصر على صغار الأمراء ، حتى إنه لم يبق له شيء من مظاهر الاحترام والتقدير التى كانت له في المصور الأولى . ولا يبعد أن يكون سليم قد وجد أن لقب خليفة قد أصبح شائع الاستعمال مبتذلاً . وكان يعلم أن منافسه الذى كان يضر له الكراهية والبغضاء — وهو الشاه إسماعيل الصفوى — قد عين أحد الخصيان أميراً على بغداد بعد استيلائه عليها سنة ١٥٠٨ م ، وأسند إليه منصب الخلافة ولقبه « خليفة الخلفاء » .

وكان سليمان وأسلافه يتمتعون منذ زمن طويل بمثل ما كان يتمتع به الخلفاء من نفوذ وسلطان ، وكانوا يستعملون لقب الخلافة قبل فتح مصر ، فرأى في نزول الخليفة المتوكل العباسى له أمراً لا معنى له ، حتى لا يكون عالة على شخص ليس له نفوذ كالخليفة العباسى في القاهرة ، الذى فقدت الخلافة القديمة مع أسرته كل ما كان لها من هيبة ونفوذ ، وذلك على أثر ما أصاب الخلافة من الضعف في غضون قرنين ونصف قرن من الزمان ، خضعوا فيها لأهواء المالك وتقلباتهم . وإذا كان ثمة ما يشير إلى أسرة من الأسرات التى تمتعت بهذا الشرف الرفيع — شرف الخلافة — فلم يكن هنالك غير أسرة آل عثمان .

أما الزعم بأن آخر الخلفاء العباسيين في مصر قد سلم مقاليد الخلافة إلى السلطان سليم بطريقة رسمية ، فقد كان موراجي دوسون Mouraji d'Hosson أول من قال به سنة ١٧٨٧ م في كتابه (سلسلة عامة لنسب آل عثمان) . على أن موراجي دوسون لم يشر إلى مصدر من المصادر التي يؤيدها هذا الزعم ، بل لم يحاول أحد من المؤرخين الذين أخذوا عنه أن يكشف عن حقيقة هذا القول . ومن ثم انتقلت هذه الفكرة من كتاب إلى آخر من الكتب التاريخية ، شرقية كانت أو أوربية ، وأصبحت أمراً متفقاً عليه غير منازع فيه من حيث الدعاية الأوربية التي انتشرت في العالم الإسلامي لتأييد دعوى العثمانيين للخلافة .

وقد علق سير توماس أرنولد على ذلك بقوله : « ونستطيع أن نحكم على صحة هذا القول من اللقب الذي فضله سليم نفسه في هذه الخطبة التي أقيمت له في مساجد القاهرة في اليوم الذي أحرز فيه النصر الأعظم ، وهو يوم ٢٣ يناير سنة ١٥١٧ م . فقد كان لقب « سلطان » هو وحده الذي تكرر في هذه الخطبة . ولا غرو فقد كان يفضل أن يذكر اسمه في الخطبة مصحوباً بهذا اللقب ، كما ورد في هذه الخطبة أيضاً لقب « خادم الحرمين » الذي كان يعتز به كما تقدم » .

وقد شعر العالم الإسلامي بقوة العثمانيين ، بعد أن أقام سليم ملكه بقوة المدفع والسيف ، وأصبح أكبر حاكم إسلامي في زمانه ، وبخاصة لما أحرزه من النصر والظفر على الفرس ، وقضائه على دولة المماليك في مصر ، ووقوفه في وجه المسيحيين في أوربا ، ثم لاستيلائه على الحرمين اللذين كانا معرضين لغارات البرتغال من ناحية البحر الأحمر . ولا يخفى ما هنالك من الارتباط بين الحرمين والخلافة في عصور الإسلام . وقد أصبح المسلمون يمتقدون أن الخليفة لا يصح أن يكون خليفة إلا إذا كان حامى الحرمين . وليس من العسير أن ندلل على صحة هذا الرأي :

فلنرجع إلى عهد يزيد بن معاوية وعبد الملك بن مروان حين قامت خلافة عبد الله ابن الزبير في مكة ، وما حدث في عهد العباسيين حين وقع الحرمات في أيدي القرامطة بين سنتي ٣١٨ ، ٣٣٨ هـ (٩٣٠ ، ٩٥٠ م) ، ثم بين سنتي ٦٣٦ و ٦٤٨ هـ (١٢٣٨ ، ١٢٥٠ م) ، حين أصبحت مكة تحت حكم الدولة الرسولية التي كان مقرها بلاد اليمن ، وكما كانت الحال بالنسبة إلى الفاطميين والأيوبيين والمماليك في مصر الذين بسطوا سلطانهم على الحجاز . وهذا يفسر لنا مبلغ عناية الدولة الإسلامية بأسر الحرمين ، ويوضح كيف أن سلما باتتصاره على المماليك واستيلائه على أملاكهم أصبح الحرمان في حوزته فتلقب بلقب « خادم الحرمين » الذي اعتز به كثيرا كما تقدم .

وعلى الرغم من أن السلطان سلما تلقب بلقب الخلافة قبل فتح مصر كما تلقب أبائوه بهذا اللقب مدة قرن ونصف ، كان من الطبيعي أن تستمر هذه التسمية بقية عهده . بيد أننا نرى أن تلقيبه بلقب الخلافة بعد فتح مصر قد انعدم أو كاد . ومن ثم لا نجد اختلافا ما في الألقاب التي كان يطلقها عليه « قضاة بروسة » بعد الفتح ، والذي كان يخاطب بها هو وأجداده قبل هذا الفتح ، وذلك مثل « صاحب الجلالة ظل الله » ، « بادي شاه » ، « حامى العالم » ، فليثبت الله هذه الأسرة التي تحمل دعائم الخلافة . وهو نفس الأسلوب الذي كان يستعمل في مخاطبة سلاطين الممانيين منذ مائة وخمسين سنة . هذا إلى أننا لا نقف على احتمال لفظي لإمام وأمير المؤمنين .

من ذلك نرى أن سلما لو اعتبر نفسه خليفة للمسلمين بدل الخلفاء العباسيين لاستعمل ألقاب الخلافة بالأسلوب القديم . وما يؤيد هذا الرأي أيضا أن سلما لم يذكر في مراسلاته مع أبيه سليم لقب الخلافة ولا أى لقب آخر يتصل به . كذلك

لا نجد في رسائل سليم الأول إلى كبار الموظفين بعد اعتلائه العرش أن أباه كان خليفة بالمعنى الإسلامى القديم ، وإنما أشار إليه باعتباره سلطاناً فحسب ، فيقول : « السلطان ، الخاقان ، خادم الحرمين » ، وغيرها من الألقاب التى كان يتلقب بها العثمانيون من قبل ، مع استثناء لقب خادم الحرمين . ومن ذلك أيضاً هذه الألقاب التى نقشت على لوحة ياحدى مدارس القاهرة التى أسسها سليمان باشا الصدر الأعظم سنة ١٥٤٣ م وهى « الخاقان الأعظم ملك ملوك العرب والمعجم ... الخ » .

على أننا مع ذلك نجد بعض المتصلين بالسلطان سليم يطلقون عليه لقب الخلافة فى مدائحهم . ومن هؤلاء المؤرخ « ابن زُنَيْل » الذى صحبه فى فتح مصر ، فلقبه بلقب « خليفة الله فى الأرض » . ووصفه المؤرخ قطب الدين الذى كان مفتى مكة بلقب « خاقان » و « خير الخلفاء » . كما كتب شريف مكة بركات بن محمد ابن بركات إلى سليمان سنة ١٥٧٠ م مهتماً بإياه بالعرش ولقبه « خليفة الله » ، ولقب قطب الدين مفتى مكة السلطان سليمان الثانى (١٥٦٦ — ١٥٧٤ م) بلقب الخلافة . وإن استعمال لفظ خلافة قبل فتح مصر فى العصر الذى كان يقصده بمجرد حاكم قوى مستقل ، لمن أقوى الأدلة على أن سلاطين العثمانيين لم يكونوا خلفاء أو أئمة بالمعنى الذى كان يقصده أيام الخلفاء الراشدين والأمويين .

وقد حذا متأخرو السلاطين العثمانيين حذو من سبقهم من السلاطين ، فلم يحفلوا بألقاب « الخليفة » و « الإمام » و « أمير المؤمنين » ، حتى إننا لا نرى ذكراً لها فى السكائيات الرسمية . وربما كان ذلك راجعاً إلى تأثر العثمانيين بمذهب أبى حنيفة الذى كانوا يسرون على أحكامه . وكان أبو حنيفة يرى أن الخلافة الحق لم تدم إلا ثلاثين سنة .

كما أننا لا نقف على هذه الألقاب فيما كتبه النقيب التركى إبراهيم الحلبي فى

كتابته «ملتقى الأبحر» الذى أصبح مرجعاً هاماً فى التاريخ العثماني، وما دونه فريدون بك سكرتير الصدر الأعظم «محمد صقلى»، الذى قدمه للسلطان مراد الثالث سنة ١٥٧٥ م. وهو مجموعة من الرسائل السياسية، وبه عشرون نموذجاً للمكاتبات السلطانية الرسمية. ونحن لانعثر على ذكر لقب الخلافة إلا فى أربعة منها، وذلك بطريقة عرضية حيث لا يلقب السلطان بلقب خليفة، وإنما ترد كلمة الخلافة على هذا النحو «مرتبة الخلافة أوروبية الخلافة.. الخ».

ولم نلاحظ أن سلاطين العثمانيين تلقبوا بلقب الخلفاء إلا فى القرن الثامن عشر الميلادى، إذ أصبحوا يستعملون لقب الخلافة بشكل جديد فى معاملاتهم الدولية مع المسيحيين. وكان ذلك لأغراض سياسية، غايةا أن يكون لهم شئ من النفوذ الدينى على العالم الإسلامى، الذى كان كثير منه تحت سلطان الدول المسيحية. ففى معاهدة كجوف كينارجى Kuchuck Kainarji التى أبرمت بين السلطان عبد الحميد الأول وكترين الثانية ملكة روسيا سنة ١٨٧٤ م، اقترن اسم عبد الحميد بلقب إمام وخليفة، وأعطت هذه المعاهدة السلطان العثمانى السلطة الدينية على المسلمين فى شبه جزيرة القرم، كما منحه حق تفويض والى هذه البلاد بالحكم وتعيين القضاة والمفتين. وقد رأى الروس أن هذه المادة تمهد السبيل لتدخل العثمانيين السياسى فى هذه البلاد، فأنفوا هذه المعاهدة سنة ١٧٨٣ م.

وإن اتخذ سلاطين العثمانيين لقب الخلافة بالمعنى القديم — الذى يقصد به السيطرة على كافة المسلمين — لم يظهر إلا فى القرن التاسع عشر، وذلك فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى. فقد ظهر هذا اللقب بصفة رسمية فى دستور مدحت باشا الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦ م، حيث نصت الفقرة الثالثة منه على أن السلطنة العثمانية المعظمى التى آلت إليها الخلافة الإسلامية العظمى سوف تؤول

إلى أكبر أبناء البيت المالک ، وتنصر الفقرة الرابعة على أن حضرة صاحب العظمة السلطان بصفته خليفة المسلمين قد أصبح حامى الدين الإسلامى .

هذا مارواه المؤرخون المحدثون فى مسألة تحويل الخلافة إلى العثمانيين ، مخالفين فى ذلك ما تواضع عليه المؤرخون القدامى ، من أن الخليفة العباسى المتوكل نزل لم عن حقه فى الخلافة إن طوعاً وإن كرهاً ، فأصبح السلطان سليم يدعى من ذلك الحين أمير المؤمنين . ونمود الآن إلى مجرى حديثنا موجزين القول عن زوال الخلافة العثمانية .

٢ - زوال الخليفة العثمانى من القسطنطينية .

بقيت الخلافة العثمانية ضعيفة الجانب إلى أن زالت نهائياً فى سنة ١٩٢٤ . وكان اعتلاء السلطان عبد الحميد العرش فى وقت أخذت فيه الدولة العثمانية فى الضعف والانحلال . فقد اشتد ضغط الدول المسيحية عليها ، وقامت الفتن والثورات فى الولايات المسيحية التابعة لها . وأعلنت روسيا الحرب عليها سنة ١٨٧٧ ، واستقلت رومانيا والصرب والجبل الأسود عنها استقلالاً تاماً ، وأصبحت بلغاريا دولة مستقلة تحت إشراف الدولة العثمانية .

وقد رأى السلطان العثمانى إزاء هذه الحالة السيئة أن يحول وجهه شطر العالم الإسلامى ، عساه يظفر بمساعدة المسلمين له ، ولا سيما من كان منهم تحت سيطرة الدول الأوروبية المناوئة للعثمانيين . وقد رعى السلطان عبد الحميد بهذه الحركة إلى إبعاد رابطة قوية بين المسلمين ، وساعده على ذلك ظهور الصحف فى بلاده . على أن هذه السياسة لم تصادف النجاح المطلوب ، وذلك لعدم مهارة رسله إلى البلاد الإسلامية وجهلهم لغاتها ، وتمسك أهل السنة بوجوب قيام الخلافة فى قريش ، ووقوع بعض الأمم الإسلامية تحت نفوذ الدول الغربية ، مما جعل

توحيد المسلمين دينياً وسياسياً أمراً بعيد الاحتمال . وأخيراً ثار على هذا السلطان الأحرار في سنة ١٩٠٨ ، وخطوه لعله على تأييد حكمه الاستبدادي في بلاده بإلغائه الدستور ووقفه في سبيل الإصلاح .

وسامت حالة الدولة العثمانية بعد ذلك ، واحتل الحلفاء سواحل بحر مرمرة واسطنبول . وفي ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ عقدت هدنة مودانيا التي نصت على جلاء الحلفاء عن هذه البلاد . ثم أعلن المجلس الوطني الكبير إلغاء السلطنة العثمانية ، وأعلنت الجمهورية التركية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ ، وانتخب مصطفى كمال رئيساً لها .

رأى الأتراك أن بقاء الخليفة قد يثير حوله حركات رجعية ، وأن فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية في الإسلام لا يتفق ونظام الخلافة ، فأفادوا الخلافة الإسلامية في ٣ مارس سنة ١٩٢٤ ، ولم تتم لها قاعة حتى الآن ، ورغم قيام جمعيات إسلامية ، ولا سيما في الهند ، تطالب بإعادة الخلافة الإسلامية .

٢ — الوزارة

(١) الوزارة في عهد النبي وعهد الخلفاء الراشدين والأمويين

« الوزير » كلمة مشتقة من الوزر وهو الثقل ، لأن الوزير يحمل أعباء الحكومة ؛ أو من الوزر وهو الملجأ أو المقيم ، بمعنى أنه يلجأ إليه ويرجع إل رأيه وتديبه .

قال ابن خلدون ^(١) : « إن السلطان في نفسه ضعيف يحمل أمراً ثقيلاً ، فلا بد من الاستعانة بأبناء جنسه ؛ وإذا كان يستعين بهم في ضرورة معاشه وسائر

مِهْنَةٍ ، فَمَا ظَنُّكَ بِسِيَاسَةِ نَوْعِهِ وَمَنْ اسْتَرْعَاهُ مِنْ خَلْقِهِ وَعِبَادِهِ . وقد طلب موسى من الله سبحانه وتعالى أَنْ يَمْدَهُ بِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِهِ ، يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى الْقِيَامِ بِأَعْيَانِ الْحَكْمِ فَقَالَ (وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي أَشَدُّ بِهِ أُرْزَى وَأَشْرِ كُهُ فِي أَمْرِي) (سورة طه : ٢٠ - ٢٩ - ٣١) .

والوزارة فارسية الأصل وليست من مستعذات الإسلام ، بل هي أقدم عهداً من ملوك آل ساسان ، فقد عُرِفَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ .

وإذا أُريدَ بالوزارة استعانة الأمير أو السلطان بمن يشدُّ أزره أو يعاونه في الحكم ، فهي تتصل بصدر الإسلام ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشاور أصحابه في الأمور العامة والخاصة ، ويخصُّ أبا بكر ببعض الأمور ، حتى إن العرب الذين اختلطوا مع الروم والفرس قبل الإسلام وعرفوا هذا الاسم عنهم ، كانوا يسمون أبا بكر وزير النبي .

كذلك كان حال عمر مع أبي بكر ؛ فقد كان عمر يقوم بالقضاء وتوزيع الزكاة . وكذلك كان شأن عثمان وعلى مع عمر ، فإنه كثيراً ما كان يستعين بهما ، ويستشير بأرائهما ، ويعهد إليهما القيام بكثير من شئون الدولة وأعمال الرعية . فقد كان على يقوم بكتابة الرسائل والقضاء بين الناس والنظر في أمور الأسرى وفداء أسرى المسلمين .

وقد ذكر المؤرخون أن عمر بن الخطاب لما أراد أن يبعث إلى الكوفة بإمام يعلم الناس ، اختار عبد الله بن مسعود وقال : إني بعثت إليكم بهمار بن ياسر أميراً ، وعبد الله بن مسعود مملئاً ووزيراً . هذا إذا صح أن عبد الله بن مسعود كان يضطلع بأعباء الوزير في هذه البلاد على النحو الذي كان يعرف به عند الفرس والروم .

وكان هؤلاء الأعوان يعملون عمل الوزير ، وإن كان اسم الوزير لم يطلق عليهم لأنه لم يكن معروفاً عند العرب في ذلك العصر لبساطة الإسلام وبعده عن أبهة الملك^(١) . وكان الخليفة يستعين في إدارة شئون الدولة بمجلس من الشيوخ ، يتألف من كبار الصحابة وأعيان المدينة ورؤساء القبائل ؛ وكانوا يجتمعون في مسجد المدينة . وكان الخليفة لا يقطع أمراً دون استشارتهم ، وبذلك كان نظام الحكم في ذلك العهد أقرب إلى النظام الجمهوري .

ولما انتقلت الخلافة إلى بني أمية واستحالت إلى ملك ورأى يقوم على السياسة والدعاء ، احتاج الخلفاء إلى من يستشيرونه ويستعينون به ؛ فاختروا بعض ذوي الرأي وقربهم إليهم ، فكان هؤلاء يقومون بعمل الوزراء ، وإن لم يطلق عليهم هذا اللقب . ومع ذلك فإننا نجد زياد بن أبيه يُلقب بلقب الوزير في عهد معاوية بن أبي سفيان ، وروح بن زنباع الجذامي في عهد عبد الملك .

(ب) الوزارة في العصر العباسي الأول :

ولما انتقلت الخلافة إلى العباسيين ، اتخذوا نظم الحكم عن الفرس - كما تقدم - ومنها الوزارة . وكان الوزير في عهدهم ساعداً للخليفة الأيمن ، يقضى باسمه في جميع شئون الدولة : فكان له الحق في تنصيب العمال ومصرفهم ، والإشراف على جمع الضرائب ، والقيام على موارد الدولة ومصارفها . كما كان له الإشراف على ديوان الرسائل ، فكان ينوب عن الخليفة في حكم البلاد ، ويجمع في شخصه السلطتين للدنية والحربية ، بجانب الواجبات العادية من نصيح الخليفة ومساعدته . وفي ذلك يقول ابن خلدون^(٢) : « فلما جاءت دولة بني العباس ، واستفحل الملك وعظمت مراتبه وارتفعت ، عظم شأن الوزير ، وصارت إليه

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٦ .

(٢) مقدمة ص ٢٠٧ .

النيابة في إنفاذ الحل والعقد ، وتميقت مرتبته في الدولة وعُتت لها الوجوه ، وخضعت لها الرقاب ، وجُمِل لها النظر في ديوان الحُصْنان ، لما محتاج إليه خطته من قَسَم الأعطيات في الجند ، فاحتاج إلى النظر في جمعه وتفريقه . وأضيف إليه النظر فيه ، ثم جُمِل له النظر في القلم والترسيل لصون أسرار السلطان ، ولحفظ البلاغة لما كان اللسان قد فسد عند الجمهور ، وجُمِل الخاتم لسجلات السلطان ليحفظها من الدِّياع والشياع ، ودُفع إليه . فصار اسم الوزير جامعاً لخططي السيف والقلم وسائر معاني الوزارة والمعاونة ، حتى لقد دعى جعفر ابن يحيى (البرمكي) بالسلطان أيام الرشيد ، إشارة إلى عموم نظره وقيامه بالدولة ، ولم يخرج عنه من الرتب السلطانية كلها إلا الحجابة ، التي هي القيام على الباب ، فلم تكن له لاستنكافه عن مثل ذلك .

أما عن تاريخ مركز الوزير ، فقد كفانا ابن طباطبا مؤنة البحث حيث يقول : « لا بد قبل الخوض في ذلك من تقديم كلمات في هذا المعنى ، فأقول : الوزير وسيط بين الملك ورعيته ، فيجب أن يكون في طبعه شطرٌ يناسب طباع الملوك ، وشطر يناسب طباع العوام ، ليعامل كلا من الفريقين بما يوجب له القبول والمحبة ، والأمانة والصدق رأس ماله . قيل : إذا خان السفير بطل التدبير . وقيل : ليس لمكذوب رأى . والكفاءة والشهامة من مهماته ، والقطنة والتيقظ والدهاء والحزم من ضرورياته ، ولا يستغنى أن يكون مفضلاً مطلقاً ، ليستميل بذلك الأعناق ، وليكون مشكوراً بكل لسان ، والرفقُ والأناة والثبوت في الأمور والحلم والوقار والتمكُّن ونفاذ القول بما لا بد منه . . .

والوزارة لم تتمهد قواعدها وتنمقر قوانينها إلا في دولة بني العباس . فأما قبل ذلك فلم تكن مُعَيَّنة القواعد ، ولا مقررة القوانين ، بل كان لكل واحد من الملوك أتباعٌ وحاشية ، فإذا حدث أمر استشار ذوي الحجا والآراء الصائبة ؛ فكل

منهم يجرى تجرى وزير : فلما ملك بنو العباس تقررت قوانين الوزارة ، وسمى الوزير وزيراً ، وكان قبل ذلك يسمى كاتباً أو مشيراً ،^(١)

من هنا نعلم أن الوزارة كانت عند المسلمين قبل أيام العباسيين ، وإن لم تكن قد تميزت وتقررت قواعدها . ولكن مركز الوزير كان محفوقاً بالخطر ؛ فإن أبا سلمة الخلال الذي كان يلقب بوزير آل محمد اغتيل على يد السفاح ، واستوزر السفاح بعده أبو الجهم ثاني وزراء الدولة العباسية . ثم استوزر السفاح خالد بن برمك جد البرامكة الذين نبضوا منذ ذلك الوقت ، وعظم شأنهم إلى أن اشتدت سطوتهم في أيام الرشيد .^(٢)

وإذا ما شرح شخص للوزارة ، أرسل إليه الخليفة اثنين من الأمراء يحملان كتاب الخليفة إليه ، فيسير إلى دار الخلافة ، ثم يمثل بين يدي الخليفة ، ثم ينصرف إلى حجرة أخرى ليتردى لباس « التشريف » ، ثم يمثل به أمام الخليفة فيقبل يده وينصرف . فإذا بلغ الباب وجد حصاناً مزيناً في انتظاره ، فيمتطيه ويسير إلى دار الوزارة ، وقد سبقه كبار الموظفين والقواد ورجال البلاط ، وحجاب القصر ، والموالى . فإذا وصل ترجل وسط مظاهر الاحتفال ، ثم يُقرأ سجل تعيينه .

وكانت حكومة الخليفة تعرف بديوان العزيز ، كما كانت تعرف حكومة تركيا بالباب العالي . وكان الوزير ، أو بمباراة أدق رئيس الوزراء ، يشرف على هذا الديوان ويلقب بلقب وزير ديوان العزيز . وكان رؤساء الدواوين المختلفة يقبلون أحياناً بالوزير ، ولكنهم كانوا دائماً تابعين لهذا الوزير الذي كان على رأس الحكومة . وكان الوزراء في العصر العباسي الأول يخافون على أنفسهم من بطش الخلفاء بهم ؛ فكان كل منهم يتجنب أن يسمى وزيراً بعد أن مات أبو الجهم على يد

(١) انظر في أدب الصناعة ١٣٦ - ١٣٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٣٧ - ١٣٩ .

أبي جعفر المنصور . وكان خالد بن برمك يعمل عمل الوزراء ولا يسمى وزيراً على الرغم من علو منزلته عند الخلفاء ؛ فقد قيل إن السفاح قال له يوماً : يا خالد ! ما رضىت حتى استخدمتنى ؟ ففرغ الوزير وقال : كيف يا أمير المؤمنين وأنا عبدك وخادمك ؟ فضحك الخليفة وقال : إن ربيعة ابنتى تنام مع ابنتك فى مكان واحد ، فأقوم بالليل فأجدهما قد مَرَحَ الغطاء عنهما فأرده عليهما ! فقَبِلَ خالد يد السفاح وقال : مولى يكتسب الأجر فى عبده وأمنته .

ولما آلت الخلافة إلى أبي جعفر المنصور سمى أبا الجهم الذى استوزره السفاح مدة ، لأن المنصور كان يحقد عليه ؛ فلما أحس أبو الجهم بالسم قام لينصرف ، فقال له المنصور إلى أين ؟ قال : إلى حيث بعثتنى يا أمير المؤمنين ^(١) .

هكذا كان حال الوزارة فى أيام أبي جعفر المنصور ، بل فى الصدر الأول من أيام العباسيين . وقد استوزر هذا الخليفة بعد خالد البرمكى أبا أيوب المورىانى ، وكان من أهل موريان ، وهى قرية من نواحي خورستان . اشتراه المنصور صبيّاً قبل أن يلى الخلافة ، فتقفه وعلمه ، واتفق أن أرسله سرّة إلى أخيه الخليفة السفاح ومعه هدية له ، فلما رآه أعجب بهيئته وفصاحته ، فأبقاه عنده وأعتقه ، وجعله من أخص رجاله المقربين إليه ، وأدر عليه عطاءه وصلاته ، وظلّ على ذلك حتى ولى المنصور الخلافة فقلده الوزارة ، وكان مصيره مصير من سبقه من الوزراء إلا خالد ابن برمك ^(١) .

وقد قيل فى سبب قتله : إنه كان يحرص على جمع المال ليضرب به إلى أبي جعفر المنصور إذا أحس شره ، وكلمه المنصور يوماً عن أحد أولاده واسمه صالح ، وقال إنه لا يملك ضيعة ، فقال له الوزير : إن بالأهواز أرضاً تحتاج إلى

(١) ابن مطالب : الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٤٠ .

ثلاثمائة ألف درهم لمبارتها ، فإذا استثمرت أدت عليه الخير الكثير ، فأقره الخليفة على ذلك ، وأمره بمبارتها . فأخذ المورياني المال وأبقاه عنده ولم يعمل في الضيعة شيئاً ، وصار يحمل في نهاية كل سنة عشرين ألف درهم يدفعها ربما للضيعة الموهومة ، وظل على ذلك مدة .

على أن أعداء الوزير وجدوا من ذلك سبيلاً إلى السعاية به عند الخليفة ، فكاشفوه بالحقيقة ، فركب إلى الضيعة بنفسه ، فوجدها على ما كانت عليه من قبل ، فنكبه وقتله هو وأقاربه واستصفى أموالهم (١٥٢ هـ) . وقد يمتدح المورياني إذا أبقى هذا المال عنده ابتغاء التقرب إلى المنصور واتقاء لشده ، وإن كان هذا العمل في ذاته خيانة لمولاه ، وهو ما يحمله على سوء التدبير من جانب هذا الوزير^(١) .

وبعد قتل هذا الوزير استوزر أبو جعفر المنصور الربيع بن يونس ، الذي لقي حظه في عهد الهادي . وكان نبيلاً حازماً ، عاقلاً قطعاً خبيراً بالأمور الحسائية ، ملماً بشئون الدولة ، محباً لفعل الخير ، عارفاً بآداب الملوك . رأى أبو جعفر المنصور يوماً في بستانه شجيرة من شجر يسمى الخلاف ، فلم يدر ما هي ، فقال : يا ربيع ! ما هذه الشجرة ؟ فقال الربيع : إجماع ووافق ، وكره أن يقال خلاف . ولم يزل الربيع حائزاً ثقة أبي جعفر المنصور إلى أن مات المنصور ، فقام بأخذ البيعة لابنه المهدي ، وظل على ذلك إلى أن قتله الهادي في خلافته^(٢) .

وعلى الجملة ، فقد كان الوزير في الدولة العباسية — وفي غيرها — واسطة بين الخليفة والرعية ، وعليه تنفيذ رغبات الخليفة وأوامره ، وإسداء النصيح والإرشاد

(١) ابن طبري : الفخرى في الآداب السلطانية ص ١٥٢ - ١٥٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٥٩ - ١٦٠ .

لمولاه إذا استأنس برأيه في أمر من أمور الدولة ، والحفاظة على حسن سمعة الخليفة عند رعيته .

ومن هنا نقف على مبلغ ضعف الوزير في ذلك العصر ، كما نقف على خطورة مركز الوزراء ، إذ كانوا معرضين للقتل إذا ما تغير عليهم الخليفة لسبب من الأسباب ولو كان تافهاً . هذا على الرغم مما كان يظهر به الوزير في أعين الناس من هيبة ونبل . ولقد أصاب ابن طباطبا^(١) في وصفه مركز الوزير في أيام أبي جعفر المنصور حيث يقول : « لم تكن الوزارة في أيامه طائلة ، لاستبداده واستغنائاه برأيه وكفائه ، مع أنه كان يشاور في الأمور دائماً ، وإن كانت هيئته تصغر لما هيبته الوزراء . وكانوا لا يزالون على وجل منه وخوف ، فلا يظهر لهم أبهة ولا رونق » .

بلغ نفوذ الوزير غايته في عهد هارون الرشيد . فقد اتخذ يحيى بن خالد البرمكي وزيراً له ، وقال له : « قلدتك أمر الرعية ، وأخرجته من عنقي إليك ، فأحكم في ذلك بما ترى من الصواب ، واستعمل من رأيت ، واعزل من رأيت ، وامض الأمور على ما ترى » . ثم دفع إليه خاتمه الخاص ، وسلمه خاتم الخلافة ، حتى صار بيده الحل والعقد في كل شئون الدولة . ثم خلقه ابنه جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي .

في عهد هذا الوزير قبض البرامكة على أزمة الحكم ، وصار يديم الدخل والخرج ، « حتى كان هارون يطلب البسيط من المال فلا يصل إليه إلا عن طريق البرامكة . فغلبوه على أمره ، وشاركوه في سلطانه ، فمظمت آثارهم ، وبُمد صينهم ، وعمرؤا مراتب الدولة وخططها بالرؤساء من ولدهم وصنائعهم واحتازوها لأنفسهم عن سوام من وزارة وقيادة وكتابة ، وانصرف نحوهم الوجوه ،

(١) الفهرى في الآداب السلطانية ص ١٥٧ .

وخضعت لهم الرقاب ، وتخطت إليهم من أقصى التضخم هدايا الملوك ، وأفاضوا في رجال الشيعة وعطاء القرابة المطاء .

ومما يدل على ارتفاع مكانة جعفر من نفس الرشيد وخطورة مركزه في الدولة الفباسية ما ذكره ابن طباطبا^(١) ، وهو أن عبد الملك بن صالح العباسي طلب إلى جعفر البرمكي أن يخاطب الرشيد في ثلاث حوائج ، هي : أن يقضى عنه ديناً مقداره ألف ألف درهم ، وأن يولى ابنه إحدى الولايات ليرتفع بذلك قدره ، وأن يزوج هذا الابن من ابنة الخليفة لأنها بنت عمه . فقفى له جعفر هذه الحوائج الثلاث من فوره ، وقال له : أما المال ففي هذه الساعة يحمل إلى منزلك ، وأما الولاية فقد وليت ابنك مصر ، وأما الزواج فقد زوجته فلانة ابنة مولانا أمير المؤمنين على صداق مبلغه كذا وكذا ، فانصرف في أمان الله .

وإنما فعل جعفر ما فعل لشدة ثقته بنفسه عند الرشيد ، فإن عبد الملك لما عاد إلى منزله وجد أن المال قد سبقه . ولما كان الغد حضر جعفر عند الرشيد ، وأعلمه بما جرى فأقره على تصرفه . ولم يخرج جعفر حتى كتب لابن عبد الملك تقليد ولاية مصر ، وعقد عقده على ابنة الرشيد .

من ذلك نستطيع أن نقف على مبلغ خطورة مركز الأسرة البرمكية في أيام هارون الرشيد ، الذي وثق بهم ، وفوض إليهم أمور دولته . ولهذا لا نعجب إذا انصرف الناس إليهم ، ونظموا القصائد الرائعة في مدحهم ، والتفنى بكرمهم وجودهم الذي أصبح مضرب الأمثال . وقد قيل : إن الرشيد حج ومعه يحيى ابن خالد بن برمك ، ومعه ابنه الفضل وجعفر . فلما وصلوا إلى المدينة المنورة جلس الرشيد ومعه يحيى فأعطيا الناس ، وجلس الأمين ومعه الفضل بن يحيى

فأعطيا الناس ، وجلس المأمون ومعه جعفر فأعطيا الناس . وقد ضربت الأمثال بكثرة هذه الأعطيات الثلاث ، حتى كانوا يسمون هذا العام عام الأعطيات الثلاث . وفي ذلك يقول الشاعر :

أتانا بنو الآمال من آل برمك فيا طيب أخبارٍ وبيا حسن منظر
لم رحلة في كل عام إلى العدا وأخرى إلى البيت العتيق المستر^(١)
إذا نزلوا بطحاء مكة أشرفت يبجي وبالفضل بن يبجي وجعفر
فقطيلم بغداد وتجلولنا الدجي بمكة ما تمحو ثلاثة أقر
فما خلقت إلا لجلود أكنفهم وأقدامهم إلا لأعواد منبر
إذا راض يبجي الأمر ذلت صعا به وناهيك من راع له ومُدبر

ولكن هارون الرشيد قسا بعد ذلك في معاملة جعفر ، فأمر بقتل جعفر وجلس يبجي وبقية أولاده ؛ حتى مات يبجي والفضل في السجن ، وظل سائر البرامكة في السجن حتى عفا عنهم الأمين . ويعرف ذلك الحادث في التاريخ باسم « نكبة البرامكة » .

(ج) نوعا الوزارة : وزارة التفرغ - وزارة التنفيذ .

انقسمت الوزارة في عهد العباسيين قسمين :

- ١ — وزارة التنفيذ : وهي التي تكون فيها مهمة الوزير تنفيذ أوامر الخليفة وعدم التصرف في شئون الدولة من تلقاء نفسه ، بل كان يعرض أمور الدولة على الخليفة ويتلقى أوامره فيها . ولم يكن الوزير بهذا سوى واسطة بين الخليفة ورعيته .
- ٢ — وزارة التفويض : وهي أن يعهد الخليفة بالوزارة إلى رجل يفوض إليه النظر في أمور الدولة والتصرف في شئونها دون الرجوع إليه . ولم يبق للخليفة بعد ذلك إلا ولاية العهد ، وسلطة عزل من يوليهم الوزير .

(١) بنى السكبة وكسوتها .

وقد أفرد الماوردي^(١) باباً تكلم فيه عن وزارتي التفويض والتنفيذ . فقال : « فأما وزارة التفويض فهو أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه ، وإمضاءها على اجتهاده ، وليس يتمتع جواز هذه الوزارة . قال الله تعالى على لسان نبيه موسى عليه السلام : (قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ، وَأَخْلِلْ عِقْدَةَ مِنِّ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي ، وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي ، هُرُونَ أَخِي أَشَدُّ بِهِ أَزْرِي وَأُشْرِكُهُ فِي أَمْرِي كَيْ تُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَتَذْكُرَكَ كَثِيرًا ، إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا)^(٢) . فإذا جاز ذلك في النبوة كان في الإمامة أجوز ؛ ولأن ما وكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه ، إلا باستنابة ونيابة الوزير المشارك له في التدبير أصبح في تنفيذ الأمور من تفرده بها ليستظهر به على نفسه ، وبها يكون أبعد من الزلل وأمنع من الخلل » .

وقد عدد الماوردي الشروط التي يجب أن تتوافر فيمن يتقلد وزارة التفويض فقال : « ويعتبر في تقليد هذه الوزارة شروط الإمامة إلا النسب وحده ، لأنه مُنْضَى الآراء ومنفذ الاجتهاد ، فالتقضى أن يكون على صفات المجتهدين ، ويحتاج فيها إلى شرط زائد ، وهو أن يكون من أهل الكفاية فيما وكل إليه من أمرى الحرب والخروج ، خبرة بهما ومعرفة بتفصيلهما . فإنه مباشر لهما تارة ومستناب فيهما أخرى ، فلا يصل إلى استنابة الكفاءة إلا أن يكون منهم ، كما لا يقدر على المباشرة إذا قصر عنهم . وعلى هذا الشرط مدار الوزارة وبه تنظم السياسة . حكى أن المأمون رضى الله عنه كتب في اختيار وزير : إني التمسيت لأمرى رجلاً جامعاً لخصال الخير ، ذا عفة في خلائقه ، واستقامة في طرائقه ، قد هذبته الآداب وأحكمته التجارب ، إن ائتمن على الأسرار قام بها ، وإن قلد مهمات الأمور نهض فيها ،

(١) الأحكام السلطانية ص ٢٦ وما يليها .

(٢) سورة طه ٢٠ : ٢٥ - ٣٤ .

يسكنه الحلم وينطقه العلم ، وتكفيه اللحظة ، وتقنيه اللحظة ، له صولة الأمراء ،
وأناة الحكماء ، وتواضع العلماء ، وفهم الفقهاء . إن أحسن إليه شكر ، وإن ابتلى
بالإساءة صبر ؛ لا يبيع نصيب يومه بحرمان غده ، يسترق قلوب الرجال بخلاصة
لسانه وحسن بيانه . »

ثم يستطرد الماوردي فيوضح لنا مدى سلطة وزير التفويض في هذه
العبارة فيقول :

« ويجوز لهذا الوزير أن يحكم بنفسه ، وأن يقلد الحكام ، كما يجوز ذلك
للإمام ، لأن شروط الحكم فيه معتبرة . ويجوز أن ينظر في الظالم ويستنيب فيها ،
لأن شروط الظالم فيه معتبرة . ويجوز أن يتولى الجهاد بنفسه ، وأن يقلد من
يتولاه ؛ لأن شروط الحرب فيه معتبرة . ويجوز أن يباشر الأمور التي دبرها ،
وأن يستنيب في تنفيذها ، لأن شروط الرأى والتدبير فيه معتبرة . »

ثم يبين لنا الماوردي الأعمال التي لا يجوز لوزير التفويض مباشرتها فيقول :
« وكل ما صح من الإمام صح من الوزير ، إلا ثلاثة أشياء : أحدها — ولاية
العهد ، فإن للإمام أن يعهد إلى من يرى ، وليس ذلك للوزير الثاني — أن للإمام أن
يستغنى الأمة من الإمامة ، وليس ذلك للوزير . والثالث — أن للإمام أن يعزل
من قلده الوزير ، وليس للوزير أن يعزل من قلده الإمام ، وما سوى هذه الثلاثة
فحكم التفويض إليه يقتضى جواز فعله . »

أما عن وزارة التنفيذ فيقول الماوردي : « وأما وزارة التنفيذ فحكما أضنف
وشروطها أقل ، لأن النظر فيها مقصور على رأى الإمام وتدبيره . وهذا الوزير
وسط بينه وبين الرعايا والولاة ، يؤدى عنه ما أمر ، وينفذ عنه ما ذكر ، ويمضى
ما حكم ، ويخبر بتقليد الولاة وتجهيز الجيوش ، ويعرض عليه ما ورد من مهم ،
وتجدد من حدث لم ، ليمثل فيه ما يؤمر به . فهو معين في تنفيذ الأمور ، وليس

بوال عليها ولا متقلداً لها . فإن شورك في الرأي كان باسم الوزارة أخص ، وإن لم يشارك فيه كان باسم الواسطة والسفارة أشبه ، وليس تقتصر هذه الوزارة إلى تقليد ، وإنما يراعى فيها مجرد الإذن ، ولا تعتبر في المؤهل لها الحرية ولا العلم ، لأنه ليس له أن ينفرد بولاية ولا تقليد فتعتبر فيه الحرية ، ولا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم . وإنما هو مقصور النظر على أمرين : أحدهما — أن يؤدي (بتشديد الدال مع كسرهما صيغة المبني للمعلوم) إلى الخليفة ، والثاني — أن يؤدي (بتشديد الدال مع الفتح صيغة المبني للمجهول) عنه .

ثم يعدد الماوردى الشروط التي يجب أن تتوافر فيمن يتقلد وزارة التنفيذ فيقول :

« يراعى فيه سبعة أوصاف : أحدها — الأمانة ، حتى لا يخون فيما قد ائتمن عليه ، ولا يفش فيما قد استنصح فيه . والثاني — صدق الهمجة ، حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ويعمل على قوله فيما ينبيه . والثالث — قلة الطمع ، حتى لا يرتشى فيما يلى ولا يبتغى فتيهاً . والرابع — أن يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء ، فإن العداوة تصدعن التناصف وتمنع من التعاطف ، والخامس — أن يكون ذكوراً لما يؤديه إلى الخليفة وعنه ، لأنه شاهد له وعليه . والسادس — الذكاء والفطنة ، حتى لا يدلّس عليه فيشتبه ^(١) ، ولا يموه عليه فتلبس ^(٢) ، فلا يصح مع اشتباهها ، عزم ، ولا يصلح مع التباسها حزم .

والسابع — ألا يكون من أهل الأهواء فيخرجه الهوى من الحق إلى الباطل ويتدلّس عليه الحق من البطل ، فإن الهوى خادع الألباب ، وصارف له عن الصواب ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « حُبك الشيء يُعنى ويُصم » .

(١) أى يصح مشبوها في نظر السلطان والرعية .

(٢) أى السائل فيصم حلها عليه .

فإن كان هذا الوزير مشاركاً في الرأي احتاج إلى وصف ثلثين ، وهو الخنكة والتجربة التي تؤديه إلى صحة الرأي وصواب التدبير ، فإن في التجارب خبرة بمواقب الأمور . وإن لم يشارك في الرأي لم يحتج إلى هذا الوصف ، وإن كان ينتهي إليه مع كثرة الممارسة ، ولا يجوز أن تقوم بذلك امرأة ، وإن كان خبرها مقبولا لما تضمنته معنى الولايات المصروفة عن النساء ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ما أفلح قوم أخذوا أمراً إلى امرأة » ، ولأن فيها من طلب للرأي وثبات العزم ما تضعف عنه النساء ، ومن الظهور في مباشرة الأمور ما هو عليهن محظور . ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل القمة ، وإن لم يجوز أن يكون وزير التفويض منهم » .

بعد ذلك يذكر الماوردي الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ فيقول : « ويكون الفرق بين هاتين الوزارتين بحسب الفرق بينهما في النظرين ، وذلك من أربعة أوجه : أحدها — أنه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم ، وليس ذلك لوزير التنفيذ . والثاني — أنه يجوز لوزير التفويض أن يسند بتقليد الولاية ، وليس ذلك لوزير التنفيذ . والثالث — أنه يجوز لوزير التفويض أن يفرد بتسيير الجيوش وتدير الحروب ، وليس ذلك لوزير التنفيذ . والرابع — أنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في أموال بيت المال بقبض ما يستحق له ويدفع ما يجب فيه ، وليس فيما عدا هذه الأربعة ما يمنع أهل القمة منها .. ولهذا الفروق الأربعة بين النظرين افترق في أربعة من شروط الوزارتين : أحدها — أن الحرية معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ . والثاني — أن الإسلام معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ . والثالث — أن العلم بالأحكام الشرعية معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ . والرابع — أن المعرفة بأمرى الحرب والخراج معتبرة في

وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ . فافتراق في شروط التقليد من أربعة أوجه ، كما افتراق في حقوق النظر من أربعة أوجه ، واستويا فيما عداها من حقوق وشروط » .

وقد ختم الماوردي هذا الفصل المتمع عن وزارتي التفويض والتنفيذ بقوله : ويجوز للخليفة أن يقبل وزيراً تنفيذياً على اجتماع وانفراد ، ولا يجوز أن يقبل وزيراً تفويضياً على الاجتماع لعموم ولايتها ، كما لا يجوز تقليد إمامين لأنهما ربما تعارضا في المقد والحل والتقليد والمزل . وقد قال الله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ^(١)) .

(د) — الوزارة في العصر العباسي الثاني :

اشتهر في العصر العباسي أسر فارسية ، كأسرة البرامكة ، وبنو سهل ، وبنو طاهر ، وبنو القرات ، وبنو الجراح الذين نبغ فيهم علي بن عيسى وزير المقتدر ، وعبد الرحمن بن عيسى وزير الراضى . ولما كان ضعف الخلفاء يؤدي حتماً إلى ازدياد نفوذ الوزراء ، قويت المنافسة على الوزارة منذ أواخر القرن الثالث الهجرى . وكان يصحب هذه المنافسة تفشى الدس والرشوة وما إليها . فإذا أراد أحد أن يتربع في دست الوزارة ، أظهر استعداده لشراء هذا المنصب بدفع مبلغ من المال للخليفة .

قال ابن طباطبا ^(٢) عند كلامه على محمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المقتدر (٢٩٥ — ٣٢٠ هـ) : إنه كان من السيرة والتدبير ، كثير التولية والمزل . قيل : إنه ولى في يوم واحد تسعة عشر ناظراً للكوفة ، وأخذ من كل واحد رشوة . فأنحدر واحد واحد ، حتى اجتمعوا في بعض الطريق ، فقالوا :

(١) سورة الأنبياء ٢١ : ٢٢

(٢) الفخرى في الآداب السلطانية ص ٢٤٠ — ٢٤١ .

كيف نصنع ؟ فقال أحدهم : إن أردتم النصف فينبى أن ينحدر إلى الكوفة
آخرنا عهداً بالوزير ، فهو الذى ولايته صحيحة ، لأنه لم يأت بعده أحد . فاتفقوا
على ذلك ؛ فتوجه الرجل الذى جاء فى الأخير نحو الكوفة ، وعاد الباقون إلى
الوزير فوزعهم على الأمصار . ومما قيل فيه :

وزيرٌ لا يملُ من الرِّقاعه يُولى ثم يعزل بصد ساعه
ويُدنى من تعجل منه مالٌ ويبعد من توسل بالشفاعة
إذا أهل الرُّشا صاروا إليه فأحظى القوم أوفرهم بضاعة

مما تقدم نرى كيف ساءت حالة الدولة فى عهد هذا الوزير ، حتى إن الخليفة
للقدر لم يربداً من عزله وتعيين على بن عيسى سنة ٨٣٠١ . وكان من كبار
الكتاب اشتهر بالورع والزهد . وفيه يقول صاحب الفخرى^(١) : « ما أعلم أنه
وزر لبني العباس وزير يشبه على بن عيسى فى زهده وعفته ، وحفظه للقرآن ، وعلمه
بمعانيه وكتابه وحسابه ، وصدقاته ومبراته » .

وكان هذا الوزير يعطف على الفقراء والمعوزين ، وكان ينفق عليهم نصف
مال ضياعه ، وكانت غلتها تدر عليه نيفاً وثمانين ألف دينار فى كل سنة ، كما وقف
كثيراً من الأوقاف ، وأفرد لها ديواناً سماه ديوان البر ، خصص الأموال التى ترد
إليه لإصلاح الثغور والحرمين الشريفين .

ولم تقتصر إصلاحات هذا الوزير على ذلك ، فقد ضبط الدواوين ، ونظم
شئون الدولة الداخلية ، فاستتب الأمن فى عهده ، وعادت الأمور إلى نصابها ،
بفضل حسن سياسته ومهارته الإدارية ، وحرصه على نشر العدل بين الرعية ،
حتى كان يجلس للظالم بنفسه .

خلف على بن عيسى في الوزارة حامد بن العباس ، وكان كريماً ، يدقق في استخراج الأموال . غير أنه كان قليل الخبرة بأمور الوزارة ؛ فضم إليه الخليفة القنندر وزيره السابق على بن عيسى ، وكان في الحبس فأطلق سراحه ، وعُين نائباً للوزير . فاستطاع على بن عيسى بفضل خبرته الإدارية ، وإلمامه بشئون الدولة أن يقبض على زمام الأمور ، وأصبحت كلمته نافذة على جميع الولاة . أما الوزير الأصلي حامد بن العباس فقد أصبح محبوب السلطة .

وكان حامد يلبس السواد شعار الدولة العباسية ، ويجلس في دَسْت الوزارة . أما على بن عيسى فكان يجلس بين يديه كالنائب بملابسه المعتادة ، وقال في ذلك بعض الشعراء :

أعجبُ من كل ما رأينا أن وزيرين في بلاد
هنا سوادٌ بلا وزير وذا وزير بلا سواد^(١)

(هـ) ضعف شأن الوزارة :

كان لكل وزير أتباع ومحاسيب ، يرتفع ذكركم وتتحسن أحوالهم بتوليته الوزارة . فإذا ما عزل عزلوا معه وشتوا . وكان الوزير يحرص على تقديم المال للخليفة ونساء قصره وخدمه ليضمن بقاءه في الوزارة ، كما كان يتقل كاهل الأهلين بالضرائب ، ويستعمل أساليب القسف والشدّة مع الأهالي في جمعها ، ويصادو أتباع الوزير الخلوخ .

وقد احصان الخليفة الراضى في شئون دولته يعض وزراء ضماف ، كانوا يبذلون للخليفة كثيراً من المال ليرفعهم إلى مرتبة الوزارة . وليس أدل على ذلك مما بذله أبو على بن مقله عندما تقلد الوزارة للمرة الثالثة في عهد الراضى ؛ فقد دفع

للخليفة خمسمائة ألف دينار ، غير أنه لم يتمتع بالوزارة طويلاً ، إذ ثار عليه الجند ، وقامت في البلاد فتنة انتهت بعزله ، واستوزر الراضى عبد الرحمن ابن عيسى بن داود بن الجراح ، فظهر مجزه عن إدارة البلاد . فقلد الراضى أخاه الوزارة ، فاختلت أمور الدولة في عهد وزارته . ولم يلبث أن استقال من منصبه ، فحل محله أبو جعفر محمد بن القاسم السكرخى . وكان كثيره من الوزراء الذين سبقوه ، ضعيف الجانب ، لم يقم بأى عمل في سبيل إصلاح شئون البلاد وإقالتها من عثرتها ، بل لقد اشتد ضعف الدولة في عهده ، واضطر أخيراً إلى الاختفاء حتى لا يلحق به أذى الأهلين .

ولما رأى الخليفة الراضى أن السكرخى قد عجز عن النهوض بأعباء الوزارة ، استوزر سليمان بن الحسن بن تخذ ، فمجز هو أيضاً عن إدارة شئون البلاد ، لازدياد نفوذ كبار القواد وتدخلهم في أمور الدولة ، مما دعا الخليفة الراضى إلى استمالة ابن رائق الذى كان يلى واسط والبصرة ، وسلم إليه مقاليد الأمور ولقبه بلقب « أمير الأمراء » ، « وصار ابن رائق وكتبه ينظران في كافة شئون الدولة » ، وصارت أموال النواحي تحمل إلى خزائن الأمراء ، فيأمرون وينهون فيها ، وينفقونها كما يرون ويطلقون لنفقات السلطان ما يريدون ، وبطلت بيوت الأموال^(١) . وهكذا ضعف شأن الوزارة في عهد الراضى ، وحلت محلها إمرة الأمراء ، وأصبح أمير الأمراء يتدخل في تعيين الوزراء وعزلهم .

(و) الوزارة في عهد الملوك :

كانت بلاد العراق في العصر السلجوقي الأول (٤٤٧ — ٥٥١ هـ) مليئة بالحوادث . فقد امتد شر الباطنية إلى الخلفاء وكبار رجال الدولة . على أن هذا

(١) مسكويه : تجارب الأمم ج ١ ص ١٩٢ .

المصر كان - على الرغم من ذلك - يمتاز بمزايا عدة . فقد ظهر فيه كثير من الوزراء . فقد كان أبو شجاع وزير المقتدى (٤٦٧ - ٤٨٧ هـ) مجلس للمظالم بعد صلاة الظهر ، وكان الحجاب يتأدون في الناس : « من كانت له حاجة فليعرضها » . وكان هذا الوزير لينا حلياً متسامحاً ، فلما وقعت الفتن بين أهل السنة والشيعة بالكرك وباب البصرة في بغداد ، حرص على تهدئة الخواطر وحال دون إراقة الدماء .

ومن وزراء هذا العهد أبو علي الحسن بن علي بن صدقة ، وزير للمسترشد سنة ٥١٣ هـ ، وكان كما وصفه صاحب الفخرى : « عالماً بقوانين الرياسة خبيراً » . وقد لقبه المسترشد بهذه الألقاب ، وهي : « جلال الدين ، سيد الوزراء ، صدر الشرق والغرب ، ظهر أمير المؤمنين » . ولكن الخليفة المسترشد قبض عليه وعزله عن الوزارة ، لأن وزير السلطان السلجوقي كان يحقد عليه . وسرعان ما زال ما بين الوزيرين من سوء التفاهم ، فأعيد ابن صدقة إلى الوزارة ، وخلع عليه الخليفة المسترشد ، وأمر أرباب الدولة أن يمشوا بين يديه إذا سار إلى ديوان الوزارة ، فكان - كما يقول ابن طباطبا^(١) - « أول وزير مشى أرباب الدولة بين يديه رجالة » .

ومن وزراء المسترشد الشريف أبو القاسم الزينبي ؛ وكان ملماً بقوانين الوزارة . ولما استوزره قال له : كل من ردت إليه الوزارة شرف بها إلا أنت فإن الوزارة شرفت بك ، وأمر أرباب المناصب بالمسير بين يديه إلى الديوان . وكان ابن هبيرة من أحسن الوزراء ، وكانت له اليد الطولى في تدبير الدولة وضبط المملكة ، مع تفوقه في العلم والتأليف والشعر .

(١) الفخرى في الآداب السلطانية ص ٢٧٠ .

ومن وزراء هذا العصر أبو نصر أحمد ابن الوزير نظام الملك المشهور : حكم بين الناس بالعدل ورفع عنهم الظلم . روى ابن طباطبا^(١) أن الخليفة المسترشد لما عزم على عمارة سور بغداد فرض على الناس خمسة عشر ألف دينار ؛ فقام هذا الوزير فأداها عن الناس من ماله .

ومن وزارة هذا العصر أبو شروان خالد بن محمد القاشاني وزير المسترشد . فقد تولى الوزارة للخلفاء العباسيين وسلاطين السلاجقة . وكان يعتذر عن قبول الوزارة ، وصنف له الحريري المقامات الحزبية ، واشتهر بالتواضع حتى كان يقوم لكل من دخل عليه .

روى ابن طباطبا^(٢) أن الخليفة الناصر (٥٧٦ - ٦٢٢ هـ) لما استوزر مؤيد الدين القمي خلع عليه خلع الوزارة ، ثم جلس في منصب الوزارة والناس بين يديه ، فبرز من حضرة الخليفة مكتوب لطيف في قدر الخنصر بخط يد الناصر ، فقرأه على الناس ، فكان فيه : بسم الله الرحمن الرحيم ؛ من محمد ابن برز القمي نائبنا في البلاد والعباد ، فمن أطاعه فقد أطاعنا ، ومن أطاعنا فقد أطاع الله ، ومن أطاع الله أدخله الجنة ، ومن عصاه فقد عصانا ، ومن عصانا فقد عصى الله ، ومن عصى الله أدخله النار . فقبل القمي بهذا التوقيع في عيون الناس ، وعلت مكانته .

(ز) الوزارة في مصر :

لم يتقلد الوزارة في مصر أحد في عهد تبعية الخلفاء الراشدين والأمويين ، لأن هؤلاء الخلفاء لم يكونوا قد استحدثوا نظام الوزارة بعد ، بل اكتفوا

(١) الفخرى في الآداب السلطانية ص ٢٧٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٣٦ .

بأن يرسلوا إلى مصر ولاية بمصرفون شئونها ، ولم تعرف الوزارة في مصر قبل عهد الإخشيديين . وكل ما نعرفه هو أن أحمد بن طولون اتخذ أحمد بن محمد الواسطي كاتباً له ، يعتمد عليه في إدارة شئون الدولة . ولما خرج إلى الشام سنة ٤٦٤ هـ ، واستخلف ابنه العباس على مصر ، ضم إليه كاتبه الواسطي ليكون نائماً له ومشيراً ، وأوصى ابنه العباس باتباع مشورته وقال له : يا بني ! أحمد ابن محمد قد عجم أمرى وخبر ما يصلحه ، فأقبل عليه وفوض إليه ، وتضافرا على حسن الأثر فيما أتيا بسبيله . فكان الكاتب يقوم بعمل الوزير ، أو بعبارة أخرى يضطلع بأعباء ما يسمى وزارة التفويض .

١ — الوزارة في عهد الفاطميين :

وعن تقلد منصب الوزارة في مصر في عهد العباسيين والإخشيديين أبو الفضل جعفر بن القرات . وقد أبى جوهر في بادى الأمر أن يلقبه بالوزير ، ونكته أقره في منصبه ، نمشياً مع سياسته العامة التي كانت ترمى إلى عدم إحلال الشيعة محل السنيين في المناصب دفعة واحدة حتى لا يقف دولاب الأعمال الحكومية . ولم يبق لابن القرات من منصبه إلا الاسم فقط ؛ فقد عين جوهر خادماً يراقبه في حركاته وسكناته . ومن ثم ضعف نفوذ هذا الوزير . ويحدثنا ياقوت أن جعفر بن القرات اعتذر عن البقاء في منصب الوزارة بعد وصول الخليفة المعز إلى مصر^(١) .

وقد عهد المعز إلى يعقوب بن كلثوم وعُسلوج بن الحسن بإدارة شئون الدولة الحربية والمدنية ، كما قلدهما (١٤ المحرم سنة ٤٦٣ هـ) الخراج والحسبة

(١) ابن ميسر : تاريخ مصر ص ٥١ .

والسواحل والأعشار^(١) والجوالى^(٢) والأحباس^(٣) والموارث والشرطتين .

وفي أوائل عهد الخليفة الحاكم (٣٨٦ - ٤١١ هـ) عزل الوزير عيسى بن نسطورس ، وتقلد الوزارة ، التى أصبح يطلق عليها « الوساطة » أبو محمد الحسين ابن عمار زعيم السكتاميين المغاربة ، وكانوا عصب الخلافة الفاطمية وقوتها فى مصر ، ولقب أمين الدولة . ثم أسندت الوزارة من بعده إلى برجوان أستاذ الحاكم ومستشاره . وقد ظل الخليفة الحاكم تحت إشراف برجوان الذى قتل فى شهر ربيع الثانى سنة ٣٩٠ هـ^(٤) .

وعلى الرغم من كل هذه العظمة التى كان يتمتع بها الوزير فى ذلك العصر ، كانت سلطته محدودة ؛ إذ كان يقاؤه فى مركزه متوقفاً على تمتعه برضى الخليفة وتمضيده . غير أن تلك العظمة لم تلبث أن تبدلت ، ولا سيما فى العهد الأخير من أيام الفاطميين (٤٦٥ - ٥٦٧ / ١٠٩٣ - ١١٧١) ، بمعنى أن الوزارة أصبحت وزارة تفويض .

وفى عهد الخليفة المستنصر الفاطمى (٤٢٧ - ٤٨٧ هـ) قامت وزارة التفويض كوزارة يحبى وجهه من البرمكى فى عهد هارون الرشيد . فقد استدعى المستنصر بدر الجبالى والى عكا ، لإصلاح أمور مصر بعد « الشدة العظمى » التى استمرت بها سبع سنوات (٤٥٧ - ٤٦٥ هـ) ، بعد أن أخفق الوزير اليازورى فى تحقيق

(١) الأعشار : فرضها عمر بن الخطاب فى بادىء الأمر على التجار غير المسلمين .

(٢) الجوالى : هى عبارة عن اختيار الأحسن من كل نبيء ، سواء المملكات أو الشاة .

(٣) الأحباس : هى كل ما يوقف على جهة من جهات الخير ، ويصرف ما يتحصل من أموالها حسبما أراداه الواقف

(٤) أبو شجاع : « ذيل كتاب تجارب الأمم ج ٣ ص ٢٢٢ . ابن منجب الصيرى :

الإشارة إلى من نال الوزارة ص ٢٧

وطأتها . ويتبين لنا مبلغ تزعزع مركز الدولة الفاطمية^(١) من تعاقب أربعين وزارة مختلفة في تسع سنوات . وكان الخليفة المستنصر ومن جاء بعده من الضعف بحيث لم يبق لهم من النفوذ شيء حتى أطلق على هذا العصر « عصر الوزراء العظام » .

ولا غرو فقد تلاشت شخصية الخلفاء ، وزادت سلطة الوزراء ، وأصبح في أيديهم أمر تعيين الخلفاء وعزلهم ، وكانوا يختارون أضعفهم إرادة حتى يكون العوبة في أيديهم . وقد ظهر ذلك واضحاً في عهد الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالي الذي كان يتمتع بالسلطة المطلقة ، وأصبحت في قبضة يده موارد الدولة الفاطمية الواسعة ، كما غدت داره المحور الذي تدور عليه الأعمال الحكومية .

وليس أدل على ذلك مما حدث في عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي ، لولا أن أتاح الله لها بدر الجمالي وإلى عكاء الذي استطاع بعزمه وشدة بأسه أن يعيد إلى البلاد النظام والحياة . وقد قبض بدر الجمالي على زمام السلطة سنة ٤٦٥ هـ ، وظل في مصر إلى أن مات في خلافة المستنصر ؛ فتولى الوزارة بعده ابنه شاهنشاه الذي استبد بالسلطة حتى أصبح للمستنصر في عهده كالحجور عليه . وهنا نرى الدولة الفاطمية تدخل في طور جديد أصبح الوزير فيه رب السيف والقلم ، وفي هذا العصر ازدادت سلطة الوزراء وتضخمت ثروتهم .

على أثر وفاة المستنصر استبد الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالي بالسلطة ، فولى للمستمل الخلافة دون أخيه نزار الذي ولاه أبوه عهده . وتذكر لنا المصادر العربية أن الوزير الأفضل دخل مرة من أحد أبواب قصر المستنصر راكباً بقلعة ،

(١) ابن منجب ص ٤٠ - ٤١ .

فلما رآه نزار قال له : « انزل يا أرمى يا نجس » ؛ فخذ عليه الأفضل واتهز فرصة وفاة المستنصر وحال دون تقلد نزار الخلافة كما تقدم .

كان الوزير في هذا العهد يتمتع بالسلطة المطلقة ، كما كان في قبضة يده خراج الدولة . وكانت داره المحور الذي تدور عليه أعمال تلك الدولة الواسعة ، التي لم تكن تابعة للخلفاء إلا إسمًا فقط .

وكان الستملى مسلوب السلطة مع الأفضل ، وظل على ذلك إلى عهد الأمر (٤٩٥ - ٥٢٤ هـ) الذي فكر في قتله ، وتم له ذلك ، فألت الوزارة إلى أبي عبد الله المأمون بن البطائحي .

واعلى الوزارة في أواخر أيام العاضد الفاطمي (٥٥٥ - ٥٦٧ هـ) أسد الدين شيركوه بعد أن قتل شاور بأمر نور الدين . ولكن شيركوه مات بعد أن حكم شهرين ، وخلفه في هذا المنصب ابن أخيه صلاح الدين يوسف بن أيوب ، الذي لقب نفسه بالملك الناصر ، وقضى على الدولة الفاطمية وأسس الدولة الأيوبية .

٢ - الوزارة في عهد المماليك :

وظلت الوزارة قائمة في مصر في عهد المماليك ؛ فقد اتخذ بيبرس وزيراً له ، وكان يستشير في أمور الدولة ، كما كان واسطة بينه وبين الرعية . وكان هذا الوزير يقوم بتنفيذ رغبات السلطان وأوامره ، وإسداء النصائح والإرشاد له ، إذا ما استأنس برأيه في أمر من أمور الدولة . غير أن هذا الوزير لم يكن يتمتع بكامل سلطته اقيام « النائب »^(١) مقام السلطان أثناء غيابه . وكان يراقب السلطان

(١) ويصر عنه بالنائب الكامل ، وهو يتمتع في كل ما يحكم فيه السلطان ، ويطلع في التقاليد والتوفيق والتأشير وعلى كل ما يطلع عليه السلطان ؛ ويستخدم الجند من غير مشاورة السلطان ، وبين أرباب الوظائف الجليلة كالوزارة وكتابة السر ؛ ولعل ألا يجاب فيمن يعنه ، وهو سلطان مختصر بل هو السلطان الثاني (صبح الأعشى ج ٤ ص ١٦ - ١٧) .

في أسفاره وحروبه وزير آخر يعرف باسم « وزير الصحبة » ليتسنى للوزير الأصلي أن يقيم بالقاهرة مقر عمله . وقد ظلت الوزارة قائمة ، حتى ولى الناصر محمد ابن قلاوون (١٢٩٠ - ١٣٤١ م) سلطنة مصر ، فلم يتخذ له وزيراً واعتمد على « ناظر الخاصة » في إدارة شئون البلاد . وكانت رتبته تلى رتبة الوزارة .

بذلك نرى أن سلاطين المالك في ذلك العصر لم يُعْنُوا بأن يتخذوا لهم وزراء يعاونونهم في إدارة شئون الدولة ، كما كانت الحال في عهد الدولتين الفاطمية والأيوبيه ؛ فأضعفوا أولاً من نفوذهم ثم استبدلوا بهم بعض كبار الموظفين ، وأصبح كل من « ناظر الدولة » و « ناظر الخاصة » يقوم بمهام الوزارة . ولعلمهم عمدوا إلى ذلك خشية أن يزداد نفوذ الوزراء فيعملون على تقويض سلطتهم وخلمهم من عروشهم ، كما كانت الحال في أواخر عهد العباسيين والفاطميين .

أما عن مركز الوزير في عهد المالك فيقول ابن خلدون : « ثم جاءت دولة الترك آخراً بمصر ، فرأوا أن الوزارة قد ائتمذلت بترفع أولئك عنها ، ودفعها لمن يقوم بها للتخليفة المحجور . ونظروا مع ذلك متعجباً بنظر الأمير ، فصارت مرموسة ناقصة ، فاستنكف أهل هذه الرتبة العالية في الدولة عن اسم الوزارة ، وصار صاحب الأحكام والنظر في الجند يسمى عندهم بالنائب لهذا العهد ، وبقي اسم الحاجب في مدلوله ، واختص اسم الوزير عندهم بالنظر في الجباية » .

(ح) الوزارة في الأندلس :

لم يكن إطلاق لفظ الوزارة في الدولة الأموية شائناً كما كان في الدولة العباسية في المشرق وفي الدولة الفاطمية في مصر . بل كان يطلق على من يتقلد الوزارة في الأندلس اسم الحاجب تارة واسم الوزير أو ذى الوزارتين تارة أخرى . ولهذا نرى أن الحاجب في الدولة الأموية في الأندلس لم يقصد به ذلك الموظف

الذى يحجب السلطان عن الخاصة والعامة ، كما كانت الحال عند الخلفاء الأمويين والعباسيين والفاطميين ، وإنما قصد به هنا مَنْ يتولى الوزارة بمعتها المعروف ، فكان الحاجب . كما ذكر ابن خلدون^(١) ، يقوم بعمل رئيس الوزراء اليوم ، ويتولى رئاسة مجلس الوزراء الذى يشرف على شئون الدولة .

وقد وزعت أعباء الوزير أو رئيس الوزراء كما يسمى اليوم بين جماعة من كبار موظفى الدولة للاستعانة بهم ومشاورتهم ، ويختار منهم الأمير أو الخليفة شخصاً يسميه الحاجب ، وجعل للمالية وزيراً ، وللرسائل وزيراً ، والمظالم وزيراً ، والنظر فى أحوال أهل الثغور أو الولايات وزيراً وهكذا . وجعل لهم مكان خاص يجتمعون فيه وينفذون أوامر السلطان ، كل فى دائرة اختصاصه . واختير أحدهم للتردد على الأمير أو الخليفة والنيابة عنه فى كل وقت ، وقد عرف باسم الحاجب . وظلت الحال على ذلك حتى عهد ملوك الطوائف ، فأصبح اسم الوزارة عاماً لكل من يجالس الملوك ويختص بهم ، وغدا الوزير الذى ينوب عن الملك يعرف بذى الوزارتين^(٢) .

ولم يكن مجلس الحاجب ، أو بعبارة أخرى مجلس الوزراء ، هو وحده الذى يدبر شئون الدولة ، بل كان إلى جانبه مجلس آخر يسمى «مجلس الشورى» يرأسه الأمير أو الخليفة ، ويضم كبار رجال الدولة وبعض الأمراء من أفراد البيت الأموى .

وكان عبد الرحمن الناصر (٣٠٠ — ٣٥٠ هـ) أول مَنْ لقب وزيره بذى الوزارتين ، مقتدياً فى ذلك بالعباسيين ، لجمه بين خطى السيف والقلم . فى سنة ٣٢٧ هـ (٩٣٨ م) لقب الخليفة الأموى فى الأندلس أحمد بن عبد الملك بن شهيد

(١) مقدمة ص ٢٠٨ .

(٢) انظر : فتح الطيب ج ١ ص ١٠٢ .

ذا الوزارتين ، وضاعف له راتبه . وكان هذا الموظف يقوم ببعض أعمال الحاجب إذا اشتد ضغط العمل عليه . وقد أسند الأمويون الوزارة أحياناً إلى غير المسلمين من أهل الذمة ، كما فعل عبد الرحمن الناصر مع حشداى بن شبروط الذى بعث به سفيراً إلى « أوتو » إمبراطور الدولة الرومانية للقدسة .

ولما ضعفت الدولة الأموية فى الأندلس ازداد نفوذ الحاجب ، حتى إن الخليفة لم يعد له من الأمر شئ . وأحسن مثل لذلك المنصور بن أبى عامر الذى تخلص من جعفر المصنّفى الحاجب فى عهد هشام المؤيد (٣٦٦ - ٣٩٩ هـ) ليصفوه الجوى بلاد الأندلس ، وخلفه فى كرسى الحجابة ، وأصبح الحاكم المطلق للدولة الأموية فى هذه البلاد ، حتى دعى له على القابر ، وضربت السكة باسمه بعد الخليفة ، ونقش اسمه على الملابس المنسوجة بالذهب كما كان ينسج اسم الخلفاء^(١) .

راتب الوزير :

ولم يكن راتب الوزير محدوداً ، كما أنه لم يكن مقصوراً على الوزير نفسه ، بل كان يعطى أولاده وإخوته وراتباً معيّنة . هذا إلى ما كان يمنحه الوزير من الإطلاعات والهدايا والخلع فى المواسم والأعياد . وكان راتب يعقوب بن كلس وزير الخليفة العزيز بالله الفاطمى مائة ألف دينار فى السنة . وقد ترك بعد وفاته أربعة آلاف من الشبان الذين اتخذهم من حرّ ماله ، ومن الجواهر الثمينة ما قدرت قيمته بأربعة آلاف دينار ، ومن المصوغات ما بلغت قيمته خمسمائة ألف دينار ، وغير ذلك كثير .

(١) أنظر حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسى ج ٣ (الطبعة السادسة ، القاهرة : ١٩٦٢) ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

وقد بلغت ثروة الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجلالى من الضخامة مبلغاً كبيراً . فقد كان فى داره التى بناها سنة ٨٥٠١ ، ستة آلاف ألف دينار من الذهب ، وثلاثة آلاف ألف دينار من الورق (الفضة) . وكانت له عشرة بيوت فى كل منها عشرة مسامير من ذهب ، كل مسمار وزنه مائتا مثقال . وكان عنده من الأبقار والجاموس والأغنام والجمال ما بلغ ضمان ألبانه وضياعه أربعين ألف دينار فى السنة . وبلغ راتب يحيى بن هبيرة وزير الخليفة المقتدى العباسى (٥٣٠ — ٨٥٥٥) مائة ألف دينار فى السنة .

٣ — الكتابة

(١) الكتابة فى عهد الخلفاء الراشدين :

ظهر بتوالى الأيام أن الأعباء التى كان يقوم بها الوزير مُرهقة لا يستطيع القيام بها رجل واحد . لذلك أصبح من الضرورى تعيين موظفين يعاونون الوزير للإشراف على الدواوين أى الوزارات فى العصر الحديث) . وكان الكاتب من أكبر أعوان الخليفة . قال ابن خلدون : « إن أحوال الساطن وتصرفاته لاتمدو أربعة ، لأنها :

إما أن تكون فى أمور حماية الكافة وأسبابها من النظر فى الجند والسلاح والحروب وسائر أمور الحماية والمطالبة ، وصاحب هذا هو الوزير المتعارف فى الدول القديمة بالشرق ، ولهذا العهد بالمغرب ، وإما أن تكون فى أمور مخاطباته لمن يمد عنه فى السكان أو فى الزمان ، وتنفيذه الأوامر فىمن هو محبوب عنه ، وصاحب هذا هو الكاتب .

وإما أن تكون فى أمور جباية المال وإنفاقه وضبط ذلك من جميع وجوهه أن يكون بمضيفة ، وصاحب هذا هو صاحب المال والجباية .

ولما أن يكون في مدافعة الناس ذوى الحاجات عنه أن يزدحموا عليه
فيشفلوه عن فهمه ، وهذا راجع لصاحب الباب الذى يحجبه .

وكان الخليفة يختار كاتبه من بين الذين يجيدون الخط ، وكان أغلبهم يعبر
عن رأيه بأبلغ العبارات . وكان عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلى بن
أبى طالب ، وزيد بن ثابت ، ومعاوية بن أبى سفيان ، والغيرة بن شعبه ، وسعيد
ابن العاص ، يكتبون القرآن ويحررون الكتب التى كان الرسول الكريم
يرسلها إلى الملوك والأمراء .

ولما ولى أبو بكر الخلافة اتخذ عثمان بن عفان كاتباً له ، واتخذ عمر زيد
ابن ثابت وعبد الله بن الأرقم ، واتخذ عثمان مروان بن الحكم . وروى الجاهلي شيارى^(١)
أن على بن أبى طالب قال لكاتبه : « يا عبد الله ، ألتى^(٢) دوائك ، وإطل
شباب^(٣) قللك ، وفرّج بين السطور وقرّط^(٤) بين الحروف » .

(ب) السكناية فى عهد الأمويين والعباسيين :

ولما انتقلت الخلافة إلى بنى أمية تعدد الكتاب لتعدد مصالح الدولة ، وأصبح
الكتاب خمسة : كاتب الرسائل ، وكاتب الخراج ، وكاتب الجند ، وكاتب
للشرطة ، وكاتب القاضى . وكان كاتب الرسائل أم هؤلاء الكتاب . وكان
الخلفاء لا يولون هذا المنصب إلا أقرباءهم وخاصتهم ، وظلوا على ذلك إلى
أيام العباسيين^(٥) .

(١) كتاب الوزراء والكتاب ص ٢٣ .

(٢) الاق الدواء يلقها أصلح مداما .

(٣) يفتح الشين سن القلم .

(٤) القرطعة الدقة فى الكتابة والتقريب بين الحروف .

(٥) مقصدة ابن خلدون ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

وكان ديوان الرسائل في عهد العباسيين من الدواوين الهامة في الدولة . وكانت مهنة صاحب هذا الديوان ، الذي لا يقل مركزه عن مركز الوزير ، إذاعة المراسيم والبراءات ، وتحرير الرسائل السياسية وختمها بخاتم الخلافة بعد اعتمادها من الخليفة ، ومراجعة الرسائل الرسمية ووضعها في الصيغة النهائية وختمها بخاتمه . كما كان كاتب الرسائل يجلس مع الخليفة في مجلس القضاء للنظر في المظالم وختم الأحكام بخاتم الخليفة . وقد جرت العادة أن ينسلم الشاكي أو المدعى صورة من الحكم ، ثم تحفظ الصورة الأصلية في دار السجلات . وقد قضت طبيعة العمل المتصل بهذا الديوان وماله من أهمية وخطر ، وحرص الخلفاء على أن تدون الرسائل بأسلوب شائق بليغ ، أن كان الخلفاء يختارون رجال الأدب من أعرق الأسر عن عرفوا بآصرة العلم ورصانة الأسلوب .

ومن الكتاب الذين ذاع صيتهم في عهد بني أمية زياد بن أبيه كاتب أبي موسى الأشعري ، وسالم كاتب هشام بن عبد الملك ، وعبد الحميد الكاتب كاتب مروان بن محمد .

وكان كاتب الرسائل يتولى مكاتبة الأمراء والملوك عن الخليفة ، وكثيراً ما كان يتولى الخليفة ذلك بنفسه . فقد أثار عن أبي جعفر المنصور أنه لما جاءه كتاب محمد ابن عبد الله بن الحسن العلوي ، ثم كاتبه أن يجيبه ، فقال له المنصور : « لا ! بل أنا أجيبه إذ تقارنا على الأحساب ، فدعني وإياه » . كذلك كان الوزير يتولى الكتابة أحياناً .

وقد زخر العصر العباسي الأول بطائفة من الكتاب لم يسبح الدهر بمثلم . فقد اشتهر يحيى بن خالد البرمكي والفضل بن الربيع في عهد هارون الرشيد ، والفضل والحسن ابنا مهمل وأحمد بن يوسف في عهد المأمون ، واشتهر محمد بن عبد الملك الزيات والحسن بن وهب وأحمد بن المدبر في عهد المعتصم والواثق .

« وكان ملوك فارس يسمون كتاب الرسائل راجعة الملوك ، وكانوا يقولون لهم : لا تحملنكم الرغبة في تخفيف الكلام على حذف معانيه ، وترك ترتيبه والإبلاغ فيه ، ونوهين حجبته . »

(ج) السكناية في عهد الطولونيين :

لم تعرف الوزارة في مصر قبل عهد الإخشيديين ، بل كان ولاية مصر قبل ذلك يستعينون بالكتاب الذين كانوا يؤدون أعمال الوزير ، وإن لم يطلق عليهم هذا الاسم . وقد اتخذ أحمد بن طولون أحمد بن محمد الواسطي كاتباً له . ولما أنفذه إلى سامرا ، حاضرة الدولة العباسية في ذلك الحين ، اتخذ رجلاً من أهل مصر كاتباً له . على أنه يظهر أنه لم يكن من السكناية بحيث يستطيع الاضطلاع بأعباء هذا المنصب ، بدليل نصيحة أحمد بن خاقان الوزير بن طولون بعصره ، فقال له ابن طولون : « أنا أحتمله لأنه مصري » ، فقال خاقان : « أراك أيها الأمير تفضل الكاتب المصري على الكاتب البغدادي قال : لا والله ، ولكن أصلح الأشياء لمن ملك بلداً أن يكون كاتبه منه ، وأن يكون نجل الكاتب فيه ؛ فإنه يجتمع له في ذلك البلاد أمور صالحة ، منها : أن تكون بطانة الكاتب وحاشيته في ذلك البلد ، فيعود مرفقه على فريق من أهله ، ومنها : رغبته في اعتقاد المستغلات به صفافاً (ضماناً) لجناياته . وهو مع هذا وشمله ظاهرون ومستغترون في خدمتي . والكاتب العراقي ليس كذلك ؛ لأنه يمتد المستغلات في بلده الثاني عنه وعنى ، ويستوطن الرابع ، ومن يشير عليه أن يعمر بلده الثاني يعمل فيه ، وهو في كل وقت متطلع إلى بلده . فبهذا السبب زهدت في كتاب سر من رأى (أى سامرا) ، مع على بتقديمهم في الكتابة والرجاحة فصوبت رأيه ورأيت عذره » ^(١) .

وقد نهج ابن طولون هذه السياسة ليتألف بذلك قلوب المصريين ، لأنهم أدري بمصلحة بلادهم وأحرص على تقدمها ورقبها .

اتخذ ابن طولون أيضاً كاتب السر ، وهو بمثابة سكرتيره الخاص . كما اتخذ كاتب الإنشاء والمراسلات ، ومهمته تحرير الكتب التي يرسلها الأمير إلى غيره من الملوك والأمراء ، وما يترتب على ذلك من تبادل الرسائل بينه وبينهم .

(د) الكتابة في عهد الفاطميين :

وكانت الكتابة في عهد الفاطميين تلى الوزارة في الرتبة ، فقد كانت إحدى المناصب العالية التي كان الخلفاء لا يسندونها إلا لمن أنسوا فيهم الكفاية والقدرة على معالجة الأمور ، كما كانت الخطوة الأولى إلى الوزارة إذا ما حاز صاحبها رضا الخليفة .

اتخذ الخليفة المعز لدين الله الفاطمي جوهرأ الصقلي كاتباً له سنة ٣٤١ هـ ، لأنه كان كاتباً بليغاً ، كما كان عفاً جم الأدب في كتابته . وكان الكاتب في عهد الفاطميين في مصر يقوم بعمل الوزير إذا استغنى عنه الخليفة ، وكان يسمى أحياناً صاحب الوساطة . ومن ثم لم يكن هناك اختلاف في الوظيفة بين الوزير والكاتب وصاحب الوساطة .

وكان صاحب الإنشاء والمكاتبات في عهد الفاطميين يتقاضى رتباً شهرياً قدره مائة وخمسون ديناراً ، ويتقاضى كل كاتب من الكتاب الذين يعملون تحت إدارته ثلاثين ديناراً . ويلى صاحب الإنشاء في الرتبة صاحب القلم الحقيقي ، الذي كان يوقع على الظالم ، ويمجالس الخليفة في خلوته ، فيدارسه كتاب الله ويتلو عليه سير الأنبياء والخلفاء والعظماء والرجال ، ويمحدثه عن مكارم الأخلاق ، ويعلمه تجويد الخط ، وكان راتبه مائة دينار في كل شهر ، وإذا جلس وضعت أمامه دواة محلاة بالذهب والفضة ، فإذا انتهى المجلس ألقي في هذه الدواة عشرة دنائير

مكافأة له ، وقرطاس فيه ثلاثة مثاقيل ند^(١) ممزوج بالسك ، ليتبخر به عند دخوله على الخليفة في المرة التالية .

ولما أصبح الوزير في آخر أيام الدولة الفاطمية صاحب السيف والقلم أخذ مجلس المظالم ، وإلى جانبه صاحب القلم الدقيق بدل كاتب السر . وكانت له سلطة التوقيع تحت توقيع الوزير ، بل النظر في الشكاوى قبل انعقاد مجلس النظر في المظالم . وولى صاحب القلم الدقيق في الرتبة صاحب القلم الجليل ، ويقوم بتسليم رقع المظالم من صاحب القلم الدقيق ووضعها في الصيغة القانونية قبل أن تعرض على الخليفة للتصديق عليها . وكان الكتاب يختارون عادة ممن اشتهروا بسمعة الاطلاع في الأدب وامتازوا بالقدرة في فن الإنشاء^(٢) .

وقد نبغ القضاعي المتوفى سنة ٤٥٤ هـ (١٠٦٢ م) في الكتابة في أيام الفاطميين حتى صار من كتاب البلاط ، مما جعل أبا القاسم الجرجاني يعهد إليه في أن يكتب العلامة أو الإشارة ، التي تدل بها الأوراق الرسمية لإعطائها الصيغة الرسمية ، وتتكون من هذه العبارة : « الحمد لله شكراً لنعمته^(٣) » . كذلك تقلد ديوان الرسائل في عهد الخليفة الأمر الفاطمي ابن منجب الصيرفي ، وكان من البارزين في طبقة البلاط والمؤرخين .

ومن نبغ في الكتابة في عهد الأيوبيين القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني المتوفى سنة ٥٩٦ هـ (١١٩٩ م) . وقد تقلد منصبه الوزارة في عهد صلاح الدين الأيوبي وولديه من بعده ، وخلف لنا كثيراً من الرسائل التي تمتاز بوزارة للمادة القانونية ، كما تمتاز بسلامة الأسلوب ووضوحه .

(١) الند (بالفتح) : عود يتبخر به ، وقبل : المنبر .

(٢) الفائق : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٩٠ - ٤٩٢ .

١٥٠٠ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ .

(هـ) الكتابة في عهد المماليك:

ومن كبار موظفي الدولة في عهد المماليك صاحب الإنشاء . وكان ديوان الإنشاء يتكون من طبقتين من الكتاب ، تُعرف الطبقة الأولى منهم بكتاب الدست ، وقد سُموا بذلك لجلوسهم للكتابة بين يدي السلطان ، ومهمتهم قراءة القصص على السلطان بعد أن يفرغ من قراءتها رئيس الديوان . أما الطبقة الثانية فتعرف بكتاب الدرَج ، وقد عرفوا بذلك لكتابتهم الرسائل والمنشورات على ورق مستطيل مركباً من عدة أوصال . وكانوا يقومون بكتابة ما يدونه صاحب الإنشاء وكتاب الدست على القصص وغير ذلك من المكاتبات والمراسيل . وكان عدم يزداد كلما ازداد عدد كتاب الدست .

وقد تولى رئاسة ديوان الإنشاء في أيام الملك الظاهر بيبرس نحر الدين بن لقمان ، وهو من الكتاب الذين اشتهروا بسعة الاطلاع في الأدب والمقدرة في فن الإنشاء . وكانت مهمته تسلم المكاتبات الواردة وعرضها على السلطان لبحثها واعتمادها ثم تولى الرد عليها . وكان رئيس هذا الديوان يلقب بصاحب ديوان الإنشاء ، غير أن ذلك اللقب لم يلبث أن تغير عندما ولي الديوان القاضي فتح الدين بن القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر في أيام المنصور قلاوون ، فلقب بكتاب السر ، وصار منذ ذلك الوقت يلقب بهذا اللقب كل من ولي ديوان الإنشاء .

وكان هذا الديوان يقوم في ذلك العصر مقام وزارة الخارجية في الوقت الحاضر ، إذ كانت تأتي إليه المكاتبات من جميع أنحاء الولايات والممالك التي كان بينها وبين مصر علاقات ، كما كانت تحرره الكتب التي يرسلها السلطان إلى حلفائه .

ومن كتاب عهد المماليك شهاب الدين بن فضل الله العمري المتوفى سنة ٨٧٥٥

(١٣٥٤ م) : وقد تقلد ديوان الإنشاء في عهد الناصر محمد بن قلاوون ونظم كثيراً من القصائد والأراجيز والموشحات . ومن أشهر كتبه كتاب مسالك الأبصار ويقع في أربعة أجزاء .

٤ — الحجابة

(١) الحجابة في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين :

كان الخلفاء الراشدون لا يمنون أحداً من الدخول عليهم ، بل كانوا يحاطون الناس على اختلافهم بلا حجاب . فلما انتقلت الخلافة إلى بني أمية اتخذ معاوية ومن جاء بعده من الخلفاء ، الحجاب بعد حادثة الخوارج مع علي ومعاوية وعمرو ابن العاص ، وذلك خوفاً على أنفسهم من شر الناس ، وتلافياً لازدحامهم على أبوابهم ، وشغلهم عن النظر في مهام الدولة^(١) .

والحاجب موظف كبير يشبه كبير الأمناء في هذا العصر . وكان يشغل منصباً سامياً في البلاط ، ومهمته إدخال الناس على الخليفة ، بحسب أهمية مراكزهم . لكنهم كانوا يبيحون الدخول لثلاثة في أي وقت شاءوا ، فقد قال عبد الملك ابن مروان لما ولي حاجبه : « قد وليتك حجابة بابي إلا عن ثلاثة : المؤذن للصلاة فانه داعي الله ، وصاحب البريد فأمر ما جاء به ، وصاحب الطعام لتلايفه » .

كذلك أوصى عبد الملك أخاه عبدالعزير واليه علي مصر (٦٥ - ٨٦ هـ) فقال : « أبسط يديك ، وألن كفك ، وآثر الرفق في الأمور ، فإنه أبلغ بك . وانظر حاجبك فليكن من خير أهلك ، فإنه وجهك ولسانك ، ولا يقفن أحد ببابك ، إلا أعلمك مكانه لتكون أنت الذي تأذن له أو ترده » .

(ب) الحجابة في عهد العباسيين :

وقد اقتدى الخلفاء العباسيون ببني أمية ، فأخذوا الحجاب ، وزادوا في منع الناس عن لقاء الخليفة إلا في الأمور الهامة . وهذا ما يسميه ابن خلدون ^(١) بالحجاب الثاني . فصار بين الناس وبين الخليفة داران : دار الخاصة ودار العامة ، يقابل كل طائفة في مكان معين على ما براه الحجاب . ثم تطرقوا عند انحطاط الدولة إلى حجاب ثالث أشد من الأولين . يقول ابن خلدون : « هذا القب كان مخصوصاً في الدولة الأموية والعباسية بمن يحجب السلطان عن العامة ، وينلق بابه دونهم أو يفتحه لهم على قدره في مواقيته . وكانت هذه منزلة يومئذ عن الخطط مرهوسة لها ، إذ الوزير متصرف فيها بما يراه » .

وقد علت مرتبة الحاجب بارتقاء الحضارة الإسلامية في أيام العباسيين ، فأصبح يستشار في كثير من أمور الدولة . ومن أبرز الحجاب في العصر العباسي الأول « الفضل بن الربيع » الذي أوقع بالبرامكة عند الرشيد ، والذي كان له أثر ظاهر في إحداث الخلاف بين الأمين وأخيه للأمن ، حين أغرم الأمين على أخذ العهد لابنته وخلع أخيه للأمن عن ولاية العهد . ويقول البيهقي ^(٢) : « قال الواثق لابن أبي ذؤاد : من أولى الناس بالحجة ؟ قال مولى شقيق ، يصون لطلاقة وجهه من ولأه ويستعبد الناس لمولاه . فنظر الواثق إلى إيتاخ — وكان واقفاً على رأسه — فقالوا : قد ولأه أبو عبد الله الحجة . فكان إيتاخ يعرف ذلك ويتقدم بين يديه إلى أن يبلغ مرتبته » .

وكثيراً ما كان الحاجب يتدخل في أمور الدولة العباسية ويستبد بالنفوذ

(١) مقدمة ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .

(٢) كتاب الحاسن والماوى ج ١ ص ١٢٤ .

دون الوزير ، ويلزم أصحاب الدواوين بالرجوع إليه في كل أمور الدولة ، ويمحّم عليهم بالألا يفصلوا في الأعمال إلا بعد موافقته .

(ح) الحجابة في مصر والأندلس :-

ولم يكن الحاجب في عهد الفاطميين يتمتع بذلك النفوذ الذي كان يتمتع به في البلاد الإسلامية الأخرى . ولم تقتصر الحجابة على الخلفاء الفاطميين وحدهم ، بل لقد اتخذ قاضي القضاة أو الوزير حاجبا أو أكثر يقضون بين يديه إذا جلس للحكم . ولكن الحاجب كان ، بلا ريب ، من رجال البلاط الفاطمي ، بدليل ما ذكره القلقشندي عند كلامه على مجلس الملك في عهد الفاطميين .

ويقول ابن خلدون عن الحجابة عند الفاطميين : « ثم لم يكن في دول الغرب وإفريقية ذكر لهذا الاسم للبداوة التي كانت فيهم ، وربما يوجد في دولة الميدين بمصر عند استظلامها وحضارتها ، إلا أنه قليل » . وكان صاحب الباب من كبار الموظفين في عهد الفاطميين .

ومن أم وظائف البلاط السلطاني في عهد المماليك وظيفة « الحاجب » . وكانت مهمته إدخال الناس على السلطان ، حسبما تقضى الضرورة بالسماح لهم بالثول بين يديه ، مراعيًا في ذلك مقامهم وأهمية أعمالهم . ولم تقف مهمته عند هذا الحد ، بل كان يفصل فيما يحدث بين الأمراء والجند بعد استشارة السلطان أو نائبه ، ثم أخذت سلطته تنسج تدريجياً حتى أصبح يقضى بين القول الذين استوطنوا مصر طبقاً لأحكام السياسة (أو الياسة) التي وضعا جنكيزخان .

وبلى الحاجب في الرتبة « الأستاذار » و « الدوادار » و « والأمير جاندار » ؛ وكان يمهّد إلى الأول بإدارة البيوت السلطانية ، ويبلغ الثاني الرسائل للسلطان .

ويقدم إليه المنشورات للتوقيع عليها . أما الدوادار فكان يقف على باب السلطان ويستأذنه في استقبال رجال الدولة وأعيانها .

أما عن الحجابة في الدولة الأموية بالأندلس ، فقد كانت — كما قال ابن خلدون — لمن يحجب السلطان عن الخاصة والعامة ، ويكون واسطة بينه وبين الوزراء فمن دونهم ، فكانت في دولتهم رفيعة الغاية ، كما تراه في أخبارهم كابن حديد وغيره من حجابهم . ثم لما جاء الاستبداد على الدولة اختص المستبد باسم الحجابة لشرفها ، فكان المنصور بن أبي عامر وأبناؤه كذلك . ولما بدوا في مظاهر الملك وأطواره ، جاء من بعدهم من ملوك الطوائف فلم يتركوا لقبها ، وكانوا يعدونه شرفاً لهم . وكان أعظمهم اسكاً بعد انتقال ألقاب الملك وأسمائه لا بدله من ذكر الحاجب وذى الوزارتين ، يعنون به السيف والقلم ، ويدلون (بضم الياء من الدلال بمعنى يتكبرون على الناس) بالحجابة على حجابة السلطان عن العامة والخاصة ، وبذى الوزارتين على جمعه بخطاى السيف والقلم .

الباب الثاني

لنظام الإدارى

١ - الإمارة على البلدان

(١) نظام الحكم عند العرب قبل الإسلام :

كانت القبيلة عبارة عن جماعة من الناس تقيم فى مكان واحد ، ولها نظام حكوى على رأسه شيخ القبيلة ، ويرتبط أهل القبيلة بعضهم ببعض برابطة النسب والدم ، ويسعون لما فيه مصلحة القبيلة . ولم يكن للعرب نوع من الحكومات المعروفة الآن ، كما لم يكن هناك قضاء يحتكون إليه ، أو شرطة تقرر الأمن والنظام ، وجيش يدرك عنهم الأخطار الخارجية . كذلك لم يكلفوا بدفع الضرائب لعدم وجود حكومة تقبض على زمام السلطة التنفيذية ، وتضرب على أيدي المعتدى وتوقع عليه العقاب المتناسب مع جرمه ؛ إنما كان للشخص المعتدى عليه أن يثار لنفسه بنفسه ، وعلى قبيلته أن تشد أزره ، ولا يصبح للمعتدى عليه حق فى المطالبة بالتأثر إذا دفع المعتدى تعويضاً . أما إذا كان المعتدى أحد أقرباء المعتدى عليه ، أخذ الثأر منه وحده لا من قبيلته كلها . وكان الأحرار من العرب يجارون تحت إمرة الأمير فى وقت الحرب ، أما فى وقت السلم فقد كانت الأسرة هى الشيء الوحيد المنظم .

كانت حكومة القبيلة ديمقراطية ، فقد كان شيخ القبيلة يجمع رؤساء العشائر الذين كان يتألف منهم شبه مجلس شيوخ القبيلة ، وذلك للتشاور والفصل فى الأمور التى تتعلق بإعلان الحرب وإقرار السلم ، وألتي تخص نظام القبيلة . ولم يكن للقبيلة قانون نسير على وفق نصوصه ، بل كانت تحكم بما جرى عليه العرف ، كقتل القاتل عدماً ، وتقسيم أموال من يموت من رجالها . وقد قام العرف عندم مقام القانون . ومن ثم تختلف القبيلة عن الدولة الحديثة التى تستند إلى القانون فى الأحكام .

(ب) نظام الحكم في عهد الرسول

وكان من أظهر آثار الدين الإسلامي أنه آخى بين المسلمين على اختلاف قبائلهم ومراتبهم ، وأحل الوحدة الدينية محل الوحدة القومية ، فأصبحوا متساوين جميعاً — لا فرق بين السيد أو العبد — وغدوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً . وقد منَّ الله سبحانه وتعالى على المسلمين بقوله (وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ يَنْصُرُهُ بِآلِهِ الْمُؤْمِنِينَ) وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (سورة الأنفال ٨ : ٦٢ - ٦٣) .

ولم تكن حكومة النبي صلى الله عليه وسلم حكومة دينية فحسب ، بل كانت حكومة سياسية أيضاً . فقد كان يقود الجيوش ويفصل في الخصومات ويحجي الأموال . ومن ثم كان يجمع في يده السلطتين : الدينية والدنيوية معاً . على أن هذه السلطة السياسية إنما جاءت عَرَاضاً ، إذ كان الغرض الأول الذي بهت الرسول الكريم من أجله هو نشر الدعوة الإسلامية . لذلك كان الرسول يستشير كبار المهاجرين والأنصار ، من أمثال أبي بكر وعمر وعلى ويعمل برأيهم في المسائل غير الدينية . وكان كثيراً ما يقول : « أشيروا علي أيها الناس » . أما في المسائل الدينية فقد انفرد بها . ومن استشارهم الرسول حمزة وجعفر وأبو بكر وعمر وعلى وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان وأبو ذر الغفاري والقناد بن الأسود وبلال ؛ وقد سموا النقباء لأنهم ضمنوا للرسول إسلام قومهم .

وقد وضع الرسول نواة النظام الإداري ؛ فقد كان يبعث إلى القبائل التي دخلت في الإسلام مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ . ولما هاجر إلى المدينة وضع نظام الدولة الإسلامية على ما تقدم : وكان يُنِيب عنه عمالاً على القبائل وعلى المدن ، وكان

على كل مدينة كبيرة بالحجاز واليمن وعلى كل قبيلة كبيرة عامل من قبله . وكانت وظيفة هؤلاء العمال الإمامة في الصلاة وجمع الصدقات ، إذ لم يكن هناك خراج . ومن ثم لم يكن هؤلاء العمال صفة سياسية . كذلك كان النبي إذا خرج للغزو أناب عنه بالمدينة أحد أصحابه لإمامة الناس في الصلاة ، كما كان يُنِيب عنه أحياناً قائداً يقود سرية من السرايا . وكان يتخير عماله ممن اشتهروا بالصلاح والتقوى والعلم والتفقه في الدين . وقد فرض النبي لعتاب بن أسيد (بضم الألف وفتح السين وسكون الياء على صيغة التصغير) لذي ولاء مكة درهما كل يوم ، فكان هذا الراتب أول ما وُضع من الرواتب للعمال . أما كبار الصحابة فكانوا يعطون نصيبهم من الفئام وغيرها .

(ج) الامارة على البامانه في عهد الخلفاء الراشدين

ظل النظام الإداري للحكومة الإسلامية في الجالة على ما كان عليه في بلاد الفرس والروم . وقد وجد العرب أن هذه الأمم التي بنوا حضارتهم على أنقاضها كانت ذات تاريخ مجيد عريق ، من حيث الحضارة والمدنية والنظم السياسية وغيرها . كما وجد العرب في تلك البلاد التي فتحوها نظاماً إدارياً ناجحاً ، فلم يكن بدّ من قبول هذا النظام وإبقائه على ما كان عليه من قبل ، ثم إحداث ما عسى أن يتطلبه الإصلاح من التغيير الذي لا غنى للعرب عنه ، مما يتفق وعقائدهم الدينية ، ويتمشى مع مصلحة الشعوب التي دانت لحكم المسلمين . وكان النظام الإداري في صدر الإسلام وفي عهد بني أمية نظاماً بسيطاً أولياً ، فلم يتبع نظام توزيع الأعمال على الإدارات المختلفة ، واختصاص كل إدارة بأعمال معينة كما فعل العباسيون فيما بعد .

ولما ولي أبو بكر الخلافة أقر عمال الرسول في أعمالهم ، وقال له أبو عبيدة : أنا أكفيك المال ، وقال عمر : وأنا أكفيك القضاء : وكان أبو بكر يشاور أهل الرأي والفقه ، من أمثال عمر وعثمان وعليّ وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ (بضم الميم)

ابن جبل وأبى (بضم الألف وفتح الباء وتشديد الياء مع ضمتين) بن كعب وزيد ابن ثابت . وكان ولاية المدينة م الذين يختارون القضاة ويولونهم .
وقد قسمت بلاد العرب في عهد أبي بكر إلى عدة ولايات ، هى : مكة والمدينة والطائف ومنمأ وحضرموت وخولان وزيد (بفتح الزاى) وريمع (بكسر الراء وفتح الميم) والجنند (بفتح الجيم والنون) ونجران وجرش . (بضم الجيم وفتح الراء) والبحرين .

ولما اتسعت رقعة الدولة العربية في خلافة عمر بن الخطاب ، قسم الدولة أقساماً إدارية كبيرة ، ليسهل حكمها والإشراف على مواردها ، وهى ولاية الأهواز والبحرين ، وولاية سجستان ومكران وكرمان ، وولاية طبرستان ، وولاية خراسان . وجعل بلاد فارس ثلاث ولايات ، بلاد العراق وقد قسم قسمين أحدهما حاضرتة الكوفة ، والآخر حاضرتة البصرة . وقسم بلاد الشام قسمين : أحدهما حاضرتة حصص ، والثانى حاضرتة دمشق ، وجعل فلسطين قسماً قائماً بذاته . وقسم إفريقية إلى ثلاث ولايات : مصر العليا ، ومصر السفلى ، وغربى مصر وصحرأ ليبيا :

لذلك كان عمر أول من وضع النظام الإدارى للدولة الإسلامية ونظم إدارتها . وكانت سياسته ترمى إلى تماسك بلاد العرب وإدماج بعضها في بعض لتكون أمة واحدة هى الأمة العربية . وكانت سياسته ترمى إلى عدم اختلاط العرب بأهالى البلاد التى فتحوها حتى لا تضعف قوميتهم .

وقد عيّن عمر على هذه الولايات عمالاً أو ولاة كانوا يستمدون سلطتهم من الخليفة ، الذى كان يجمع في يده السلطات التنفيذية والقضائية والشرعية .

وكان أسراء الأقاليم يسمون « عمالاً » . ومعنى عامل يفيد أن صاحبه ليس مطلق السلطة . على أنه فيما بعد استعملت كلمة « والى » ، وهذا يشعر بالنفوذ والسلطان ، كما كانت الحال بالنسبة إلى الحجاج بن يوسف الثقفى والى العراق من قبل عبد الملك بن مروان ومن قبل ابنه يزيد من بعده . كذلك أطلقت عليه كلمة

« أمير » . وإن تطور اللفظ على هذا النحو ليدل على السلطة الاستبدادية التي تمتع بها الولاة . وأصبحت كلمة عامل في عهد بني أمية تطلق على رئيس الناحية لإدارية كالدير الآن . وما يزال لقب عامل مستعملاً في كثير من البلاد العربية حتى الآن . كاليمين وبلاد المغرب . ويقول متز : كان حكام الولايات يلقبون بلقب أمير ، ذلك اللقب الذي كان يطلق على أمراء البيت المالک ، ولم يكن ثمة صلة بين لقب أمير أو عامل و لقب أمير الأمراء الذي أدخله الخلفاء العباسيون في سنة ٣٢٤ هـ ، وتلقب به قائد القواد مؤنس الخادم الذي لم يعتبر نفسه أميراً قط . ثم جاء كافور الإخشيدي فرفض أن يلقب بلقب أستاذ .

وكان في كل إقليم عامل (أو والي أو أمير) يقوم بإمامة الناس في الصلاة والفصل في الخصومات وقيادة الجند في الحرب وجمع المال ، وما إلى ذلك من مهام الدولة . وكان عامل الخراج أم هؤلاء العمال ، فقد كان يعمل مع المولى جنباً إلى جنب - هـذا يدير دفة السياسة ، وذلك يتولى شئون الولاية المالية - وكان بمثابة الرقيب على أعمال والي ، مما أدى إلى تنازع السلطة والمنافسة بين الرجلين ، الأمر الذي يطل قصر عهد الولاة وعمال الخراج . وكان عامل الخراج يعين من قبل الخليفة مباشرة ، ولكن الأمير كانت له السيطرة التامة .

وقد اختار عمر بن الخطاب الولاة من العرب ، وسار على هذه السياسة من جاء بعده من الخلفاء الراشدين . وقد خطب عمر الناس يوماً فقال : « أيها الناس إني والله ما أرسل إليكم عمالاً ليضربوا بأبشاركم (جلودكم) ، ولا ليأخذوا أعشاركم (أموالكم) ، ولكن أرسلهم ليعلموكم دينكم وشتكم . فمن فعل به شيء سوى ذلك فليبرمه إلى . فوالذي نفس عمر بيده لأقصته ^(١) له منه » ^(٢)

وكان عمر يقتص من عماله ، وإذا اشتكى إليه عامل جمع بينه من شكاه . وكان إذا عقد اللواء للقواد أو صام بتقوى الله ، وأن لا يعتدوا ولا يجبنوا عند

(١) حمزة فوق الألف مع الفتح وضم اللام وفتح الصاد والتون مع التشديد .

(٢) الطبري ج ٥ ص ٢٠

التقاء ، ولا يمثلوا عند القدرة ، ولا يسرفوا عند الظهور ، ولا يقتلوا هرباً ولا امرأة ولا وليداً ، وأن يتوقوا قتلهم إذا التقى الزحفان . وكان هر يسأل الرعية إذا وفدت عليه في موسم الحج عن حال أمرائهم وسيرتهم فيهم . وكان الوفد إذا قدم على الخليفة سألهم عن أمرائهم وسيرتهم فيهم فيقولون خيراً ، فيقول : هل يموذ مرضاكم ؟ فيقولون نعم ! فيقول : هل يمول العبد ؟ فيقولون : نعم ! فيقول : كيف صنيعه بالضعيف ؟ هل يجلس على بابہ ؟ فإن قالوا لخصلة منها لا ! « عزله » .^(١)

ولما ولي عثمان الخلافة سار على سياسة عمر ، وكان أول ما كتبه إلى أمراء الأجناد « قد وضع لكم عمر ما لم يغب عنا ، بل كان على ملائنا ، ولا يباغى عن أحد منكم تغيير ولا تبديل ، فيه ير الله ما بكم ويسندل بكم غيركم » . وقد ضعفت الإدارة في النصف الأخير من عهد عثمان لشيخوخته ، مما أدى إلى تدمير المسلمين في الولايات الإسلامية ، فسقوا عصا الطاعة ، وأضرموا نار الفتنة التي انتهت بقتله . ثم ولي على بن أبي طالب الخلافة فبادر بعزل عمال عثمان .

وكان الخلفاء الراشدون يستعينون في إدارة شؤون الدولة بمجلس من الشيوخ يتألف من كبار الصحابة وأعيان المدينة ورؤساء القبائل ، وكانوا يجتمعون في مسجد المدينة ، ولا يقطع الخليفة أمراً دون استشارتهم . وكان نظام الحكومة في الثلاثين سنة الأولى للإسلام أقرب ما يكون إلى النظام الجمهوري .

عبوة السجد بإدارة شؤون الدولة :

وقد بحث سيرتوماس أرنولد^(٢) علاقة السجد باعتباره مكان القيادة (أى المكان الذى يؤم فيه الخليفة أو الوالى الناس في الصلاة) بإدارة شؤون الدولة السياسية والاجتماعية ، وكيف يجمع الخليفة أو الوالى بين إمامة المسلمين

(١) الطبرى ج ٥ ص ٣٣ .

The Caliphate, pp. 36—38.

(٢)

في الصلاة وبين إدارة شئون الدولة أو الولاية ، فقال :

« لم يكن المسجد مكاناً للعبادة غصب ، بل كان أيضاً مركز الحياة السياسية والاجتماعية . فكان النبي يستقبل في المسجد السفراء ، ويدير شئون الدولة ، ويخطب جماعة المسلمين على المنبر في الأمور السياسية والدينية . . . فمن فوق منبر المدينة أعلن عمر تقهقر جيوش المسلمين في العراق ، واستحث قومه على السير إلى هذه البلاد . ومن فوق المنبر أيضاً ، وقف عثمان يدافع عن نفسه ، كما كان الخليفة عند استغلافه يلقي من فوق المنبر على الجمهور خطبته الأولى التي هي بمثابة بيان عن سياسته في الحكم » .

فكان المنبر بذلك أشبه بالعرش يلقي منه بيان سياسة الدولة في الأمم الدستورية .

ونستطيع أن نضيف إلى ما تقدم ، أن المساجد كانت تستخدم منذ ظهور الإسلام لاجتماع العلماء فيها ، كما اتخذها علماء التفسير والحديث مقراً لهم . ثم استخدمت المساجد معاهد للتعليم ، يتلقى فيها الأطفال اللغة العربية وأصول الدين ، كما اتخذها القضاة مكاناً لمقعد جلساتهم . وصفوة القول أنه لما لم يمكن الفصل بين السياسة والدين ، كان المسجد المكان الذي تزداع فيه الأخبار الهامة التي تتعلق بالصالح العام .

وقد ذكر سير توماس أرنولد أن المساجد سرعان ما فقدت أهميتها السياسية والاجتماعية ، فلم تعد تمثل عرش الخليفة وكرسى الوالى ولا منصة القاضي . وغدا عمل المسجد مقصوراً على إقامة الصلوات ، يُعجّد فيها الله ، ويُصلّى على النبي ، ويُرحم على الصحابة ، ويدعى الخليفة باعتباره نائباً عن رسول الله في المحافظة على الدين . ولم يبق فيها من مظاهر السياسة إلا ذكر اسم الخليفة في الخطبة ، ليكون ذلك اعترافاً من الولايات الإسلامية بسلطة الخليفة الاسمية .

(٥) نظرية الإمارة على البلدانية :

وقد صاغ الفقهاء نظرية الإمارة على البلدان على النحو الآتي : إمارة عامة ، وإمارة خاصة . فالعامة على نوعين : إمارة استكفاء بمقدور اختيار ، وإمارة استيلاء بمقدور اضطراب .

والإمارة عن اختيار تشمل سبعة أمور ، أوردها الماوردي^(١) فيما يلي :

- ١ — النظر في تدبير الجيوش ، وترتيبهم في الفواحي ، وتقدير أرزاقهم .
- ٢ — النظر في الأحكام وتقليد القضاء والحكام .
- ٣ — جباية الخراج ، وقبض الصدقات ، وتقليد المال فيهما ، وتفريق ما استحق منهما .

٤ — حماية الدين ، والذب عن الحرم ، ومراعاة الدين من تغيير أو تبديل

٥ — إقامة الحدود في حق الله وحقوق آدميين .

٦ — الإمامة في الجمع والجماعات ، حتى يؤم بها أو يختلف عليها .

٧ — تسيير الحجيج من عمله ومن سلكه من غير أهله حتى يتوجهوا

متعاونين عليه .

فإن كان هذا الإقليم تفرأ متأخراً للمدو اقترن بها ثامن ، وهو جهاد من يليه

من الأعداء ، وقسم غنائمهم في المقاتلة ، وأخذ خمسها لأهل الخس .

والإمارة عن اضطراب — وهي التي يأخذها الوالي ويقرها الخليفة ، وفيها

يكون الوالي مستتبداً بالسياسة والتدبير . ولكن المسائل المتعلقة بالدين تكون

من اختصاص الخليفة ، فلا يمكنه أن يفض النظر عن بدعة أو إهمال . وفي ذلك

يقول الماوردي :

(١) الأحكام السلطانية ص ٢٨ وما يليها .

« وأما إمارة الاستيلاء التي تعقد عن اضطراب ، ففيه أن يستولى الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها ، ويقوض إليه تديرها وسياستها ؛ فيكون للأمير باستيلائه مستبداً بالسياسة والتدبير ، والخليفة بإذنه متفذاً لأحكام الدين ، ليخرج من الفساد إلى الصحة ، ومن الخطر إلى الإباحة . وهذا ، وإن خرج عن عرف التقليد للطلق في شروطه وأحكامه ، ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية مالا يجوز أن يترك مختلاً مدخولاً ، ولا فاسداً معلولاً ، فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطراب ما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار ، لوقوع الفرق بين شروط المسكنة والمعجز » .

وأما عن الإمارة الخاصة فيقول المارودي : « يكون الأمير مقصور الإمارة على تدبير الجيش ، وسياسة الرعية ، وحماية البيضة ^(١) والناب عن الحرم ، وليس له أن يتعرض للقضاء والأحكام ، ولجباية الخراج والصدقات » .

وكانت إمارة المال على إماراتهم في العهد الأول عامة ، ثم روى بعد ذلك أن تخصص . فأمرة عمرو بن العاص على مصر كانت عامة ، فقد كان يقود الجيش ويقضى في الخصومات ويحبي المال . ولكن بعد قليل عين عمر بن الخطاب عبد الله بن سعد بن أبي سرح لجباية الخراج بعد أن استقل الخراج الذي جباه عمرو بن العاص . وبذلك تخصصت إمارة عمرو بعد أن كانت عامة . وبعد قليل ولي عمر بن الخطاب على مصر قاضياً يفصل في الخصومات ، فصارت سلطة الوالي مقصورة على قيادة الجيش وإمامة الصلاة .

(هـ) إمارة على البلدان في عهد الأمويين

وبلغت الدولة الإسلامية أقصى اتساعها في عهد الأمويين ، وكانت مقسمة إدارياً إلى خمس ولايات كبرى ، هي :

(١) البيضة : جنح الباء وسكون الباء : المنجم وموضع السطوات ومستقر الدعوة .

١ — الحجاز واليمن وأواسط بلاد العرب .

٢ — مصر .

٣ — العراق : العربي ، وهو عبارة عن بلاد بابل وآشور القديمة ؛
والمعنى ، وهو عبارة عن بلاد فارس نفسها .

وعمّان والبحرين ، وكرمان وسجستان ، وكابل وخراسان ، وبلاد ما وراء
النهر ، والسند ، وبعض أجزاء البنجاب . وكانت كل هذه الأقطار تكون ولاية
كبيرة يتولى أمرها والى العراق وحاضرتة الكوفة . وكان بلى خراسان وما وراء
النهر عامل من قبل والى العراق ، ومركزه مدينة مرو عادة . وكانت بلاد البحرين
وعمّان تحت إشراف عامل البصرة من قبل والى العراق . وكان بلى بلاد السند
والبنجاب عامل آخر من قبل والى العراق .

٤ — بلاد الجزيرة ويتبعها أرمينية وأذربيجان (بفتح الراء) وبعض
أراضي آسيا الصغرى .

٥ — إفريقيا الشمالية — حتى غربى مصر وبلاد الأندلس وجزر صقلية
وسرّدانية والبلبار ومركزها القيروان . وقد أناب والى إفريقية ولاية من قبله
لحكم طنجة وجزر البحر الأبيض المتوسط وبلاد الأندلس التى كانت حاضرتها
قرطبة .

وقد سار الخلفاء الأمويون على سياسة الخلفاء الراشدين فى اختيار الولاة من
العرب . وبلغ من اهتمامهم باختيار الولاة أن كان بعضهم يسند هذا المنصب الكبير
إلى أفراد من البيت المالك . ويقول سيد أمير على^(١) : إن هناك نقصاً قد تطرق
إلى النظام الإدارى فى أواخر عهد بنى أمية ، ولا سيما فى عهد يزيد بن عبد الملك

وأدى إلى أسوأ العواقب فيها بعد . ذلك أنه كان يفرض على ولاه الأقاليم أن يقيموا في حواضر ولاياتهم . أما في عهد الأمويين ، فكان بعضهم يقيم في دمشق ويعينون من قبلهم رجالا يحكمون الولايات نيابة عنهم . وكان من أهم أغراض هؤلاء الحكام ، الإتراف على حساب بيت المال وإرضاء هؤلاء الولاة بما يدركون عليهم من الأموال . وكان هؤلاء الولاة يستعينون في إدارة البلاد بطائفة من كبار الموظفين ، أهمهم عامل الخراج أو صاحب بيت المال والقاضي والقائد أو صاحب الشرطة .

وكان معاوية بن أبي سفيان يستعمل من العمال من ثبتت كفايته . ويمكن القول إن النظام الإداري والسياسي للولايات الإسلامية في عهد الدولة الأموية لم يكن من عمل معاوية ، وإن عبد الملك بن مروان هو المؤسس الحقيقي لهذا النظام ؛ فهو الذي صاغ الإدارة والمالية بالصيغة العربية . وكان عبد الملك يكره الرشوة . بلغه أن أحد كتابه قبل هدية ، فقال له : والله إن كنت قبلت هدية لانتوى مكافأة المهدى لما إنك لنتم دنى ، وإن كنت قبلتها نستكنى رجلا لم نستكنه لولاهما إنك خائن ، وإن كنت نويت تمويض المهدى عن هديته لانخون له أمانة ، ولا تنظر له دينك ، فلقد قبلت ما بسط عليك لسان معاملتك ، وأطمع فيك سائر محاوريك ، وسليك هبة سلطانك ؛ ثم صرفه عن عمله .

كانت سلطة الوالي في عهد الأمويين مطلقة حتى على الأرواح ، كما يتبين من خطاب زياد بن أبيه ، والحجاج بن يوسف ، ومن سيرة موسى بن نصير . وكان الحجاج يجمع الأموال حسبما يرى دون مراجعة الخليفة ، وسار على خطه عمال كثيرون . كذلك طالت مدة حكم الوالي الأموي حتى بلغت عند بعض الولاة نحو عشرين سنة ، كولاية الحجاج بن يوسف بالشرق ، وعبد العزيز بن مروان بمصر . وكادت سلطة بعض الولاة تنطى على سلطة الخليفة . ولما بويع عمر بن

عبد العزيز ، صرف عمال من كان قبله من بني أمية ورد المظالم ، وأمر عماله الجدد ألا يقتلوا أحداً إلا بعد الرجوع إليه .

ويقول الأستاذ كرد علي : « لا جرم أن إدارة الأمويين لم تسكن في كل أيام خلفائهم بريثة من العيوب ، ولم تضعف في الحقيقة إلا في أيام يزيد بن الوليد ، وكان على غير طريقة أسلافه في أعماله . وكان آخرهم مروان بن محمد على عظم همته وشدة بأسه مشغولاً بالدفع عن الخلافة ، وكثرت الفتوق فضعفت إدارة المملكة . كانت حكومتهم عربية صرفة يتولاهم أهل البيوتات والأشراف على الأكثر . وقيل إن من أوكده الأسباب في زوال سلطان بني أمية استنثار الأخبار عنهم وإغضاب قواد الدولة ، وانقسام البيت الأموي على نفسه بسبب ولاية المهدي . ثم كان تأخير المطاء عن الجند ، فظاهروا غيرهم من العباسيين » .

(و) الإدارة على البهرمة في عهد العباسيين :

أما في العصر العباسي الأول (١٣٢ — ٥٢٣٢) ، فقد أصبح النظام الإداري نظاماً مركزياً ، وأصبح المال على الأقاليم مجرد عمال لا ولاية مطلقى السلطة ، بعكس ولاية الأمويين كاللجلاج بن يوسف وزباد بن أبيه ، كما أنهم لم يكونوا من الشخصيات البارزة . لذلك استحال النظام اللامركزي إلى نظام مركزي ، مما يشتر بتقلص نفوذ المال . وكانت أهم مناصب الموظفين في الولايات الإسلامية في عهد الدولة العباسية ، هي صاحب المال وصاحب البريد والقاضي ، واتحصر عمل الوالي على الصلاة وقيادة الجند .

وبتزايد ضعف الدولة العباسية صار المال يفضلون البقاء في بغداد ، ويتنبهون عنهم من يلى الأمر باسمهم في الأقاليم ، ولما اشتد ضعف السلطة المركزية ساءت الحال في الأقاليم ، حتى جنح المال إلى الثورة والاستقلال بولاياتهم ؛

فظهرت في مصر الدولة الطولونية والدولة الإخشيدية ، وقامت في المشرق الدول الطاهرية والصفارية والسامانية ، حتى استحالَت الدولة العباسية إلى دويلات كثيرة .

وقد وضع أبو جعفر المنصور النظام السياسي الذي سارت عليه الدولة العباسية والدويلات التي انفصلت عنها . يقول الأستاذ نيكلسون ، إن نفس الأحوال التي دعت إلى نقل حاضرة العباسيين إلى بغداد قد أدت إلى تغيير كبير في جميع نظم الحكم ، يتناسب مع حالة الحكومة الجديدة . فإن الأمويين ، وإن كانوا يمثلون الأرستقراطية العربية ، فقد عاد العباسيون إلى نفس النظام الاستبدادي الذي كان منتشراً في المشرق ، والذي كان مألوفاً عند الفرس منذ أيام داريوس وأجزركيس Xerxes . وبذلك تمكن العباسيون من أن يحكموا البلاد حكماً مطلقاً على النحو الذي كان يحكم به ملوك آل ساسان من قبل . وقد ظل نظام الحكم في الدولة العباسية استبدادياً إلى عهد هارون الرشيد ، على الرغم من أن أصحاب الدواوين والبارزين من أهل البيت العباسي كانوا بمثابة مستشارين غير رسميين . أما الخليفة ، فكان مصدر كل قوة ، كما كان مرجع كل الأوامر المتعلقة بإدارة الدولة . وأما الوزير فكان ساعد الخليفة الأمين ، يقضى باسمه جميع شئون الدولة ، فكان له الحق في تنصيب العمال وضرفهم والإشراف على جمع الضرائب ، والقيام على موارد الدولة ومصروفاتها ، كما كان له الإشراف على ديوان الرسائل ، فكان بذلك يتوب عن الخليفة في حكم البلاد ، جمع في شخصه السلطتين المدنية والحربية بجانب الواجبات العادية من نصيح الخليفة ومساعدته . هذا كان شأن الوزراء في العصر العباسي الأول ، حيث كانوا يستمدون سلطتهم من الخلفاء ، وينفذون أوامرهم . وقد ظهر بتوالي الأيام أن هذه الأعباء كانت مرهقة لا يستطيع القيام بها رجل واحد ؛ ومن ثم أصبح من الضروري تعيين موظفين يعاونون الوزير في الإشراف على الدواوين المختلفة وإدارة شئونها .

أما الإدارة فكانت تقوم على قواعد محددة مماثلة للنظم الحديثة في الأمم المتحضرة ؛ بل قد يمكن القول بأنها كانت متقدمة من بعض الوجوه عما هي عليه في أيامنا . فكانت كل مناصب الدولة - كما كانت الحال في الدولة العثمانية - مفتوحة أمام كل من المسلمين واليهود والنصارى على سواء ، ولا شيء يفرق تماماً بين الأمويين والعباسيين في ناحية الحكم مثل هذا النظام المعقد الذي نشأ في عهد العباسيين والذي انتهجته كل الدول الإسلامية .

وكان الخليفة يختار عمال الأقاليم بنفسه للقيام على إدارة شئونها ، بيد أن سلطتهم المدنية والقضائية لم تكن خالصة من كل قيد ؛ فلم يترك العامل في ولايته زمناً طويلاً ، فإذا ما عزل من منصبه ، طلب إليه أن يقدم بياناً مفصلاً عن شئون ولايته . وكان أقل شك في صدقه كافياً لمصادرة كل أملاكه . وفي أيام أبي جعفر المنصور لم تكن مهمة الوالي بأى حال أكثر من وظيفة صورية . أما السلطة القضائية فكانت في يد قاضى ذلك الإقليم ، يعاونه عدد من القضاة في المدن المختلفة . ومع ذلك اكتسب بعض الولاة امتيازات خاصة ، حيث كانوا يقطعون هذه الولايات نظير اعترافهم بالسيادة للخليفة . وتقديم بعض المساعدات المادية .

وكانت حكومة الخليفة تعرف بديوان العزيز ؛ وكان الوزير يشرف على هذا الديوان ، كما كان رؤساء الدواوين يلقبون أحياناً بالوزراء ولكنهم كانوا تابعين لهذا الوزير .

ويذكر الأستاذ كرد على أن المعتصم وابنه الواثق لم يتتدعا شيئاً جديداً في الإدارة لم يعرفه المأمون والرشد ، بل إن الخلافة العباسية قامت على الأساس الذي وضعه المنصور . ولم يكن لها بعد منتصف القرن الثالث الهجرى تلك الروعة التي كانت لها في عهد الخلفاء الأول . وبعد المأمون قل عدد الخلفاء المعروفين بذكائهم وتجاربهم ، فأصبحت الخلافة بعد عظمائها بفتور ، وأصبحت أعمالهم بقلّة

الرواء والاتساق ومن أم دواعى هذا الانحطاط فساد الادارة ، واختلال نظام القضاء وشراة نفوس العمال والوزراء وإضاعة الحقوق .

(ز) نظام الحكم فى مصر

(أورد) من الفتح العربى إلى الفتح الفاطمى :

أصبحت مصر بعد الفتح الإسلامى ولاية تابعة للخلافة الإسلامية ، وظلت على هذه التبعية أكثر من قرنين وربع قرن ، إلى أن استقل بحكمها الطولونيون (٢٥٤-٢٩٢ / ٨٧٦-٩٠٥) .

وقد ظل النظام الإدارى للحكومة الجديدة على ما كان عليه فى عهد الحكم الرومانى ، وبقي هذا النظام وسار عليه الولاة من العرب وغيرهم دون أن يدخل عليه تغيير يستحق الذكر ، اللهم إلا ما كان عليه نظام الحكم فى عهد الفاطميين .

وقد بقى بعض أكابر حكام الروم فى أعمالهم ، وسار عامة الروم على منهاجهم ، واسكن خلت أعمال كثيرة بعد أن نزح عاملها من الروم الذين لم يرضوا أن يكونوا من رعايا المسلمين ، فعين العرب فى مكانهم عمالا من القبط ؛ وبذلك صار معظم عمال الدولة من المسيحيين بعد زمن قليل ، وانصرف المسلمون إلى الجهاد .

وكان الوالى أعظم موظفى الدولة الإسلامية ، وكان يعين من قبل الخليفة وينوب عنه فى حكم البلاد ، وهو الرئيس الأعلى للقضاء والصلاة والخراج والجند والشرطة وما إليها من أعمال الدولة .

وكانت الصلاة أهم أعمال الوالى ، لارتباطها بالإمامة الدينية ، وهى منشأ الحكم فى الإسلام . وكان على الوالى أن يقيم الصلاة فى الجمع والأعياد ، ويؤم الناس فى الصلاة أو يستخلف عليها . وقد قضت الضرورة بذلك حين تعددت المساجد

الجامعة ، بعد أن أخذ الإسلام ينتشر في مصر على أثر إقبال المسلمين على الزواج من القبطيات .

وقد تولى الولاة الصلاة بأنفسهم في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين وفي الصدر الأول من أيام العباسيين ، وظلوا على ذلك حتى ولي مصر ولاة من غير العرب ممن لا يحسنون العربية ، فندبوا غيرهم للصلاة . ولم يقتصر هذا النذب على الولاة ، بل تعداهم إلى الخلفاء ، حين أخذت عنايتهم بإقامة الصلاة تقل شيئاً فشيئاً لوقوعهم تحت نفوذ الأتراك ثم سلاطين بني بويه .

(ثانياً) في عهد الفاطميين :

ولم يدخل على النظام الإداري في مصر الإسلامية تغيير يستحق الذكر ، حتى جاءت الدولة الفاطمية ، فأدخلت عليه كثيراً من التعديل .

وكان جوهر الصقلي يتوب عن الخليفة الفاطمي في إدارة شئون مصر بعد الفتح الفاطمي . فقد أفسح المجال أمام المغاربة الذين فتحوا مصر على أكتافهم لكي يستطيعوا الإلمام بالنظم الإدارية التي كانت تسير عليها الحكومة المصرية في عهد الإخشيديين .

وقد رأى جوهر أن ينفذ سياسته تدريجياً ، حتى لا يثير شعور السنيين الذين كانت إليهم إدارة أمور الدولة ، فتتمطل الأعمال الإدارية ويضطرب حبل الأمن والنظام في البلاد .

وفي عهد الفاطميين كانت هناك عدة دواوين على رأس كل منها موظف كبير ، منهم صاحب ديوان الجيش ، وكانت تعرض عليه الأجناد وخبولم ، وديوان خزائن الكسوة والطراز ، ويتولاه رجل من كبار الموظفين من أرباب الأقاليم ، وديوان الأحباس ، وبشبه وزارة الأوقاف اليوم ، وديوان الرواتب .

وكانت استمارات الرواتب (كشف المرتبات) تعرض في كل سنة على الخليفة فيزيد من يزيد .

وكان عدد الموظفين في عهد الفاطميين كثيراً : منهم صاحب الباب ، وحامل مظلة الخليفة ، وصاحب الرسالة ، وكان يحمل كتب الخليفة إلى الوزير وغيره من كبار الموظفين ، وصاحب بيت المال ، وهو بمثابة وزير المالية في العصر الحاضر ، وحامل دواة الخليفة . وهناك كثير من المناصب الدينية ، من أهمها منصب قاضي القضاة ، وله النظر في الأحكام الشرعية ، والإشراف على دور السكة وضبط عيارها .

وكان يلي قاضي القضاة في الرتبة داعي الدعاء ، وكان يقوم بنشر الدعوة الفاطمية في دار العلم والمساجد . ومن كبار الموظفين في عهد الفاطميين ، الخنفس ، وكان له النظر في الأسواق والحفاظة على الآداب والفضيلة والأمانة ، والإشراف على الموازين والمكاييل ، وعلى استيفاء الديوان . وكان ينتخب من وجوه المسلمين ، لأن وظيفته كانت دينية إلى حد كبير ، وكان يتقاضى راتباً شهرياً قدره ثلاثون ديناراً .

ومن بين كبار موظفي الدولة في العهد الفاطمي وكيل بيت المال ، ونائب صاحب الباب ، وكان يستقبل سفراء الدول ويُنزل كلا منهم في المكان اللائق به . وكان هناك عدد كبير من القراء يقرءون القرآن بحضرة الخليفة في مجالسه ومواكبه ، يقال لهم قراء الحضرة ^(١) .

(١) القلة فتدعى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٩٠ ، ٥٢٥ - ٥٣٢ .

(ثانياً) في عهد المماليك :

وقد حدثت في عهد المماليك تغييرات جوهرية في النظام الإدارى في مصر . فقد استعان السلطان الظاهر بيبرس في إدارة شئون دولته بالأمرء المقربين إليه فولام أرقى المناصب ، كما أحيا وظيفة نائب السلطان التى أنشئت في عهد الدولة الأيوبية ، وذلك لكثرة تقيبه عن مصر ، ولرغبته في أن يتوب عنه أثناء اشتغاله بالحروب الخارجية أحد كبار رجال دولته . فكان هذا النائب يقوم مقام السلطان أثناء غيابه ، ويشترك معه في توزيع الإقطاعات وترشيح الأكفاء المناصب الدولة ، ولا تساع سلطته سمي « كافل المالك والسلطان الثانى » .

كذلك اتخذ المماليك وزراء لم يستأنسون بأرائهم ، ولكن سلطتهم لم تكن كاملة لقيام « النائب » مقام السلطان أثناء غيابه . وكذلك كان يرافق السلطان في أسفاره وزير يعرف باسم « وزير الصحة » . وظلت الوزارة قائمة في مصر في عهد المماليك حتى ألغىها الناصر محمد بن قلاوون واعتمد على « ناظر الدولة » في إدارة شئون البلاد . وكانت رتبته تلى الوزارة ، ويعاونه كثير من الموظفين يعرفون بالمستوفين ، ولهم رئيس يسمى « مستوفى الصحة » ، مهمته إعداد المراسيم الخاصة بتنظيم شئون الدولة وتعيين صفار الموظفين .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فقد ألقى الناصر وظيفة النائب واضطلع بما كان يقوم به النائب والوزير . كما استحدث وظيفة « ناظر الخاصة » ، وكانت مهمته مقصورة على إدارة أموال السلطان ، غير أن نفوذه لم يلبث أن ازداد لكثرة تقربه من السلطان ، حتى أصبح يتدخل في أموره الخاصة .

وقد ملأ سلاطين المماليك — وخاصة منذ عهد الظاهر بيبرس — بلاطهم بكثير من الموظفين ، نخص بالذكر منهم « الحاجب » ، ومهمته إدخال الناس على

السلطان . ويليه المكاتب « الأستاذار » و « الدوادار » و « الأمير جاندار » .
وكان يعهد إلى الأول بإدارة البيوت السلطانية ، ويبلغ الثاني الرسائل للسلطان
ويقدم إليه المنشورات للتوقيع عليها . أما الأمير جاندار فمهمته الوقوف على باب
السلطان ، واستئذانه في استقبال كبار الدولة وأعيانها .

وفي عهد المالك استحدثت وظائف أخرى ، منها « رأس نوبه الأمراء » ،
و « أمير المجلس » و « أمير السلاح » . وكان يتولى الأول الرئاسة على
أمراء الدولة ويعهد إليه بمحاكمة المالك السلطانية . أما « أمير المجلس » ،
فكان يقوم بحراسة السلطان ، وازداد قربه منه حتى أصبح يحرسه في داخل
قصره ، بل في حجرة نومه . واختص « أمير السلاح » بالإشراف على مخازن
الأسلحة ومعدات الحرب .

وكان للسلطان نواب يتوبون عنه في إدارة شؤون الدولة البحرية ، ومهمتهم
تنفيذ الأوامر الصادرة منه ، وجمع الخراج والرسوم الجركية . وكانت الإسكندرية
أعظم الولايات شأنًا في ذلك العصر لأهميتها التجارية ، وكذلك نفر عتذاب أحد
نفور مصر على البحر الأحمر ، وكانت تمتاز به تجارة الشرق . وكان الوجه القبلي
مقسما إلى عدة ولايات من أهمها : قوص والأشمونين والبهنسا والجيزة . أما الوجه
البحري فأهم ولاياته : بلبيس ومنوف والحلة الكبرى ودمههور وقلوب ودمياط .

ومن الوظائف الهامة التي ظهرت في عصر المالك ، وظيفة صاحب العسس ،
وظيفة « الولاية » ، وهي تقابل ما يعرف في العصر الإسلامي الأول بالشرطة ،
كما تقدم .

٢ - الدواوين

(١) الدواوين في عهد الخلفاء الراشدين

أدخل عمر بن الخطاب نظام الدواوين بعد أن أشار عليه بذلك أحد مرابطة^(١) الفرس بعد أن توالى الفقوح الإسلامية ، وأثرت الدولة العربية بما ملكته من كنوز الفرس . وقد رأى عمر توزيع هذا الأموال على المسلمين ، فدوّن الدواوين وفرض العطاء ، وجعل لكل واحد من المسلمين عطاء ، مراعيًا في ذلك السبق إلى الإسلام ونصرة الرسول في حروبه ؛ واستخدم الكتّاب في الدواوين ، فرتبوا الناس طبقات ، مبتدئين بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم بني هاشم ، ثم بمن بعدهم ، وجرى الحال على ذلك في عهد خلافة عمر وخلافة عثمان الذي أدخل تعديلاً يستحق الذكر^(٢) .

و « الديوان » كلمة فارسية معناها سجل أو دفتر . وقد أطلق اسم الديوان من باب المجاز على المكان الذي يحفظ فيه الديوان .

أخذ عمر نظام الدواوين عن الفرس ، فأنشأ ديوان الجند لكتابة أسماء الجند وما يخص كلا منهم من العطاء ، وديوان الخراج أو الجباية لتدوين ما يرد إلى بيت المال وما يفرض لكل مسلم من العطاء .

(١) جمع مرزبان ، وهو رئيس الفرس . وانفط مرزبان مركب من « مرز » و « بان » أي حافظ الحدود .

(٢) انظر ج ٤ ص ١٦٢ - ١٦٣

(ب) الدواوين في عهد الأمويين

١ - ديوان الخاتم

انحصرت الأعمال في عهد بني أمية في أربعة دواوين أو وزارات وهي :

١ - ديوان الخراج .

٢ - ديوان الرسائل ، وكان لصاحبه الإشراف على الولايات والرسائل التي

ترد من الولاية .

٣ - ديوان المستغلات أو الإيرادات المتنوعة .

٤ - ديوان الخاتم ، وقد أنشأ معاوية بن أبي سفيان ، وهو أكبر دواوين

الحكومة ، وكان فيه نواب مهنتهم نسخ أوامر الخليفة وإيداعها هذا الديوان بعد أن تحزم بخط وتختم بالشمع وتختم بخاتم صاحب الديوان ، كما هو الحال اليوم في قلم « الأرشيف » أو السجلات .

وكان بجانب هذه الدواوين الأربعة مصالح أخرى أقل أهمية من هذه ، منها ما هو خاص بصرف نفقات الشرطة وما هو خاص بنفقات الجند .

ويرجع السبب في إنشاء هذا الديوان إلى أن معاوية أحال رجلاً على زياد ابن أبيه عامله على بلاد العراق بمائة ألف درهم . ففنى ذلك الرجل وقرأ الكتاب - وكانت توقيعاتهم غير مختومة - وجعل المائة مائتين . فلما رفع زياد حسابه إلى معاوية تنبه إلى هذه المغالطة في العدد وقال : « ما أحلته إلا بمائة ألف » ، ثم استعاد المائة ألف من الرجل ووضع ديوان الخاتم ، فصارت التوقيعات تصدر مختومة ، لا يعلم أحد ما تشتمل عليه ولا هو يستطيع أن يغيرها في شيء^(١) .

(١) ابن طباطبغا : كتاب الفخرى ص ١٠٢

على أن ختم الرسائل والصكوك كان قبل ذلك . فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يكتب إلى هرقل إمبراطور الروم قيل له : إن المعجم لا يقبلون كتاباً إلا إذا كان مختماً ، فاتخذ الرسول خاتماً من فضة ونقش فيه « محمد رسول الله » ، وختم به أبو بكر وعمر وعثمان إلى أن سقط من يد عثمان في بئر أريس ، فصنع خاتم آخر على مثاله : أما في الدولة العباسية فقد كان يختم على الرسائل بخاتم السلطان ، وكان هذا الختم يغمس في طين أحمر مذاب بالماء - ويسمى طين الختم - ويطبع به على طرف السجل عند طيه وإصاقه .

وقد ظل ديوان الخاتم معدوداً من الدواوين الكبرى من خلافة معاوية إلى أواسط الدولة العباسية ، ثم ألغى لتحويل الأعمال إلى الوزراء والسلاطين وغيرهم . ولما أراد هارون الرشيد أن يستوزر جعفر بن يحيى البرمكي بدل أخيه قال لأبيهما : « يا أبت ! أنى أردت أن أحول الخاتم من يميني إلى شمالي » ، فكفى له بالخاتم عن الوزارة . وقد بلغ من أهمية الخاتم أن كان الوزير إذا تناوله ليختم به كتاباً ، وقف تعظيماً للخلافة وإجلالاً لاسم الخليفة .

ويقول الجهمشيارى إنه كان للأكاسرة أربعة خواتم : فكان على خاتم الحرب والشروط الأمانة ، وعلى خاتم الخراج والعامة التأيد ، وعلى خاتم البريد الوعاء (المعجلة والإسراع) ، وعلى خاتم المظالم المدل .

٢ — وبوامه الطراز (١) :

ولما فتح المسلمون بلاد الفرس والروم واتسع ملكهم وعظمت دولتهم ،

(١) هو أن ترسم أسماء الملوك والسلاطين أو علامات تختص بهم في طراز أنوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الدباج ، تعتبر كتابة خطها في نسج الثوب إلخاماً وسدى (يبقى بذلك الميوط الضويلة والعرضية التي تنسج بها الأنواب) بخيط الذهب أو ما يخالف لون الثوب من الميوط الملونة من غير انتمب على ما يحكيه الصناع في تقدير ذلك . مقعمة ابن خلدون .

اقتدوا بالأكامرة والقياصرة ، فاتخذوا الطراز عن الروم ، ولكنهم لم يستحسنوا اتخاذ الصور لتحريمها في الإسلام ، بل استعاضوا عنها بكتابة أسمائهم وكلمات أخرى تجرى مجرى القال والدعاء : وقد ظل المسلمون على ذلك إلى عهد عبد الملك ابن مروان ، فنقله إلى المربية ، وبدأ بالقراطيس - وكانت تُفسج بمصر - وطرازها (باسم الأب والابن وروح القدس) ، فأمر عبد الملك بترجمة هذه العبارة . فلما وقف عليها عظم عليه أمرها وقال : ما أغلظ هذا في أمر الدين والاسلام . وكتب إلى أخيه عبد العزيز عامله على مصر بإبطال هذا الطراز ، واستبدال تلك العبارة بإحدى الشهادتين (لا إله إلا الله) . ففعل ، وظل هذا الطراز في سائر الدول الإسلامية ولم يُغير شيء من جوهره . وكتب عبد الملك إلى عماله بإبطال القراطيس المطرزة بطراز الروم وإزالة المقاب بمن يخالف هذا الأمر .

وقد بنى الخلفاء في دورهم دوراً لنسيج أثوابهم : فكان القائم عليها يسمى « صاحب الطراز » ، وكان ينظر في أمور الصياغ والحاكة ، ويجرى عليهم أرزاقهم ويشرف على أعمالهم . وبلغت هذه الدور أوج عظمتها في أيام الأمويين والعباسيين .

ولما حلت هذه القراطيس إلى بلاد الروم وعلم الإمبراطور بها ، أنكر ما فيها . فكتب إلى عبد الملك بن مروان : « إن عمل القراطيس بمصر وسائر ما يطرز هناك للروم ، ولم يطرز بطرازهم ، فإن كان من تقدمك من الخلفاء قد أصاب فقد أخطأت ، وإن كنت قد أصبت فقد أخطئوا ، فاختر إحدى الحالتين » . وبعث إليه بهدية يسترضيه بها للرجوع إلى الطراز . فرد عبد الملك هديته وأخبر الرسول أن لارده عنده ، فأعاد إليه أضعافها وطلب الجواب . فلما لم يرد عليه جواباً غضب الإمبراطور وكتب إلى عبد الملك : « إنكم أحدثتم في قراطيسكم كتاباً نكرهه ، فإن تركتموه وإلا أناكم في الدنيا من ذكر نبيكم ما تكرهونه » . فاستاء

عبد الملك من ذلك ، واستشار خالد بن يزيد بن معاوية في هذا الأمر ، فقال له خالد : « يا أمير المؤمنين ، حرم دنانيرهم ، فلا يتعامل بها ، واضرب للناس سككا ولا تُنف هؤلاء الكفرة بما كرهوا في الطوامير^(١) » ، فقال عبد الملك : « فَرَجَتْهَا عَنِّي ، فَرَجَ اللَّهُ عَنْكَ » .

غير أن الروم لما رأوا أن العرب قد عقدوا العزم على كتابة بعض الآيات القرآنية على رهوس الطوامير ، امتنعوا عن شراء الورق من العرب . وكان من أثر ذلك أن انقطعت العلاقات التجارية بين الروم والعرب في ذلك الوقت .

٣ - تعريب الدواوين

في عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ) ارتقى نظام الدواوين ، وكان من سياسته عدم استعمال اللغتين اليونانية والفارسية في الدواوين ، وإلغاء السكة الرومية ، ولا سيما عندما استعرت نار المداء بين عبد الملك بن مروان وبين قسطنطين الرابع وحسنيان الثاني . وكانت السجلات في أوائل عهده تكتب باليونانية في الشام وبالفارسية في فارس ، فأمر بتعريبها .

وكان لتعريب الدواوين أثر كبير من الناحيتين السياسية والأدبية ؛ فقد أصبحت لغة الدواوين هي اللغة العربية . وقد ساعد ذلك على تقلص نفوذ أهل الذمة بعد أن انتقلت مناصبهم إلى أيدي المسلمين من العرب . أما من الناحية الأدبية فقد أصبحت اللغة العربية لغة التدوين . فنقل إليها كثير من الاصطلاحات الفارسية والرومية ، وأخذت طبقة الكتاب تظهر منذ ذلك الحين .

وقد سار ولادة عبد الملك على سياسته في تعريب الدواوين ، فلما ولي الحجاج ابن يوسف الثقفي بلاد العراق نقل دواوينها من الفارسية إلى العربية .

(١) الطوامير : جمع خومر وهو الصعيقة .

ويقول الجهمشيارى فى كتابه الوزراء والكتّاب إنه لم يزل بالكوفة والبصرة ديوانان : أحدهما بالعربية لإحصاء الناس وأعطياتهم ، كما رسمه عمر ، والآخر لوجوه الأموال بالفارسية . وكان بالشام مثل ذلك ، أحدهما بالرومية ، والآخر بالعربية ، فجرى الأمر على ذلك فى عهد عبد الملك بن مروان .

أما فى مصر فكانت اللغتان اليونانية والعربية مستعملتين فى دواوين الحكومة ، الأولى على أنها اللغة الرسمية التى كانت تدون بها الأعمال فى تلك الدواوين ، والثانية لأنها لغة الحاكم العربى . فقد لوحظ فى بعض الأوراق البردية التى عثر عليها الباحثون كتابات باللغة القبطية فى أسفل الصحف أو فى ظهرها إلى جانب اللغتين اليونانية والعربية مما يدلنا على أنها كانت فى الدرجة الثالثة من الأهمية .

وكان ديوان الخراج يكتب بالفارسية والرومية إلى عهد عبد الملك بن مروان ، فعرب عبد الملك هذا الديوان . وقد ظلت الدواوين تدون باليونانية فى مصر إلى أن انتقلت الخلافة إلى الوليد بن عبد الملك ، فسار على سياسة أبيه فى تعريب الدواوين ، فحول ديوان خراجها إلى العربية ، وقام بتنفيذ هذه السياسة واليه على مصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان سنة ٨٧ هـ .

٤ — إصلاح العملة :

ولما استقرت الأمور لعبد الملك بن مروان أعلن الحرب على الروم ، وألغى الصالح الذى عقده مع امبراطورهم . وكان يدفع إليه ألف دينار فى كل أسبوع ، فقرر عبد الملك سك عملة عربية إسلامية بدلاً من العملة الأجنبية ، وببنى داراً لضرب النقود فى دمشق ، وأمر بسحب العملة المستعملة فى جميع أنحاء الدولة

الإسلامية ، وضرب بدلها عملة جديدة مصنوعة من الذهب والفضة نقشت عليها بعض الآيات القرآنية .

وكان العرب إلى ذلك الوقت يتعاملون بالدنانير البيزنطية والدرهم الفارسية . فلما رأى الروم أن الأموال التي تؤدي إليهم قد كتبت عليها بعض الآيات القرآنية اعتبروا ذلك إهانة لهم ، لمدول العرب عن عملتهم من جهة ، وكتابة عبارات إسلامية على العملة التي يؤديها العرب إليهم من جهة أخرى ، مما أدى إلى وقوع الحرب بين الروم والعرب .

(ح) الدواوين في العصر العباسي

كان النظام الإداري في أيام العباسيين من حيث توزيعه للعمل يعادل خبر النظم الحديثة ، وهالك أم دواوين الدولة أو وزاراتها :

ديوان الخراج ، وديوان الذية ، وديوان الزمام ، وديوان الجند ، وديوان الموالى والفلان وتسجل فيه أسماء موالى الخليفة وعبيده ، وديوان البريد ، وديوان زمام النفقات ، وديوان الرسائل ، وديوان النظر في المظالم ، وديوان الأحداث والشرطة ، وديوان المعطاء ؛ كما كانت هناك إدارة خاصة للمحافظة على مصالح غير المسلمين ، ويدعى رئيسها كاتب الجيهناز .

وإلى جانب هذه الدواوين الرئيسية للدولة دواوين أخرى فرعية تتصل بالإدارة والسياسة والقضاء . هذا عدا ديوان المنح أو المقاضاة ، وديوان الأكرمة للإشراف على القنوات والزرع والجسور وشئون الري .

ولم تكن الحكومة العباسية تتدخل في شئون الجماعات إلا بمقدار ، وإن كان عدم تدخلها يلحق بها الأضرار المالية أحيانا . فكانت كل قرية أو بلدة تدير شئونها الخاصة بنفسها ، ولا تتدخل الحكومة إلا في حالة قيام الفتن

أو الامتناع عن دفع الضرائب . غير أنها مع ذلك كانت تقوم بالرقابة الفعالة على جميع الشئون التي تتصل بالزراعة والرى من بناء القنوات وترميمها ، وما يتصل بها من شئون الرى التي كان يتوقف عليها غلة الدولة ودخلها . وقد وجه الفقيه أبو يوسف قاضى قضاء الرشيد نظره إلى أهمية حفر القنوات ، ولترقية الزراعة وتطهير الترع والحفاظ علىها ، ومراقبة توزيع الماء بين أصحاب الأراضى . كما اقترح عليه ضرورة حراسة الأنهار وإزالة ما يعترض الملاحة فى الأنهار الكبيرة وبخاصة نهري دجلة والفرات .

وكان ديوان الزمام - وبشبه ديوان المحاسبة اليوم - من أعظم النظم التي أدخلها الخليفة المهدي العباسي ، كما كان ديوان الخراج أهم دواوين الدولة في عهد بنى أمية ، وكانت مهنة صاحبه جمع ضرائب بلاد العراق أغنى أقاليم الدولة العباسية ، وتقديم حساب للضرائب في الأقاليم الأخرى . ومن اختصاص صاحب هذا الديوان جمع الضرائب النوعية للسماة بالمعاون . ومن الدواوين الهامة فى الدولة ديوان الرسائل ، وكان صاحبه يتولى إذاعة المراسيم والبراءات وتحرير الرسائل السياسية وختمها بخاتم الخلافة .

ويقصد بديوان الأئمة أو الزمام أن الدواوين تجمع لرجل يعيظها بزمام يكون له على كل ديوان ، فيتخذ دواوين الأئمة ويولى رجلا على كل منها . وقد أنشأ العباسيون ديوانا سموه ديوان النظر أو المكاتبات والمراجعات . ويقسم الديوان إلى أربعة أقسام : ديوان الجيش وفيه الإبلات والعتلاء ، وديوان الأعمال ويتولى الرسوم والحقوق ، وديوان المال ويختص بالتقليد والعزل ، وديوان بيت المال وينظر فى الدخل والخرج ^(١) .

Von Kremer, Orient Under the Caliphs, pp 234—238. (١)

٣ - الجيش

١ - الجهاد وأغراضه :

مكث الرسول بمكة ثلاث عشرة سنة يدعو الناس بالحجة والموعظة الحسنة . وقد أذاقته قريش هو والمسلمين كل صنوف الأذى فصبر على أذاام ، وحسن الله تعالى على التدرع بالصبر بما أنزله عليه من الآيات ، وضرب له الأمثال في الصبر والاحتمال . ولما تقام أذى قريش للرسول وصحبه ، أمره الله تعالى بقتال المشركين وهو ما يُعبر عنه بالجهاد أو القتال في سبيل الله ، وهو القتال الخالص لله تعالى . وقد أذن الله لرسوله وللمؤمنين بأن يقاتلوا في سبيل الله في آيات بمضها نزل بمكة وبعضها نزل بالمدينة .

وقد أذن للمسلمين بالقتال لأموال منها :

١ - الدفاع عن النفس .

٢ - تأمين الدعوة والدفاع عنها ضد من يقف في سبيلها ، حتى لا يخشى من يريد الدخول في الإسلام الفتنة عن دينه . ولما تمالأ أهل مكة مع غيرهم من العرب على قتال الرسول ، ونقض يهود المدينة العهد الذي أخذه الرسول عليهم وانضموا إلى مشركي قريش لقتاله ، أمره الله سبحانه وتعالى بقتالهم .

وكان عمل الجندي العربي ينحصر في عدة أمور ، أهمها : رد الأمن إلى نصابه إذا قامت الفتن والثورات ، ورد المغيرين على البلاد ، وتثبيت دعائم الإسلام ، وفتح الفتوح وتوسيع رقعة بلاد العرب . وكان العرب يستعملون في الحرب الجيش والأسطول .

٢ - الجيش في عهد الرسول وعهد الخلفاء الراشدين والأمويين :

ولم يكن للعرب في الجاهلية نظام خاص للجند، لأنهم كانوا على حالة البداوة الأولى ، فكان رجال القبيلة يذهبون للقتال مشاة وفرساناً إذا ما دعا داع ،

حاملين أسلحتهم المعروفة في ذلك الوقت ، وهي السيف والرمح والقوس ، فإذا ما انتهى القتال عادوا إلى مساكنهم وانصرفوا إلى أعمالهم .

ولما جاء الإسلام ألف بين قلوب العرب ، وبدءوا يقاتلون في سبيل نشر هذا الدين ؛ ثم أخذ العرب في الغزو والفتح . وكان عمر بن الخطاب أول من جعل الجند فئة مخصصة ، وأنشأ « ديوان الجند » للإشراف عليهم ، بتقييد أسمائهم وأوصافهم ومقدار أرزاقهم وإحصاء أعمالهم .

وكان القتال في عهد عمر قائماً على العاطفة الدينية والرغبة في نشر الإسلام في كثير من الأقطار . ولما تمكنت جيوش المسلمين من فتح العراق والشام وفلسطين ومصر ، أقام الجند في هذه الأمصار في معسكرات خاصة بهم ، وانصرفوا إلى الزراعة وجمع الثروة وامتلاك العقارات الثابتة . وبذلك انصرفوا عن الجندية وفترت الروح العسكرية . فظن عمر إلى هذا الخطر ، وأمرهم أن ينصرفوا إلى الجهاد ، وضمن لهم أرزاقهم وأرزاق أسراتهم .

وإلى عمر يرجع الفضل في إقامة الحصون والمعسكرات الدائمة لراحة الجند أثناء الطريق ، بعد أن كانوا يقطعون المسافات الطويلة على ظهور الإبل ، ولا يرتاحون إلا في أكواخ مصنوعة من سعف النخل . ومن ثم بُنيت العواصم وأقيمت الحاميات في عدة أماكن لصد هجمات الأعداء المفاجئة .

وكان عدد جند العرب عند فتحهم حصن بابلين في مصر يتراوح بين ١٢٣٠٠ ، ١٥٦٠٠ ، ١٦٠٠٠ . ولما ولى عثمان الخلافة وحدثت في عهده الفتنة التي أدت إلى انقسام المسلمين على أنفسهم ، أصبح القتال في سبيل الدفاع عن الرأي الذي يراه كل مسلم صالحاً لاستقامة الأمور في ذلك الوقت ، وليس في سبيل نشر الدين كما كانت الحال أيام عمر .

وقد أكل الأمويون ما بدأه عمر في نظام الجندية (تنظيم ديوان الجند) ، ولكن لما استقر الأمر نهائياً للأمويين ، تقاعد المسلمون عن الحرب وانصرفوا عن القتال ، فأرغمهم الأمويون على العدول عن ذلك بأن أدخل عبد الملك ابن مروان نظام التجنيد الإجبارى . وقيل إن عدد جند العرب بلغ في عهد معاوية ٤٠ ألفاً من الجند المرتقة والمتطوعة .

ولم تنقطع الحرب بين المسلمين والدولة البيزنطية منذ ظهور الإسلام . فقد حاول المسلمون الاستيلاء على القسطنطينية مرتين ، إحداهما في عهد معاوية بن أبى سفيان ، والثانية في عهد سليمان بن عبد الملك . ولما ارتقى قسطنطين الرابع (١٢٤ - ١٤٩ / ٧٤١ - ٧٧٥) عرش الإمبراطورية الرومانية في الشرق ، وجه همه إلى إتمام تنظيم إمبراطوريته ودعته هجمات المسلمين المتصلة على بلاده إلى قيادة جيوشه بنفسه في كثير من الأحيان ، كما دعت الحاجة الاجتماعية في بلاده إلى عدم الاعتماد على قواده خوفاً من خروجهم عليه .

وكانت الحرب الأهلية قد فسدت عرى العرب في أواخر أيام الأمويين . فأتخذ قسطنطين من هذه الاضطرابات فرصة لشن الغارة على البلاد الإسلامية المتاخمة لبلاده . ولم ير المسلمون بدءاً من أخذ الثار لأنفسهم ، فاستولوا على جزيرة قبرص . وفي سنة ١٣٠ هـ أبحر من الإسكندرية أسطول مؤلف من ألف سفينة ، فكان مصير هذه الحملة الفشل ، ولم ينج إلا القليل من سفن هذا الأسطول . وقد نظم المسلمون الغزوات على أراضي الدولة البيزنطية ، وجعلوا يفزونها في فصل الصيف من كل سنة ، وهذا ما يسمى بالصائفة .

وكان الجيش في عهد عبد الملك بن مروان يتكون من المنصر العربي ، الدولة الأموية كانت - على ما نعلم - عربية لحماً ودماً . وظلت الحال على ذلك حتى توسع الأمويون في فتوحهم ، وضموا شمال إفريقيا وبلاد الأندلس ، فاستعانوا

بالبر في الجيش . وقد سار الأمويون على عادة العرب في الجاهلية في استصحاب نساءهم معهم في الحروب . وقد روى البلاذري في كتابه (فتوح البلدان) بصد كلامه على الحملة التي أنقذها عبد الملك بن مروان بقيادة ابنه مسلمة لغزو بلاد الروم ، أن مسلمة بن عبد الملك لما غزا عموورية (وتقع شمالى قونية في آسيا الصغرى) ، حل معه نساء وحمل من معه نساءم .

وفي عهد العباسيين غزا قسطنطين بعض بلاد الشام في سنة ١٣٨ هـ ، واستولى على مدينة مَاطية وخرَّب حصونها . غير أن المسلمين تمكنوا من استردادها في السنة التالية وأقاموا فيها حامية كبيرة من جندهم . وتشتهر هذه الحملة بوجود اثنتين من حملات الخليفة المنصور كانتا قد نذرنا لتشتركان في الجهاد ضد الكفار إن زال سلطان بنى أمية ، كما تشتهر هذه الحملة كذلك بتبادل الأسرى بين البيزنطيين والعباسيين ، وبمقد هدنة أجلاها سبع سنين . بيد أن أمد هذه الهدنة لم يدم طويلا ، بدليل استئناف الصائفة في سنة ١٤٠ هـ . ولم تقم بين المسلمين والروم بعد هذه السنة حروب حتى سنة ١٤٦ هـ ، لاشتغال أبى جعفر المنصور بالعوليين ، ومن ثم استؤنفت الصوائف إلى سنة ١٥٥ هـ ، حين طلب قسطنطين الصلح على أن يؤدي للمنصور جزية سنوية .

٣ - الجيش في عهد العباسيين :

استمد العباسيون قوتهم من الجيش الذى نما نموا عظيما على أثر دخول كثير من الناس في الإسلام وانصوائهم تحت لوائه . وقد بلغ عدد الجند في عهد العباسيين مئات الألوف ، ووصل هذا العدد في العراق وحدها إلى ١٢٥٠.٠٠٠ جندي . وكان هؤلاء الجند يكوّنون الجيش النظامى للدولة ، تدفع لهم رواتبهم بانتظام . ومن ثم قلت أرزاقهم تبعا لزيادة عددهم . ولما بلغت قوة العباسيين

أشدّها في بنداڊ ، أصبح الجندي يتقاضى راتباً شهرياً قدره عشرون درهما (كان الدرهم يساوى أربعة قروش تقريباً) . وكان مع الجند النظامية طائفة أخرى من الجند المتطوعة من البدو ، وطبقة الزراع وسكان المدن الذين اشتركوا في الحروب مدفوعين بموامل دينية أو مادية .

وكان تقسيم الجند تابعاً لجنسية أفراده ؛ فمنهم الحربية وهم الفرسان الذين كانوا يتسلّحون بالرماح ، وهؤلاء من جند العرب ، والمشاة وكانوا من الفرس ولا سيما الخراسانيين . وكان من سياسة الخلفاء أن يحكموا عرب الشمال والجنوب بترك بعضهم يحاربُ بعضاً ، حتى إذا ما انقضى العصر العباسى الأول دخل في الجيوش العباسية عنصر جديد أصبح أشدّ خطراً من الخراسانيين ، وهو عنصر الأتراك الذين كانوا يكوّنون القسم الرابع من الجيش العباسى .

وكان الجند العربى حتى آخر عهد الدولة الأموية من العرب . ولما جاءت الدولة العباسية التى قامت على أكتاف الفرس دخل العنصر الفارسى فى الجيش العربى . وليس من عجب إذا تطلّفل نفوذهم فى جسم الدولة .

ولما ولى المتعصم الخلافة سنة ٢١٨ هـ ، استكثر من الأتراك لأن أمه كانت تركية ، وزاد اعتماده على الأتراك حتى أربى عددهم على سبعين ألفاً ، فعمل المتعصم على تلافى هذا الشر وبنى مدينة سامرا شرق دجلة واتخذها حاضرة لهولته .

وكان من أكبر القواد المعروفين فى أول عهد الدولة العباسية : أبو مسلم الخراسانى ، وكان تحت إمرته جند للشرق الخراسانية ، وعبد الله بن على العباسى ، وكان على جند المغرب وأكثرهم عرب من بلاد الجزيرة والشام . فلما خرج عبد الله بن على بن على بن جعفر التصور واتصر عليه أبو مسلم بجنده

الخراساني ، كان هذا الانتصار في الحقيقة انتصاراً للفرس على العرب ، ومن ثم رجحت كفة الخراسانيين في الجيش . بيد أن للنصور خشي شراً أي مسلم وشراً جنده ، قضى عليه ، ورأى عدم الاعتماد على الخراسانيين ، لأن المعصية العربية كانت مازال في قوتها ، فاصطنع كثيرين من العرب ، وسلمهم قيادة جنده كما استعان ببعض أهل بيته . ومن أعظمهم عيسى بن موسى الذي انتصر على محمد بن عبد الله (بن الحسن بن الحسن العلوي) ، الملقب بالنفس الزكية ، وأخيه إبراهيم . وظهر من قواد العرب ممن بن زائدة الشيباني ، وكان من قواد الأمويين .

٤ - المعصية في الجيش العباسي :

كان من أثر انتصار البنية أو عرب الجنوب على المضربة أو عرب الشمال في موقعة مرج راهط ظهور سلطان الفرع الرواني ، كما كان من أثر النزاع الذي قام بين البنية والمضربة في الشام والعراق انهزام مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية في موقعة الزاب^(١) وزوال الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية على أنقاضها .

وكان أن المعصية كانت السبب في قيام الدولة العباسية ، فقد كانت السبب في إضعافها . ولا غرو فقد كانت المعصية على أشدها في بلاد المغرب بين الحجازيين الذين استوطنوا هذه البلاد بعد الفتح الإسلامي ، وبين الشأميين الذين نزحوا إليها في العصر الأموي . ويمكن البرغم من مساعدة إدريس ابن عبد الله العلوي على تأسيس دولة الإدارة في أيام المغرب الأقصى . وفي بلاد الأندلس اشتدت المعصية بين البنية والمضربة . وكان لذلك أثر كبير في زوال نفوذ العباسيين في هذه البلاد وقيام الدولة الأموية فيها .

(١) موضع بين الوصل وادبل من أول حدود أفريجان ، ويقال له : الزاب الأعلى .

ولم تقتصر التعصبة في الجيش المباسي على التعصبة العربية القبلية بين
الجنية والضرية ، بل تعدت ذلك إلى التعصبة القومية التي قامت بين الترك
والعرب ، تلك التعصبة التي ظهرت في عهد المتعم ، وكادت تؤدي بحياة حين
سار لمخاربة الإمبراطور البيزنطي ثيوفيل . إلا أن المجال الذي لم ينسح لهذه
الحركة ، لأن الأتراك أقصوا العرب نهائياً وأصبح لهم الأمر والنهي ، بعد أن
أزال المتعم أسماء العرب من ديوان العطاء ، فاندجوا في الأهليين واشتغلوا
بالزراعة والصناعة والتجارة .

٥ - أسلحة الجيش :

وكانت الدولة العربية تسخر في تزيين الجند وإمدادهم بما يحتاجون إليه
من المؤن والأسلحة . وكان الجيش يتألف من الفرسان والرجالة . وكان
الفرسان يتسلحون بالدروع والسيوف والرماح ، ويتسلح الرجالة بالدروع والخرايب
والأقواس والسهام .

وكان العرب في الجاهلية يستعملون هذه الأسلحة ويعنون بها عناية كبيرة ،
لأنهم كانوا يحسون بها أعراضهم ويستجلبون بها معاشهم ، وخصوصاً الأقواس
التي كان لهم في استعمالها مهارة فائقة ، لحدة أبصارهم ولحاجتهم إليها في الصيد .
وبلغ من مهارتهم في الرمي بالقوس أن الرامي كان يرى إحدى عيني الغزال دون
الأخرى إذا أراد .

ولما جاء الإسلام ساعدت العرب مهارتهم الحربية على غلبة الروم ، لأن
هؤلاء الروم لم يحسنوا الرمي . ولذلك كان قادة المسلمين يدربون رجالهم على إتقان
الرمي بالنبال . وكان عليه الصلاة والسلام يقول : « ارموا واركبوا ، وأن
ترموا أحب إلي من أن تركبوا » . ومن أقواله صلى الله عليه وسلم وهو

فأثم على المنبر: « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة . ألا إن القوة الرمي ،
ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي »

ولما سار الرسول إلى الطائف مطارداً فلول ثقيف الذين لجئوا إليها
واعتصموا بحصونهم ووزعوا المسلمين بالنبال من فوقها ، اضطرب الرسول أن يتصب
المتحقيق ويرميهم . . . وقد روى ابن هشام أن الرسول كان أول من رمى في
الإسلام بالمتحقيق ، وهو أداة ترمى بها الحجارة على الأعداء ، وقد استعمله
لأول مرة في قتال أهل الطائف . كذلك سار الرسول إليهم الدبابات ، وهي من
آلات الحرب ، يدخل الحاربون في جوفها ويدفعونها إلى جدار الحصن فيقبضونه
وهم في داخلها يحميهم سقفها وجوانبها من نبل العدو . كذلك استعمل الرسول
الضبور ليتقى به المسلمون النبل الموجه إليهم من قل ، وهي كالذباباة تقريباً ،
تصنع من الخشب المنطى بالجلد ، ويمكن فيها المهاجمون ويقربونها للحصن لقتال
حاميته وهم فيها ، وتعرف بالسيارات المصفحة اليوم .

وكان الرماة أم عنصر الرجال في الجيش . وكان هؤلاء الرجال يقفون في
صفوف متراصة يتقدمهم حاملو الرماح لصد هجمات الفرسان ، ويرتدون أقبية
قصيرة متدلّية إلى تحت الركبة وسراويل ونعالا . وكان الفرسان يلبسون الدروع
والخوذ المصنوعة من الصلب والحلّة بريش الأسود .

وكان لا اختلاط العرب بالفرس وغيرهم أثر في تحسين نوع أسلحتهم .
ولا يرجع تفوق العرب على أعدائهم إلى أسلحتهم التي استعملوها فقط ، بل إلى
مامتازوا به من النشاط والخفة وسرعة الحركة والمثابرة والصبر على تحمل الشدائد
والجلس وبذل النفس ونصرة الدين .

وكان عرض الجيش جزءاً من تدريب الجند في أوائل عهد الدولة العباسية ،
وبخاصة في عهد المنصور الذي اهتم اهتماماً كبيراً بالشئون الحربية . وكان يجب

أنه يمرض جنده وهو جالس على عرشه لابساً خوذته . فكانت تصف الجنود أمامه في ثلاثة أقسام : عرب الشمال (مضر) ، وعرب الجنوب (اليمن) والخراسانيون .

ومن أي جهة بحثنا في الجيش ، فإننا نصادف ما يصادفنا في العصر الحديث . من ذلك نظام الجاسوسية عند العباسيين ، فقد كانوا يستخدمون في ذلك كلا الجنسين من الرجال والنساء ، الذين كانوا يرحلون إلى البلاد المجاورة متسكرين في أزياج التجار والأطباء وغيرهم لجمع الأخبار ونقلها إلى دولتهم .

ولكن يحس العرب أنفسهم من غارات الإغريق أقاموا الحصون على تخوم دولتهم وهي التنفور . وهذا ضرب من الفنون الحربية التي تدل على نشاط العرب وولعهم بالحروب ونبوغهم الحربي الذي كان غريزياً فيهم . وكان حد سورية المقابل لآسيا الصغرى مصدراً للخطر بالنسبة إلى العرب . وقد تحاربت القوتان المتنافستان مدة طويلة ؛ فكانت كفة النصر ترجع مرة في جانب العرب وأخرى في جانب الإغريق . لذلك كانت هذه التنفور وهي : طرسوس ، وأذنة ، والمضيعة ، ومرعش ، وميلطية ، تقع طوراً في أيدي العرب وطوراً في أيدي الروم .

ولما استولى أبو جعفر للنصور على المدن الرومية الواقعة على حد سورية المقابل لآسيا الصغرى مثل طرسوس ، وأذنة ، ومرعش ، وميلطية ، حصنها وأحكم بناءها من جديد وأطلق عليها اسم « التنفور » .

ولما ولي هارون الرشيد الخلافة أنشأ ولاية جديدة سميت ولاية التنفور ، جعل لها نظاماً عسكرياً خاصاً ، وأقام فيها المقاتل ، كما أمدها بمهمات دائمة ، ومنح الجند علاوة على أرزاقهم أرضاً قاموا بتحصيرها وزراعتها هم وأسرانهم ، فازدهرت هذه التنفور على الرغم من الحروب المتصلة ، وأصبحت أحوالها في سر

ورخاء إلى أيام الخليفة الراضي ، ثم أخذت بعد ذلك في الأفول . وطالما كان العلماء والشعراء الذين يؤثرون حياة الراحة والدعة يلجئون إلى هذه الثغور للتفرغ للبحث والدرس .

٦ - إمرة الجيش :

كانت وحدات الجيش من القبائل العربية . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قائد جيوش المسلمين . ولما جاء الخلفاء الراشدون من بعده أسندت إليهم قيادة الجيش . ولما تطورت الأحوال وتعددت الجيوش المقاتلة في البلدان المختلفة بعد وفاة النبي ، أصبح من الصعب على الخليفة أن يقوم بهذه المهمة بنفسه ، فأخذ يختار أصلح الناس لقيادتها ممن عُرِف بالشجاعة والنجدة والإقدام ، واشتهر بالذكاء وحسن التدبير . وكان يعهد إلى هذا القائد باختيار الموظفين الذين يعملون تحت إمرته .

وقد عَدَّ ابن طباطبا^(١) الصفات التي يجب أن تتوفر في قائد الجيش فقال : « قال بعض حكماء الترك : ينبغي أن يكون في قائد الجيش عشر خصال من أخلاق الحيوان : جُرأة الأسد ، وحملة (أى قوة تحمله) الخنزير ، وروغان الثعلب ، وصبر الكلب على الجراح ، وغارة الدب ، وحراسة الكُرْكُ ، وسخاء الدبك ، وشفقة الدجاجة على الفراريج ، وحذر الغراب ، وسمّ تَعْرُو ، وهى دابة تسكون بخراسان تسمن على السفر والسكدة » .

وكانت طاعة القائد واجبة كطاعة الخليفة نفسه ، لأنه يُعتبر نائبه في القيادة وفي إمارة الصلاة . وإذا اجتمع أكثر من قائد في مكان واحد ، عين الخليفة

(١) الفخرى في الآداب السلطانية ص ٥٧ .

أحدم للصلاة بالناس ، فيُصبح هذا القائد بمثابة « قائد القواد » . وإذا انتهى الفتح ووقف القتال أصبحت مهمة هؤلاء القواد مقصورة على النظر في أمر الجند وتدريبهم وتحسين معداتهم وأسلحتهم كما هو المتبع في عصرنا الحاضر . وكان ديوان الجند الذي استحدثه عمر بن الخطاب ، أكبر مساعد على تحسين نظام الجند وضبطه في الإسلام .

ويرجع إلى قواد العرب تنظيم طريقة القتال ؛ فقد كان العرب في الجاهلية يتبعون طريقة الكَرّ والفرّ في القتال ، فيكرون على العدو ، وإذا ما آنسوا في أنفسهم ضعفاً فرّوا ، ثم عادوا فكروا ، وهكذا يسبّرون على غير ضابط أو نظام .

غير أن قواد المسلمين لم يرتاحوا لهذه الطريقة ، وجدوا أنها لا تكفل لم النجاح ولا تصلح لقتال الجنود المنظمة ، وزلت الآية الكريمة (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولٍ) . وأخذ المسلمون في أيام النبي يقفون لقتال صفوفاً كما يفعلون في الصلاة ، ثم يسبّرون للملاقاة العدو متضامنين ، ليس لأحدهم أن يتقدم عن الصف أو يتأخر عنه .

وفي عهد الأمويين والعباسيين اختلط العرب كثيراً بالفرس ، وأخذوا عنهم نظام التعبئة ، أي تقسيم الجيش إلى كتائب ، تكون إحداها في الوسط تحت إمرة القائد العام وتسمى « قلب الجيش » ، وتوضع واحدة إلى يمينها وتسمى « الميمنة » ، وأخرى إلى يسارها وتسمى « الميسرة » ، ثم تكون أمامها كتيبة — من الفرسان في الغالب — وتسمى « المقدمة » ، وخلفها كتيبة تسمى « ساقة الجيش » ؛ وذلك تركوا نظام الصفوف . وبعد تقدمهم في المدينة نفقنوا في طرق تعبئة الجيوش .

وقد عدل العرب عن اصطحاب نسائهم معهم إلى ميادين القتال ، بعد أن كن يصحبن الجيش ويخصصن لمن أما كن في المدن الحصينة . وكان القواد يحافظون على حسن سلوك الجنود ويشددون العقاب على كل من يعبث بالنظام أو يتعرض لأهالي البلاد المفتوحة بسوء . وما ساعد على حسن سلوكهم تحريم الخمر ، كما كان الجندي لا يملك أكثر من أربعة أشهر إذا كان بعيدا عن أسرته . وكان الجندي يكبرون ويتلون الآيات القرآنية في أثناء سيرهم للغزو والجهاد وفي أثناء المارك الحربية ، كما كانوا يدقون الطبول ويقرعون الصنوج لبث الحواس في نفوسهم . وقد اتصف الجندي العربي بالتفاني في القتال لاعتقاده بأن من يموت في سبيل الله يكون مصيره إلى الجنة .

٧ - الجيش في مصر

(١) الجيش في مصر حتى نهاية عهد الفاطميين :

أخذ ابن طولون جنداً كثيفاً من السودان والروم ، فضاقت داره بالخدم والعبيد والجنود ، الذين كانوا يقيمون بمدينة السكر التي أسسها صالح بن علي العباسي وأبو عؤن الذي خلفه في ولاية مصر . ولما ضاقت مدينة السكر بابن طولون ، أخذ مدينة القطائع حاضرة لدولته ، وفيها أقامت القطائع المختلفة من سودان ونوبيين وغيرهم من الجنود . وكان يقصر ابن طولون مكان يشرف منه في يوم عرض الجيش ، فكان يخرج من الباب الأوسط ويخرج عسكره من الجانبين الآخرين في عدد عظيم وفي أتم نظام وأكمله .

وفي عهد الإخشيد كانت مصر آمنة مطمئنة قوية بمجيشها ومالها . ولا عجب فقد بلغ عدد جيوشه (وكانوا من الأتراك والروم) أربعمائ ألف مقاتل ، عدا حرسه الخاص به . وكانت رواتب هؤلاء الجنود تدفع بانتظام من الموارد التي هيأتها ثروة هذه البلاد .

وقد استطاع جند مصر في عهد الإخشيد أن يصد محمد بن رائق الخزري الذي أراد أخذ مصر بتقليد من الخليفة العباسي ، وهزمه الإخشيد في العريش سنة ٣٢٨ هـ ، كما صد سيف الدولة الحمداني صاحب حلب ، وضم إلى حوزته مصر والمدينة والشام ، وأصبح من القوة بحيث يستطيع أن يأمر عماله وقواده بولاية العهد لابنه أنوجور .

وانقسم الجند في عهد أنوجور بن الإخشيد إلى فريقين : الإخشيدية ومماليك الأسرة الإخشيدية وأنصارها ، والكافورية وم أنصار كافور .

وقد وجه الفاطميون عنايتهم إلى إعداد جيش قوى يكون عدتهم وقت الحروب . وكان هذا الجيش يتكون من الأمراء وطوائف الجند . ولكل من هاتين الطبقتين مرتبة لا يحاوزها إلى غيرها ، فالأمراء كان يخلع على بعضهم بأطواق الذهب في أعناقهم ، والبعض الآخر يركب في المواكب بالقضب النضية . أما طوائف الجند فكانت تتكون من عدة عناصر ، كالمغاربة والأتراك والأكراد والنز والديلم والسودان . ولكل طائفة من هؤلاء قائد يراقبهم ويقوم بترتيبهم في مواقعهم ، وينسب بعض هذه الطوائف إلى الخلفاء كالحافضية نسبة إلى الخليفة الحافظ الفاطمي والأميرية نسبة إلى الخليفة الأمر الفاطمي ، والبعض الآخر ينسب إلى الوزراء كالجوشية نسبة إلى أمير الجيوش بدر الجمالي ، والأفضلية نسبة إلى الأفضل بن بدر الجمالي .^(١)

(ب) الجيش في عهد الأيوبيين والمماليك :

وفي عهد الأيوبيين اتخذ السلطان صلاح الدين الأيوبي جيشاً من الأكراد ، ظل عدة الدولة الأيوبية ، حتى جاء الملك الصالح نجم الدين أيوب ، فاقضى عدداً كبيراً من المماليك كان معظمهم من الأتراك . ويرجع السبب في ذلك إلى المنافسة التي قامت على الملك بينه وبين أخيه العادل الذي كان يرى أنه

أحق منه بالملك ، فقبض عليه العادل وحبسه بقلعة الكرك ، ففرق عنه جيشه من الأكراد ، ولم يبق معه غير مماليكه وطائفة من خواصه ، وأقاموا بالكرك حتى أطلق سراحه . فلما تولى نجم الدين أيوب سلطنة مصر بعد أخيه العادل ، حفظ للممالك حسن ثباتهم حين تفرق الأكراد ، فاستكثر من شرائهم ، ولهم لم قلعة بجزيرة الروضة ، جهزها بكثير من الأسلحة والآلات الحربية والأقوات ، كما أنشأ بها جامعا وستين برجاً ، ولما تم بناؤها انتقل إليها الملك الصالح بأسرته وانخذها داراً للملك وأسكن فيها مماليكه البحرية .

وقد ظلت قلعة الروضة عامرة بالممالك حتى زالت الدولة الأيوبية وتولى المزمز أئبيك سلطنة مصر ، فأمر بهدم قلعة الروضة ونقل جميع من بها إلى قلعة الجبل . وظلت الحال على ذلك حتى ولي الظاهر بيبرس عرش مصر ، فاهتم بعمارة هذه القلعة وإعادةها إلى ما كانت عليه في عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب وأسكن الأمراء في أبراجها .

ولما ولي المنصور قلاوون (٦٨١ هـ) سلطنة مصر ، نقل الممالك إلى قلعة الجبل ، ثم بنى الناصر محمد بن قلاوون « الطباقي » بها وجعلها مقراً للممالك السلطانية .

وقد وجه الملك الظاهر بيبرس عنايته إلى إعداد جيش قوى يكون عدته وقت الحروب ، فأخذ يستكثر من شراء الممالك لمحاربة أعدائه من الصليبيين والمغول ، كما عنى بتزيتهم تربية دينية وعسكرية ، فعين لكل طائفة منهم قسيساً يعلمهم القرآن ومبادئ الدين والقراءة والكتابة حتى يصلوا إلى سن البلوغ ، ثم يمرنون بعد ذلك على الأعمال الحربية ، فإذا ما أتموا تعلمهم ألحقو بجيش السلطان .

وكان هذا الجيش يتكون من الممالك السلطانية وجنود الحلقة . ولكل من هاتين الطائفتين مرتبة لا تتجاوزها إلى غيرها . فالممالك السلطانية هم أعظم الأجناد

شأنًا وأرفعهم قدرًا وأقربهم إلى السلطان منزلة ، ومنهم يؤمر الأمراء رتبة بعد رتبة . أما جنود الحلقة فكان لكل أربعين جنديًا منهم رئيس لا حكم له إلا إذا خرجوا للقتال ، فمليه ترتيبهم في مواقعهم ، وليس له أن يخرج أحدهم من الخدمة إلا بإذن السلطان أو نائبه .

وكان جنود هاتين الطائفتين يلبسون على رؤوسهم الكلونات^(١) الصفراء بغير عمامة ويلبسون قبية بيضاء ضيقة الأكمام من القطن التعلبيكي ، وفي بعض الأحيان تكون حمراء أو زرقاء ، ويشدون على أوساطهم بنودًا من القطن . ومن الأسلحة التي كان يستعملها المالك في حروبهم : السيف والرمح والقوس والنشاب . وهناك أدوات حربية استعان بها المالك في حروبهم ضد الصليبيين والمغول ، نخص بالذكر منها المجانيق والهبابيات ذوات المعجل والزخافات والقطاطيع التي كان يهدم بها أسوار القلاع التي كانوا يستولون عليها .

ولم تكن هناك مراتب ثابتة لهؤلاء الأمراء والأجناد ، بل استعاض عن ذلك بإقطاعات كان يمنحها السلطان لهم ، وكان المقطع (بفتح الطاء)^(٢) منهم يحل في الإقطاع محل السلطان ل يتمتع بفلاته وإيراداته ، ثم يؤول جميع ذلك إلى السلطان بمجرد انتهاء مدة الإقطاع المتفق عليها وبسبب وفاة المقطع . على أن السلطان كان يكافئ أمراءه وجنوده الأوفياء بأن يمنزل لورثتهم عن حقه في إقطاعاتهم . ولم تكن هذه الإقطاعات هي الشيء الوحيد الذي يمنحه السلطان لأمرائه وأجناده ، بل كان لهم نصيب معين في الفنائم ، ولم يروا تب أخرى من اللحم والتوابل والملق والزيوت سوى الإقطاع على أنها هبة من السلطان ،

(١) وهي أغطة للرأس تلبس وحدها أو بهامة .

(٢) أي التي يمنح الإقطاع .

وكانت هذه الرواتب تصرف في بعض الأحيان لمن لا إقطاع له من أولاد الأمراء.

ويُعد بيبرس أول من نظم جيوش المماليك تنظيمًا تامًا ، ولا عجب فقد كان قائداً ممتازاً ، ظهرت كفاءته في موقعة المنصورة ، وكان سلفه عز الدين أيبك الذي تزوج من شجر الدر رئيساً لقواد المماليك . وقد تكون جيش المماليك عامة وفي عهد المؤيد خاصة من ثلاث طوائف : جنود نظامية تنفق عليهم الحكومة ، ومماليك السلطان وتنفق عليهم الخاصة السلطانية ، وهؤلاء هم حرس السلطان ، وكانوا ذوى ثروة كبيرة ونفوذ عظيم ، بحيث يستطيعون خلع السلطان . أما الطائفة الثالثة فهم مماليك الأمراء وينفق عليهم أمراؤهم ، وكانوا يحرسون الأمراء ويساعدونهم ضد أعدائهم . وقد حافظ المماليك على صيغتهم الحربية حتى بعد ضعف شوكتهم باستيلاء السلطان سليم الأول على مصر سنة ١٥١٧ م . وكان المماليك في حروبهم ينظمون جيوشهم على هيئة مربعات ، يقف فرسانهم في وسطها ، ثم يدور القتال بغير نظام ، وبذلك كان من السهل إلحاق الهزيمة بهم برغم ما امتازوا به من الشجاعة .

(ج) الجيش في عهد العثمانيين :

وكان الجيش في عهد الدولة العثمانية يتألف من الإنكشارية (الجيش الجديد) التي أنشأها السلطان أورخان العثماني . وهؤلاء كانوا عضداً قوياً للدولة مدة من الزمن ، فقد كانوا في عهد السلطان سليمان القانوني يلبون نداء السلطان بمجرد دعوته لإيام الحرب . ولكن بعد عهد سليمان القانوني ضعفت الإنكشارية عن الدفاع عن الدولة ، وأصبحت مهمتهم محصورة في قبض الرواتب وأخذوا يتهبون للناس ، فسيطروا على السلاطين ، وتدخلوا في السياسة ، وانغمسوا في الترف ، وأهلوا الحرب ، واهتموا بمظاهر الأبهة ، وأصبحوا شرا مستطيروا على الدولة العثمانية .

وقد تمكن السلطان محمود الثانى من القضاء عليهم فى سنة ١٨٢٦ م وأحل محلهم جيوشاً حديثة قامت بتنظيمها بعثة أجنبية ، وأنشئت مدرسة حرية خاصة فى الآستانة . ولما خلفه السلطان عبد الحميد استحدث نظام التجنيد الإجبارى ، وقسم الجيش إلى فرق نظامية . وفرق احتياطية . وثقف على مبلغ ضعف الجيوش التركية إذ ذاك من استنجد السلاطين العثمانيين بمحمد على لقمع الثورات التى قامت فى ولايات الدولة ، ولا سيما فى حرب الوهابيين والبلقان .

(٥) الجيش فى المغرب

عُرِفَت قبيلة لمتونة المرابطية بشدة البأس وبراعة الرى . ويعتبر يوسف بن تاشفين منشىء الجيش فى الدولة المرابطية التى امتدت أطرافها إلى السودان جنوباً والأندلس شمالاً ، وإلى بلاد الجزائر شرقاً والمحيط الأطلسى غرباً . وقد أدخل يوسف بن تاشفين على الجيش المرابطى تعديلات جوهرية حتى أصبح من أعظم جيوش العالم فى المصور الوسطى عدداً وسلاحاً . وكان يوسف ، باعتباره أمير المسلمين ، هو القائد الأعلى للجيش . وكان معظم حكام الولايات ينتمون إلى قبيلتى لمتونة وجُدالة . وقد عمل المرابطون على الاحتفاظ بمخططهم الموروثة فى تنظيم المارك^(١) .

وقد اشتهر اللمتونيون بقوة البأس فى الحروب ، لا يفرون أمام العدو مهما تفوق عليهم فى العدد . كما اشتهروا بركوب الخيل . فلك كان معظم جيشهم من الفرسان . وكان أشجع جندهم من المشاة يقفون فى الصف الأول متقلدين الحراب الطويلة التى كانوا يفرسونها فى الأرض . وكانت قوة الفرسان لا تقل عن مائة ألف مقاتل من المدربين على الحروب والزودين بأحسن السلاح . وكان

(١) أشباح: تاريخ الأندلس فى عهد المرابطين والموحدين (القاهرة ١٩٥٨) ص ٤٧٨ .

الجيش الرابطي يتألف من فرق يحمل كل منها علماً خاصاً عليه نقوش تميزها عن سائر فرق الجيش ، وعلى كل من هذه الفرق قائد خاص . ويسير الجند إلى إلى حومة القتال بين قرع الطبول وأصوات الأبواق ، وقد رتبت صفوفه حسب القبائل المغربية على اختلافها .

وكان ترتيب الجند الرابطي يقوم على نظام خماسي ، وهو المقدمة ، والمؤخرة ، والميسرة ، والميمينه (ويؤلفان جناحي الجيش) ، والقلب : فالمقدمة تتألف من الجند المشاة ، والجناحان من وحدات الفرسان الخفيفة وحملة القسي وحملة النبال . ويتألف القلب من وحدات الفرسان الثقيلة ، وإليها يرجع الفضل غالباً في إحراز النصر في المعارك الحاسمة . أما القوى الخلفية أو الاحتياطية فكان يقودها يوسف بن تاشفين بنفسه باعتباره القائد الأعلى للجيش الرابطي . وتتألف هذه القوة من صفوة الجند وقوى الحرس على اختلافها^(١) .

وكانت كل فرقة من الجيش الرابطي تنتمي إلى إقليم أو مدينة : فالأندلسيون مثلاً يؤلفون قسماً خاصاً من الجيش ويحملون أعلام إشبيلية وقرطبة وجيان ومالقة وغرناطة وغيرها . وكانت قوة الحرس الخاص تتألف من أكثر الجند شجاعة وتمتاز بحسن القوام وقوة البدن والشجاعة والبراعة . وقد استعان يوسف بن تاشفين بتجار الرقيق في إقليم غانة ، واختار أمهرهم ودربهم على جميع الفنون الحربية ، وزودهم بالسلاح والخيول ، وأنشأ منهم حرسه الخاص ، وكان يتألف من ألفي جندي .

وكان جند الرابطين يحاربون بنفس الروح الإسلامية التي تحلّى بها الجند في صدر الإسلام ، يحاربون للجهاد ويظفرون بإحدى الحسنين ، النصر أو الشهادة في

سبيل إعلاء كلمة الله ونصرة الدين . وكان حب الرابطين للقتال في سبيل الله يظهر ظهوراً واضحاً في حروبهم ضد النصارى من الأسبان . ومن تقاليدهم الصلاة قبل بدء القتال وإذاعة أنباء النصر من أعلى المساقن وتلاوة البيانات الخاصة بالحروب من فوق المنابر في كافة أرجاء الدولة الرابطية .

وكانت أسلحة الجيش الرابطي في عهد يوحنا بن تاشفين خفيفة تمثل البداوة . وكانت تتألف من درق اللط وسيوف الهند ومزاريق الزاف والقنا الطوال . ولما طال مقام الرابطين في الأندلس ، اقتبسوا كثيراً من أسلحة ملوك الطوائف والأسبان ، فاعتمدوا على الخيل مع اعتمادهم على الجبال التي يطلق عليها سفن الصحراء ، ونسلكوا بالزرد والدروع والسيوف . ويبدو أن أسلحة المسلمين في الأندلس والمعارك التي خاضوها كانت في مستهل الحكم الرابطي في هذه البلاد على ما ذكره أبو بكر الطوطوشي^(١) حيث يقول :

« فأما صفة اللقاء وهو أحسن ترتيب رأيناه في بلادنا (الأندلس) ، وهو تدبير نفعله في لقاء عدونا ، أن تقدم الرجلة بالدرق السكاملة والرماح الطوال والمزاريق المستوية النافذة ، فيصفوا صفوفهم ويركزوا مراكزهم ورماحهم خلف ظهورهم في الأرض ، وصدورهم شارعة إلى عدوهم وهم جاثمون في الأرض . وكل رجل منهم قد أقيم الأرض ركبته اليسرى وترسه قائم بين يديه ، وخلفهم الرماة المختارون التي تمرق سهامهم من الدروع ، واخيل خلف الرماة . فإذا حملت الروم على المسلمين لم يتزعزع الرجلة عن هياتهم ، ولا يقوم رجل منهم على قدميه . فإذا قرب المدور شفهم الرماة بالتشاب^(٢) والرجلة بالمزاريق ، وصدور الرماح

(١) سراج الموك س ١٧٩ .

(٢) جنح النون والثين مع التشديد .

تلقاهم ، فأخذوا يمينه ويسرة ، فخرج خيل المسلمين بين الزمأة والرجالة قتال منهم ما شاء الله .

ولننقل الآن إلى الكلام على الجيش في عهد الموحدين :

كان النظام الذى وضعه المهدي محمد بن تومرت نظاماً عسكرياً محتماً ، وكان ذلك أمراً ضرورياً في الجهاد ، فوضع لأتباعه نظاماً يسمى « الطبقات » تتميز بمقتضاه كل طبقة عن الأخرى في وقت السلم والحرب . وفي مقدمة هذه الطبقات أهل المشرة وهم صحابة ابن تومرت ووزرائه ، ومنهم عبد المؤمن بن علي الذي ولى الأمر بعد ابن تومرت . وكانت الطبقات كلها تشارك في الحرب عند الضرورة . يدل على هذا موقعة البحيرة المشهورة التي هزم فيها المرابطون ابن تومرت هزيمة منكرة وقد فيها جل مناجبته وتوفى بعدها بقليل . ولم يتخذ الجيش الموحدى طابعه الكامل إلا في عهد عبد المؤمن بن علي الذي يعد من أعظم قواد العصور الوسطى (١) .

ولما آلت الخلافة إلى عبد المؤمن أنشئ نظام الطبقات ولم يبق منه سوى مجلس الحسين والسبعين . أما النظام الحربي فقد بقي على ما كان عليه في عهد ابن تومرت .

وكان المرابطون - كما ذكرنا - يعتمدون على الفرسان . أما الموحدون فقد كانوا أهل جبال . لذلك كانوا يعتمدون في حركاتهم على أنفسهم لا على دوابهم . وقد اقتبس عبد المؤمن تنظيم الصفوف من الطريقة الجرمانية ، ولعله أخذ هذه الطريقة من جند الأسبان أو النرمانديين في مقلية في حرب تونس والمهدي . فقد جعل كل صف يتألف من عشرة جنود ، ولكل وحدة قائدها الخاص . وكان عبد المؤمن يعنى عناية خاصة بتدريب الجند والقواد الذين كانوا يتميزون بحفة

الحركة والبراعة الحربية . وكان المشاة في الجيش الموحدى يختارون من أبناء رجال القبائل الجبلية ولا سيما قبائل مصمودة ، ويحملون حراباً يبلغ طول كل منها اثني عشر قدماً ، وتسمى « الأمراس » ، وكانوا يقذفون بها في وجوه الأعداء في قوة وسرعة^(١) .

وكان الجيش الموحدى ينقسم بوجه عام قسمين : الأول هو الجيش النظامى ويختار من أبناء القبائل الغربية ، والثانى ويختار من رجال الحرس ، ويقوم أمير المؤمنين بنفسه باختيارهم من أشد الشبان قوة وأعظمهم إخلاصاً . ولا يشترط فيهم أن يكونوا من المغاربة ، بدليل وجود كثيرين من ملهى الأندلس والصقالبة والسودانيين . وكان الجندى يتدرب تدريباً كافياً ويحصل على أكبر نصيب من المراتب يمدّه للقتال ويكفل له البراعة في وضع الخطط الحربية . وكانت الدولة الموحدية تزود الجند النظاميين بالسلح والنفاء والملابس ، وتقدم القبائل كل ما يطلبه أمير المؤمنين من شبان القبائل للاشتراك في المارك أو الجهاد ضد نصارى الأندلس . وكان كثير من المتطوعين يقدمون أنفسهم للجهاد سبيل الله ، بخلاف الجند الذين كانت القبائل الغربية تقدمهم للخدمة العسكرية الإجبارية . وكذلك كانت القبائل تسهم في تقديم الذخائر والمؤن عند نشوب الحروب .

وإذا عزم أمير المؤمنين على خوض غمار الحرب ضد أعدائه ، عقد مجلساً حربياً يشرح أمامه العوامل التى دعت إلى القتال ، ويبحث مع قواد جيشه خطة المركة وما يتصل بها من الهجوم أو الارتداد والخذع . وكانت الخدع البواعة من أهم فنون الحرب عند الموحدىين ، كأن يتصفقوا الفرار أو يتظاهروا بالانهزام أو نحو ذلك . وكان للموحدىين عيون يبنونها للوقوف على مواطن القوة أو الضعف عند العدو ، ثم يضعون خططهم على ضوء ما يتوفر لديهم من المعلومات الصحيحة .

وإذا ما استقر الرأي على خوض غمار المعركة عرض أمير المؤمنين الجيش واشترك في ترتيبه ، ثم ضرب قبته الحمراء ، بتحقيق عليها علمه الأبيض ، وارتدى ملابس القتال ، وامتطى فرسه المطهمة وقبض على سيفه المسلول بإحدى يديه ، وحمل المصحف الشريف في يده الأخرى . وكان ذلك إيذاناً بنشوب المعركة . وكانت المعركة عند الموحدين تقوم على فكرة التربيع^(١) ، وتوضع كل فرقة من الجيش تحت إمرة قائد خاص تؤلف فرقته إحدى الزوايا الأربع التي يتألف منها المربع . وتتألف قوة الجيش الرئيسية من المشاة النظاميين الذين يقفون في مقدمة الجيش ، وكان جندها يتسلحون بحراب طويلة . وبلى هؤلاء صفوف من الجند تسلحوا بالسيوف وعليهم الفروع ، ثم يليهم حملة النبال والقسي .

وقد تفوق الموحدون على المرابطين في فن الحصار ، حتى إن أكثر المدن منعة كانت تتحطم أمام سلاح الحصار الموحدى . وكان الموحدون يستعملون أسلحة متنوعة في الحصار : فأحياناً يستعملون الحراقات ، أو يقومون بقذف كميات ضخمة من الأحجار ، أو يطلقون المياه الفزيرة في قوة وغنف . وكان عبد المؤمن نفسه أستاذاً في فن الحصار . ففي حصار قاس التي قاومت أسوارها المنيعة مدة طويلة ، رأى عبد المؤمن يستعين بمياه النهر ، التي أمر بحفظها في خزانات ضخمة ، ثم يطلقها دفعة واحدة على الأسوار . وكذلك نراه يحرق أبراج مدينة وهران بالنيران الحارقة المصحوبة بقذف الآلات ، وكذلك نراه يفتح مدينة المهديّة بحيلة عمالة ، وذلك بتحطيم جدرانها القوية التي كان يسير عليها فازسان متجاوران . وبمثل هذه المهارة استولى عبد المؤمن على مدينة مراكش التي لم تقف أسوارها المنيعة عقبة في سبيل فتحها . وعلى هذا النحو سقط في أيدي الموحدين كثير من القلاع في أقصى المناور الجبلية في المغرب والأندلس ، وذلك بفضل آلات الحصار الضخمة التي كانت تقذف كتلا هائلة من الحجارة والكرات الملتهبة من الحديد .

٤ - البحرية

(١) الهجرة في الإسلام :

لم يكن العرب قبل الإسلام وفي صدره يُمنون بالحروب البحرية ، لبدوتهم وعدم تعودهم ركوب البحر وممارستهم أحواله . وكان أول من ركب البحر في عهد عمر بن الخطاب (١٣ - ٢٣ هـ) الملاة بن الحضرمي والى البحرين ، الذي توجه لتزويد بلاد فارس في اثني عشر ألفاً من المسلمين من غير إذن الخليفة . ثم عاد المسلمون إلى البصرة محملين بالفتنم ، بعد أن فقدوا سفنهم التي عبروا بها الخليج الفارسي . فلما علم عمر بذلك - وكان يكره ركوب البحر - غضب على الملاة وعزله .

ولما فتحت بلاد الشام شاهد العرب سفن الروم ، فتطلعت نفوسهم إلى مجازاة أعدائهم وركوب البحر مثلهم . وألح معاوية بن أبي سفيان على عمر بن الخطاب أن يأذن له بغزو بلاد الروم بحراً لقربها منه ؛ فكتب عمر إلى عمرو ابن العاص والى مصر يسأله أن يصف له البحر ، فكتب عمرو إلى عمر يقول : « يا أمير المؤمنين ! إني رأيت البحر خلقاً كبيراً يركبه خلق صغير ، ليس إلا السماء والماء ، إن ركذ أحزن القلوب ، وإن نار أزاغ العقول ، يزداد فيه اليقين قلة ، والشك كثرة ، ثم فيه كدود على عود ، إن مال غرق وإن نجا برق » . فلما جاء هذا الكتاب إلى عمر كتب إلى معاوية يقول : « لا والذي بعث محمداً بالحق لا أحل فيه مسلماً أبداً » .

ومما يدل على مبلغ كره العرب ركوب البحر ، أن عمرأ بعد أن تم له فتح مصر وأجلى الروم عنها (سنة ٢٠ / ٦٤٠) ، أراد أن يتخذ الإسكندرية - التي كانت حاضرة هذه البلاد منذ أيام الإسكندر المقدوني (سنة ٣٣٠ ق م) -

حاضرة لولايته الجديدة ، إذ كانت عامرة آهلة بالسكان ، وأرسل بذلك إلى الخليفة عمر . فسأل الخليفة رسول عمرو : « هل يحول بيني وبين المسلمين ماء ؟ » قال : « نعم يا أمير المؤمنين إذا جرى النيل » . فكتب إلى عمرو : « إني لا أحب أن تنزل بالمسلمين منزلاً يحول الماء بيني وبينهم في شتاء ولا صيف ، فلا نجعلوا بيني وبينكم ماء ، متى أردت أن أركب إليكم راحلتى حتى أقدم إليكم قدمت » ، وأشار عليه بأخذ مدينة أخرى غير الإسكندرية . ولا غرو فقد كان عمر بعيد النظر ، لأن العرب لم يكونوا أمة بحرية ، ومن ثم لم تعد الإسكندرية صالحة لأن تكون حاضرة للديار المصرية كما كانت من قبل .

وقد علل ابن خلدون^(١) سبب امتناع العرب في أول عهدهم عن ركوب البحر ، فقال :

« والسبب في ذلك أن العرب لبداوتهم لم يكونوا أول الأمر مهرة في ثقافته وركوبه ، والروم والأفرنجية لما رستهم أحواله ومرباهم في الثقل على أعواده ، مَرَّوْا عليه فأحكموا العناية بثقافته . فلما استقر الملك للعرب وشتمخ سلطانهم ، وصارت أم البحر خَوْلاً لم وتمت أيديهم ، وتقرب كل ذي صنعة إليهم بمبلغ صناعته ، واستخدموا من النوتية في حاجاتهم البحرية أمماً ، وتكررت ممارستهم للبحر وثقافته ، استحدثوا بصراء بها (أى بالبحرية) ، فثاقت نفوسهم إلى الجهاد فيه وأنشأوا السفن فيه والشواني^(٢) ، وشحنوا الأساطيل بالرجال وأمطوها المسافر المقاتلة لمن وراء البحر من أم الكفر ، واختصوا بذلك من ممالكهم ونفوسهم ما كان أقرب إلى هذا البحر وعلى حافته ، مثل الشام وإفريقية والمغرب والأندلس » .

(١) مقسمة ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .

(٢) الشواني : جم شونة ، وهم الركب المدد للجهاد في البحر .

ولما ولي عثمان الخلافة أعاد عليه معاوية الكرة في غزو الروم بجرأ ؛ فأذن له على ألا يحمل أحداً على ركوب البحر كرهاً ، بل يحمل الأمر اختيارياً . ونجح معاوية في غرضه ، فتشجع المسلمون وأقدموا على ركوب البحر ، وتفوقوا على الروم وغيرهم ، وكثر عدد السفن وأتقن تسليحها .

وكان لهذه القوة البحرية أكبر الأثر في اتساع الدولة الإسلامية ، فقد اشتبك والى مصر من قبل عثمان ، وهو عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، مع قسطنطين بن هرقل إمبراطور الدولة الرومانية الشرقية في البحر الأبيض المتوسط واتصر عليه في موقعه ذات السوارى^(١) ، مع أن عدد سفن المسلمين لم يجاوز مائتي سفينة وقفت أمام ألف سفينة كانت للعدو . كما فتح العرب كثيراً من الجزر الكبرى في البحر الأبيض ، وأهمها صقلية ورودرس ، وانتزعوها من يد الدولة البيزنطية . ويرجع الفضل في إنشاء أسطول للدولة العربية إلى عثمان بن عفان . ومن ذلك الوقت أصبح للأسطول الإسلامي تاريخ مجيد .

ولما ولي معاوية الخلافة عنى بإنشاء السفن الحربية . ولما كانت الدولة البيزنطية تغير على البلاد الإسلامية ، رتب معاوية لغزوها « الشواقي » و« الصوائف » ، بمعنى أنه وضع نظاماً يكفل استمرار الحرب بينه وبينهم شتاءً وصيفاً . وبلغ أسطول الشام ألفاً وسبعائة سفينة .

وفي عهد معاوية غزا عقبة بن عامر جزيرة رودس . وفي سنة ٥٣ هـ غزا الروم البيزنطيين^(٢) في عهد ولاية مسلمة بن مخلد (بتشديد اللام مع فتحها مع ضم الميم) (٤٧-٥٦٢ هـ) ، وقتلوا عدداً كبيراً من المسلمين ، على رأسهم وزدان مولى عمرو بن العاص . لذلك اهتم أمراء مصر ببناء السفن ، فأنشئت لأول مرة دار لبنائها في جزيرة

(١) سميت بهذا الاسم لكثرة سوارى المراكب واجتماعها .

(٢) تقع على البحر الأبيض المتوسط في مصر .

الروضة ، وذلك سنة ٨٥٤ . وقد احتفظت البحرية الإسلامية بمظمتها طوال العصر الأموي وفي الصدر الأول من العصر العباسي ، حتى بدأ الضعف يدب في جسم الدول الإسلامية في الشرق والغرب ، فأخذت القوة البحرية في الضعف ^(١) .

(ب) إمرة الأسطول

لما فتح العرب بلاد الشام وفلسطين ومصر ، أصبح إنشاء أسطول بحري ضروريا لصيانة الرافىء ومنازلة الأعداء . ومن ثم اهتم العرب بتجهيز الأساطيل وإعدادها ، وكانوا يحصلون على السلع التجارية أول الأمر من المدن الفينيقية التي اشتهر أهلها برحلاتهم الجريئة ، ثم أصبحوا يحصلون على هذه السلع من سورية ومصر وسواحل آسيا الصغرى . وفي سنة ٢٨ هـ احتل أسطول المسلمين جزيرة قبرس . وفي سنة ٣٤ هـ سار والى مصر في أسطول مؤلف من مائتى سفينة حارب به البيزنطيين الذين بلغ عدد وحدات أسطولهم ستمائة سفينة على مقربة من ساحل اللاذقية . وانتصر المسلمون انتصاراً باهراً . ولكنهم لما رأوا أن الهزيمة ستحل بهم إذا حاربت سفن العدو سفينة سفينة انضمت صفوفهم بعضها إلى بعض ، وأصابوا سفن العدو بالمزاريق وجموا عليهم بحراهم وسيوفهم ، وتحطم الأسطول البيزنطي ونجا قائده بعد عناء . ومنذ ذلك الحين تجنب المسلمون المناورات في حركاتهم الحربية والبحرية ، واهتموا بالالتحام بالعدو والانقضاض عليه .

وكانت السفن الإسلامية تبني في معظم المرافىء البحرية السورية والمصرية ، كما كانت هذه السفن أضخم من السفن البيزنطية ، غير أنها كانت في الغالب أقل منها سرعة . وكذلك كثر عدد سفن البحرية التجارية ولقيت التجارة البحرية

كل تشجيع . وكان بكل مرفأ منارة تدعى « الخشب » . ويظهر أن الأسطول لم يكن مؤلفاً من السفن التي اجتنتها الحكومة للهام الحربية فحسب ، بل كان زاماً على كل مقاطعة أو نفر أن تقوم بتقديم عدد معين من السفن إذا طلب منها ، وكان ذلك في أيام الفاطميين في مصر . وعلى هذا النحو صار صلاح الدين الأيوبي . وكان لكل سفينة حربية قائد (أو مقدم) له القيادة في كل ما يختص بالبحر في سفينته ، ومهنته تدريب الجند وتجهيز الحملات . في الوقت الذي كان هناك موظف آخر يدعى « الرئيس » يكون له الإشراف على الملاحة . وكان قائد الأسطول يدعى أمير الماء أو أمير البحر ومنه اشتق لفظ Admiral ، Amiral .

ويدن العرب للبيزنطيين بفضل تعليمهم الفنون البحرية . ولكن العرب الذين تعلموا هذه الفنون من البيزنطيين أصبحوا أساتذة أوروبا ، لما فطروا عليه من الشجاعة وحب المفامرة . يدلنا على ذلك أن بعض الاصطلاحات البحرية المستعملة في أوروبا لا تزال تحتفظ بعريقها إلى اليوم . وكان أثر العرب في شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط بوجه خاص ، أبعد مدى من أثر غيرهم من شعوب أوروبا . ويقول فون كيرمر : « وما يوضح لنا أن الأسطول العربي القديم كان نموذجاً لأساطيل الأقطار المسيحية ، أن كثيراً من الاصطلاحات العربية البحرية لا تزال شائعة على ألسنة البحارة في جنوبي أوروبا . نذكر من تلك الاصطلاحات كلمة Cable المأخوذة عن لفظ « حبل » العربي ، وكلمة Arsenal (والإيطالية Darsonal) المأخوذة عن لفظ « دار الصناعة » بالعربية ، وكذا كلمة Corvette المأخوذة عن لفظ « غراب » العربية .

(ح) البحرية في مصر

اشتهرت مصر في العصر الإسلامي بصناعة المراكب النيلية التي كانت تسير في النيل تحمل حاصلات البلاد بين جهات الوجهين البحري والقبلي ، كما

اشتهرت أيضاً بصناعة السفن التي تألف منها الأسطول المصري . وكانت هذه السفن تشحن بالأسلحة والمقاتلة لغزو بلاد الدولة الرومانية الشرقية عن طريق الإسكندرية ودمياط وثبّيس^(١) والقرما^(٢).

وقد اشتهر أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية (٤٥٤ - ٥٩٢ هـ) بإنشاء المراكب الحربية ، وجعل لها حول جزيرة الروضة أحواضاً كانت تعرف باسم « صناعة الجزيرة » . وظلت صناعة السفن بجزيرة الروضة حتى نقلها محمد ابن طنج الإخشيد مؤسس الدولة الإخشيدية (٣٢٣ - ٤٥٨ هـ) إلى فسطاط مصر في المصنع المعروف باسم « صناعة السفن » ، فبذلت المراكب الحربية والنيلية تصنع في « صناعة مصر » مرة وفي « صناعة الجزيرة » مرة أخرى .

ولم تقف مجهودات الفاطميين عند حد اهتمامهم بتكوين هذا الجيش ، بل رأوا على أرتتهديد البيزنطيين لبلاد الشام - وكانت تابعة لمصر - واستيلائهم على أمهات مدنها مثل أنطاكية وحلب ، أنهم في حاجة ماسة إلى أسطول قوى ؛ فأنشأ العزيز بالله الفاطمي ومن جاء بعده من الخلفاء الفاطميين المراكب الحربية في مدينة مصر والإسكندرية ودمياط . وكانت بعض وحداتها تسير للرباطة في الموانئ الشامية مثل عكا ، وصُور وعسقلان .

وقد أنشأ العزيز داراً لصناعة السفن بالمقاس بنى فيها ستائة مركب ، وصفها السبّعي المؤرخ المصري المتوفى سنة ٤٢٠ هـ بقوله . « إنه لم ير مثلاً فيها تقدم كبيراً ووثاقاً وحسناً » . ويحدثنا القريزي^(٣) أنه كان على رأس الأسطول

(١) ثبّيس (بكرين وأقصد النون) : اسم مدينة قديمة كانت قائمة في جزيرة صعيدة في الجهة الشمالية الغربية من بحيرة المنزلة .

(٢) القرما (بالتحريك) : من حصون مصر القديمة في الجهة الشرقية من بحيرة المنزلة بالقرب من ساحل البحر الأبيض المتوسط .

(٣) انماط الحفا بأخبار الحفا ص ١٣٣ .

المصرى فى ذلك العصر عشرة قواد ، عليهم رئيس هو « قائد القواد » ، وكان يسمى فى عهد الفاطميين « أمير الجيش » وفى عهد المالك « ناظر الجيش » . وكان هؤلاء القواد يقنولون مرتبات تبلغ عشرين ديناراً فى الشهر . وكان للأسطول ميزانية ضخمة من خراج الإقطاعات المحبوسة عليها . ولم يزل الأسطول المصرى محل عناية الخلفاء الفاطميين حتى قام النزاع بين الصليبيين ومصر ؛ فأمر شاور^(١) وزير الخليفة العاضد الفاطمى بإحراق القساطط ليحول دون وصول العدو ، كما أحرق مراكب الأسطول .

ولما زالت الدولة الفاطمية سنة ٥٦٧ هـ ، وانتقلت السلطة إلى صلاح الدين يوسف ابن أيوب مؤسس الدولة الأيوبية ، اهتم بأمر الأسطول اهتماماً كبيراً لمحاربة الصليبيين وصدّهم عن الموانئ الإسلامية ، فخصّص له ديواناً كبيراً ، عرف باسم « ديوان الأسطول » ، وأقرّ له ميزانية خاصة ، وعهد بهذا الديوان إلى أخيه العادل .

وكان معظم أفراد الشعب فى عهد هذه الدولة يكرهون الحروب البحرية ، كما كان السلاطين يضطرون لإرغام الناس على الاشتغال فى الأسطول إذا دعت الضرورة إلى تجهيزه . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أصبحت خدمة الأسطول فى عهد الدولة الأيوبية عاراً يُستَبْ به الرجل ، فإذا قيل لرجل : « يا أسطولى » غضب غضباً شديداً . ويظهر أن تلك الكراهية إنما جاءت على أثر تحول الحروب الصليبية إلى مصر ، فإذا قيل لرجل : يا أسطولى ، فكأنهم قالوا له أنت مثل الصليبيين الذين حملتهم الأساطيل إلينا ، ويرمز بهذا إلى الشر .

ولما آلت مصر إلى حكم المالك (٦٤٨ - ٩٢٣ / ١٢٥٠ - ١٥١٧)

(١) يفتح الواو هو أبو شجاع شاور بن مجبر بن نزار .

عمل الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ) على إعداد قوة بحرية يستعين بها في صد أعدائه الذين يفترون على بلاده من جهة البحر . فاهتم بإعادة شأن الأسطول إلى ما كان عليه في عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب (٦٦٧ - ٦٨٧ / ١٢٤٠ - ١٢٥٠) ، ومنع الناس من أن يتصرفوا في الأخشاب التي تبنى منها السفن ، كما أمر بإنشاء الشواني في ثغرى الإسكندرية ودمياط . وكان الملك الصالح نجم الدين يذهب بنفسه إلى « صناعة الجزيرة » ويشرف على تجهيزها . وقد تسنى له بذلك أن يعد أسطولا مكونا من أربعين قطعة حربية سيرها إلى جزيرة قبرص سنة ٦٦٩ هـ . ولكن قطع هذا الأسطول تحطمت على مقربة من هذه الجزيرة . ولما علم بيبرس بذلك شرع في إنشاء أسطول آخر ، وظل يتردد على دار الصناعة بمصر حتى تم إعداد هذا الأسطول .

وقد نسج على منوال بيبرس في عنايته بالأسطول ، الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩ - ٦٩٣ / ١٢٩٠ - ١٢٩٣) ، فأنشأ أسطولا مكونا من ستين مركبا جهزها بالآلات الحربية والرجال . ثم سار إلى دار الصناعة بجزيرة الروضة لاستعراض الأسطول ، وأقام لذلك احتفالا كبيرا أقبل عليه الناس من كل حبيب وصوب قبل الاحتفال بثلاثة أيام ، وبنوا لهم أماكن من الخشب وأخصاصا من القش على شاطئ النيل وعلى شاطئ جزيرة الروضة . وقد ازدحمت الطرقات والميادين بالأهالي الذين خرجوا من دورم لمشاهدة الاحتفال . ولما أقبل السلطان خرجت الشواني والحرايق والطرائد^(١) واحدة بعد أخرى ، وعلى كل من الشواني برج وقلمة . وتبارى الجند وأظهروا كثيرا من ضروب المهارة ثم عاد السلطان في عسكره إلى القلعة ، وأقام الناس بقية يومهم وإيلتهم في لهو ومرح .

(١) الحرايق : ضرب من السفن فيها مرامي نارية يرى بها المدفون البحر ، والطرائد

سفن صغيرة سريعة .

ومن ذلك تنبين ما وصلت إليه مصر الإسلامية في المصور الوسطى من تقدم ورقى في ميدان الصناعة الحربية والتجارية ، حتى ظهرت مصر بالمظهر اللائق بها بين الدول الحربية في ذلك الوقت . أضف إلى ذلك ما كان من احترام الأهلين لرجال الأسطول حتى إنهم أطلقوا عليهم « المجاهدين في سبيل الله » و « الفزاة في أعداء الله » ، كما كانوا يتبركون بدعائهم . وبذلك تغيرت نظرة الناس إلى رجال الأساطيل الذين كانوا يميرون بعملهم كما تقدم . وليس أدل على اهتمام مصر بأمر الأساطيل من اشتراك الأهالي مع الحكومة عند استعراض الجيوش الحربية والأساطيل أو عند توديعها للجيوش .

(٥) البحرية في المغرب :

كان للرايطين في عهد يوسف بن تاشفين أسطول صغير يتألف من السفن التي تنقل الجنود من المغرب إلى الأندلس . وكان عدد هذه السفن كبيراً بالنسبة إلى السفن الحربية . ولم يلبث الأسطول المراتبي أن ارتقى في عهد علي بن يوسف ، وأظهرت وحدته نشاطاً ملحوظاً في البحر الأبيض المتوسط . يؤيد صحة هذا القول ما ذكره الإدريسي^(١) « من أن أحمد بن عمر كان والياً لأمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين على جملة من أسطوله » . ومن ثم نرى أن الأسطول المراتبي في عهد علي بن يوسف كان ضخماً ، وأنه كان ينقسم إلى أقسام أو وحدات . وقد انتصر الأسطول المغربي على أسطول الفرنجة في فتح بلنسية وجزر البليار^(٢) . واشتهر من أمراء البحر في عهد علي بن يوسف : علي ابن ميمون الذي كانت له جولات بحرية رائدة على سواحل الأندلس وإيطاليا وفرنسا .

(١) المغرب وأرض السودان ص ٥٤

(٢) القشتلندي : صبح الأعني ج ٥ ص ٢٥٧ .

ولما انتقل الحكم إلى الموحدين تفوقت قوتهم البحرية . وكانت سفنهم على نوعين : أحدهما كان يستعمل لنقل الجند والمؤن إلى السواحل الأندلسية كما كانت الحال في عهد المرابطين ، وثانيهما يتألف من السفن الحربية .

وقد تجلت عظمة الأسطول الموحدى منذ عهد عبد المؤمن بن علي . ثم نهض نهضة مباركة في عهد ابنه يوسف بن عبد المؤمن ، وظهرت قوته في المارك البحرية التي قامت بين الموحدين والقطلونيين على مقربة من طرطوشة في بلاد الأندلس ، وفي موقعة المهدية التي كان يحتلها النورمانديون أصحاب صقلية ، وتغلب الموحدون بقيادة أمير البحر عبدالله بن ميمون على أسطول النورمانديين الذي كان يتألف من مائتي سفينة على الرغم مما أظهره من براعة في القتال ، وأغرق وأحرق أكثر سفنهم .

وقد عنى عبد المؤمن بن علي عناية خاصة بالجيش والأسطول ، وأنشأ المدارس الحربية لتخريج القواد الأكفاء والجند البواسل . ولكي يحافظ على الروح العسكرية جمع عبد المؤمن الشبان من القبائل المغربية ولا سيما من قبيلة مصودة . وكانت المدارس الحربية تقوم إلى جانب الفنون الحربية بتدريس كتب المهدي محمد بن تومرت وآثاره ونشر تلاميذه . وكان الطلبة يحفظون وصايا المهدي عن ظهر قلب .

ومن أهم مناهج الدراسة التدريب على استعمال الأسلحة على اختلافها ، وركوب الخيل والسباحة وأساليب الحصار براً وبحراً . وعلى مقربة من مدينة مراکش أنشأ الموحدون بركة « وضعت فيها القوارب والسفن الحربية الصغيرة السماء سفن التدريب » حيث كان الطلاب يتدربون على التجديف وقيادة السفن وكل ما يتصل بالفنون الحربية .

وكان التعليم في هذه المدارس على نفقة الدولة الموحدية ، عدا ما كان يمنحه

الطلاب من الخيل والأسلحة . وفي هذه المدارس يخرج كثير من القواد وكبار الضباط وحكام القلاع ^(١) .

هـ - البريد

البريد في الاصطلاح : هو أن يحمل خيل مصمّرات في عدة أما كن ؛ فإذا وصل صاحب الخبر المسرع إلى مكان منها وقد تعب فرسه ركب غيره فرساً مستريحاً ، فإذا وصل إلى المكان الآخر ركب غيره فرساً ، وهكذا حتى يصل البريد إلى المكان المقصود .

وأما معناه اللغوي : فهو مسافة معلومة مقدرة باثني عشر ميلاً ^(٢) . وقد اختلف في لفظ بريد ، فذهب بعضهم إلى أنه عربي ، وقيل إنه فارسي معرّب ، وأنه مشتق من بَرَد أو أَبْرَد بمعنى أرسل ، فتقول : بردت الحديد إذا أخرجت ما فيه . وقيل : من برد بمعنى ثبت . يقال : « اليوم يوم بارد سمومه » أي ثابت . وذهب آخرون إلى أنه فارسي معرّب ، وأن أصله بالفارسية « بريد دم » أي مقصوص الذنب ، لأن الفرس كانوا يقصّون ذنب بقل البريد ليتناز عن غيره من الدواب الأخرى ، وكان يطلق البريد على الرسول .

وكانوا يضعون البريد في أما كن معينة ، لحفظ الأموال وسرعة وصول الأخبار ^(٣) .

(١) البرية في عهد الأمويين والعباسيين :
وقد أدخل نظام البريد في أيام أكاسرة القرنين وقياصرة الروم . على أن

(١) أشباح : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ص ٤٨٩ — ٤٩١ .

(٢) وقد قدره الفقهاء وعلماء المالكة بأربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال .

(٣) ابن طيما : الفخرى في الآداب السلطانية ص ١٠١ — ١٠٢ .

مقاديره أو مسافاته كانت متفاوتة . وقد ذكر القلقشندي^(١) أن أول من أدخل نظام البريد في الإسلام معاوية بن أبي سفيان الذي أخذه عن الروم أثناء حكمهم في الشام ، ثم أدخل عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ) عدة تحسينات على نظام البريد ، وأصبح بذلك أداة هامة في إدارة شئون الدولة . وقد أثر عن عبد الملك أنه قال لأحد رجاله : « وليتك ما حضر بابي إلا أربعة : المؤذن ، فإنه داعي الله تعالى فلا حجاب عليه ، وطارق الليل ، فشر ما أتى به ولو وجد خيراً لنام ، والبريد ، فمتى جاء من ليل أو نهار فلا تمنعني ، فربما أفسد على القوم سنة حبسهم^(٢) البريد ساعة ، والطعام إذا أدرك ، فافتح الباب وارفع الحجاب وخل بين الناس وبين الدخول » .

وكان للبريد ديوان كبير في بغداد (أشبه بمصلحة البريد الآن) مزود بمحطات على طول الطريق نظراً لاتساع رقعة الدولة الإسلامية في ذلك العصر . وقد ظل حمام الزاجل مستخدماً في نقل الرسائل حتى خلافة المعتصم العباسي ، وساعدت معالم الطرق التي أقامتها الدولة للتجار في أسفارهم ، كما كانت نواة للبحوث الجغرافية . على أن البريد كان خاصاً بأعمال الدولة وليس لنقل مراسلات الجمهور . وكان صاحب البريد يراقب المال ويستطلع أخبار الأعداء . ويشبه هذا النظام قلم الخبايا في وزارة الدفاع الآن . وكانت مهمة صاحب البريد أول الأمر توصيل الأخبار إلى الخليفة من عماله في الأقاليم وبالعكس ، ثم توسعوا فيه حتى جاءوا صاحبه عيناً للخليفة ، ينقل أخباره إلى ولايته كما ينقل أخبار ولايته إليه .

وقد اهتم الخلفاء العباسيون بهذا النظام واعتمدوا عليه اعتماداً كبيراً في إدارة شئون دولتهم . وكان أبو جعفر المنصور يقول : « ما كان أحوطني إلى أن يكون علي بابي أربعة نفر لا يكون علي بابي أعف منهم ، قليل له : يا أمير المؤمنين من هم ؟ قال : هم أركان الملك . لا يصلح إلا بهم ، كما أن السرير لا يصلح إلا

(١) صبح الأعشى ج ١٤ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٢) يعني تأخيرم البريد .

بأربعة قوائم إن نقصت واحدة وهى (سقط) : أما أحدم قاض لا تأخذه فى الله
لؤمة لائمه ، والآخـر صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوى ، والثالث صاحب
خزاج يستقى ولا يظلم الرعية فإنى عن ظلمها غنى ، والرابع . . . ثم عـض على
إصبعه السبابة ثلاث مرات ، يقول فى كل مرة : آه آه . قيل له : ومن هو يا أمير
المؤمنين ؟ قال : صاحبُ بريد يكتب إلى بخبر هؤلاء على الصحة .

ولا شك أن المنصور استخدم ولاية البريد ، فكانوا عيوناً له وعوناً على
الإشراف على أمور دولته ، وبواسطتهم كان يقف على أعمال الولاية ، وعلى ما
يصدره القضاة من الأحكام ، وما يرد بيت المال من الأموال وما إلى ذلك . كما
كان ولاية البريد يوافقونه بأسعار الحاجيات من قح وحبوب ، وأذم وما كولات
وغيرها . ولقد بلغ من انتظام إدارة البريد فى عهده أن عماله كانوا يوافقونه بذلك
مرتين فى كل يوم ، فإذا صلى المغرب وافوه بما حدث طول النهار ، وإذا صلاوا
الصبح كتبوا إليه بما جرى فى الليل من أمور . وبهذا كان المنصور يقف على
كل ما يحدث فى الولايات الإسلامية .

وكثيراً ما كان الملوك والأمراء يحملون بينهم وبين صاحب البريد علامة
يتفقون عليها سراً ؛ فلا يعتمد أحدم كتاب صاحب بريده إلا إذا كان يحمل
تلك العلامة ، ولو كان الكتاب بخط صاحب البريد نفسه وخاتمه ، إذ قد يفعل
ذلك مرغماً . يدل على ذلك أن أبا مسلم الخراسانى لما دعاه المنصور إليه من
خراسان إلى بغداد ، وخاف أبو مسلم عاقبة تلك الدعوة اجتلف أبا نصر مالك
ابن الميثم على عسكره وقال له : « أقم حتى يأتيك كتابى ، فإن أتاك مختوماً بنصف
خاتم فأتنا ختمته ، وإن أتاك بالخاتم كله فلم أختمه » . فلما جاء أبو مسلم إلى
المدائن وقتله المنصور ، كتب إلى أبي نصر عن لسان أبي مسلم يأمره بحمل ما
خلف أبو مسلم ، وختم الكتاب بخاتم أبي مسلم ، فلما رأى أبو نصر الخاتم تاماً علم
أن أبا مسلم لم يكتب .

(ب) البريد في مصر :

وقد اهتم حكام مصر بالبريد . فقد روى المقرئى^(١) أن أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية عين أحد الأشخاص المقرئين إليه عاملاً للبريد في حاضرة الدولة العباسية ليؤاقيه بما يجرى في العراق ، واستطاع بفضل هذا الموظف أن يكشف عن نيات منافسيه في مصر ويبعدهم عنها .

وذكر أبو المحاسن^(٢) أن شفيماً اللؤلؤى كان صاحب البريد في مصر سنة ٢٩٢ هـ . ولو أننا لانعرف الكثير عن إدارة البريد في عهد الإخشيديين والفاطميين . فقد ذكر المؤرخون أنهم اهتموا بحمام الزاجل كوسيلة من وسائل نقل الرسائل . وقد اهتم الفاطميون بالحمام ، وأفردوا له ديواناً وجرائد بأنساب الحمام^(٣) .

وقد ذكر القلقشندي^(٤) أن الخليفة الفاطمي العزيز أعرب لوزيره يعقوب ابن كلث عن رغبته في رؤية القراصية البعلبكية ، فكتب الوزير من ساعته بطاقة أمر فيها المسؤولين عن حمام الزاجل في مصر ودمشق بأن يجمعوا الحمام وأن يعلق في كل طائر منها حبات من القراصية البعلبكية وأن ترسل إلى مصر ، وحضرت تلك الحمام بما علق عليها من القراصية في نفس ذلك اليوم . وقد وجه اليازورى وزير الخليفة المستنصر الفاطمي الحمام من إفريقية (بلاد تونس الحالية) ببلاد المغرب إلى مصر .

وقد بلغ نظام البريد في عهد بنى بويه (٣٣٤ — ٤٤٧ هـ) مبلغاً عظيماً من الدقة والسرعة ، حتى كانت الدولة تنقل البريد في أثناء الحرب بالجزازات^(٥) ،

(١) خطط ج ٢ ص ١٧٨ — ١٧٩ .

(٢) انجوم الزاهره ج ٣ ص ١٤٨ .

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ج ١٤ ص ٣٩٠ .

(٤) المصدر نفسه ج ١٤ ص ٣٩١ .

(٥) انظر تاج المروس .

وهي الحامل التي هي أشبه بالمربات التي تجرها الخيل السريعة ، وكان يركبها
رجال البريد ورجال الحرب وأمثالهم ممن يتطلب عملهم السرعة . فإن الفاطميين
لما غزوا على غزو مصر سنة ٣٠١ هـ ، استعمل على بن عيسى وزير الخليفة المقتدر
العباسي الجازات من بغداد إلى مصر ليقيم على حقيقة الحال في كل يوم .

وكان لبنى بويه أثر كبير في ترقية البريد . فقد أدخل نظام الدولة السامانية (وكان
يقال لهم الفيوج) ، وهم طائفة من موظفي البريد خصصوا في نقل البريد من
مكان إلى آخر .

وقد استعملت النار كوسيلة من وسائل المراسلة في القرن الثالث الهجري^(١)
(القرن التاسع الميلادي) على الساحل الإفريقي الشمالي ، حتى كانت الرسائل
تصل من طنجة إلى سبتة في ساعة واحدة ، ومن طرابلس إلى الإسكندرية في ثلاث
ساعات . ولم يبطل هذا النظام إلا في سنة ٤٤٠ هـ ، حين أثار المزمز بن باديس الفتن في
المغرب في وجه الفاطميين الذين لم يعودوا يستطيعون حماية الحصون من البدو^(٢) .

كذلك اعتمد العباسيون على حمام الزاجل في نقل الرسائل . وقد راج هذا
النوع من البريد عند فرق الباطنية ، وخاصة الإسماعيلية ؛ فقد استعان عبد الله
ابن ميمون بالطيور في نقل الأخبار إلى أنصاره^(٣) ، واهتم الفاطميون بالحمام
كوسيلة من وسائل نقل الرسائل . فقد ذكر القلقشندي^(٤) أن الفاطميين بالغوا
في العناية بالحمام حتى أفردوا له ديواناً وجزائراً بأنساب الحمام ، كما كان يفعل العرب
في معرفة أنساب الخيل .

(١) عريب بن سعيد : صلة تاريخ الطبري ج ١٢ ص ٢٨ .

(٢) الأمير شكيب أرسلان : تاريخ غزوات العرب ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٣) ابن النديم : كتاب الفهرست ص ٢٣٤ .

(٤) صبح الأعشى ج ١٤ ص ٣٩٠ .

والبريد محطات تسمى السكك ، وكانت تُزَوَّد بالخليل وراكبيها في كل سكة من سكك البريد على بعد ثلاثة أميال أوتة . وكانت طرق البريد منتشرة في الشرق والغرب ، ومن أهمها :

١ — من بغداد إلى القبروان بحذاء نهر دجلة ، ويمر بالموصل وسنجار ونصيبين والزقة ومغبيج وحلب وحماه وحمص وبعلبك ودمشق وطبرية والرملة والقاهرة والاسكندرية والقبروان .

٢ — من بغداد إلى الشام بحذاء الضفة الغربية لنهر الفرات ، ماراً بالأنبار وهيت ودمشق .

٣ — من بغداد إلى الشرق ، ماراً بجلوان وهمدان والري ونيسابور ومرو وبخارى وسمرقند حتى يصل إلى الصين . ومن مرو يبدأ طريق آخر يمر في أواسط خراسان حتى يصل إلى الطالقان ثم يَخْتَرِق نهر جيحون حتى يصل إلى فرغانة^(١) .

وقد ارتقى نظام البريد في مصر في عهد المماليك وخاصة في عهد السلطان الظاهر بيبرس الذي تنبه إلى ترقيته ، فوضع له نظاماً يكفل ارتباط جميع أنحاء مملكته بشبكة خطوط من البريد البري والجوي . وكان مركز هذه الشبكة قلعة الجبل^(٢) ، حيث كان يتفرع منها أربعة طرق برية ، يمتد أحدها إلى قوص ، والآخر إلى عيذاب^(٣) ، وثالث إلى الإسكندرية ، ورابع إلى دمياط ومنها

(١) حس إبراهيم حسن : تاريخ الاسلام السياسي ج ٣ ص ٢٧٥ .

(٢) جاء في كتاب النجوم الزهرة (طبم دار الكتب المصرية ج ٦ ص ٥٤) أن هذه القلعة لا تزال إلى اليوم قائمة بأسوارها البالية على جزء مرتفع منفصل من جبل المقطم شرق القاهرة ، تعرف على ميدان صلاح الدين . أنشأها الملك الناصر صلاح الدين في سنة ٥٧٢هـ ، وكان يحكم بها في بعض الأيام .

(٣) عيذاب : بلدة على ضفة بحر القلزم (البحر الأحمر الآن) كانت من أشهر المراسي في البحار ، تأتي إليها سفن اليمن والحبشة والمهند . وكانت في الماضي طريق الحج المصري ، يسر إليها الركاب عن طريق قوس ثم يركبون البحر منها إلى جدة .

إلى غزوة . ومن هذا المكان تنفر سائر الخطوط ، وتنصد للراسم السلطانية إلى أنحاء دولة المالك ، وترد إليها الرسائل من الولاية . وأصبح البريد في عهد الظاهر بيبرس يرد على مصر مرتين في الأسبوع .

وقد زود الظاهر بيبرس مراكز البريد بكل ما يحتاج إليه المسافر من مؤن وعلف ، كما راعى توافر المياه أو وجود قرية بجوارها ، وأعد بكل منها خيولا لا يسمح بركوبها إلا بمرسوم سلطاني .

وكان يشرف على إدارة البريد صاحب ديوان البريد ، وقد كان يقوم بحفظ ألواح البريد بالديوان ، وكانت من الفضة ، فإذا خرج بريدي إلى جهة من الجهات ، أعطى لوحاً من تلك الألواح ليعلقه بعنقه في ذهابه وإيابه . وقد نقش على أحد وجهي كل لوح عبارة « لا إله إلا الله محمد رسول الله » ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . ضرب بالقاهرة ، المحروسة ، وعلى الوجه الآخر « عز لمولانا السلطان سلطان الإسلام والمسلمين » .

وقد استخدم بيبرس حمام الزاجل في إرسال رسائله ، وكانت بالقلمة أبراج ومراكز معينة في جهات مختلفة كمراكز البريد البري ، واسكنها تزيد عنها في المسافة . فإذا نزل بها الحمام نقل البراج ما على جناحه إلى طائر آخر ليوصله إلى المنزل التي تليها .

وكان الإيجاز من أهم مميزات الرسائل التي ينقلها حمام الزاجل ، فكان يستفي فيها عن البسلة والمقدمات الطويلة والألقاب الكثيرة ، التي كانت تحفل بها الرسائل في ذلك العصر ، ويكتفى بذكر التاريخ والساعة ، وإيراد المطلوب في صيغة مقتضبة كالتى تستعمل في البرقيات في وقتنا هذا . وكانت الرسالة تشد تحت جناح الحمامة أو إلى ذيلها . وقد جرت العادة أن تكتب الرسالة من صورتين ترسلان

مع حامتين ، تطلق إحداها بعد ساعتين من إطلاق الأخرى ، حتى إذا ضلت إحداها أو نُقلت أو اُفترسها الجوارح ، أمكن الاعتماد على وصول الأخرى . وقد جرت العادة ألا يطلق الحمام في الجوالمطر ولا قبل تغذيته الغذاء الكافي . وكان حمام البريد السلطاني يتميز بعلامات خاصة ، كبصم منقارة ببعض خاصية أو قص ريشة بطرق معروفة ، فإذا وصل إلى قلعة الجبل ببطاقة تولى السلطان فضئها بنفسه .

٦ — الشرطة

الشرطة هي الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو الوالي في استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين ، وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية التي تكفل سلامة الجمهور وطمانينتهم . وقد عرفوا بذلك لأنهم أشرطوا أنفسهم بعلامات خاصة يعرفون بها . وكان عمر بن الخطاب أول من أدخل نظام العسس في الليل . وفي عهد علي بن أبي طالب نُظمت الشرطة ، وأطلق على رئيسها صاحب الشرطة . وكان يختار من عليّة القوم ومن أهل المعصية والقوة . وهو أشبه بالمحافظ في هذا العصر لأنه يتولى رئاسة الجند الذين يساعدون الوالي على استتباب الأمن . وكانت الشرطة تابعة للقضاء أول الأمر ، تقوم على الأحكام القضائية ويتولى صاحبها إقامة الحدود ؛ ولكنها لم تلبث أن انفصلت عن القضاء ، واستقل صاحب الشرطة بالنظر في الجرائم . وقد أدخل هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ) نظام « الأحداث » ، وكان صاحبه يضطلع بالأعمال العسكرية التي تعتبر وسطاً بين أعمال صاحب الشرطة والقائد ^(١) .

وكان صاحب الشرطة في مصر ينوب عن الأمير في القسقاط إذا غاب عنها . ولهذا يعبرون عن هذه الوظيفة أحياناً بخلافة القسقاط . وكان صاحب الشرطة هو

(١) مقفمة ابن خلدون ص ٢١٨ - ٢١٩ .

الذى يصلى بالناس إذا غاب الأمير أو الوالى ، وهو الذى يتولى أعطيات الجند وغير ذلك من الأعمال . وبعد أن فتح العرب مصر سنة ٢٠ هـ أصبح للشرطة ديوان فى مدينة القسطنطينية . فلما أسس صالح بن على الميمنى مدينة المنصورة سنة ١٣٢ هـ أنشئت فيها دار أخرى للشرطة أطلق عليها دار الشرطة العليا ، كما أطلق على دار الشرطة الأولى دار الشرطة السفلى . وبذلك انقسمت الشرطة قسمين :

١ — الشرطة السفلى ومقرها القسطنطينية .

٢ — الشرطة العليا ومقرها المنصورة . وربما سميت بهذا الاسم لأن مكان المنصورة (جبل يشكر وطولون) أعلى من القسطنطينية ، لذلك سميت الشرطة العليا لموقعها كما يسمى صعيد مصر «صعيد العليا» لموقعها . ولما فتح جوهر الصقل مصر سنة ٣٥٨ هـ نقل الشرطة العليا من المنصورة إلى القاهرة (١) .

وكثيراً ما كانت الشرطة والحسبة تسندان لشخص واحد مما يدل على خطورة مركز صاحب الشرطة فى الدولة الفاطمية . وكان ينبوب عن صاحب الشرطة موظفون يعملون على حفظ النظام واستتباب الأمن فى الأقاليم ، ويساعده القاضى وعامل المدينة .

ومن المناصب الهامة التى ظهرت فى عصر المماليك ، وظيفة «الولاية» ، وهى تقابل الشرطة ، ويقوم صاحبها بحفظ النظام والتبصير على الجناة والمفسدين وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية التى تكفل سلامة الجمهور .

وكان يقوم بأعمال هذه الوظيفة ثلاثة أمراء ، يتولى أحدهم المحافظة على الأمن فى القاهرة وفض المشاكل التى تحدث بين سكانها ، ويعهد إلى الثانى أداء مثل هذا العمل فى القسطنطينية ، أما الثالث فكان يلى شئون القرافة ، ولعله كان يحفظ النظام فى أثناء مرور الجنازات ويراعى الآداب العامة فى زيارة

(١) ابن ميسر : تاريخ مصر ص ٤٥ .

القبور ، وخاصة في أيام المواسم والأعياد ، كما كان يقوم بحراسة القبور خشية أن يعيث بها القصوص .

وكان صاحب المسس في القاهرة يتولى الإشراف على مطافئ الحريق بها ، فيجلس بعد صلاة العشاء أحياناً بمحطة المطافئ . وكان يوضع أمامه مشعل تشتعل فيه النار طوال الليل ، معه السقاءون والنجارون وغيرهم من العمال لإطفاء الحريق الذي قد يحدث في الليل .

ومن ذلك نرى أن الشرطة كانت تابعة للقضاء في أول الأمر ، تقوم على الأحكام القضائية ويتولى صاحبها إقامة الحدود . ولم تلبث أن انفردت عن القضاء ، واستقل صاحبها بالنظر في الجرائم ، وكانت الشرطة تؤهل صاحبها للحجابة أو الوزارة .

وكانت الشرطة في بلاد الأندلس على نوعين : شرطة كبرى وشرطة صغرى . وقد بين ابن خلدون ^(١) اختصاص كل من الشرطتين فقال ، إنها انقسمت إلى شرطة كبرى وشرطة صغرى ، وإنه جعل لصاحب الشرطة الكبرى الحكم على الخاصة من ذوى النفوذ والجاه ، واختص صاحب الشرطة الصغرى بالحكم على العامة . « ونصب لصاحب الكبرى كرسي يباب دار السلطان رجل ^(٢) يتبوهون المقاعد بين يديه ، فلا يبرحون عنها إلا في تصريحه » .

وكان صاحب الشرطة في إفريقية (بلاد تونس الحالية) يسمى في أيام ابن خلدون القوفى سنة ٨٠٨ هـ « الحاكم » ، ويسمى في بلاد الأندلس « صاحب المدينة » ، وفي مصر في عهد المماليك « الوالى » .

(١) انظر ص ٢٩ من مقدمة ابن خلدون المخطوطة بالمكتبة الزكية بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ١٠٠٦ وعليها خط المؤلف .

(٢) كنا في المخطوطات الثلاث المخطوطة بدار السبب بدمشق من مقدمة ابن خلدون .

الباب الثالث

النظام المالي

١ - موارد بيت المال

(١) الخراج :

تعمل السياسة المالية لكل دولة على تحقيق التوازن بين مواردها ومصارفها . وقد سارت الدولة الإسلامية على هذه السياسة منذ ظهورها ، فأنشأت بيتاً للمال يقوم على صيافته وحفظه ، والتصرف فيه لصالح الجماعة الإسلامية . وهو بهذا يشبه وزارة المالية في العصر الحاضر وصاحبه يقوم بتمهية وزير المالية . وكان يطلق عليه صاحب بيت المال .

والمال الوارد لبيت مال المسلمين ، إما أن يكون ضريبة عن الأرض أو عن أشياء أخرى غير الأرض . وأهم موارد بيت المال هي : الخراج ، والجزية ، والزكاة ، والفتية ، والفنية ، والمشور .

والخراج مقدار معين من المال أو المحاصلات ، ويفرض على الأرض التي صولح عليها الشركون .

ويؤخذ الخراج :

أولاً - عن الأرض التي فتحها المسلمون غنوة^(١) إذا غلب الخليفة عن تقسيمها على المحاربين ووقفها على مصالح المسلمين ، بعد أن عرض المحاربين عن نصيبهم فيها أو استرضام كما فعل عمر بن الخطاب .

ثانياً - عن الأرض التي أقاء (استحوذوا عليها دون قتال) الله بها على المسلمين ، فلكونها وصالحوا أهلها على أن يتركهم بخراج معلوم يؤدونه إلى بيت المال .

(١) الغنوة : (بفتح الغيم وسكون النون) الغنم ، أي نعتت بالثقل .

وكانت هناك ثلاثة أنواع من الأراضي لا يُفرض عليها الخراج ، وإنما يدفع عنها أصحابها عُشر ثمارها ومحصولاتها ، وتسمى الأرض المشرية . وقد ذكر الماوردي هذه الأنواع في كتاب الأحكام السلطانية^(١) ، وتتلخص فيما يلي :

١ — الأرض التي أسلم أهلها وهم عليها بدون حرب ؛ فهذه كانت تترك لهم على أن يدفعوا عنها ضريبة العشر زكاة ، ولا يجوز بمسء ذلك أن يوضع عليها خراج .

٢ — الأرض التي ملكها المسلمون عنوة إذا قسمها الخليفة على الفاتحين ؛ فهذه تعتبر أرض عشر ولا يجوز أن يوضع عليها خراج .

٣ — الأرض التي كانت تؤخذ من المشركين عنوة ؛ وهذه تعتبر غنيمة تقسم بين الفاتحين فيملكونها ويدفعون عنها العشر من غلتها ، وحينئذ تكون أرض عشر لا يوضع عليها خراج .

قال الماوردي : « والأرضون كلها تنقسم أربعة أقسام : أحدها - ما استأنف المسلمون لإحياءه ، فهو أرض عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج ، والقسم الثاني - ما أسلم عليه أربابه فهم أحق به ، فتكون على مذهب الشافعي أرض عشر ، ولا يجوز أن يوضع عليها خراج ، والقسم الثالث - ما ملك عن المشركين عنوة وقهراً ، فيكون على مذهب الشافعي رحمه الله غنيمة تقسم بين الفاتحين ، فيملكونها ويدفعون العشر من غلتها ، وحينئذ تكون أرض عشر لا يوضع عليها خراج ، والقسم الرابع - ما صولح عليه المشركون من أرضهم فهي الأرض المختصة بوضع الخراج عليها » .

ويقول الماوردي^(٢) أيضاً : « وأما الأرضون إذا استولى عليها المسلمون ،

(١) الأحكام السلطانية ص ١٣١ .

(٢) المعرقة ص ١٣٢ .

فتقسم ثلاثة أقسام : أحدها - ما ملكك غنوة وقهراً حتى فارقوها بقتل أو أسر أو جلاء . فقد اختلف الفقهاء في حكمها بعد استيلاء المسلمين ، فذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أنها تكون غنيمة كالأموال ، تقسم بين الفاتحين ، إلا أن يطيبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين . وقال مالك : تصير وقفاً على المسلمين حين غنمت ولا يجوز قسمتها بين الفاتحين ، وقال أبو حنيفة : للإمام فيها الخيار بين قسمتها بين الفاتحين فتكون أرضاً عشرية ، أو يعيدها إلى أيدي المشركين بخراج يضرب عليه فتكون أرض خراج .

١ - نوعا الخراج - وبوانه الخراج :

كان الخراج إما شيئاً مقدراً من مال أو غلة ، كما صنع عمر بن الخطاب في أرض السواد^(١) بعد فتحها . وقد بلغت ضريبة الفدان المزروع قمحاً في هذه الأرض في عهده ١٤ درهماً ، على اعتبار أن متوسط جباية الجزيب ٣٥٥٥ درهماً . والفدان يساوي ٣٥٥ جزيباً .

وإما حصة معينة مما خرج من الأرض ، وهذا ما يسمى بالمعاملة أو المزارعة ، كما عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على نصف ما يخرج من الأرض ، قليلاً كان أو كثيراً .

ولم يكن مقدار الخراج معروفاً تماماً في عهد الخلفاء الراشدين . وقد اختلف المؤرخون في تقديره ، فقصره بعضهم على جزية الرؤس التي كان مفروضاً أدائها على أهل الذمة ، وقصره غيرهم على ضريبة الأرض .

(١) سمي كذلك للحضرة والشجر والزرع ، لأن العرب قد تلحق لون الحضرة بالسواد فتضع أحدهما موضع الآخر . ومن ذلك قوله تعالى حين ذكر الحسين (مدهامتان) فوصفته الحضرة بالدمية وهي من سواد الليل . وقال الخطيب البغدادي في كتابه تاريخ بغداد (ج ١ ص ٢٤) : « إنما سمي السواد سواداً لأنهم (يعني العرب) قدموا بفتحون السكونة ، فلما نظروا سواد النخل قالوا : ما هذا السواد ؟ وبمعنى السواد من حديثه للوصول إلى عبادان طولاً ، ومن المذهب بالقادسية إلى حلوان عرضاً » .

ولم يكن الخراج ثابتاً : فقد كانت ضريبة الأرض ثقل وتكثر حسب الاهتمام بالتمديد وتحسين وسائل الري ، كما أن جزية الرؤوس كانت تتناقص بالتوالي ، لدخول أهل الولايات الإسلامية في الإسلام .

وقد سبق المسلمين غيرهم من الدول في فرض الضرائب على الأرض ؛ فقد أنشأ الرومان والفرس بكل إقليم من الأقاليم التي كانت خاضعة لهم ديواناً خاصاً بهذه الضرائب ، يكون لصاحبه الإشراف على حياتها وأوجه إنفاقها وبساعده في ذلك العمال والجباة والكتبة وغيرهم .

ولما فتح المسلمون البلاد التي كانت تحت سلطان الروم والفرس ، أبقوا هذه الدواوين على ما كانت عليه ، واستمرت لغة الدواوين كما كانت : الإغريقية بالشام ، والفارسية في فارس ، والقيطية في مصر . فلما ولي عبد الملك بن مروان الخلافة أمر بتعريب الدواوين في الشام وفارس ، ونقل ديوان مصر إلى العربية في عهد عبد الله بن عبد الملك بن مروان وإلى مصر من قبل الخليفة الوليد ابن عبد الملك ، وذلك سنة ٨٨٧ هـ . ويقال لكتابة الخراج « قلم التعريف » ، على ما ذكره المقريزي .

٢ - جباية الخراج - نظام الفاسم

وكان الخلفاء يعيّنون عمالاً مستقلين عن الولاة والقواد للقيام بجباية الخراج ، فيدفعون منه أرزاق الجند وينفقون على ما تحتاج إليه المصلحة العامة ، ويرسلون الباقي إلى بيت المال ليصرفه الخليفة فيما خصص له . ويشير أبو يوسف في كتابه « الخراج » إلى الصفات التي يجب توافرها فيمن يتولى جباية الخراج فيقول : « أن يكون وإلى ذلك قتيهاً عالماً ، مشاوراً لأهل الرأي ، عفيفاً . . . لا يخاف في الله لومة لائم . . . ولا يخاف منه جور في حكم إن حكم . . . » .

وكان عهد الخلفاء الراشدين عهداً عدل وتسامح ، لم يشتد فيه الولاية في جمع الجزية . وكانت الضرائب المفروضة على الأرض تقدر على حسب مساحة الأرض وجودتها ونوع المحصول . ولم تكن كلها تدفع نقداً ، بل كان بعضها يدفع عينا (أى من نفس المحصول) . وقد غني الولاية بأمر الرى لضمان جباية الخراج . وكانت الضرائب تمقتض إذا قل المحصول لسبب من الأسباب . وكان هناك نظامان لجباية الخراج هما : نظام القاسمة ، ونظام التزام .

وكان الخلفاء يشرفون بأنفسهم على جباية الخراج ، ويحاسبون الولاية وعمال الخراج حساباً عيباً . فمن عمر بن الخطاب لذلك نظاماً عرف بنظام القاسمة ، وذلك بعمل إحصاء دقيق لثروة الولاية قبل توليتهم ، ثم إلزامهم عند اعتزالهم أعمالهم بدفع نصف الأموال التي جمعوها أثناء ولايتهم ، والتي لا تسمح رواتبهم بتوفيرها . وعلى هذا رد معاوية إلى بيت المال نصف الثروة التي جمعها « ليطيب له الباقي » .

وقد قاسم عمر عمرأ ماله . يقول البلاذرى : « كان عمر بن الخطاب يكتب أموال عماله إذا ولام ، ثم يقاسمهم ما زاد على ذلك وربما أخذه منهم » .

وقد من الأمويون نظاماً دقيقاً للإشراف على جباية تلك الأموال . ففي عهد عبد الملك بن مروان كان يعمل تحقيق مع الجباة وموظفى الخراج عند اعتزالهم أعمالهم الإدارية . وكانوا يعتذرون حتى يقرؤا بأسماء من أودعوا عندهم ودائعهم وأموالهم ، ويردوا إلى بيت المال ما سلبوه من الأموال ، وهو ما يسمى بالاستخراج أو التكشيف .

وكان للتحقيق مع هؤلاء أماكن خاصة تسمى « دار الاستخراج » . وكان ذلك التحقيق لا يلبث أن يمتدى الحدود المشروعة ، ويفدو من شروطا
(١٥ - ٢)

الأخذ بالنار والانتقام الشخصي ، ذلك الانتقام الذي كان يعصبه عليهم حق أولئك العمال المستبدين ، وتمطشهم للثروة ، ونهمهم للمال .

٣ - نظام الالتزام :

يرجع نظام الإقطاع^(١) أو الالتزام في الإسلام إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد أقطع أناساً من مُزينة أو جُهينة أرضاً بقصد تعميرها فلم يعمروها وجاء آخرون فعمروها ؛ فاقتسم الجُهينيون أو المزينيون إلى عمر بن الخطاب فقال : من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين لا يعمرها فصرها قوم آخرون فهم أحق بها . وأقطع عثمان بن عفان عبد الله بن مسعود النهرين ، كما أقطع سعد ابن أبي وقاص قرية مُرمز .

ويقول المقرئ^(٢) : « وقد كان خلفاء بني أمية وخلفاء بني العباس يقطعون الأراضي من أرض مصر النفر من خواصهم ، لا كما هو الحال اليوم (أي في زمن المقرئ) ، بل يكون مال خراج أرض مصر يُصرف منه إعطية الجند وسائر السكف ، ويحمل ما يفضل إلى بيت المال ، وما أقطع من الأراضي فإنه بيد من أقطعه . وأما منذ كانت أيام السلطان صلاح الدين يوسف ابن أيوب إلى وقتنا هذا ، فإن أراضي مصر صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده . »

وأرض مصر على سبعة أقسام : قسم يجري في ديوان السلطان ، وهذا القسم ثلاثة أقسام : منه ما يجري في الديوان الخاص ، ومنه ما يجري في الديوان المفرد ،

(١) يقال : أقطع طائفة من العبيد أخذها ، وأعطى لإمام أذن في التصاها ، واستعمله لإمام سأل أن يعطها لإمام . والإقطاع : طائفة من أرس الخراج يعطها الجند فتجمل لهم غلتها رزقاً .

(٢) خطط ج ١ ص ٩٧ .

وقسم من أراضى مصر قد أقطع للأمواء والأجناد، وقسم ثالث جعل وقفاً محبباً على الجوامع والمدارس والخوانك^(١)، وعلى جهات البر وعلى فرارى واقفى تلك الأراضى وحقاقهم، وقسم رابع يقال له الأحباس، يجرى فيه أراضى بأيدى قوم يأكلونها، إما عن قيامهم بمصالح مسجد أو جامع، وإما يكون لهم لا فى مقابلة عمل، وقسم خامس قد صار ملكاً ببيع ويشترى ويورث ويوهب لكونه اشترى من بيت المال، وقسم سادس لا يزرع للمعز عن زراعته، فترعاه المواشى أو ينبت الحطب ونحوه، وقسم سابع لا يشمل ماء النيل فهو قفر . . .

وقد أورد الماوردى^(٢) نوعى الإقطاع فقال : « وهو ضربان : إقطاع استغلال وإقطاع تملك ؛ والثانى ينقسم إلى موات وعامر . والثانى وهو ضربان : أحدهما ما يتعين مالكه، ولا نظر للسلطان فيه إلا بتلك الأرض فى حق لبيت المال إذا كانت فى دار الإسلام، فإن كانت فى دار الحرب حيث لم يثبت للمسلمين عليها يد، فأراد الإمام أن يقطعها لملكها المقطع عند الظفر بها فإنه يجوز . »

وقد أوضح لنا الأستاذ جرومان طريقة كراء أرض القولة أو قبالة^(٣) الأراضى فقال : إن ذلك كان يحصل على طريقة المزداد على يد متولى خراج مصر بجامع عمرو بن العاص بالقساط، حيث ينادى على الأرض جزءاً جزءاً (أو كورة كورة) ويمطى لمن يرضو عليه المزداد لمدة أربع سنوات^(٤).

وقد أقطع أبو جعفر المنصور بعض أعيان دولته قطائع من الأرض ليعمروها ويسكنوها مكافأة لهم على ما قدموه من خدمات . وسرعان ما عمرت هذه

(١) الخوانك : جمع خانكاه وهو كلمة فارسية معناها «بيت» . وقيل : أصلها حوقاه أى اللوح الذى يأكلى فيه للكل . والخوانك حدثت فى الإسلام حول سنة اربعماية من الهجرة ، وصلت لتختل الصوفية فيها لعبادة الله تعالى . وهى بذلك أماكن العبادة

(٢) الأحكام السلطانية س ١٨١ - ١٨٢ .

(٣) القبالة بالفتح : الكفالة .

(٤) خطط ج ١ س ٨٢ .

القطائع واتسع نطاقها وازدحمت بالسكان ، وأصبحت كل قطيعة تُعرف باسم الرجل أو الطائفة التي تسكنها : ففري من بينها قطيعة العباس (بن محمد بن عبد الله ابن العباس) ، وقطيعة الربيع بن يونس ، وكان بها تجار خراسان من البراذين (بائى الثياب) ، وقطيعة صالح بن المنصور . وقد حذا أحمد بن طولون في مصر حذو أبي جعفر المنصور في بغداد حين أسس مدينة القطائع بمد أن ضاقت مدينتنا القساط والمسكر بخدمه وبماليكه وجنده ، وأعطى كل طائفة قطيعة خاصة بها ، ففري قطيعة السودان ، وقطيعة الروم ، وقطيعة الفراشين وغيرها^(١) .

على أن نظام الإقطاع لم يخل من العيوب ؛ إذ أن المقطع أو الملتزم يعمل على الإثراء وجمع الأموال الضخمة ، ولا يتردد في إرهاب الأهالي وإتقالم بأنواع الضرائب المختلفة ، ليستطيع أن يؤدي إلى الحكومة ما عليه من مال الخراج ويحفظ ما زاد لنفسه . والأهالي في ذلك مغلوبون على أمرهم ، فلما تصل شكاياتهم إلى السلطة المركزية ، لأن بعض الجباة كانوا يسلكون معهم بعض وسائل التعذيب .

وقد علق الدكتور جرومان على ما ذكره القرطبي عن طريقة إقطاع الأرض أو استئجارها فقال : « إن الشخص الذي يحوز الأرض باعتبارها ضيقة مستأجرة أو إقطاعية ، كان يؤدي عنها الخراج ، وإن إيجار هذه الأرض مدة أربع سنين مثلاً لم يكن سوى مظهر من المظاهر الرسمية ، وهو أشبه بحجة بحق ملكية الدولة لهذه الأرض . كما أن عبارة عجارة الأرض لا تدل فقط على إصلاح المسور وسد أفواه الترع وحفر الخللجان ، بل يدل أيضاً على إصلاح التربة ومانحتاج إليه الأرض من العمال . »

(١) البغوي : كتاب البلدان ص ٢٤٢ - ٢٥٤ .

ولم يكن الالتزام مقصوراً على إقطاع أجزاء من الأرض في الولاية الواحدة، بل قد يشمل ولاية برمتها. وقد ساد هذا النظام في العصر العباسي حين تولى الأتراك حكم الدولة العباسية، فكانوا يقطعون الولايات على أن يؤدوا للملك الخلافة مبلغاً من المال عدا الهدايا والطرف، كما كان متبعاً في نظام الإقطاع الذي ساد أوروبا في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين، وسار عليه الخلفاء العباسيون قبل المعتصم؛ فولى الرشيد عبد الملك بن صالح مصر صلاتها وخراجها، وولى المأمون عبد الله بن طاهر بن الحسين هذه البلاد (٢١١ - ٢١٣ هـ) على هذا النحو الإقطاعي، وحذا المعتصم حذو الرشيد والمأمون في تلك السياسة، فولى آتشاس التركي مصر (٢١٩ - ٢٢٩ هـ)، وقد الوثائق لإنتاخ (٢٣٠ - ٢٣٥ هـ) ^(١).

(ب) الجزية:

والجزية مبلغ معين من المال توضع على الرعوس، وتسقط بالإسلام، وثبت بنص القرآن لقوله تعالى: (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) ^(٢). والفرق بين الجزية والخراج أن الخراج على الأرض (وليس على الرعوس)، ولا يسقط بالإسلام، وقد ثبت بالاجتهاد (لا بنص القرآن). وقد فرضت الجزية على النصارى في مقابل فرض الزكاة على المسلمين حتى يشكلوا الفريقان، لأن النصارى والمسلمين رعية لدولة واحدة، ويتمتعون بحقوق

(١) الكنتى: كتاب الولاة والقضاة ص ١٦٣، ١٧٣، ١٨٠، ١٨٤، ١٩٥.

١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢.

(٢) سورة التوبة: ٩، ٢٩.

واحدة ، وينتقمون بمرافق الدولة العامة بنسبة واحدة . ولذلك أوجب الله تعالى الجزية للمسلمين نظير قيامهم بالدفاع عن القسرين وحمايتهم في الأقاليم الإسلامية التي يقيمون فيها . وفي ذلك يقول القرطبي في كتابه «الجامع لأحكام القرآن» : «الجزية وزنها فيلة من جزى يمرى إذا كافأ عما أسدى إليه ، فكانهم أعطوها جزاء ما منحوا من الأمن» . ويقول الماوردي : «واسمها مشتق من الجزاء ، فيجب على أولى الأمر أن يضعوا الجزية على رقاب من دخل النعمة من أهل الكتاب ليقروا بها في دار السلام ، ويلتزم لهم بذلك محققين ؛ أحدهما الكف عنهم ، والثاني الحماية لهم ، وليكونوا بالكف آمنين ، وبالحماية محروسين» . ولذلك فرض الشرع الجزية على كل الأشخاص الذين يجب عليهم الجهاد لو كانوا مسلمين لأن كلتا الطبقتين ، تكافأنا في الحقوق وتساويتا في الواجبات^(١) . وقد جمعت الجزية على النحو الآتي :

١ - أغنياء ويؤخذ منهم ٤٨ درهما .

٢ - متوسطو الحال ويؤخذ منهم ٢٤ درهما .

٣ - فقراء يكسبون ويؤخذ منهم ١٢ درهما .

٤ - ولا تؤخذ جزية من مسكين يتصدق عليه ، ولا من لا قدرة له على العمل ، ولا من الأحمى أو المقعد أو المجنون وغيرهم من ذوى العاهات ، ولا من المترهبين في الأديرة إلا إذا كانوا من الأغنياء . ولا يجوز إلا على الرجال الأحرار والعقلاء ، ولا تجب على امرأة أو صبي . وقد اختلف الفقهاء فيما وجبت الجزية عنه ، فقال علماء المالكية : وجبت بدلا عن القتل بسبب الكفر ، وقال الشافعي وجبت بدلا من الهم وسكنى الدار ، وقال بعض الحنفية : إنما وجبت بدلا عن النصر والجهاد .

(١) أبو يوسف : كتاب المراج س ٦٩ - ٧٢ .

ولست الجزية من مستحذات الإسلام ، بل هي قديمة فرضها اليونان على سكان آسيا الصغرى حول القرن الخامس قبل الميلاد ، كما وضع الرومان والفرس الجزية على الأمم التي أخضعوها ، وكانت سبعة أمثال الجزية التي وضعها المسلمون . والظاهر أن العرب أخذوا هذا النظام عن الفرس .

وقد حثت السنة قادة المسلمين على الرفق والإنصاف في جباية الجزية من القميين وحماية أرواحهم وأموالهم من عبث الجباة . والأخبار الواردة في معاملة المسلمين في صدر الإسلام لأهل الكتاب كثيرة تشهد بروح العدل والرفق والشعور النبيل نحوم . وتقضى القاعدة الفقهية أو دستور الإسلام فيما يتعلق بطريقة أخذ الجزية من دافعها بأنه « لا يضرب أحد من أهل القمة في استيلائهم الجزية (أى لحلمهم على دفع الجزية) ، ولا يقاموا في الشمس ولا غيرها ، ولا يحمل عليهم في أبدانهم شيء من المسكاره ، ولكن يرفق بهم ، ويحبسون حتى يؤدوا ما عليهم ^(١) » .

وهذا أبو يوسف قاضى هارون الرشيد يكتب إليه ، والدولة العباسية في أوج عزها وسلطانها فيقول : ينبغي يا أمير المؤمنين أيديكم الله ! أن تتقدم في الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد صلى الله عليه وسلم ، والتنفذ لهم حتى لا يُظلموا ، ولا يؤذوا ، ولا يُكلفوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شيء من أموالهم بحق يجب عليهم . فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فأنا حسيبه » .

وكان فيما تكلم به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه عنده وقته : أوصى الخليفة من بعدى بذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرقى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من ورائهم ، ولا يكلفوا فوق طاقتهم .

(ح) الزكاة

الزكاة معناها الطهارة ، فكان إخراج من المال يطهره من تبعه الحق الذي جعل الله فيه للسالكين .

فكما أن إخراج شيء من المال يطهره ، فكذلك يبعد عن صاحبه نظرة الحقد والحسد من الفقراء ، ويذهب عن نفس صاحبه الشح والآثرة ، قال الله تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) .^(١)

وقد خص الله سبحانه وتعالى بعض الناس بالأموال دون بعض نعمه منة عليهم ، وجعل شكر ذلك منهم إخراج سهم يؤديه إلى من لا مال له ، نيابة عنه سبحانه فيما ضمنه بقوله : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا) .^(٢)

والزكاة شرعاً : تملك جزء مال عينه الشارع لاستحقاقه بشرائط مخصوصة ، وهناك خمسة أشياء يجب فيها الزكاة :

١ — زكاة النقد (الذهب والفضة) ، ويجب الزكاة فيهما إذا بلغ النصاب ؛ فنصاب الذهب عشرون مثقالاً ، والمثقال يساوى بالعملة المصرية ٥١ قرشاً تقريباً ، ونصاب الفضة مائتا درهم ، والدرهم يساوى نحو أربعة قروش مصرية . فإذا بلغنا هذا النصاب وجب على المالك إخراج ربع المشر .

٢ — زكاة السوائم^(٣) ؛ وهي : الإبل والنعم . فأول نصاب الإبل خمس وفيها

(١) سورة البقرة ٢ : ٢٦١ .

(٢) سورة هود ١١ : ٦ .

(٣) السائمة هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البراري في أكثر السنة بقصد اللد أو النسل أو اللبن التي يراد به تلويثها لاذبحها ، فلو اتخذت للذبح أو الحمل أو الركوب أو الحلب فلا زكاة فيها .

شاة ، وهكذا في كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض^(١) وفي ست وثلاثين بنت لبون^(٢) ، وفي ست وأربعين حقة^(٣) ، وفي إحدى وستين جذعة^(٤) ، وفي ست وسبعين بنتا لبون . فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى مائة وعشرين . ثم تتألف الفريضة فيؤخذ في كل خمس شاة مع الحقتين .

أما زكاة البقر والجاموس ، ففي كل ثلاثين تبيع أو تبعة^(٥) ، وفي أربعين مِئنة^(٦) إلى ستين ففيها ضعف ما في الثلاثين ، ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مِئنة .

أما نصاب الفهم (ضأن ومعزا) ففي كل أربعين شاة ، وفي كل مائة وإحدى وعشرين شاتان ، وفي المائتين وواحدة إلى أقل من أربعمائة ثلاث شياه ، وفي أربعمائة أربع شياه ، وما زاد ففي كل مائة شاة .

ولا زكاة في غير ما ذكر من الحيوان ؛ فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير إلا إذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة .

٣ — زكاة عروض^(٧) التجارة ، ومنها ربع العشر ، بشرط أن تبلغ قيمتها نصيبا من الذهب والفضة ، وأن يحول عليها الحول .

(١) هي ما بلغت من الإبل سنة ودخلت في الثانية .

(٢) هي ما أتمت سنتين ودخلت في الثانية .

(٣) يكسر الماء ما أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة .

(٤) يفتح الجيم والقال ما أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة .

(٥) التبيع : الذي يتبع أمه ، وهو ما أول سنة .

(٦) المئنة : ما أول سنتين .

(٧) عرس (يكون الزاء) وهو ما ليس بذهب ولا فضة .

٥ — المعلن والركاز ، وهما بمعنى واحد ، وهو شرعاً : مال غنر عليه تحت الأرض ، سواء كان معدنا خلقياً خلقه الله تعالى ، بدون أن يضعه أحد فيها ، أو كان كنزاً دفنه الكفار . قال الحسن البصري : ملاكان من ركاز في أرض الحزب فقيه الحس ، وما كان في أرض السلم فقيه الزكاة (وهو ربع العشر) .

٥ — زكاة الزرع والثمار : وحكم زكاتها ، أنه يجب فيها العشر إذا كانت خارجة من أرض تسمى بالمطر أو الشيع (الماء الذي يسبح على الأرض من المصارف وغيرها) ، ونصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تسمى بالدلاء ونحوها ، وأن يكون الخارج منها عما يقصد بزراعتها استغلال الأرض ونماؤها^(١) .

مصرف الزكاة :

والزكاة تصرف على الأشخاص المذكورة في قوله تعالى : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَارِصِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)^(٢) . وقال صلى الله عليه وسلم : « أَيْرِثُ أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَاؤِكُمْ وَأَرُدَّهَا عَلَيَّ فَقَرَأْتُكُمْ » .

وقد اختلف علماء الفقه وأهل الفقه في الفرق بين الفقير والمسكين ، وفي حد الفقر الذي يجوز معه الأخذ من الصدقة . والعاملون عليها هم الجيئة الذين يندبهم الإمام لتحصيل الزكاة ، والمؤلفة قلوبهم هم الذين كانوا يظهرون الإسلام ، ليتألف المسلمون بذلك قلوبهم . وقد انقطع هذا الصنف بعد ظهور الإسلام . ويقصد « بالرقاب » أن يمتق الرقيق لضمان ولائهم للمسلمين . والفارصون هم الذين ركبهم الدين . وقوله تعالى : (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) ويراد بهم الفزاة وموضع الرباط ، الذين

(١) الاوردى : الأحكام السلطانية ص ١٠٨ - ١١٧ .

(٢) سورة التوبة ٩ : ٦٠ .

يعطون ما ينفقون في غزوم سواء أكانوا قراء أم أغنياء . و (ابن السبيل) هو الذي انقطعت به الأسباب في سفره وبعده عن بلده ومستقره وماله ، فإنه يعطى من الصدقة وإن كان غنياً في بلده .

وكان للزكاة ديوان خاص بها في حاضرة الخلافة ، وله فروع في سائر الولايات والبلدان .

(٥) النبي والفقيه :

والنبي كل مال وصل من المشركين للمسلمين عفواً من غير قتال ، ولا بإيحاء^(١) خيل ولا ركاب .

وخمس النبي يقسم خمسة أسهم متساوية : سهم للرسول ينفق منه على نفسه وأزواجه ، ويصرفه في مصالحه ومصالح المسلمين ، وقد سقط بموته صلى الله عليه وسلم .

أما أربعة أخماس الخمس قسم لثلاثي القربى ، فيراد بهم قربي الرسول ، واختلف فيهم : فقيل لهم قريش كلها ، وقيل بنو هاشم وبنو عبد المطلب . وقيل بنو هاشم خاصة ، وسهم لليتامى ، وسهم للساكنين ، وسهم لابن السبيل ، وذلك عملاً بقوله تعالى : (مَا أَقَامَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ^(٢)) ، وبقوله صلى الله عليه وسلم : « مَالِي مِمَّا آتَاكَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْخُمْسُ وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ » .

(١) الإيحاء : سرعة السير . والركاب الإبل التي يسافر عليها ، لا واحدة لها من لفظها أي لم يندوا في تحصيله خيلاً ولا إبلًا ، بل حصل بلا قتال .

(٢) سورة المفسر ٥٩ : ٧ الآية (بضم الهمزة) في المال فقط . يقال صار النبي دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لنا ومرة لهما والجمع دولات ودول .

وكانت أربعة أخماس النبیء الباقية تقسم في صدر الإسلام بين الجند في الأعمال الحربية وما تتطلبه من شراء الأسلحة وغيرها من معدات الحرب . وقد ظلت الحال على ذلك حتى دون عمر الدواوين وقدر أرزاق الجند .

والغنيمة في اللغة : ما يناله الرجل أو الجماعة بسبب ، وهي كل ما أصابه المسلمون من عساكر الكفار عن طريق الحرب . وقال الشافعي : « كل ما حصل من الغنائم من أهل دار الحرب من شيء قل أو كثير من أرض أو متاع أو غير ذلك قسم : إلا الرجال البالغين فإن الإمام فيهم مخير أن يمن أو يقتل أو يسبي ، وسبيل ما أخذ منهم وسبب سبيل الغنيمة . واختلاف الفقهاء في « السلب ^(١) » هل هو لقتال ، أو أن حكمه حكم الغنيمة فيقسم على الغنائم » .

وقد جرت العادة أنه إذا جمعت الغنائم لم تقسم حتى تتجلى الحرب لتلايقهاغل الجند بها فتحل بهم المزية كما حدث في غزوة أحد . فإذا انتهت الحرب مجل أمير الجيش يقسمها في دار الحرب . ومع ذلك فإنه يجوز تأخيرها إلى دار الإسلام بحسب ما يراه أمير الجيش .

ويبدأ الإمام بإخراج الخمس من الغنيمة ، فيقسم بين أهل الخمس على خمسة أسهم ، وهم الذين ورد ذكرهم في قوله تعالى : (وَأَعْلَوْا إِنَّمَا فَتَنَتُم مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَهُ وَلِرَسُولٍ وَلِلَّذِي الْقُرْآنُ وَالْيَقِينِ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) (سورة الأنفال ٨ - ٤١) . وقد تقدم ذكرهم في باب النبیء .

والأربعة الأخماس الباقية ملك للغنائم ؛ غير أن الإمام إذا رأى أن يمن على الأسرى باطلاقهم قتل ، وبطلت حقوق الغنائم فيهم . يدل على ذلك قول

(١) السلب : ما كان على اللقول من لباس يقيه وما كان منه من سلاح يقاتل به .

الرسول : « لو كان المعلم بن عدى حياً وكفى هؤلاء الثبني »^(١) (يعنى أسارى بدر) لتركهم له . وللإمام أن يقتل جميع الأسرى ، وكان للرسول سهم كسهم الفانمين ، حضر أو غاب ، وسهم الصفي ، بمعنى أنه يصطفي سيفاً أو خاصاً أو دابة ، وكانت صفية بنت حيي من الفتي من غنائم بدر . وكان العرب في الجاهلية يرون أن للرئيس الحق في أخذ ريع الفتيمة ، وفي ذلك يقول شاعرهم :

لَكَ الْمِرْبَاعُ مِنْهَا وَالصَّفَايَا وَحُكْمُكَ وَالنَّشِيطَةُ وَالْفُضُولُ^(٢)
يقال : رُبِعَ الجيشُ يربعه ربعة إذا أخذ ريع الفتيمة ، فكان يأخذ بغير شرع ولا دين الربع من الفتيمة ، ويصطفي منها ، ثم يتحكم بعد الصفي في أى شيء أراد ، وكان ماشد منها وما فضل من متاع وغيره له .
فأحكم الله الدين بقوله : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ)
وأبقى سهم الصفي لنبيه وأسقط حكم الجاهلية .

وقد أطلق الله سبحانه القول في الأربعة الأخماس للفانمين . وبينه النبي صلى الله عليه وسلم ، ففاضل بين الفارس والراجل ، لفضل غنائه ، واختلف في قدر تفصيله ، فقال أبو حنيفة : يعطى الفارس سهمين (السهم الثاني ملوقة للفارس) ، والراجل سهماً ، وقال الشافعي يعطى الفارس ثلاثة أسهم ، والراجل سهماً ، وإذا حضر الوقعة بأفراس لم يسهم إلا للفارس واحد ، على قول الشافعي . وقال أبو حنيفة : يسهم لأكثر من فرس واحد لأنه أكثر غناء وأعظم منفعة .

(١) الثبني : جمع ثني ، كرمي وزمى ، وقوله صلى الله عليه وسلم مكافأة ليدى في شأن قضى الصحيفة التي كتبها فريش في ألا يبايوا الهاتمية ولا الطلبة ولا بناكهوم . وهو منظم ابن عدى بن نوفل مات سكران في صفر قبل غزوة بدر بنحو سبعة أشهر .
(٢) هذا البيت لعبد الله بن غنم ، الفسي يطلب بهمام بن قيس ؟ والنشيط : ما أصاب الرئيس في الطريق قبل أن يصبر إلى مجتمع الحى ؟ والفضول : ما فضل من القسمة مما لا تصح قسمته على عدد الفرز ، كالجبر والفارس ونحوهما .

أما الأجراء والصناع الذين يصحبون الجيش لكسب الرزق ، فلا حق لهم في الفدية ، لأنهم لم يقصدوا قتالا ولا خرجوا مجاهدين .
وأما العبيد والنساء فلا يسهم لهم ولا يرضخ^(١) أى لا يعطون العطاء الكثير .
وقيل يرضخ لهم ، واختلف في الأسيرة فقيل يسهم لهن ، وقيل لا .
وإذا جاء للجيش مدد قبل انجلاء الحرب شاركهم في الفدية ، وإذا جاءوا بعد انجلائها لم يشاركهم ، لأن سبب استحقاق السهم شهود اللوامة لنصر المسلمين .
أما من خرج لشهود اللوامة فمنه العذر منه كرض ، فقد اختلف في ثبوت الإسهام له وفيه .

وقد ذكر الماوردي^(٢) أن الفدية تشتمل على أربعة أقسام : أسرى وسبي وأرضين وأموال . فأما الأسرى : فهم الرجال المقاتلون من الكفار إذا أسرم المسلمون أحياء ؛ وقد اختلف في حكمهم . وأما السبي فهم النساء والأطفال الذين يقعون في الأسر ، ولا يجوز أن يقتلوا إذا كانوا أهل كتاب ، وإنما يقسمون في جملة الغنائم . وإذا كانت النساء من قوم ليس لهم كتاب كالمصرية وعبدية الأوثان وامتنعن من الدخول في الإسلام فإنهن يقتلن أو يسترقتن ، ولا يفرق فيمن استرقتن بين والدة وولدها . ويجوز قبول الفدية عنهن ؛ فإن فودي بهم أسرى من المسلمين في أيدي قومهم مؤوض الغانمون عنهم من سهم المصالح (بضم الميم) ، وكذلك في حالة المن عليهم . يدل على هذا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مع وفد هوازن حينما أتوه مستطفين فدسب قومهم بمخين ، وقد قسم النبي على الجيش . وإذا كان في السبلا ذوات أزواج بطل نكاحهن بالسبي سواء سبي أزواجهن أو لم يسين . وإذا قسم السبلا في الغانمين حرّم

(١) الرضخ : العطاء القليل .

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٢٥ .

وطوهم حتى يستبرأ بحبيضة إن كن من ذوات الأقراء ، أو بوضع الحل إن كن حوامل ؛ وإذا أسلم أحد الأيوين كان ذلك إسلاماً لصغار أولاده .

والأرض التي استولى المسلمون عليها غنوة وقهراً وفارقها أهلها بقتل أو أسر أو جلاء ، فقد ذهب الشافعي إلى أنها تكون غنيمة كالأموال تقسم بين الفاتحين ، إلا أن يطيبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين . وقال مالك : تصير وفقاً على المسلمين ولا يجوز قسمتها ، وقال أبو حنيفة : الإمام فيها بالخيار بين قسمتها أو وقفها .

أما الأموال فقد تقدم لنا القول فيها في أول هذا الباب .

(هـ) المأور :

يرجع نظام المأور إلى عهد عمر بن الخطاب . وكان تجار المسلمين الذين يقدون إلى دار الحرب (أى بلاد الكفار الذين ليس بينهم وبين المسلمين عهد) يدفعون العشر عن سلمهم ، فأمر عمر بأن يأخذ المسلمون العشر من تجار غير المسلمين الذين يقدون ببضائعهم إلى دار الإسلام ، وأمر بأن يؤخذ من أهل النمة نصف العشر ومن المسلمين ربع العشر إذا بلغ ثمن السلعة مائتي درهم فأكثر . وللإمام أن يزيد عن العشر أو أن ينقص عنه إلى نصف العشر ، أو أن يرفع ذلك عنهم إذا رأى في ذلك مصلحة . ولا يزيد ما يؤخذ على مرة من كل قادم بالتجارة في كل سنة ، ولو تكرّر قدومه . وكانت هذه الضريبة لا تؤخذ من التاجر إلا إذا انتقل من بلاده إلى بلاد أخرى ، وهذا ما نسميه في الوقت الحاضر بالضرائب الجركية .

وهناك مورد آخر من موارد بيت المال ، هو الأموال التي لا يعلم لها مستحق كاللقطة ، ومال من يموت وليس له وارث ، والأموال التي صالح عليها المسلمون أعداءهم .

الضرائب في عهد الأمويين والعباسيين

وقد زادت الضرائب في عهد بني أمية عما كانت عليه في عهد الخلفاء الراشدين ، فلم يراع الخلفاء الأمويون القواعد التي قررها أسلافهم ، بل جاوزوا حدود الضرائب التي فرضوها . وقد كتب معاوية إلى وُرْدان عامله على مصر « أن زد على كل امرئ من القبط قيراطا » : فكتب إليه وردان : « كيف أزيد عليهم وفي عهدهم ألا يزداد عليهم ؟ » .

وكانت الحال كذلك حتى في الولايات العربية ، فقد صادر أحد إخوة الحجاج ببلاد البين أملاك الأهالي ، وأثار حنقهم وسخطهم بفرضه ضريبة معينة (وظيفة) ، عدا المشر الذي قرره الاسلام ^(١) .

وفي عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٨) عمل في خراسان إحصاء جديد للسكان عامة ، وكلف كل شخص بسداد ما فرض عليه من الضريبة ، وزادت جزية كل شخص ثلاثة دنانير ^(٢) . وكذلك كانت الحال في العراق ، حيث كانت تزداد الضرائب الاستثنائية مع ما كان يتقل الأهليين من الضرائب المقررة .

وقد أمر عمر بن عبد العزيز بجباة الخراج ألا يأخذوا من الأهالي من الدراهم ما زاد وزنه على أربعة عشر قيراطا ، وهو ما أمر به عمر بن الخطاب . وقد رأى هذا الخليفة أن العمال يأخذون دراهم أثقل وزناً من الدراهم التي فرضها عمر بن الخطاب ، مما كان يزيد زيادة فاحشة في الضرائب التي كان يدفعها الأهالي . ويتبين لنا من ذلك النظام الذي أقره عمر بن الخطاب ، أن الأهالي كانوا يدفعون عدا الضريبة المقررة نفقات ضرب النقود ، وكذا نفقات المقود الرسمية ومرتبات عمال الإدارة ؛ هذا عدا هدايا النيروز والمهرجان . ولا غرو فقد كانت تتخذ إمرة إحدى الولايات وسيلة للحصول على الثروة وجمع المال .

(١) البلاذري : فتوح البلدان ص ٧٣ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ص ٢٣ .

ولم يكن الرؤساء وحدهم هم الذين يثرون على حساب بيت المال؛ فقد كانت هناك طائفة من ضغار الموظفين لا تم لهم إلا الإثراء من أموال الدولة.

وكان من أثر تلك الصعوبات التي كانت تعترض الحكومة في سبيل استرداد تلك الأموال، أن فكر عبيد الله بن زياد والي العراق في استبدال أولئك العمال من العرب بغيرهم من الفرس. ومن ذلك الحين كان يعمد إلى الدهاقين، وهم كبار ملاك الأراضي بجباية الخراج. ولا غرو فقد كان هؤلاء الدهاقين « أبصر بالجباية وأوفى بالأمانة ».

وفي عهد عبد الملك بن مروان كان يُعمل تحقيق دقيق مع الجباية عند اعتزالهم أعمالهم الإدارية، وكانوا يرغمون على رد ما سلبوه من الأموال^(١).

وكان الخلفاء العباسيون يعنون بشئون الزراع والتخفيف عنهم. وقد أنشأ أبو جعفر المنصور الضريبة النقدية التي كانت تفرض على الخنطة والشوفان، وأصل محلها نظام المقاسمة، وهو دفع الضرائب نوعياً بنسبة خاصة من المحصول. على أن النظام النقدي القديم ظل على النخيل والفواكه وأشباهاها. ولما أذهى ذلك النظام الجديد إلى اشتطاط الجباية في جمع الضرائب توسع الخليفة المهدي (١٥٨ - ١٦٩ هـ) في تطبيق النظام الذي أدخله أبوه المنصور فعممه، وجعل الضرائب تجبي دائماً بالنسبة إلى المحصول. وإذا كانت الأرض ممتازة الخصوبة ولا تحتاج إلى عمل كثير، كان على الزارع أن يقدم للحكومة نصف غلة أرضه. وإذا صعب عليه ريثاً دفع الثلث أو الربع أو الخمس تبعاً لحالة الأرض.

أما الكروم والبساتين والنخيل، فكانت غلتها تقوم بالسال ويدفع عنها النصف أو الثلث. ويسمى هذا النظام المقاسمة، تمييزاً له عن النظام القديم الذي

(١) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام العباسي - ١ - ص ٧٤ - ٧٥.

كان يعرف بالحاسبة ، والذي كان يقضى بأن تجبي الضريبة بالنسبة إلى مساحة الأرض . وفي سنة ٨٢٠ هـ (٨١٩ — ٨٢٠ م) أنقص الخليفة المأمون (١٩٨ — ٢١٨ هـ) ضريبة الأرض مرة أخرى ، فأصبح يجبي الخصال بدلا من النصف حتى على أكثر الأرض إنتاجا . أما في بابل والعراق والجزيرة وفارس ، حيث نجد كثيراً من كبار الملاك والمزارعين ، فقد كان هؤلاء يدفعون ضرائب محدودة وفق شروط الصلح التي عقدت أيام الفتح . ولم يكن من الممكن تغيير هذا النظام ، لذلك كانوا في مأمن من كل اغتصاب . وكان أهالي شمال فارس وخراسان يتمتعون بنفس هذا الامتياز ؛ ومن ثم كانت هناك ثلاث طرق في جباية الأرض .

- ١ — الحاسبة — وهي إما أن تكون نقداً أو نوعاً أوهما معاً .

- ٢ — المقاسمة — وهي ضريبة نوعية تؤخذ من المحصول .

- ٣ — المقاطعة — وهي ضريبة تجبي وفق اتفاقات معينة بين الحكومة والخاصة ، ويدخل في هذا النظام معظم أراضي التاج . وكثيراً ما كان يعفى البعض من دفع الضرائب ، حتى في المهور التي ساد فيها السر والجلب .

وإذا ذكرنا رخاء الدولة وحسن حالة الزراعة ونفاق التجارة ، فإننا لانعجب إذا علمنا أن دخل الرشيد السنوي بلغ ٢٧٢ مليون درهم وأربعة ملايين ونصف من الدراهم (١) .

وقد اهتم العباسيون بالخراج اهتماماً عظيماً ، وعلى الأخص في عهد هارون الرشيد الذي أمر الققيم القاضي أبا يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة الثمان ، أن يكتب كتاباً يبين فيه الطريقة المثلى لتنظيم جباية الخراج وغيره من موارد بيت المال ، فسمى كتابه « كتاب الخراج » . وفي هذا الكتاب تناول المؤلف الكلام على ثلاثة أمور :

الأول — موارد بيت المال ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ — خمس الفئام .

٢ — الخراج ، ويدخل تحته ما يسمى وظيفة الأرض الخراجية ، ثم جزية

أهل القمة ، ثم العشور ، التي أدخلت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ومن ثم لم يرد لها ذكر في القرآن .

وحدة أرض الخراج : كل أرض من أراضي الأعاجم ظهر عليها المسلمون عنوة ، فلم يقسمها الإمام وأبقاها بأيدي أهلها أو صالحهم عليها وصيرهم أهل ذمة . ويخرج من ذلك أنواع من الأرض لا يوضع عليها الخراج ، وإنما تكون أرضاً عشيرية ، وهي كل أرض للعرب غير بني تميم ، وكل أراضي الأعاجم أسلم عليها أهلها طوعاً ، وكذلك كل أرض من أراضي الأعاجم ظهر عليها المسلمون عنوة ، فقسمها الإمام بين الفاتحين .

٣ — الصدقات .

الثاني — بيان الطريقة المثلى لجباية تلك الأموال .

الثالث — بيان الواجبات التي يقوم بها بيت المال .

وقد عمل الخلفاء العباسيون على عدم إرهاق المزارعين ، وعنى البعض بوضع قواعد ثابتة لتقدير الخراج على حسب نوع المحصول وجودة الأرض ، وراعوا خفض الضرائب في بعض الأحيان إذا قل المحصول لسبب من الأسباب .

وقد اهتم الخلفاء بمواعيد الخراج ، وكان ميعاده في عيد النيروز . وقد قيل : إن الدولة الأموية قدّمت ميعاده نحواً من شهر ، فاجتمع أصحاب الأراضي في عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥ — ١٢٥ / ٧٢٤ — ٧٤٣) ، وطلبوا إليه أن يؤجل ميعاد الخراج هذا الشهر ، ولكن هذا الخليفة رفض طلبهم محتجاً بقوله تعالى (إنما النسيء زيادة في الكفر ، يضللّ به الذين كفروا ، يُجانونه عاماً

ومحرمونه عاماً ، ليواطئوا به عدة ما حرم الله ، فيحلوا ما حرم الله زين لم
سوء أعمالهم والله لا يهدي القوم الكافرين^(١) .

وفي خلافة هارون الرشيد (١٧٠ — ١٩٣ هـ) اجتمع أصحاب الأراضي
وطلبوا من وزيره يحيى بن خالد البرمكي أن يؤجل الخراج شهرين ، فرى
بالتعصب للمجوسية فعدل عن إجابة هذا الطلب .

ولم تحل هذه المسألة إلا في أيام الخليفة المتوكل (٢٣٢ — ٢٤٧ / ٨٤٧ — ٨٦١) .
ثم جاء المتعسر (٢٤٧ — ٢٤٨ / ٨٦١ — ٨٦٢) فأعاد ميعاد الخراج إلى ما كان
عليه من قبل . ولما ولي المعتضد (٢٤٨ — ٢٥٢ / ٨٦٢ / ٨٦٦) الخلافة ، قدم
ميعاد الخراج عما كان عليه في عهد المتوكل بستة عشر يوماً ، فأصبح في ٢٠ يولية
من كل سنة .

وصفوة القول ، أن خزائن العباسيين كانت تفيض بالأموال التي كانت تجبي
من الضرائب ، حتى بلغت في أيام الرشيد ما يقرب من اثنين وأربعين مليون
ديناراً ، وهذا الضريبة العينية التي كانت تؤخذ مما تنتجه الأرض من الحبوب ، حتى
قيل : إن الرشيد كان يستلقي على ظهره وينظر إلى السحابة المارة ويقول :
« إذهبي إلى حيث شئت يأتني خراجك » .

وقد بلغ ما كان يحمل من الأموال إلى الرشيد في كل سنة نحو خمسمائة ألف
درهم من الفضة وعشرة ملايين دينار من الذهب . وقد حملت كثرة هذه الأموال
الناس على أن يعدلوا هذه العملة بالوزن لا بالعدد ، حتى لقد قيل إنه بلغ ستة أوسبعة
آلاف قنطار من الذهب . وقد بلغت زنة القنطار ثلاثين ألف دينار .

ويوضح الجدول الآتي مقدار الجباية في عهد الدولة العباسية في أيام المأمون
على ما ذكر الجهمشيارى^(٢) :

(١) سورة التوبة ٩ : ٣٧ :

(٢) كتاب الوزراء والكتاب ص ٢٨١ — ٢٨٢ .

أسماء الأقاليم	مقدار الجباية بالقارنم	الأموال والغلال
السواد	٢٧,٨٠٠,٠٠٠	ومن الحلل النجرافية ٢٠٠ حلة ومن طين الخم ٢٤٠ رطلا
كسكر	١١,٦٠٠,٠٠٠	
كور دجلة	٢٠,٨٠٠,٠٠٠	
حلوان	٤,٨٠٠,٠٠٠	
الأهواز	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	وسكر ٣٠٠٠ رطل
فارس	٢٧,٠٠٠,٠٠٠	ومن ماء الورد ٣٠٠٠٠ قارورة ، ومن الزيت الأسود ٢٠٠٠٠ رطل
كرمان	٤,٢٠٠,٠٠٠	ومتاع يمانى ٥٠٠ نوب وتمر ٢٠٠٠٠ رطل
مكران	٤٠٠,٠٠٠	
السند وما يليه	١١,٥٠٠,٠٠٠	وعود هندي ١٥٠ رطلا
سجستان	٤,٠٠٠,٠٠٠	ومن الثياب الثينة ٣٠٠ نوب ومن الفانيد ٢٠ رطلا
خراسان	٢٨,٠٠٠,٠٠٠	ومن نقر الفضة ٢٠٠٠ رقرة و ٤٠٠٠ ر برذون و ١٠٠٠ رأس دقيق و ٢٠٠٠٠ ر
جرجان	١٢,٠٠٠,٠٠٠	نوب متاع و ٣٠٠٠ رطل إهليلج ١٠٠٠ شقة إبرسم
قوس	١,٥٠٠,٠٠٠	ومن نقر الفضة ١٠٠٠ رقرة
الرياف	٦,٣٠٠,٠٠٠	و ٦٠٠ قطعة من الفرش الطبرى و ٢٠٠
ودماوند		أكسية و ٥٠٠ نوب و ٣٠٠ منديل
وطبرستان		و ٣٠٠ جام
الري	١٢,٠٠٠,٠٠٠	و ٢٠٠ رطل عسل
همدان	١١,٣٠٠,٠٠٠	و ١٠٠٠ رطل رب الزمانين و ١٢,٠٠٠ رطل عسل

الأقاليم	مقار الجباية بالدرهم	الأموال والنفال
ماما البصرة والكوفة	١٠,٧٠٠,٠٠٠	
ماسيدان	٤,٠٠٠,٠٠٠	
والريان شهر زور	٦,٧٠٠,٠٠٠	
الموصل وما يليها	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠ رطل عسل
أندريجان	٤,٠٠٠,٠٠٠	
الجزيرة وما يليها من أعمال الفرات		١,٠٠٠ رأس دقيق و ١٢,٠٠٠ زق عسل وعشر بزاوة و ٢٠ كسا.
أرمينية	١٣,٠٠٠,٠٠٠	و ٢٠ من القسط المحفور و ٥٣٠ رطلا من الرقم و ١٠,٠٠٠ رطلا من المسابج السورماهي و ١٠,٠٠٠ رطل من الصونج و ٢٠٠٠ بقل و ٣٠ مبراً.
برقة	١,٠٠٠,٠٠٠	
إفريقية	١٣,٠٠٠,٠٠٠	و ١٢٠ بساطاً
قسنطين	٤٠٠,٠٠٠	و ١,٠٠٠ حل زيت
دمشق	٤٢٠,٠٠٠	
الأردن	٩٧,٠٠٠	
فلسطين	٢١٠,٠٠٠	و ٣٠٠,٠٠٠ رطل زيت
مصر	٢,٩٢٠,٠٠٠	
البن	٣٧٠,٠٠٠	سوى المتاع (لم يذكروا)
الجهاز	٣٠٠,٠٠٠	
المجموع	٣٩٠,٨٥٥,٠٠٠	درهماً

ولكن مقدار الجباية أخذ في النقص بعد عهد المأمون ، فبلغ في عهد المتعم
٣٨٨٠٢٩١٣٥٠ درهما ، وبلغ ٢٩٩٠٢٦٥٣٤٠ درهما في أواسط القرن الثالث
المجري .

(ب) مصارف بيت المال

كان المال الذي يأتي من الموارد المتقدمة ينفق على مصالح الدولة بحسب
ما يراه الإمام ، وذلك في الوجوه الآتية :

١ - أرزاق القضاة والولاة والعمال وصاحب بيت المال وغيرهم من
الموظفين ، ولا يصرف للولاة والقضاة شيء من أموال الصدقة ، بخلاف والى
الصدقة فإن رزقه يصرف منها . وكانت زيادة أرزاق القضاة والولاة وتقصها
من حق الإمام .

٢ - أرزاق الجند ، ويراد بها رواتبهم التي يستولون عليها في أوقات
معينة من كل عام ، وكانت في أيام النبي صلى الله عليه وسلم غير محدودة
ولا معينة ، وإنما كانوا يأخذون من أربعة أخماس الغنمية ، وما يرد من خراج
الأرض التي بقيت في أيدي أهلها على أن تقسم بينهم بالسوية .

ولما ولي أبو بكر الخلافة سوى بين الجند في العطاء قائلا : « هذا معاش ،
فالأسوة فيه خير من الأثرة » . ولما ولي عمر جعل العطاء بحسب السبق إلى الإسلام ،
فكانت الأرزاق كما يأتي :

لأزواج النبي عليه الصلاة والسلام ولعنه العباس ١٠٠٠٠ درهم ، لإعانة
قد أعطاه ١٢٠٠٠٠ لمكاتبها ومكانة أبيها من الرسول (١) ، ولبن شهيد

(١) بدر الدين بن جماعة تخرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام (المجلد الرابع من مجلة

Islamica) سنة (١٩٣٤) ص ٣٨٤ .

Von Kremer, Culturgeschichte des Orients, trans. by S.
Khuda Bukhsh p. 57.

بدرأ والحسن والحسين ٥٠٠٠ درهم ؛ ولمن كان إسلامه كإسلام أهل بدر ولم يشهدوها ٤٠٠٠ درهم ؛ ولعبد الله بن عمر ولبعض أبناء المهاجرين والأنصار ٣٠٠٠ درهم ، ولأبناء المهاجرين والأنصار ٢٠٠٠ درهم ؛ ولأهل مكة ٨٠٠ درهم ، ولسائر الناس مبالغ تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ درهما ؛ ولنساء المهاجرين والأنصار مبالغ تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠ و ٦٠٠ درهما .

وكان يعطى أمراء الجيوش ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ و ٩٠٠٠ درهما بحسب الأعمال التي يقومون بها . هذا فضلا عما كان يدفع لنسائهم وأولادهم ، وما فرض لكل منهم من الخنطة ، وهو ما يخرج من قطعة من الأرض تبلغ مساحتها جريبين^(١) . وقد ظلت أعطيات الجند على هذا النحو في عهد الخلفاء الراشدين ؛ فلما طمع بنو أمية في الملك واحتاج معاوية إلى الاستنجاد بالعرب ، زاد في أعطيات جنده الذي بلغ عدده ستين ألفاً . وكان ينفق عليهم ستين مليون درهم في العام . فلما آلت الخلافة إليهم وتوطدت دعائم دولتهم أنقصوا ذلك المبلغ الضخم إلى أقل من النصف .

٣ — كرمي الأنهار وإصلاح مجاريها : وكان يصرف من بيت المال على كرمي الترع الكبيرة والمجاري التي تأخذ ماءها من الأنهار الضخمة كدجلة والفرات لتوصيل الماء إلى الأراضي البعيدة .

٤ — حفر الترع للزراعة وغيرها .

٥ — النفقة على المسجونين وأسرى المشركين من مأكل ومشرب وملبس

ودفن من يموت منهم .

٦ — المعدات الحربية .

(١) الجريب من الأرض والطعام : مقدار معلوم . وقيل إنه ثلاثة آلاف وستمائة ذراع ، وقيل إنه عشرة آلاف ذراع .

٧ - المطايا والنخ للآدباء والعلماء .

ولا يفوتنا أن نذكر أن النظام الذى أقره عمر كان يفرض لكل مسلم دون اسمه فى سجلات الحكومة مكافأة سنوية عن خدماته الحربية ، عدا ما كان يمنحه من الأجر (فريضة) لأبنائه ، لا فرق فى ذلك بين العرب والموالى . على أن هناك أمراً آخر جديراً بالملاحظة ، هو أن عذذ هؤلاء لم يكن كبيراً فى عهد هذا الخليفة . لذلك أصبح المطاء وفقاً على الدهاقين الذين ساعدوا العرب فى فتوحاتهم . وبمكنتنا أن نعلل ما ذهب إليه البلاذرى من أن العرب فى ذلك الوقت لم يكن يحفظهم أن يقاسمهم غيرهم ممن دخلوا فى الإسلام من غير العرب نصيبهم من الغنائم . وقد ذكر اليعقوبى أن علياً وحده هو الذى تمسك بالقواعد القديمة ؛ ولا نعلم إلى أى حد اتبع الأمويون الطريقة التى وضعها عمر عن الأعطيات السنوية .

على أننا لا نشك فى أن هؤلاء الخلفاء قد أنقصوا أعطيات الذين باءوا بسخطهم (كالموليين مثلاً) ، كما استبدوا بما فى بيت المال من الأموال يبذلونها لأفراد أسرهم . ومع ذلك فقد كان الأمويون على جانب كبير من الحكمة وبعد النظر ، لتلافى ما عسى أن يحجره عليهم ذلك النظام الذى كان يقضى بتقص عطاء رعائهم من العرب عن القدر الذى فرضه لهم عمر بن الخطاب .

ولم يرض العرب أن يقاسموا الموالى ثمرات ما يفتحونه من البلاد ، تلك المقاسمة التى كانت تنقص نصيبهم منها نقصاً محسوساً .

وقد أجحف مؤرخو العرب فى الحكم على هذه الإصلاحات التى قام بها عمر بن عبد العزيز ، والتى كان الغرض منها القضاء على ما قام به فى سبيل انتشار الإسلام من العقبات ، وذلك بمنح الموالى الحقوق التى كان يستمتع بها المسلمون من العرب وحدهم ، وإعفايتهم من الجزية التى كان يدفعها غير المسلمين ثم مقاسمتهم إخوانهم المسلمين من العرب نصيبهم من الأعطيات السنوية .

٢ - النظام المالى فى مصر

(١) من الفتح العربى متى قيام الدولة الطولونية :

قدّر الخراج فى مصر بحساب الفدان وهو « قسبة تعرف بالحاكية ، لأنها حررت فى زمن الحاكم بأمر الله الفاطمى (٣٨٦ - ٤١١ هـ) فنسبت إليه ، وطولها ستة أذرع بالهاشمى . . ثم كل أربعمائة قسبة فى التكبير يعبر عنها بفدان . »
(والقسبة المربية = ٣٨٤ متراً) ، فتكون مساحة الفدان ٥٩٢٩ متراً أى أنها تساوى فداناً واحداً وثلاث فدان تقريباً فى الوقت الحاضر .

وقد اختلف المؤرخون فى مقدار خراج الفدان الواحد . وقد نلخص الأمير السابق عمر طوسون هذا الخلاف على النحو الآتى :

الكتاب	متوسط خراج الفدان
ابن عبد الحكم	١٣٦ قرشاً
اليفقوى	٧ قروش
البلاذرى	٥٥ قرشاً

واختلف المؤرخون كذلك فى موقف مصر وأهلها من القبط والروم ؛ فذهب بعضهم إلى أنها فتحت عنوة فتكون غنيمة للفاتحين تُقسم بينهم أو تُعاد إليهم بخراج يضرب عليها ، أو ملكها العرب بصلح ومعاودة وتصبح أرض خراج . وقد اتفق فريق منهم على أن بعضها فتح صلحاً وبعضها الآخر فتح عنوة (كالإسكندرية) . وقد رفض عمر بن الخطاب أن يقسم أرض الغنيمة بين الفاتحين فأعادها إلى أهلها بخراج ، فاعتبر القبط أصحاب مصر ، واعتبر قيرس (القوقس) حاكمها ، واعتبر معاودة الصلح بين القوقس وعمرو معاودة شرعية ،

فأصبحت أرض مصر ملكاً مشاعاً للفلسين يفرض عليها خراج ، ودخل القبط
أهل التمة قدّرت عليهم الجزية . أما الروم فقد واصل العرب حربهم حتى
طردوهم من مصر جملة .

وقد أوضح ابن عبد الحكم عدد سكان مصر فقال : « حدثنا عثمان بن صالح
قال : لما ولي ابن رفاع مصر ليحصى عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم ،
أقام في ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ، ومعهم جماعة من الأعران
والكتّاب يكتبونه ذلك بمجد وتشير ، وثلاثة أشهر بالأرض (الدلتا) ، فأحصوا
من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية ، فلم يحصى في أصغر قرية منها أقل من
خمسائة من الرجال الذين تفرض عليهم الجزية » .

فيكون عدد الرجال الذين تجب عليهم الجزية على أساس تعداد ابن رفاع :
 $1000000 \times 5 = 5000000$ مليون رجل ، وهو ثلث السكان تقريباً . وكان هذا
تعداد سنة ٩٩٦ هـ (٧١٥ م) وذلك في عهد خلافة الوليد بن عبد الملك .

ويقول ابن عبد الحكم^(١) : « حدثنا عبد الملك بن مسلمة قال : لما فتح
عمرو بن العاص مصر صولج على جميع من فيها من الرجال من القبط من راقق
الحلم إلى ما فوق ذلك ، لبس فيهم امرأة ولاصي ولاشيخ ، على دينارين ،
فأحصوا ذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف » .

ونحن نشك في صحة هذا التقدير ، لأنه لو حسبنا الجزية على أساس جزية الروم
لكان مقدارها ستة عشر مليوناً من الدينارين ، مع أن عمرأ جباها اثني عشر مليوناً .
ورب قائل يقول : إن الأربعة ملايين الباقية قد استبقاها عمرو ولجنده ، لما عصى
أن يجبره من الإصلاحات ، فنرد على هذا بأننا أهملنا حساب جزية الأرض ،
مقابل مصاريف مصر ، فصحة التقدير ستة آلاف ألف ، إذ أن متوسط عدد

سكان مصر في أيام الخلفاء الراشدين والأمويين كان يتراوح بين خمسة عشر مليوناً وثمانية عشر مليوناً . وهذا التقدير يتناسب مع ما قدره المؤرخ ميلن^(١) في كتابه مصر في عهد الرومان من أن عدد سكان مصر في أيام الخلفاء الراشدين لم يقل عن عددهم في أيام البيزنطيين ، إذ أن المصادر التاريخية لم تذكر أنه كانت هناك حروب أو مجاعات أو أوبئة في مصر من شأنها أن تقلل عدد السكان .

وقد صار عمرو بن العاص مع المصريين بمقتضى شروط الصلح من حيث جباية الضرائب ، فكان كل من فرضت عليه الجزية يدفع دينارين في كل سنة ، أى يدفع بالعملة المصرية نحو ٢٠ فرنس^(٢) لأنه لأن الدينار على ما ذكره لينبول^(٣) يساوى ٥١١ ½ ملية .

وقد راعى عمرو بن العاص في جباية الخراج حالة النيل في نقصان والزيادة ، مما اضطره إلى تأجيل دفع الخراج في بعض الأحيان . وهذا التأجيل لم يوجب عمر بن الخطاب الذى اشتهر بالشد في دفع الخراج ، فإنه لما جى عمرو خراج مصر في السنة الأولى من ولايته عشرة ملايين دينار لم يوجب ذلك عمر ، كما لم يوجب وصول الخراج إلى ١٢ مليوناً في السنة التالية . وهذا راجع إلى ما بلغ هذا الخليفة من أن الخراج بلغ في عهد القوقس ٢٠ مليوناً من الدنانير ، وجعله بعض المؤرخين ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ديناراً في عهد القراعتة . وبالغ بعضهم فجعل مقدار ما جتته مصر من الخراج في عهد الريان بن الوليد — وهو فرعون يوسف — ٩٠ مليون دينار (أى ٢٧٠ مليون من الدنانير الإسلامية) ، لأن الدينار الفرعونى كان يساوى ثلاثة أمثال الدينار الإسلامى الذى تبلغ قيمته ٥١١ ½ ملية على ما تقدم ، بمعنى أن الخراج بلغ في عهد الريان بن الوليد ١٣٥

مليون جنيه مصري ، وهذا القول مردود لما كان من أمر القحط والفلاء في أيام يوسف الصديق سبع سنين مجاف ، على ماورد في سورة يوسف .

ولا غرابة بعد هذا كله إذا عجب عمر بن الخطاب من أن مصر كانت لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه قبل الإسلام ، إن صح أنها كانت تؤدى هذا المقدار حقيقة . ولا عجب إذا قام الخلاف بين عمر بن الخطاب وعمر بن العاص وشك عمر في ذمة عمرو . ونحن ندال على صحة هذا القول بما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن عمرو بن العاص لما مات وجد في حوزته ما يقرب من ٧٥ جريب من الذهب الخالص .

وقد دارت المسكبات بين الخليفة عمر وعمر بن العاص وإلى مصر بشأن الضرائب .

وقد عزا المؤرخ ملن بأن في كتابه « مصر في عهد الرومان » نقص الخراج في عهد ولاية عمرو عما كان عليه في عهد الروم إلى إلغاء كثير من الضرائب وعدم رضائه بالإخلال بمهده لأهل مصر .

أراد عمر أن يوسع على عمرو لكي لا يتطلع إلى أموال الخراج ، فكتب إليه كتاباً يعلمه بذلك ويبين له طريقة توزيع الخراج .

« أما بعد : فإني فرضت لمن قبل في الديوان (أى فرض المطاء) ولنن ورد علينا من أهل المدينة وغيرهم من توجه إليك وإلى البلدان ، فانظر من فرضت له ، وتزل بك ، فأردد عليه المطاء وعلى ثريته ، ومن تزل بك ممن لم أفرض له ، فأفرض له على نحو ما رأيته فرضت لأشباهه ، وأخذ لنفسك مائتي دينار . ولم أبلغ بهذا أحدا من نظرائك غيرك ، لأنك من عمال المسلمين ، فألحقتك بأرفع من ذلك . وقد علمت أن مؤننا تلزمك ، فوفر الخراج وخذه

من حقه، ثم عفا عنه . فإذا حصل إليك وجمته، أخرجت عطاء المسلمين وما يحتاج إليه مما لا بد منه ؛ ثم انظر فيما بقي بعد ذلك فأخذه إلى . واعلم أن ما قبلك من أرض مصر ليس فيها خمس ، وإنما هي أرض صلح ، وما فيها للمسلمين فيئ . تبدأ بمن أغنى عنهم في ثغورهم (أى المرابطين) وأجزأ (أقضى) عنهم في أعمالهم ثم أقضى ما فضل بعد ذلك على من سعى الله ^(١) .

وقد لفظ المؤرخون وكثرت أقوالهم في مقدار الخراج . وهذا اللفظ قائم على أساس واه ، هو أن هؤلاء المؤرخين قصروا الخراج على جزية الروم التي كان مفروضاً أدائها على أهل الامة من القبط وغيرهم من اليهود والروم . وهذا الأمر يخالف الحقيقة ، لأن الخراج في الإسلام كان يأتي من ناحيتين اثنتين :

١ — الضرائب الشخصية : وهي جزية الروم .

٢ — ضرائب الأتليان ، ومجموع هذين يُعرف بالخراج .

على أن قصر الخراج على جزية الروم على ما ذهب إليه بعض المؤرخين ، يحمل الاهتمام إلى معرفة عدد سكان مصر وقت الفتح أمراً مستحيلاً . فقد ذكر ابن عبد الحكم ^(٢) أن عدد من ضربت عليهم الجزية في عهد ولاية عمرو بن العاص ثمانية ملايين ، عدا الصبيان والنساء والشيوخ . على أنه لو بلغ عدد من ضربت عليهم الجزية ١/٣ سكان البلاد لسكان أهل مصر طبقاً لهذا التقدير ٣٢ مليون نفس . وهذا بعيد التصديق ، إذ لو كان هذا العدد صحيحاً لبلغت جزية الروم وحدها ثمانية ملايين دينار . وللتناقض يخالف ما أجمع عليه المؤرخون من أن خراج مصر بنوحيه لم يزد في السنة الأولى من ولاية عمرو

(١) أى في القرآن .

(٢) كتاب فتوح مصر ص ١٥٦ وما يليها .

عن ١٠ مليون دينار ، ولم يزد في السنة التالية عن ١٢ مليون دينار .

كذلك روى البلاذري أن عمراً فرض على كل مصري ، عدا النساء وامبيان والشيوخ ، دينارين ، فبلغ خراج مصر بما فيه جزية الروس ٢ مليون دينار . فإذا خصصنا لجزية الروس مليوناً ، لكان عدد من ضربت عليهم الجزية خمائة ألف نسمة . وعلى هذا القياس لا يزيد عدد سكان مصر عن مليوني نسمة ، وهذا مما لا تقره الحقائق التاريخية .

وعلى كل حال فإنه لم يكن للخراج نظام ثابت ، فكانت ضريبة الأرض تقل وتكثر حسب الاهتمام بالعمير وإصلاح الجسور وغيرها . كما أن جزية الروس كانت تتناقص بالتوالي لدخول أهل مصر في الإسلام ، إما رغبة في الدين أو فراراً من دفع الجزية .

ثم كانت خلافة عثمان ، فعزل عمراً وأقام مكانه أخاه في الرضاع عبد الله ابن سعد بن أبي سرح ، فاشتد في جباية الخراج حتى بلغ ١٤ مليون دينار . وقد عبر عثمان عن ارتياحه بقوله لعمرو : « إن القحاح »^(١) بمصر بمدك قد درت ألبانها ، فأجابه عمرو : « نعم ! ولكنها أمجفت فصيلها » . وقد زاد عبد الله بن أبي سرح الجزية ديناراً على كل شخص ، وكان يصح أن تصل الجزية إلى ثمانية عشر مليوناً من الدنانير لولا دخول بعض أهل مصر في الإسلام .

ولما ولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة وولى عمرو بن العاص مصر ، كان خراجها تسعة ملايين دينار . وقد أخذت الجزية في النقص لدخول أهل مصر في الإسلام ، حتى إنها لم تزد في أواخر أيام عمرو عن خمسة ملايين دينار في السنة . قال ابن الحكم : « وكان عمرو بن العاص لما استوثق له الأمر أقر قبطها على

(١) القحاح (بالكسر) : الابل ، واحدها القوح .

جباية الروم ، وكانت جبايتهم بالتعديل ، إذ اعمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم ، وإن قل أهلها وأخربت نقصوا ، فيجتمع رؤساء كل قرية وما دونها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العادة والحراب حتى إذا أقروا من القسم بالزيادة ، انصرفوا بتلك القصة إلى الكور ، ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع ، ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة ، فييذرون فيخرجون من الأرض فدانين لكتائبهم وحملاتهم ومعدياتهم من جملة الأرض ، ثم يخرج منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول الساطان . فإذا فرغوا نظروا إلى ما في كل قرية من التصناع والأجراء قسموا عليهم بقدر احتياهم ، فإن كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتياهم ، وكل ما كانت تكون إلا الرجل المنتاب أو المزوج ، ثم ينظرون ما بقي من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض ، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم . . . وجعل عليهم لكل فدان نصف أردب قمح وويبتن من شعير ، إلا القرط فلم يكن عليه ضريبة ، والويبة يومئذ ستة أبداد . ومن كلام ابن عبد الحكم نستخلص :

١ — أن أهل القرى كانوا يتولون خراجهم بأنفسهم .

٢ — وأنهم كانوا يحجزون لأنفسهم من غلة أرضهم أموالاً ينفقونها على تسيير كتائبهم وحملاتهم ومعدياتهم .

٣ — وأن ضيافة المسلمين كانت أمراً يحسب حسابه ويدخر لها قدر في ميزانية القرية الصغيرة .

٤ — وأنه كانت هناك ضرائب على التصناع والأجراء مقدرة عليهم على قدر احتياهم .

٥ - وأن خراج الفدان الواحد كان نصف أردب من قح وويتين^(١) من شعير .

٦ - وأنه كان هناك مبلغ مقدّر على كل قرية يقرر على أهلها فيجمعونه فيما بينهم . وهذا ما يعبر عنه ابن عبد الحكم بقوله في مكان آخر : « الجزية جزيتان : جزية على رؤوس الرجال ، وجزية جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية » .

وكانت مساحة الأرض المزروعة في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين تقرب من ستة ملايين فدان . وكان المصريون يزرعون ثلثي هذه المساحة قحاً وشعيراً ، وإذا كان خراج الفدان الواحد سبعة كيلات فإن محصول الأرض يكون :

$$\frac{٦ \times ٢٢٢٢٢٢٢}{١٢} = ١١١١١١١ \text{ أردباً .}$$

فإذا حسبنا ضريبة الأرض بحساب ٢٪ كانت حصة بيت المال من هذا الإيراد :

$$\frac{٢ \times ١١١١١١١}{١٠٠} = ٢٢٢٢٢٢٢ \text{ أردباً .}$$

من ذلك يتضح لنا أن ضريبة الأرض كانت بنسبة ٢ ٪ . وفي ذلك يقول اليعقوبي^(٢) : « في هذه السنة فتح عمرو بن العاص الإسكندرية وسائر أعمال مصر ، واجتباها أربعة عشر ألف ألف دينار من خراج رؤوسهم لكل رأس دينار ، وخراج غلتهم من مائة أردب أردبان » .

وقال البلاذري : « عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : ... فوضع

(١) الوبية تساوي كيلتين من مكابيل مصر .

(٢) تاريخ اليعقوبي ج ١ ص ١٦٦ وما يليها .

(أبى) على كل حالم دينارين جزيةً إلا أن يكون فقيراً ، وألزم كل ذى أرض مع الدينارين ثلاثة أراذب حنطة ، وقسطى زيت ، وقسطى عمل ، وقسطى خل ، رزقاً للمسلمين ، تجمع فى دار الرزق وتقسّم فيهم ، وأحصى المسلمين فالزم جميع أهل مصر لكل رجل منهم جبة صوف ، وبرنساً أو حمامة وسراويل وخفّين فى كل عام ، أو عدل الجبة الصوف ، ثوباً قبطياً . وكتب عليهم بذلك كتاباً... هـ . وهذه الرواية فيها كثير من المبالغة ، وإنما أوردناها لبيان مقدار القمح المفروض على أصحاب الأرض .

كان عهد الخلفاء الراشدين والأمويين على جلته عهد عدل وتسامح ، لم يشتد فيه الولاة فى جمع الجزية إلا قليلاً ، ولم يطمع الخلفاء فى كثرة المال إلا فى أواخر أيامهم . ففى خلافة سليمان بن عبد الملك (٩٦ — ٩٩ هـ) اشتط أسامة بن زيد صاحب خراج مصر فى جمع المال حتى جىبى اثنى عشر ألف ألف دينار^(١) . ولما ولى عمر بن عبد العزيز الخلافة ، بعث إليه وإلى مصر وهو أيوبُ ابن شُرّ حنبل الأصمعى يشكو كثرة دخول الناس فى الإسلام ويذكر له أثر ذلك فى الخراج ، واستأذنه فى فرض الجزية على من أسلم ؛ فرد عليه عمر بكلمته الخالدة : « قبح الله رأيك ! إن الله إنما بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جايياً ، فضع الجزية عن أسلم . ولعمري لعمرو أشقى من أن يدخل الناس كلهم فى الإسلام على يديه » .

أما عن الخراج فى مصر فى عهد الأمويين فيذكر لنا الكندي ، « وولى خراجها ابن الحبحاب لأمير المؤمنين هشام ، فخرج بنفسه ففسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها^(٢) بما يركبه النيل ؛ فوجد فيها ثلاثين ألف ألف فدان » .

(١) التى فى المخطوط للمفريزى وتاريخ التمدن والاهارة الاسلامية أنه حيان بن شربح .

(٢) التامر : الأرض الخراب . وقبل الأرض كلها ما لم استخراج حتى تصلح للزراعة .

وإنما قيل له : غامر ، لأن الماء يبله فيغمره .

وتلك مبالغة واضحة بلا شك ، وأشد من هذا مبالغة ما ذكره القرظى من أن ابن الحبيب مسح أرض مصر فوجدها مائة مليون فدان .

وقد بدأ الولاة يفكرون فى مورد آخر للمال غير الجزية . ففكروا فى ضريبة الأرض ، وكانت على حالها لا تسقط بدخول الشخص فى الإسلام . فأوازيادتها وتمديلها . ولكى يضبطوا حساب الأرض وغلاتها ، أنشئوا دواوين جديدة ، حتى يتسنى الإشراف على موارد الرزق ، فضاغ كثير مما كانوا يحصلونه من العطاء والمؤن والمربيات . وبذلك قل مقدار الخراج . وقد قدره القرظى بـ ٢١٠٨٠٠٠٠ دينار جباها موسى بن عيسى الهاشمى فى عهد هارون الرشيد .

ولم تكن حكومة المدينة المنورة أو دمشق تضبط إيراداتها على النحو الذى كانت تدير عليه حكومة رومة مثلاً . فبينما كانت حكومة المدينة تقرر ضرائب الأرض على القمح فقط ، نجد حكومة رومة تقرر الضرائب على أقل الحاصلات شأنًا كالبرسيم . وبينما يكتفى المسلمون بمجرتين من مائة (٢ ٪) نجد الرومان لا يكتفون بأقل من عشرة أجزاء من المائة (١٠ ٪) . ولم يكن هذا عن رغبة المسلمين عن المال ، فقد رأينا تشدد عمر بن الخطاب فى طلبه . وإنما كانوا - مع ذلك - يكتفون بأن يقدم لهم الخراج كاملاً ، ولا يتدخلون بعد ذلك فى شئون الناس .

وصفة القول أن سياسة الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين كانت ترمى إلى الإكثار من الخراج ، حتى إن بعضهم لم يأت به بما حل بالأهلين من شراة العمال الذين عملوا على إرضاء الخليفة ، الذى كان رضاه متوقفاً على أداء الخراج ، وعلى سد جشع الولاة فى جمع الثروة ، حتى لا تنوزم الحاجة بعد عزلم الذى كانوا يترقبونه فى كل وقت .

(ب) في عهد الطولونيين والإفسيين :

أسند الوزير عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير الخليفة المتوكل العباسي خراج مصر لأحمد بن المدبر . فزاد الضرائب ، ولجأ إلى القسوة في جبايتها ، وابتدع وسائل مختلفة لجباية الأموال ، فحجر على النطرون بعد أن كان مباحاً للناس ، وقرر على الكلاً المباح مالا سماه المرامي ، وأنشأ لذلك ديواناً خاصاً ، كما قرر على ما يصاد من سمك في البحر والنيل وفي البحيرات والبرك مالا سماه المصايد . واتقسم خراج مصر إلى خراجي وهلالى ، فالخراسي : ما يؤخذ على الأرض التي تزرع حبوباً ونخلًا وعنباً وفاكهة ، وما يؤخذ على المزارعين على سبيل المدينة ، مثل النعم والدجاج . والهلالى : ما يؤخذ من الضرائب على الكلاً وما يصاد من السمك . وكان الهلالى يُعرف في زمن ابن المدبر وما بعده بالمرافق والمعاون . وقد يكون الباعث على فرض هذه الضرائب الرغبة في العمل على تنظيم موارد البلاد وزيادة دخلها حتى ينتشر العلم ويتمحسن الرى بإنشاء الجسور . على أن ابن المدبر لم يعمل على إنماء ثروة البلاد وعمارة الأرض وترقيته الأهلىن ، وإنما كان يجمع الخراج ويرسل منه الجزية المخصصة لدار الخلافة ، وما بقى يتصرف فيه تصرفاً لا يتفق ومصلحة البلاد ، حتى كان ذلك سبباً في تأخر البلاد وخراب أرضها ، فنقص خراجها حتى صار ثمانمائة ألف دينار ، مع أنه بلغ ١٢٠٠٠٠ ر ١٢٠٠٠ دينار في عهد عمرو بن العاص ، و ١٤٠٠٠٠ ر ١٤٠٠٠ دينار في عهد خلفه عبد الله ابن سعد بن أبى سراح .

وقد أثار ابن المدبر بهذه السياسة سخط الأهلىن فعملوا على الكيد له . ولما قُتل باكباك وتولى مصر يار جوخ صهر ابن طولون كتب إليه : « تسلم من نفسك لنفسك » . وبهذا أقره على ما بيده وزاد في سلطته بأن استخلفه على مصر كلها . لهذا لا نمجب إذا زاد قلق ابن المدبر وخشى عاقبة أمره في مصر ، فكتب إلى

أخيه إبراهيم — وكان على خراج الأهواز — يطلب إليه أن يسعي لدى الوزير في صرفه عن خراج مصر ، فقلده الخليفة خراج دمشق وفلسطين والأردن سنة ٢٥٧ هـ ، وعين على خراج مصر أحمد بن محمد بن أخت أحمد بن خالد الملقب بالوزير .

وفي سنة ٢٦٣ هـ كتب الخليفة إلى ابن طولون يستحثه على إرسال الخراج ، فرد عليه : « لست أطيق ذلك والخراج في يد غيره » . فقلده خراج مصر ، وولاه النور الشامية . وبذلك أصبحت جميع أعمال مصر الإدارية والقضائية والمسكرية والمالية في يده .

عرف أحمد بن طولون بالحزم وبعد المهمة ، وضرب بسهم وافر في سبيل الإصلاح ؛ فاهتم بالزراعة ، وعنى بإقامة الجسور وحفر الترع ، وظهر فتاة الإسكندرية . على أنه بالرغم من هذا كله ، لم يزد خراج مصر في أيامه ، على ما أجمع عليه المؤرخون ، على ٣٠٠.٠٠٠ دينار في العام . ويبدو لنا أن هذا المقدار هو كل موارد الدولة ، بما في ذلك الضرائب التي كانت تجبي على الحرف والصنائع ، أو تؤخذ من أهل الزمة ، وهي الضريبة المبرع عنها بجزية الروس . يئد أنه ينبغي ألا نعمل حساباً كبيراً لهذه الجزية ، لأنها لم تكن في عهد ابن طولون تجبي إلا من عدد قليل .

وقد نقص الخراج في عهد خواروية بن أحمد بن طولون ، لما عرف عنه من بذله الأموال والتفقات الكبيرة التي تحملها في الصرف على جيشه وعلى جهاز ابنته وما كان يدفعه للخليفة . فقد كان يدفع له في كل عام ٢٠٠.٠٠٠ دينار عما مضى و ٣٠٠.٠٠٠ دينار عن كل عام للمستقبل ، وذلك نظير تعيينه هو وأولاده من بعده ثلاثين سنة في البلاد الممتدة من الفرات إلى بركة ، وجعل أمر الصلاة والخراج والقضاء وجميع الأعمال إليه .

وقد عمل كافور الإخشيدي على تنمية الزراعة حتى أربى خراج مصر على أربعة ملايين دينار في كل سنة^(١). إلا أنه في أواخر عهد الدولة الإخشيدية (٣٢٣-٣٥٨ هـ) انخفض ماء النيل انخفاضاً دام تسع سنين (٣٥١-٣٦٠ هـ) وظل حتى أيام الفاطميين. وقد قاست البلاد الأمرين مما أصابها من القحط والوباء، واشتد الفلاء ونذر وجود القمح، وتبع ذلك انخفاض النيل واضطراب الأعمال الحكومية وانتشار المجاعات والأوبئة.

(ج) في عهد الفاطميين :

وقد عمل جوهر عقب الفتح الفاطمي لمصر على تخفيف وطأة القحط والمجاعة التي انتابت البلاد، فأنشأ مخزناً عاماً للحبوب عهد برقاته إلى المحتسب، الذي حال دون احتكار الحبوب.

وقد ذكر المقرئ^(٢) أن جوهر أجي خراج مصر في السنة الأولى من ولايته ٣٤٠٠٠٠٠ دينار. وكان هذا المقدار قد نقص كثيراً في أواخر أيام كافور الإخشيدي.

وقد عهد المعز (٣٤١ - ٣٦٥ هـ) إلى يعقوب بن كلس وعُسلوج بن الحسن بوضع نظام جديد للضرائب، فجمعت أقسامه المختلفة في مكان واحد. لذلك وضع نظام جديد لتقدير الأملاك وتحديد الضرائب على اختلافها وجبايتها. وقد اهتمت الحكومة بتحصيل ما تأخر منها، وعُنت بدراسة الشكايات التي كانت تقدم إليها عند جباية الضرائب، وسلكت في تنفيذ النظام الجديد سبيل الحزم، فحمت دافعي الضرائب من اشتطاط عمال الجباية بهم. فكان من أثر هذه السياسة أن زادت موارد البلاد زيادة كبيرة.

(١) المقرئ : خطط ج ١ ص ٩٩

(٢) خطط ج ١ ص ٩٩

وبلغت مساحة الجزء المزروع في عهد المزمّلدين الله الفاطمي ٢٨٥٧١٤ فداناً ، وفي أيام بدر الجبالى الذى تقلد الوزارة في سنة ٤٦٥ هـ نحو هذا القدر ، وانعدمت أو كادت في أواخر عهد المستنصر . ولم يكن السبب راجعاً إلى انخفاض النيل أو الوباء وحدهما ، وإنما كان راجعاً إلى سوء سياسة الحكام وعدم اهتمامهم بتنمية الزراعة وما تتطلبه من شق الترع وحفر الخللجان وإقامة الجسور ونحوها .

ويمكننا الوقوف على الطراد النقص في مساحة الجزء المزروع في مصر وزيادة مقدار الخراج الموضوع على الفدان من القَبْت^(١) الآتى :

الضريبة على الفدان	الخراج	المساحة المزروعة	السنة الهجرية	الوالى
٢٠	٤٠٠٠٠٠ ر ٤٠٠٠٠ دينار	٦ مليون فدان	٢٠	عمرو بن الماص
١٢٥	٤٠٠٠٠٠ ر ٤٠٠٠٠ »	» »	١٢٥	هشام بن عبد الملك
٢١٨	٤٢٥٧ ر ٤٠٠٠ »	٢١٢٨ ر ٢٠٠٠ »	٢١٨	المأمون
٢٧٠	٤٨٠٠ ر ٤٠٠٠ »	؟	٢٧٠	أحمد بن طولون
٣٣٤	٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠ »	٥٠٠ ر ٥٠٠ فدان	٣٣٤	محمد الإخشيد
٣٥٨	٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠ »	٢٨٥٧١٤ »	٣٥٨	المزمّلدين الله
٤٨٧	٣٠٦١ ر ٣٠٠٠ »	٧٦٥٢٥٠ »	٤٨٧	المستنصر في أواخر حكمه

(١) القَبْت (عمرك) القهرس .

وكانت مجازيل مصر في العصر الفاطمي - ولا تزال - تنقسم إلى محاصيل شتوية ومحاصيل صيفية . وهاك أهم المحاصيل الشتوية نقلا عن ابن عماني ^(١) .

نوع المحصول	الغلة بالقدان	ضريبة القدان
القمح والشعير	٢ - ٤٠ أردب	٣ أردب
القول	٢٠ - ٢٠ أردب	٢ ١ - ٣ أردب
العدس	٥ - ٢٠ أردب	٢ ١ - ٣ أردب
الكثان	٣٠ حبلا	٣ - ٦ دينار
القرط (البرسيم)	٢ - ٤ أردب	١ دينار
البصل	١٠ - ٢٠ دينار	٢ دينار
السم	١ - ٦ أردب	١ دينار
القطن	٢ - ٨ قنطار	١ قنطار
قصب السكر	٤٠ - ٨٠ إبلوجه ^(٢)	٥ دينار
القلقل	٥ - ٤٠ دينار	٤ دينار
الباذنجان	٣٠ دينار	٣ دينار
النيلة	٢٦ دينار	٣ دينار
العنب والفاكهة	٣ دينار	٣ دينار

وكانت الضرائب فادحة على المواد الضرورية ، كالقمح والشعير والقول والقصب والقلقل والباذنجان والفواكه ، حتى إن متوسط الضريبة على القدان الواحد بلغ أربعة دنانير .

(١) كتاب قوانين الدواوين ص ٢٥٨ - ٢٧٠ .

(٢) الإبلوجه هي الحزمة الكبيرة .

وإذا كان الخراج قد بلغ ٣٠٦١٠٠٠ ديناراً في عهد وزارة بدر الجبال ، فإننا نستطيع أن نقدر مساحة الجزء الصالح للزراعة في أيام المستنصر على الوجه الآتي :

$$\frac{٣٠٦١٠٠٠}{٤} = ٧٦٥٢٥٠ \text{ فداناً وهو مقدار قليل جداً كما ترى .}$$

ولو أن لدينا خريطة مفصلة لمصر ونواحيها أيام الفاطميين ، لاستطعنا أن نستعين بالإحصاء القيم الذي أورده أبو صالح الأرمي في كتابه (كناس وأديرة مصر) ، حتى نقدر مساحة كل كورة بالتقريب ، فنحصل على مساحة مقولة للجزء المزروع . وما دام أبو صالح الأرمي قد أهمل مساحة كل كورة فلنكتف بأن نذكر أنه كان بمصر ١٢٢٨ ناحية و ٨٣٤ قرية ، وأن خراجها كلها قد بلغ ٣٠٦١٠٠٠ ديناراً .

على أن أغلب مؤرخي مصر الإسلامية قد اتفقوا على أن سياسة الفاطميين كانت ترمي إلى العناية بالفلاحين وعدم إرهابهم ومعاملتهم معاملة تنطوي على العطف والرعاية ، ولا سيما في عهد المعز والعزير . على أنه لما بدأ أمر الخلفاء يضعف ، وبدأ نجم الوزراء يلو وسلطانهم يمتد ، خرج أمر الرعاية من يد الخلفاء ، فتصرف الوزراء حسب أهوائهم .

ولعل اليازوري هو الوزير الوحيد الذي استطاع أن يصلح ما فسد . فقد رأى أن يبيع قح الحكومة بسعر معتدل دون أن ينتظر ارتفاع الأسعار كما كان يفعل الوزراء من قبله . وكان من أثر هذه السياسة أن خسرت الحكومة مبالغ كبيرة من المال ، وخلت مخازنها من القمح الاحتياطي الذي كان ضرورياً لها في عهود الشدة التي تلت . ثم انتهز اليازوري فرصة زيادة المحصول في إحدى السنين ، فقال دون إرهاب المرابين والتجار للفلاحين ، فمنهم من شراء المحاصيل بأسعار منخفضة في الوقت الذي كان الفلاح يعلن عن حاجته إلى المال . ثم أقام مخازن كبيرة للقمح في القسطاط ليحول دون انتشار خطر المجاعة .

(١) في عهد المماليك :

وقد عني سلاطين المماليك بالزراعة ، فأقاموا مقاييس للنيل وأنشئوا الجسور في كافة أرجاء البلاد . وكانت هذه الجسور على نوعين : الجسور السلطانية وهي الجسور التي يعود نفعها على البلاد عامة ، ويتولى صيانتها الأمراء الذين كانوا ينفقون عليها من مال الخراج ، وما بقي منه أرسل إلى بيت المال . وظلت الحال على ذلك أيام الناصر فرج أحد سلاطين المماليك ، فأصبح الخراج يرسل إلى السلطان ، ويسخر الأهالي في إقامة الجسور وصيانتها .

أما النوع الثاني فهو الجسور البلدية ، وهي الجسور التي تعود منفعتها على ناحية من النواحي ، ويتولى صيانتها الفلاحون المقطعون أى الذين يقطعون الأراضي ، وينفق عليها من مال الناحية التابع لها الجسر .

وقد يبلغ ما يتحصل من فدان القول عشرين إردبا ، وكذلك من فدان المدس ، ويستخرج من فدان الحص من أربعة أراذب إلى عشرة أراذب . وكان السكان من أهم مزروعات مصر في عصر المماليك : فإذا طال قلمت قضبانها ، ويسمى حينئذ أسلافا ، وينشر في موضعه حتى يجف ، ثم يحمل ويهزل ويعزل جوزه ، فيخرج منه بذر السكان ، ويستخرج منه الزيت . وكان الفدان الذي يزرع كثناناً يؤجر بخمسة دنانير في الصعيد وثلاثة عشر ديناراً في دلاص^(١) ، وفيما عدا ذلك بثلاثة دنانير . ويزرع القرط^(٢) وهو غذاء الدواب ، إذا ما أخذ ماء النيل في النقصان . وكان يتراوح محصول الفدان بين أردبين وأربع ونبات . وكان محصول الفدان المزروع بصلا عشرة أراذب ، ويصل ما يجمع من الفدان المزروع من الترمس عشرين إردبا .

(١) بفتح أوله وآخره صاد مهملة : كورة بصعيد مصر غربي النيل ، وهي الآن تسمى من

بلاد مركز بني سويف .

(٢) بالقلم : نبات كالرطبة (الرمي الأخضر من البقل والشجر) إلا أنه أكبر منها

وأعظم ورقة ، وهو البرسيم .

ومن أنواع المزروعات الصيفية البطيخ واللوييا والسهم ، وكان محصول القدان يتراوح بين أربعة أراذب وستة ، والقطن ويصل محصول القدان إلى ثمانية قناطير ؛ وقصب السكر وكانت أرضه تروى مرة في كل سبعة أيام . فإذا نبت القصب وصار أوراقاً ظاهرة نبت معه الخلفاء والبقلة الحمراء التي يسميها أهل مصر الرجلة . عندئذ تفرق أرضه ويستفيد بنبات القصب .

ويزرع مع القصب القلقاس فيغل القدان منه نحو عشرة قناطير . ويبلغ محصول القدان من الفول عشرين إردباً . وكان يزرع في مصر في عهد المالك الباذنجان والخيار والفجل واللفت والخس والكروم والكرنب والكروم ، ويفرس بمحداقها من الفاكهة التين والتفاح والخوخ والموز والسر أو التبق والشمس ، ومن الزهور النرجس والياسمين والريحان .

وكانت الضرائب في عهد المالك تأتي من عدة مصادر :

أولاً — عوائد الأرض ، وكانت تختلف باختلاف البلاد . فالوجه القبلى كان أكثر خراجه عينا ، وهو ما يعبر عنه بالضريبة النوعية ، أى ما يؤخذ من غلة الأرض ، كالقمح والشعير والحبس والفول والعدس والبسلة ، ويمبر في عرف الدواوين عما عدا القمح والشعير والحبس بالحبوب . وكان يؤخذ عادة عن خراج كل فدان ما بين إردبين إلى ثلاثة . والوجه القبلى غالب خراج أرضه نقد ، وقد بلغت تلك الضريبة سنة ٧٩٠ هـ (١٣٧٠ م) أربعين درهما ، أى دينارين) على الأراضى الأكثر خصبا ، وثلاثين درهما على الأراضى المتوسطة الخصب ، أى السواد . وكانت الضريبة تزيد وتنقص تبعا لزيادة الغلة أو نقصانها .

وكانت أراضى الديار المصرية بالوجهين القبلى والبحرى جارية بملكها في الدواوين السلطانية وإقطاعات الأمراء وغيرهم من سائر الجند ، عدا الأراضى الموقوفة على المساجد والمدارس وغيرها ، فكانت الدواوين السلطانية على قسمين : القسم الأول وهو على أربعة أصناف :

الصف الأول : يحى باسم ديوان الوزارة ، وذلك من أعمال الجزيرة ومنفلوط .
وكان يحمل من بعضها اليسير من القمح وغيره للأهراء السلطانية (مخازن
الفلال) بالفسطاط .

أما الصف الثانى : وهو جار فى ديوان الخصاص ، وهو الديوان الذى أحدثه
السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وكان مخصصاً له خراج مدينة الإسكندرية
وقوة^(١) وتروجة^(٢) ونذرتوه أى بحيرة البرلس ، وكان يحمل إلى خزانة
الخاص تحت إشراف ناظر الخاصة السلطانية .

والصف الثالث : ما هو جار فى الديوان المفرد ، وهو لديوان الذى أحدثه
السلطان الظاهر برقوق وأفرد له بلاداً ، ورتب عليه نفقة مماليكه الخاصة أو الحرس .
والصف الرابع : ما هو جار فى ديوان الأملاك ، وهو الديوان الذى أحدثه
الظاهر برقوق أيضاً وأفرد له بلاداً سماها أملاكاً . وهذا الديوان خاص بالسلطان .
والقسم الثانى : ما هو جار فى الإقطاع ، وهو جل البلاد بالوجهين القبلى
والبحرى ، وكانت فى الغالب تقطع للأمراء على قدر درجاتهم ، فمنهم من يجتمع
له من بلد إلى عشرة ، وما دون ذلك من البلدان يقطع للمالك السلطانية . وقد
يشارك اثنان أو أكثر فى بلد واحد .

ثانياً : ما يتحصل من المادن ، وكان أشهرها ثلاثة : الزمرد والشب
والنطرون . أما الزمرد فقد هجرت مناجه لقله ما كان يتحصل منها ، وذلك فى
أواخر أيام الناصر محمد بن قلاوون . وكان معدن الشب يستجلب من الوجه القبلى
والواحات ، وتجلب إلى قوص أو أسيوط وأخميم والبهنسا ، وينقل منها فى النيل
إلى الإسكندرية ويبيع للروم خاصة ، وكان ثمن القنطار يتراوح بين خمسة دنانير
وصحة دنانير . وكانت الحكومة تجبى ثلث ثمنه للأمراء والجيش . ويستخرج

(١) بالضم والتشديد : بلدة على شاطئ النيل من نواحي مصر قرب رشيد .

(٢) بالفتح ثم الضم : قرية بمصر من كورة البحيرة .

الظرون من ناحية الطرانة بمديرية البحيرة ، وكان ثلث ثمنه خاصاً بنفقة الجند .
ثالثاً — الزكاة التي كان يدفعها أصحاب الأموال ، وكانت الحكومة

تجيبها على عروض التجارة الداخلة إلى الإسكندرية والخارجة منها .

رابعاً — الجوابي وهو ما يجبي من أهل الامة بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ درهماً
عن كل شخص قادر . وتعرف هذه الجزية بجزية الروس أو الضريبة الشخصية .

خامساً — ما يتحصل من الرسوم الجمركية عن البضائع الواردة إلى الإسكندرية
أو دمياط ، ومقدارها ١٠ ٪ . وقد ترتفع تلك الرسوم إلى ٣٥ ٪ ، وكانت
الضرائب التي تجبي على الواردات قاذحة ، حتى إن السفينة التي كانت تصل من
أوروبا إلى ميناء الإسكندرية تدفع ضريبة تربو على أربعين ألف دينار . ولم
يسر المالك وفق نظام ثابت في تقدير هذه الرسوم ، بل كانت تخفض أحياناً إلى
أقل من ذلك تشجيعاً للتجارة .

سادساً — ما كان يدخل بيت المال من التراك التي لا وارث لها ،
وتعرف بالمواريث الحشرية^(١) .

سابعاً — ما يتحصل من دار الضرب على النقود في القاهرة .

وقد أمدنا القرينى^(٢) ببيان واف يشتمل على ما كان يجبي بالذنانير من
عوائد الأرض ، وكل صنف من أصناف الصناعات ، وما كانت تحصله الدولة
من الرسوم الجمركية ومستخرجات المعادن ، ومن الزكاة وجزية الروس ، وما كان
يتحصل من دار الضرب ، وما يدخل بيت المال من التراك التي لا وارث لها .
وما ذكره القرينى وغيره من المؤرخين يتبين لنا مقدار خراج مصر في
العصور المختلفة .

(١) هي مال من يموت وليس له وارث خاص بقرابة أو نسكاح أو ولاء أو الباقي بيد
الفرس من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق جميع المال ولا عاصبه له .
(٢) خطط ج ١ ص ١٠٣ - ١١١ .

الحاكم	الخليفة	مقدار الخراج بالدينار
عمرو بن العاص	عمر بن الخطاب	١٢ر٠٠٠ر٠٠٠
عبد الله بن سعد بن أبي سرح	عثمان بن عفان	١٤ر٠٠٠ر٠٠٠
أسامة بن زيد	سليمان بن عبد الملك	١٢ر٠٠٠ر٠٠٠
عبيد الله بن الحبحاب	هشام بن عبد الملك	٢ر٧٢٣ر٨٣٩
موسى بن عيسى الهاشمي		٤ر٢٥٧ر٠٠٠
أحمد بن محمد بن المدبر		٨٠٠ر٠٠٠
أحمد بن طولون		٤ر٨٠٠ر٠٠٠
خارويه بن أحمد بن طولون		٤ر١٠٠ر٠٠٠
محمد بن طنج الإخشيد		٢ر٠٠٠ر٠٠٠
كافور الإخشيد		٣ر٢٧٠ر٠٠٠
جوه العفلى	المنز	٣ر٤٠٠ر٠٠٠
وزارة يعقوب بن كلس	العزير	٣ر٠٠٠ر٠٠٠
—	الحاكم	٣ر٤٠٠ر٠٠٠
وزارة اليازورى في سنة ٤٦٣ هـ	المستنصر	٢ر٠٠٠ر٠٠٠ (منها مليون من الشام)
بدر الجمالي في سنة ٤٨٧ هـ		٣ر١٠٠ر٠٠٠
الأفضل بن بدر الجمالي	المستعل	٥ر٠٠٠ر٠٠٠
صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة ٥٨٥ هـ	—	٤ر٦٥٣ر٠٢٩
الظاهر بيبرس	—	١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ ^(١)

٣ - النظام المالى فى الأندلس :

كان النظام المالى فى الأندلس يتألف من هذه الأمور الثلاثة وهى : الخزانة العامة ، وإدارة بيت المال ، وإدارة خاصة الأمير أو الخليفة .

وكان يشرف على الخزانة العامة أحد كبار الموظفين ، ويسمى «خازن المال» . ومقر هذه الخزانة القصر ، وتودع فيها الأموال التى تنجى من المدن والقرى . ومن أهم هذه الأموال : أموال التركات التى يموت أصحابها دون أن يتركوا وارثاً ، والضرائب المفروضة على الأسواق ، والرسوم الجركية التى تفرض على السفن ، والخراج ، والجزية ، والأعشار .

وقد قيل إن عبد الرحمن الناصر (٣٠٠ — ٣٥٠ هـ) خلف فى بيوت الأموال ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ (خمس آلاف ألف ألف ألف) . ولاندرى إذا كان هذا الرقم بالدينار أو بالدرهم . ويطلب على الظن أنه بالدرهم ، لأنه لو حسب بالدينارين لبلغ ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دينار . وفى هذا كثير من المبالغة .

وقد ذكر المقرئ^(١) الذى عزا هذه الحقيقة إلى ابن خلدون ، أن عبد الرحمن الناصر « كان يقسم الجباية أثلاثاً : ثلثاً للجنود ، وثلثاً للبناء ، وثلثاً مذكراً . وكانت جباية الأندلس يومئذ من السكور والقرى خمس آلاف ألف وأربعمائة ألف وثمانين ألف (٤٨٠.٠٠٠ هـ) دينار ، ومن السوق والمستخلص^(٢) سبعمائة ألف وخمسة وستين ألف (٧٦٥.٠٠٠) دينار . وأما أخماس الأموال العظيمة فلا يحصوها ديوان » .

وذكر ابن حوقل^(٣) أن عبد الرحمن الناصر استطاع أن يوفر فى بيت المال

(١) فتح الطب ج ١ ص ١٢٩ .

(٢) الضرائب التى تنجى على التجارة .

(٣) المسالك والممالك ص ٧٧ .

حتى سنة ١٣٤٠ عشرين مليون (٢٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار ، وأنه لم يكن في زمانه سلطان آخر استطاع أن يوفر مثل هذا المقدار ، إلا أبا تغلب الفصنفقر بن ناصر الدولة الحمداني (٣٥٨ - ٣٦٩ هـ) في الموصل .

أما موارد بيت المال ، كما كان يسمى في الأندلس ، فقد اقتصرت على ما كان يرد عليه من الأحباس (أو الأوقاف) . وكان مقر هذا الديوان المسجد الكبير بقرطبة ، ويقوم على صيانة المنشآت الدينية ودفع رواتب موظفي المساجد ، وتوزيع الصدقات في أما كن معينة ، ويقوم بالإشراف عليها قاضي القضاة ومن ينوبون عنه في الأقاليم ، تحت إشراف الخليفة . وهذا الديوان يشبه من هذه الناحية بعض دواوين وزارة الأحباس ووزارة الشؤون الاجتماعية الآن .

وأما موارد الخليفة الخاصة ، فكان يشرف عليها موظف يعرف « بصاحب الهدية » ، ويشرف هذا الموظف على أراضي الأمير أو الخليفة ، ويقوم بزراعتها جماعة من المزارعين ، على أن يستولوا على جزء قليل من غلاتها^(١) .

(١) أنظر حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي (الطبعة السادسة ١٩٦٢)

البَابُ الرَّابِعُ

النظام القضائي

(١) - القضاء

(١) القضاء في الجاهلية :

لم يكن لجنده عند العرب في الجاهلية سلطة تشريعية تسن لهم القوانين ، بل سادته
المادات والتقاليد . وكان للعرف أكبر الأثر في ذلك . وكان شيخ القبيلة يحكم بين
أفرادها وفق العرف والتقاليد التي كانت تستمد إما من تجاربهم أو معتقداتهم ،
أو ممن جاؤهم من الأمم كالفرس والروم ، أو ممن اختلط بهم كاليهود والمسيحيين .
وكان للعرب في الجاهلية ثلاثة أنواع من القضاء :

١ - الحكومة ، وكان بنو ستم أصحاب الحكومة في قريش قبل
الإسلام . وإنما ندري حقيقة هذه الحكومة ، ولكننا نعلم أنه قد كانت العادة
عند العرب وعند غيرهم من الأمم في عصورها الأولى أن تنقسم الأسر الكبيرة
الأعمال الاجتماعية بينها . فلعل هذه الحكومة كانت شيئاً يشبه القضاء ،
بحيث كان يحكم القرشيون وغيرهم ممن يفد على مكة من العرب إلى بني سهم ،
أو بمبارة أضح إلى زعماء بني سهم ، فيما كان يقع بينهم من الخصومات .

ومن تولى القضاء بين العرب في الجاهلية : هاشم بن عبد مناف ، وأبو لهب
ابن عبد المطلب ، وألعمش بن وائل ، وقس بن ساعدة الإيادي ، وأممية بن أبي
الصلت ، وزهير بن أبي سلمى ، وذو الإصبع المدؤاني ، وأكثم بن صيفي .

ولم يكن حكم القاضي فاصلاً في النزاع ، بل كان للقوة أثر كبير في ذلك .

٢ - الاحتكام ، وهو احتكام العرب إلى السكّهان والعرافين . والسكّهان :

هو الرجل الذي يمتدّد الناس أن له نابهاً من الجن يطلعه على كل شيء ،

والعرفان : هو الذي يعرف الأمور عن طريق الفراسة والقرائن ، وذلك بملاحظة
تغيرات صوت الشخص وملاحظة وحركاته عند التكلم . كذلك كانوا يحكمون
بالقرعة التي أقرها الإسلام ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا عزم على
السفر أقرع بين زوجاته . كما كانوا يعتمدون في إثبات الواقعة على شهادة الشهود .
٣ - كذلك أدخل العرب في الجاهلية النظام الذي عُرف في الإسلام باسم
« النظر في الظالم » . ويظهر أنهم اتخذوه عن الفرس ، على أثر خلاف وقع بين
الماضي بن وائل ورجل من زبيد ، اشترى منه العاص سلعة وماطله في الدفع .
فلما عيل صبر الرجل جاهر بظلامته حول السكبة بين رجال من قريش ، وأنشد
شعراً رقيقاً يقول فيه :

يا لَرَجَالٍ لِمَظْلُومٍ بِضَاعَتُهُ يَبِطْنَ مَكَّةَ نَائِي الْحَيِّ وَالْفَقْرِ
إِنْ الْحَرَامُ ^(١) لَمْ تَمُتْ مَكَارِمُهُ وَلَا حَرَامَ لُتُوبٍ ^(٢) الْفَاجِرُ الْقُدْرِ ^(٣)
فاجتمعت قريش بدار عبد الله بن جذعان ، حيث تحالفوا على أن ينصروا
المظلوم من الظالم . فسُمي هذا الحلف حلف الفضول ، وشهده النبي عليه الصلاة
والسلام .

(٢) القضاء في عهد الرسول :

نبئت نواة القضاء عند العرب في الجاهلية ؛ فلما جاء الإسلام تولى الرسول
الفصل في الخصومات ، كما يتبين ذلك من الحلف الذي عقده بين المهاجرين وبين
أهل المدينة من المسلمين واليهود وغيرهم من المشركين . وفيه يقول :

« وإني ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ،
فإن مردّه إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله » ^(٤) .

(١) الاحترام . (٢) الشخص . (٣) الكتبة "نقد" .
(٤) ابن هشام ج ٢ ص ٩٤ - ٩٨ .

كان عليه الصلاة والسلام قاضياً ، كما كان للشريعة مبدلاً . ولم يكن للمسلمين في عهده قاضٍ سواه ، إذ كانت الأمة لا تزال على بساطتها وضيق رقعتها ، ولقلة عدد القضايا المرفوعة إليه . ولم يؤثر عن الرسول الكريم أنه عين في بلد من البلدان رجلاً اختص بالقضاء بين المسلمين ، بل كان يعهد بالقضاء إلى بعض الولاة ضمن توليتهم أمور الولاية ، وتارة يعهد إلى أحد أصحابه بقبض بعض الخصومات .

وكان الرسول يحكم بين الناس بما ينزله الله عليه من الوحي ، وكان المتخاصمان يحضران إليه مختارين فيسمع كلام كل منهما . وكانت طرق الإثبات عنده البيّنة واليمين وشهادة الشهود ، والكتابة والقراءة والقرعة وغيرها . وكان الرسول يقول : « البيّنة على من ادّعى واليمين على من أنكر » . والبيّنة في الشرع : اسم لما يبين الحق ويظهره ، بمعنى أن المدّعي ملزم بإظهار ما يبين صحة دعواه ، فإذا أظهر صدقه بإحدى الطرق حكم له . وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يقول : « أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر » .

وكان عليه الصلاة والسلام لا يجازي أحداً من المتخاصمين ؛ فقد أتر عنه أنه قال : « فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقض حتى تسمع كلام الآخر كما سمعت كلام الأول ، فإنه أحرى أن يتبين لك وجه القضاء » . وروى مسلم أنه قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر » .

ولما انتشرت الدعوة الإسلامية أذن الرسول لبعض الصحابة بالقضاء بين الناس بالكتاب والسنة والاجتهاد ، كما أذن للبعض الآخر بالفتيا . ومن اشتهر بالفتيا من الصحابة في عهد الرسول مائة وواحد وثلاثون رجلاً وامراً ، وقد نبغ فيهم سبعة هم : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، والسيدة عائشة ، وعبد الله ابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر .

ولم يكن السجن بمعناه المعروف الآن في زمن الرسول ولا في عهد أبي بكر ، وإنما استحدث في عهد عمر بن الخطاب ، إذ كان الحبس لا يتعدى في عهد الرسول منع التهم من الاختلاط بغيره ، وذلك بوضعه في بيت أو مسجد ، فلم يكن السجن إذن مكاناً يحبس فيه المجرم كما كانت الحال في عهد عمر ومن جاء بعده من الخلفاء .

(٣) القضاء في عهد الخلفاء الراشدين :

ولما ولي أبو بكر الخلافة أسند القضاء إلى عمر بن الخطاب ، فظل سنتين لا يأتيه متخاصمان لما عرف به من الشدة والحزم . على أن عمر لم يتلقب بلقب قاض في خلافة أبي بكر .

ولما انتشر الإسلام في عهد عمر وارتبط العرب بغيرهم من الأمم ، دعت حالة المدينة الجديدة إلى إدخال نظام تشريعي لفض المشاكل التي تنشأ بين الأفراد من العرب وغيرهم ، وقضى هذا النظام بتعيين قضاء ينوبون عن الخليفة في فض هذه المشاكل طبقاً لأحكام القرآن والثقة والقياس .

والثقة : ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير لشيء رآه . ويُقصد بالقياس أن القاض إذا عُرِضت عليه قضية لم يجد فيها حكماً منصوباً عليه في القرآن الكريم ولا في سنة رسول الله ، ولم يكن قد صدر فيها حكم بإجماع من الصحابة ، بحث عن مشكلة تشبه ما بين يديه من المشاكل يكون قد صدر فيها حكم من القرآآن أو السنة أو الإجماع ، وهو اتفاق مجتهدي الأمة في عصر من العصور على أي حكم من الأحكام ، بشرط أن يكون له مستند من الكتاب والسنة ، وهذا يكفي من غير تعرّف المستند^(١) .

(١) الأحكام الطائفة ص ٦٣ .

كان عمر أول من عيّن القضاة في الولايات الإسلامية، وكان القضاء يعينون من قبل الخليفة أو والي إذا كانت ولايته عامة، بمعنى أن تكون له الولاية على الخراج والصلاة مناً، فولّى أبا الفرداء^(١) قضاء المدينة، وولّى شريحاً بن الحارث الكِنْدِي قضاء الكوفة، وولّى أبا موسى الأشعري قضاء البصرة، وولّى عثمان بن قيس بن أبي العاص قضاء مصر، وجعل قضاء الشام قضاء مستقلاً.

ومن الثابت أن شريحاً كان قاضي الكوفة في عهد عمر، وأن أبا موسى الأشعري تولى قضاء البصرة من قبل عمر أيضاً. وهذا يخالف ما ذكره بعض المؤرخين من أن عمر أرسل هذا الكتاب إلى أبي موسى الأشعري وهو على قضاء الكوفة، إذ أنه عين والياً على الكوفة في خلافة عثمان بن عفان.

وقد سنَّ عمر لهؤلاء القضاة دستوراً يسبرون على هديه في الأحكام. ويعتبر هذا الكتاب أساس علم الرافعات في القضاء؛ وبمث بهذا الدستور إلى أبي موسى الأشعري وإلى غيره من القضاة، وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس^(٢)، سلام عليك! أما بعد: فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة؛ فافهم إذا أدلى إليك^(٣)، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذه. وآس بين الناس^(٤) في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يطنع شريف في حيفك^(٥) ولا يئأس ضيف من عدلك. البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر،

(١) اختلف في لُقبه، فقليل: هو عويمر بن عامر، وقيل: هو عويمر بن قيس بن زيد. وقيل غير هذا، ولذا ذكر في ترجمته أنه ولي القضاء على دمشق، ومن الظاهر أن مقر الخلافة كان بالمدينة.

(٢) هو اسم أبي موسى الأشعري.

(٣) أي رقم لك الأمر وجه به إليك.

(٤) أي اعدل وساو.

(٥) الحيف: الظلم والجور.

والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرّم حلالاً . ولا يتمتع قضاء قضيته بالأس فراجعت اليوم فيه عقلك ، وهُديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق ؛ فإن الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التماهى في الباطل . الفهم ! فيما تلجلج^(١) في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة . ثم أعرف الأمثال والأشياء وقس الأمور بنظائرها . واجعل للدعى حقاً غائباً أو بينة أمداً ينتهى إليه ، فإن أحضر بينة أخذ بحقه ، وإلا وجهت القضاء عليه ، فإن ذلك أجل للمعى وأبلغ للعذر . المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا تجلّوا في حدّ أو مجرباً في شهادة زور أو ظليناً (منهما) في ولاء أو قرابة ، فإن الله سبحانه تولى منكم السرائر وحرأ عنكم بالبينات . وإياك والقلق والضجر والتأذى للناس ، والتشكر للخصوم في مواطن الحق التى يوجب الله بها الأجر أو يحسن بها الذخر ، فإنه من يصلح نيته فيما بينه وبين الله ولو على نفسه يكفه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزبن للناس بما يعلم الله منه غير ذلك شانه الله^(٢) .

وكان القضاء في عهد الخلفاء الراشدين مستقلاً محترماً الجانب ، ويراعى في اختيار القاضى غزارة العلم والتقوى والورع والعدل .

وكان القاضى يحكم في بعض الأحيان بحسب ما يوحى إليه لإجتهاده ، بمعنى أنه إذا سئل في حادثة وقعت بالفعل ، أخذ من ظواهر النصوص الواردة في الكتاب والسنة الحكم المراد تطبيقه ، ومن ثم أصبح الاجتهاد (أو الرأى أو القياس) مبدأ يمتدّ به في الأحكام القضائية في المصور التالية ، وأصبحت تنبى عليه أكثر الأحكام .

ولم يكن للقياضى كاتب أو سجل تدون فيه الأحكام ، لأنها كانت تنفذ على أثر صدورها ، وكان القاضى يقوم بتنفيذها بنفسه .

(١) التلجلج : التردد في الكلام .

(٢) سنن الداريمى . كتاب البيان والتبيين للجاحظ ج ٢ ص ٢٢ .

وكان القاضي يجلس للحكم في منزله ، ثم أصبح يعقد جلساته في المسجد بعد ذلك .

(٤) القضاء في عهد بني أمية

تميز القضاء في عهد بني أمية بمرتبتين :

الأولى — أن القضاء كانوا يحكمون ، كل بما يوحى إليه اجتهاده ، إذ لم تكن المذاهب الأربعة التي تقيّد بها القضاة فيما بعد قد ظهرت . فكان القاضي في هذا العصر يرجع إلى الكتاب والسنة في الفصل في الخصومات .

الثانية — أن القضاء لم يكن متأثراً بالسياسة . فقد كان القضاة مستقلين في أحكامهم لا يتأثرون بميول الدولة الحاكمة ، وكانوا مطلقى التصرف ، وكتبهم نافذة حتى على الولاة وعمال الخراج .

وكان من مستلزمات القاضي في العصر الأموي أن يكون رجلاً عفيفاً ، ورعاً تقياً عالماً مجتهداً ، سليماً من العيوب ، لا تأخذه في الله لومة لائم . قال عمر ابن عبد العزيز :

« إذا كان في القاضي خمس خصال فقد كل : علم بما كان قبله ، ونزاهة عن الطمع ، وحلم عن الخصم ، واحتذاء الأئمة ، ومشاركة أهل العلم والرأي » .

(٥) القضاء في العصر العباسي الأول :

وقد تطور النظام القضائي في العصر العباسي تطوراً كبيراً ؛ ففي ذلك العصر ضممت روح الاجتهاد في الأحكام لظهور المذاهب الأربعة . فأصبح القاضي ملزماً بأن يصدر أحكامه وفق أحد هذه المذاهب . فكان القاضي في العراق يحكم وفق مذهب أبي حنيفة ، وفي الشام والمغرب وفق مذهب مالك ، وفي مصر وفق

المذهب الشافعى . وإذا تقدم متخاصمان على غير المذهب الشائع فى بلد من البلاد أناب القاضى عنه قاضياً يدين بمقائد مذهب المتخاصمين .

كذلك تأثر القضاء فى هذا العصر بالسياسة ، لأن الخلفاء العباسيين كانوا يريدون أن يكسبوا أعمالهم صفة شرعية . فعملوا على حمل القضاء على السبر وفق رغباتهم فى الحكم ، حتى امتنع كثير من الفقهاء عن تولى القضاء ، خشية أن يحملهم الخليفة على الإفتاء بما يخالف الشريعة الإسلامية ولا يتفق مع ذمهم وضلالتهم .

لذلك نرى أبا حنيفة النعمان يعتذر عن تولى منصب القضاء فى عهد أبى جعفر المنصور ، ويقول له : « اتق الله ، ولا ترزع فى أمائك إلا من يخاف الله . والله ما أنا مأمون الرضا ، فكيف أبكون مأمون الغضب ؟ » . وكان بين أبى حنيفة وبين أحد قضاة المنصور ، وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، وخشة لا اعتراض أبى حنيفة عليه فى أحكامه - وكان أصغر منه سنّاً - فشكاه إلى المنصور فنعمه من الفتيا .

وهناك كثير من الأمثلة للدلالة على أن الخلفاء العباسيين قد نقضوا العهد مع كثير من القواد والملوك وغيرهم بعد أن أعطوهم الأمان ، وذلك عن طريق فتاوى القضاة ، كما فعل السفاح مع ابن هُبيرة ، والمنصور مع محمد بن عبد الله المعروف بالنفس الزكية ، وهارون الرشيد مع يحيى بن عبد الله .

وقد اتخذ العباسيون نظام « قاضى القضاء » ، وهو بمثابة وزير العدل اليوم . وكان يقيم فى حاضرة الدولة ، ويولى من قبله قضاء ينوبون عنه فى الأقاليم والأمصار . وأول من لقّب بهذا اللقب القاضى أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم) صاحب كتاب « الخراج » فى عهد هارون الرشيد الذى كان يحله وبحترمه . وكان قاضى القضاء فى الأندلس يسمى « قاضى الجماعة » ، ويقوم بتولية القضاء على الأقاليم .

وفي هذا العصر اتسعت سلطة القاضي ، فبعد أن كان ينظر في القضايا المدنية والجنائية ، أصبح يفصل في الدعاوى والأوقاف وتنصيب الأوصياء . وقد تضاف إليه الشرطة والمظالم والقصص والحسبة ودار الضرب وبيت المال . ومن نبع من القضاة في هذا العصر : يحيى بن أكرم الذي قاد جنود الصائفة^(١) في عهد المأمون ، وأحمد بن أبي ذؤاد قاضي القضاة في عهد الواثق ، وقد أخذ الفقه عن يحيى بن أكرم .

ومن اختصاصات القاضي أيضاً ، الإشراف على موارد الأعباس ، وسجلات الفتاوى الفقهية^(٢) والإشراف على الصلاة في أيام الجمع والأعياد بالمسجد الكبير بقرطبة أو بمسجد الزهراء الذي بناه عبد الرحمن الناصر بمدينة الزهراء ، والهداه في صلاة الاستسقاء^(٣) .

وكان لكل ولاية قاض . فلما قامت الدولة العباسية أصبح في كل ولاية قضاة يمثلون المذاهب المختلفة ، فصار يولى أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة ، ينظر كل منهم في النزاع الذي يقوم بين من يدينون بمقائده مذهبه .

يقول السيوطي : « كان الخلفاء يولون القاضي المقيم ببلدهم القضاء بجميع الأقاليم والبلاد التي تحت ملكهم ، ثم يستنوب القاضي من تحت أمره من شاء في كل إقليم وفي كل بلد . ولهذا كان يلقب قاضي القضاة ، ولا يلقب به إلا من هو بهذه الصفة ، ومن عداه بالقاضي فقط ، أو قاضي بلد كذا . وأما الآن فصار في البلد الواحد أربعة مشتركون كل منهم يلقب قاضي القضاة . ولعل آحاد نواب

(١) الصائفة الغزوة في الصيف

(٢) أنشأ هذا السجل في سنة ٥٢٩١ هـ : وكان قاضي القضاة يستنوب الفقهاء في بعض القضايا المروضة عليه . وجعل من هذه القضايا سجلاً عاماً أصبح مرجعاً عاماً لقضاة الأندلس .

(٣) كان قاضي القضاة يعرف على الصلاة أيضاً . وتلك كان يسمى « صاحب الصلاة » . واستمرت الحال على ذلك حتى أفرد عبد الرحمن الناصر الأموي بالأندلس لقضاة شخصاً معيناً وانضاف القضاء شخصاً آخر .

أولئك كان في حكمه أضاف ما كان في حكم الواحد من قضاء القضاء الآن . ولقد كان قاضي القضاء إذا ذاك أوسع حكماً من سلاطين هذا الزمان .

(٦) القضاء في العصر العباسي الثاني :

وفي العصر العباسي الثاني لم يقتصر الفساد على حالة الدولة المدنية والحربية ، بل تعدى ذلك إلى القضاء أيضاً ، وعرض الذين رشحوا أنفسهم لهذا المنصب الخطير تقديم مبلغ معين من المال يؤدونه في كل سنة . ومحدثنا السيوطي عند كلامه عن حوادث سنة ٣٥٠ هـ عن تولية أبي العباس عبد الله بن أبي الشوارب منصب القضاء ، فيقول : « وركب بالخلع من دار معز الدولة وبين يديه الدباب والبقوات ، وفي خدمته الجيش ، وشرط على نفسه أن يحمل في كل سنة إلى خزنة معز الدولة (البويهى) مائتي ألف درهم ، وكتب عليه بذلك سجلاً . على أن الخليفة الطيع لم يعين ابن أبي الشوارب ، فلم يوافق على تقليده القضاء وأمر بعدم دخوله عليه .

ومحدثنا السيوطي ^(١) عند كلامه على حوادث سنة ٣٦٣ هـ أن الخليفة الطيع « قلد القضاء أبا الحسن محمد بن شيبان الهاشمي بعد تمتع ، وشرط لنفسه شروطاً ، منها : ألا يرتقى على القضاء ، ولا يخلع عليه ، ولا يشفع إليه فيما يخالف الشرع . وقرر لكتابه في كل شهر ثمانية درم ، ولحاجبه مائة وخمسين ، وللغرض على بابه مائة ، ولخازن ديوان الحكم والأعوان ستانة ، وكتب له عهد صورته : هذا ما عهد عبد الله الفضل الطيع لله أمير المؤمنين ، إلى محمد بن صالح الهاشمي ، حين دعاه إلى ما يتولاه من القضاء بين أهل مدينة السلام مدينة المنصور ، والمدينة الشرقية من الجانب الشرقى والجانب الغربى ، والسكوفة وسقى القرات وواسط وكرخى ، وطريق القرات ودجلة ، وطريق خراسان وحلوان وقرميسين (بفتح

(القاف) ، وديار مضر وديار ربيعة وديار بكر ، والموصل والحرمين واليمن ودمشق وحمص ، وجند قنشرين والعواصم ، ومصر والإسكندرية ، وجند فلسطين ، والأردن وأعمال ذلك كلها ، وما يجري من ذلك من الإشراف على من يختاره من العباسيين بالكوفة وسقي الفرات ، وما قلده إياه من قضاء القضاة ، وتصنع أحوال الأحكام ، والاستشراف على ما يجري عليه أمر الأحكام من سائر النواحي والأمصاير التي تشتمل عليه المملكة وتنتهي إليها الدعوة ، وإقرار من يجد هديه وطريقه ، والاستبدال بمن يذم شيمته وسجيته احتياطاً للخاصة والعامة ، وجنوا على الملة والذمة عن علم بأنه المقدم في بيته وشرفه المبرز في عفاقه ، الركن في دينه وأمانته ، الموصوف في ورعه وزاخرته ، المشار إليه بالعلم والحجبا ، المجمع عليه في الحلم والنهي ، البعيد من الأدناس ، اللابس من التقى أجمل اللباس ، التقى الحبيب ، المحبور بصفاء النيب ، العالم بمصالح الدنيا ، العارف بما يفسد سلامة المقبي ، أمره بتقوى الله فإنها الجنة الواقية ، وليجعل كتاب الله في كل ما يعمل فيه رويته ، ويرتب عليه حكمه وقضيته ، وإمامه الذي يفرع إليه وعماده الذي يعتمد عليه ، وأن يتخذ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مناراً يقصده ومثالاً يتبعه ، وأن يراعى الإجماع ، وأن يقتدى بالأئمة الراشدين ، وأن يعمل اجتهاده فيما لا يوجد فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع ، وأن يحضر مجلسه من يستظهر بعلمه ورأيه ، وأن يسوى بين الخصمين إما تقدماً إليه في الخطه ونفذه ، ويوفى كلا منهما من إنصافه وعدله ، حتى يأمن الضعيف حيفه ، ويأمن القوى من ميله ، وأمره أن يشرف على أعوانه وأصحابه ، ومن يعتمد عليه من أمنائه وأسبابه ، إشرافاً يمنع من التخطي إلى السيرة المحظورة ، ويدفع عن الإشفاق إلى المكاسب المحجورة .

على أن حالة القضاء في عهد بني بُوَيَّه لم تكن مستقرة ؛ ففي سنة ٣٩٤ هـ قلَّدها الدولة البُوَيَّه الشريف أبا أحمد الحسين بن موسى الموسوي العلوي

قضاء القضاء والحج والمظالم ونقابة الطالبين ، وكتب له من شيراز العهد . بيد أن الخليفة القادر لم يوافق على تعيينه لأنه من العلويين على ما يظهر . وكان من أثر ذلك أن امتنع الشريف أبو أحمد الحسين من النظر في القضاء .

وكان لقاضي القضاء بينداذ ديوان يعرف بديوان قاضي القضاء ، ومن أشهر موظفي هذا الديوان : السكاتب والحاجب وعارض الأحكام وخازن ديوان الحكم وأعوانه . واقتضى تطور نظام القضاء في هذا العصر التحري عن الشهود . وكان القاضي يرتدى السواد شعار العباسيين ويفطى رأسه بعمامة سوداء على قلنسوة طويلة^(١) . وكان القضاء في القرن الثالث الهجري خاصة يتميزون بالقلنسوة السوداء وتلبس مع الطلسان^(٢) .

(٧) القضاء في مصر :

(١) من الفتح الإسلامي إلى الفتح الفاطمي :

لما فتح عمرو بن العاص مصر أقر أهل القبة على قضائهم . وكان أول قضاء قيس بن أبي العاص الذي ولاه عمر بن الخطاب ، فظل على قضاء مصر إلى أن مات في شهر ربيع الأول سنة ٥٢٣ هـ ، خلفه عثمان بن قيس بن أبي العاص ، وبقي في منصبه حتى مات في عهد علي بن أبي طالب . وبموته شفر منصب القضاء بمصر إلى أن ولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة ، فقلد سليم بن عتر التجيبي قضاء مصر سنة ٥٤٠ هـ . وكانت الخوارج تنعقد في جامع عمرو بن العاص ، ولم يكن للقضاء مرجع يعتمدون عليه في إصدار أحكامهم ، كما لم تكن هناك سجلات تدون فيها الأحكام ، وإنما كان القاضي يقوم بالفصل في الخصومات وتنفيذ أحكامه بنفسه .

(١) الكندي : كتاب القضاء ص ٣٧٨ .

(٢) متر : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج ١ ص ٣٧٣ .

وكان القضاء في مصر في عهد الدولة الأموية على بساطته التي كان عليها في عهد الخلفاء الراشدين . ولكننا نلاحظ ازدياد اختصاص القاضى في هذا العصر ؛ فكان يجمع بين النظر في الأمور المدنية والقضايا المتعلقة بالدين ، وبين النظر في الجرائم والشرطة . وقد أتى بعض قضاة مصر في هذا العصر بضروب من الإصلاح ؛ فقد كان عبد الرحمن بن معاوية بن حُذَيج قاضى مصر في عهد ولاية عبد العزيز بن مروان (سنة ٨٨٦ هـ) أولَ مَنْ راقب أموال البتائى .

وما يدل على مبلغ اجتهاد القضاة واستقلالهم في العصر الأموى أن القاضى كان لا يتخرج عن أن يسمع وهو في منصب القضاء كلام الشهود بلفتهم الخاصة ؛ فكان قاضى مصر خير بن نعيم الحضرمي (١٢٠ - ١٢٧ هـ) يسمع شهادة القبط بلفتهم .

وقد أدخل بعض قضاة العصر العباسي في مصر ضروباً من الإصلاح ، فقد طهر القاضى غوث (١٣٥ - ١٤٠ هـ) القضاء من العيوب التي كانت متفشية فيه ، وأخصها شهادة الزور ، حتى كان يسأل عن الشهود سراً . فإذا تأكد من استقامتهم وحسن سمعتهم قبل شهادتهم . وكان - كما وصفه الكندي - « أعلم الناس بمعاني القضاء وسياسته » . واشتهر بالعدل في أحكامه ؛ وبلغ من عدله أنه جمل الخليفة المهدي العباسي (١٥٨ - ١٦٩ هـ) وامراً شكته إليه على قدم المساواة في الحكم ؛ إذ ساوى بين الرجل الذي وكله الخليفة عنه وبين الخلفى في مجلس القضاء .

وبلغ من نزاهة القاضى أبى خزيمة (١٤٤ - ١٥٤ هـ) أنه كان لا يأخذ عطاه عن اليوم الذى يقضيه بمبدأ عن مجلس الحكم لفضل نيابة أو حضور جنازة . ومن هذا نستدل على أن القضاء في ذلك العصر كانوا على قسط واخر من التواضع والزهو والتشرف ، وكانوا يقتدون بالرسول الكريم في بعده عن مظاهر الكبرياء

فقد أثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقضى كثيراً من حاجاته بنفسه .

وكان أبو عبد الله بن لميعة (١٥٤ — ١٦٤ هـ) أول قاض في مصر حضر في إثبات رؤية الهلال ، وعنى المفضل (١٦٨ — ١٦٩ ، ١٧٠ — ١٧٧) بتدوين الرصايا والديون في السجلات ، واتخذ « صاحب المسائل » ، ومهمته الوقوف على حقيقة الشهود .

ونظم لميعة بن عيسى (١٩٦ — ١٩٨ و ١٩٩ — ٢٠٤ هـ) الأخباس ، وكانت في أيامه على ما قاله هو لأصحابه : « سألت الله أن يلفتني الحكم فيها ، فلم أترك شيئاً منها حتى حكمت فيه ، وجددت الشهادة به » . فقد جمع أموال الأخباس ، وأدخل فيها المطوعة الذين كانوا يعمرن المواخير^(١) وأجرى عليهم العطاء من هذه الأخباس ، ثم سن الناس هذه السنة ، فسميت هذه الأخباس فروض لميعة ، ثم سميت بعد ذلك فروض القاضي .

وعلى الرغم من محاسن هذا النظام القضائي ، لم يكن خالياً من العيوب التي جعلته متمشياً في مجلته مع الحالة السيئة التي سادت البلاد في ذلك العصر ، فقد بلغت الرشوة درجة انحطت معها نفوس بعض القضاة .

ومن أشهر قضاة هذا العصر ابن مسروق السكندی (١٧٧ — ١٨٤ هـ) الذي عمل على إعلاء مركز القضاء ، وأبى أن يخضع لسلطة الوالي ، ولم يحضر مجلسه كما جرت العادة إلى وقته . كذلك أصلح ديوان القضاء ، باتخاذ قِطراً تودع فيه القضايا ويحتم ، ثم يفض إذا جلس للقضاء .

وقد وصف ستانلي لينبول^(٢) القاضي في مصر في عهد الأمويين وفي العصر

(١) (بالهاء الهللة والزاي) جمع ماحوز ، وهو المكان الذي يكون بين القوم وبين عدوم ، وفيه أسابهم ومكانهم ، وهو من استعمال أهل الشام .

(٢) History of Egypt in the Middle Ages, pp. 39—40. (٢)

العباسي الأول فقال : إنه كان على خبرة اكتسبها من اشتغاله بالفقه الإسلامي ، واشتهر عند الجمهور بالاستقامة وسمو الخلق ، وكان لمركزه أهمية والشخصه نفوذ كبير . لذلك لم يكن يجري عليه ما كان يجري على غيره من العمال ، بل ظل القاضي في كثير من الأحيان يشغل منصبه في عهد ولاية عدة . ولم يكن أسرع إلى التماضي من تقديم استقالته إذا تدخل في أحكامه الشرعية متدخل . وبلغ من محبة الناس للقضاة أن أصبح الولاية يفكرون طويلاً إذا جدت لهم أنفسهم بالإقدام على عزلهم حتى لا يتعرضوا لخط الجمهور . ولم يعد للوالي في العصر العباسي سلطة عزل القضاة ، بل غدا تعيينهم تصدر به المراسيم من بغداد عادة . وأصبحت مسألة تحديد رواتبهم ودفوعها موكولة إلى الخليفة نفسه .

ولم يكن القضاة في عهد الطولونيين (٢٥٤ - ٢٩٢ هـ) والإخشيديين (٢٢٣ - ٢٥٨ هـ) تابعين لمذهب واحد ، بل كان القاضي يحكم وفق أحكام المذهب الذي ينتسب إليه ، واشتهر بالنزاهة والاستقامة وعدم المحاباة .

وفي عهد الطولونيين نبغ القاضي بكار بن قتيبة ، وكان من أبرز قضاة المسلمين وأعلامهم بالفقه الإسلامي . ولما عقد ابن طولون مجلساً في دمشق حضره القضاة والفقهاء والأشراف من أهل الشام والشعور ومصر ، وشهد المجتبعون على خلع الموفق من ولاية المهدي لخالفته الخليفة المعتمد وحصره إياه ، شهد على ذلك جميع من حضر إلا ثلاثة من رجالات مصر ، هم : القاضي بكار ، ومحمد بن إبراهيم الاسكندراني ، وفهد بن موسى . وامتنع القاضي بكار وأبى إقرار الخلع (سنة ٢٦٩ هـ) .

وكان ابن طولون يجيز بكاراً في كل سنة بألف دينار . فلما غضب عليه أرسل إليه : أين جوائزى ؟ فقال : على حافها ، فأحضرها من منزله بخواتيمها ستة عشر كيساً ، فقبضها ابن طولون .

(ب) في عهد الفاطميين والأيوبيين :

كان أبو الطاهر قاضي القضاة في مصر وقت الفتح الفاطمي ، وهو من قضاة المصريين السنيين ، تولى منصبه هذا منذ شهر ربيع الأول سنة ٥٣٤٨ هـ ، فرأى جوهر أن عزله وإحلال قاطن من الشيعة عمله قد يجر إلى غضب المصريين وسخطهم ، فأقره في منصبه لفرض سياسي لحسب ، وعمل في الوقت نفسه على إضمار نفوذه إلى حد بعيد .

ولما وصل الخليفة المعز لدين الله إلى مصر وحف الناس لاستقباله ونزل الركب عن مطيئهم وقبلوا الأرض بين يديه ، ظل أبو الطاهر راكبا حتى قرب من الخليفة الفاطمي ، فترجل وسلم عليه ولم يقبل الأرض ، فلقت ذلك نظر الخليفة ، وسأل أحد حبابه عن الرجل الذي خالف الناس كلهم ، فلم منه أنه قاضي مصر . ولما لام الناس أبا الطاهر على ذلك ذكر قوله تعالى : « وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ » (١) . وقد أقر المعز أبا الطاهر في منصبه جريا على نفس السياسة التي اتبعها جوهر منذ فتح هذه البلاد .

إلا أن نفوذ أبي الطاهر قد ضعف ، وألزمه الخليفة الفاطمي أن يصدر أحكامه وفق عقائد المذهب الشيعي ، بل زاد على ذلك فأشرك معه ابن أبي ثوبان المغربي وأسند إليه النظر في المظالم الخاصة بالمناوبة . وما لبثت سلطته أن قويت حتى أصبح ينظر أيضاً في القضايا المشتركة بينهم وبين المصريين . ثم اشتد نفوذه حتى آل إليه النظر في قضايا المصريين أنفسهم ، وأصبح يطلق عليه اسم قاضي مصر والإسكندرية .

وفي سنة ٣٦٢ هـ عين المرز قاضياً آخر من الشيعة هو علي بن النعمان ابن أبي حنيفة النعمان المغربي الفقيه الشيعي المشهور ، فقام أبا الطاهر القضاء . فكان ابن النعمان يجلس للقضاء في جامع عمرو ، وأبو الطاهر في الجامع الأزهر ، وظلت الحال على ذلك حتى استقل علي بن النعمان بالقضاء عامة على أثر استقالة أبي الطاهر في شهر صفر سنة ٣٦٦ هـ لشيخوخته وضعفه .

وقد ظل أولاد النعمان يتقلدون هذا المنصب حتى سنة ٣٩٨ هـ . فقد تقلد الحسين بن علي بن النعمان القضاء في مصر وما يتبعها من الأعمال في شهر صفر سنة ٣٩٣ هـ ، وأسندت مقاليد الدعوة لقاضي القضاء للمرة الأولى ، فبدأ يطلق عليه « قاضي القضاء وداعي الدعوة » .

على أن منصب القضاء كان يعمد به في العهد الفاطمي لبعض السنين أحياناً ؛ إذ أن الفاطميين في أواخر عهدهم لم يسبوا دائماً على قاعدة إسناد القضاء إلى القشيعيين خاصة . فقد أسند الخليفة الحاكم القضاء لرجل من أهل السنة هو أبو العباس بن العوام الحنبلي المذهب ، الذي بقي في منصبه حتى مات في عهد الخليفة الظاهر . وقد تقلد ابن العوام القضاء وخلق عليه « وأضيف إليه في الأحكام مصر و بركة وصقلية والشام والحرمان ، ماعدا فلسطين فإن الحاكم كان ولاها أبا طالب ابن بنت الزيدى الحسيني ، وجعل لأبي العباس النظر في المياري ودار الضرب والصلاة والمواريث والمساجد والجوامع » .

وعلى الرغم من أن هذا القاضي لم يكن يدين بمقائد المذهب الشيعي مذهب الفاطميين ، اشتمل سجله الذي قرئ في القصر وعلى منبر الجامع العتيق على فقرة شرط فيها عليه أن يصدر أحكامه طبقاً لقانون الشيعة ، وأن يكون معه في مجلس القضاء أربعة من فقهاء الحاكم ، ثلاثين الحكم بغير ما يذهب إليه المذهب الشيعي . ومن ذلك يتضح أن تعيين غير الشيعيين كان قليلاً حدوثه ، وعلى شريطة خضوعهم لأحكام مذهب الشيعة .

على أن أبا علي بن الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالي وزير الخليفة الحافظ (٥٢٤ - ٥٤٤ هـ) قد خرج على هذه القاعدة ، وكان يدين بمذهب الإمامية الاثنا عشرية ، فمِن في سنة ٥٢٥ هـ أربعة من القضاة : اثنين من الشيعة ، واثنين من السنين . وكان القاضيان الشيعيان أحدهما إمامياً والآخر إسماعيلياً . أما السنين فكان أحدهما شافئياً والآخر مالكيّاً ، وأعطى لكل منهم السلطة المطلقة في إصدار أحكامه وفق مذهبه . ولما قُتل هذا الوزير عادت السلطة إلى الإسماعيلية من جديد ، وبقيت على ذلك إلى أن جاء صلاح الدين الأيوبي ، فعمل في سنة ٥٦٤ هـ على القضاء على الخلافة الفاطمية ، وأسس مدرستين لتعليم الفقه ، إحداهما على مذهب الإمام الشافعي والأخرى على مذهب الإمام مالك ، ثم صرف جميع قضاة الشيعة ، وعين بدلهم قضاة من السنين الشافعية الذين كان يدين بمذهبهم .

وبذلك أخذ المصريون يرجعون شيئاً فشيئاً إلى للذهب السني الذي كانت له السيادة قبل الدولة الفاطمية ، وأخذ للذهب الشيعي بنوعية الإسماعيلي والإمامي يضاف إلى أن قضى عليه نهائياً .

(٢) في عهد المماليك :

ارتقى نظام القضاء في عهد المماليك ؛ وكان يبيرس أول من تولى النظر في اللظام ، وأقام لذلك دار العدل التي كان يتولى رئاستها بنفسه ويجلس بها للفصل في القضايا في يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع ، ويحيط به قضاته الأربعة الذين كانوا يمثلون المذاهب الأربعة ، وكبار موظفيه الماليين والإداريين وصاحب ديوان الإنشاء .

وكان قاضى القضاء في مصر في أوائل عهد المماليك بدر الدين السنجارى ، وخلفه تاج الدين عبد الوهاب . ولم يفرد تاج الدين بالقضاء في مصر ، بل اشترك معه برهان الدين السنجارى ؛ فاختص الأول بقضاء القاهرة والوجه البحرى ، والثانى

بقضاء مصر^(١) والوجه القبلى . وفى سنة ٦٦٠ هـ عزل برهان الدين وقلة تاج الدين القضاء بديار مصر كلها .

وفى سنة ٦٦٣ هـ (١٢٦٥ م) أدخل بيبرس تعديلاً جوهرياً على النظام القضائى بمصر ؛ فبعد أن كان يتولى القضاء قاض واحد ، عين أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة . ويرجع السبب فى ذلك إلى تفتت تاج الدين وتشدده فى أحكامه . وقد أقر تاج الدين فى قضاء الشافعية ، وقلة الشيخ شرف الدين أبو حفص عمر بن عبد الله بن صالح السبكى قضاء المالكية ، والقاضى بدر الدين بن سليمان قضاء الحنفية ، والقاضى شمس الدين محمد ابن الشيخ عماد الدين إبراهيم القدسى قضاء الحنابلة ، وكتب لكل منهم تقليداً ، وأجاز لهم أن يعينوا نواباً عنهم بأعماهم الديار المصرية . وأضيف إلى اختصاصات القاضى تاج الدين النظر فى ديوان الأحباس وأموال الأيتام والأرث . وكان بمصر إلى جانب هؤلاء القضاة قاض آخر للمسكر يحضر بدار العدل مع القضاة الأربعة ، وكان يصحب السلطان فى أسفاره . وكانت مرتبته فى مجلس السلطان دون مرتبة قضاة المذاهب . وقد سار النظام القضائى فى مصر على هذا النحو طوال عصر المماليك .

ومن أشهر قضاة مصر فى عهد المماليك القاضى تاج الدين بن بنت الأعز الذى عهد إليه الظاهر بيبرس بإثبات نسب الإمام أحمد ابن الخليفة الظاهر بأمر الله العباسى . ولما أقر القضاء والفقهاء وغيرهم بأنه ينتسب إلى العباسيين ، قبل قاضى القضاء شهادتهم وحكم بصحة نسبه وبايمه بالخلافة . ثم قام الظاهر بيبرس وبايمه بالخلافة . ومن ذلك نستدل على ما بلغه القضاء فى ذلك العصر من المكانة العالية . كذلك اشتهر القاضى عز الدين بن جماعة الذى أفتى بأن الخليفة المستكنى العباسى بمصر قد أوصى بالخلافة من بعده لولده أحمد ، فبويع .

(١) ويقصد بها الفسطاط والمسكر وأشلال الفطائح .

(٨) القضاء في الأندلس :

كان للقضاء مركز ممتاز في الأندلس كما كان في غيرها من البلاد الإسلامية . وكان الأمير أو الخليفة الرئيس الأعلى للقضاء ، لتعلق هذه الوظيفة بالدين . وكان قاضى القضاء يسمى « قاضى الجماعة » أيضاً لأنه يكون في حاضرة الدولة . ويشترط في القاضى أن يكون متبحراً في الفقه مشهوداً له بالنزاهة والاستقامة ، وأن يكون عربياً خالصاً . وطالما تقلد القضاء الموالى والمولدون والبربر . وأحسن مثل لذلك يحيى بن يحيى اللبني كبير قضاة الأندلس ، وكان من أصل بربرى . وكان قاضى الجماعة يختار غالباً من قضاة أقاليم الأندلسية الذين تولوا بعض مناصب الدولة الهامة ^(١) .

وكان قاضى الجماعة يقيم بقرطبة حاضرة الدولة الأموية في الأندلس ، ويعين من قبل الأمير أو الخليفة ، وينوب عنه في الأقاليم قضاة يسمى كل منهم مسدد خاصة .

وكان القرآن والسنة مصدر التشريع في الأندلس ، ويسير القضاء في الأندلس ، والمغرب حتى اليوم ، على وفق مذهب الإمام مالك بن أنس ، ويقوم بتنفيذ هذه الأحكام المحكام والولاة .

ومن اختصاصات القاضى أيضاً الإشراف على موارد الأحباس ، وسجلات الفتاوى الفقهية ^(٢) ، والإشراف على الصلاة في أيام الجمع والأعياد ، بالمسجد الكبير بقرطبة ، أو بمسجد الزهراء الذى بناه عبد الرحمن الناصر بمدينة الزهراء ، والدعاء في صلاة الاستسقاء . وكان قاضى القضاء يسمى « صاحب الصلاة » ،

(١) الفرى : فتح الطيب ج ٩ ص ١٠٣ .

(٢) أنشئ هذا السجل في سنة ٢٩١ هـ . وكان قاضى القضاء يستفتى الفقهاء في بعض القضايا المروضة عليه ، واتخذ من هذه القضايا سجلاً عاماً أصبح مرجعاً هاماً لقضاة الأندلس .

حتى أفرد عبد الرحمن الناصر شخصاً معيناً للصلاة ولقضاء القضاء شخصاً آخر .
وكان القضاء في الأندلس يعرفون الأسبانية القديمة (Romance) ، ويناقشون
المتناضين بها في مجالس الحكم . وكان المسلمون يطلقون على هذه اللغة : اللغة
الأعجمية أو المجمية أو اللاتينية^(١) .

وقد سار الأمويون في الأندلس على نهج الخلفاء الأمويين والعباسيين في
الشرق ، في تولية قضائهم قيادة الصوائف نيابة عنهم . ومن هؤلاء القضاء منذر بن
سعيد قاضي عبد الرحمن الناصر^(٢) .

رواتب القضاء :

فرض عمر بن الخطاب لشریح قاضيه على الكوفة مائة درهم^(٣) شهرياً مع
مئونه من الخطة . وفي عهد الدولة الأموية زاد راتب القاضي تبعاً لزيادة موارد
الدولة . ولكن معظم القضاء في عهد عمر بن عبد العزيز لم يتناولوا راتباً أصلاً ،
لأنه رأى أن القاضي لا يجوز له أن يتناول راتباً نظير قيامه بهذه الخدمة الدينية .
ومن المرجح أنهم اقتدوا بعمر في زهده وتقشفه . وبلغ راتب القاضي في عهد
مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية عشرة دنانير في الشهر ، كما ثبت من براءة
وجدت في ديوان مروان كانت قد صدرت إلى خازن بيت المال بإعطاء عبد الرحمن
ابن سالم القاضي رزقه الشهري في ربيع الأول سنة ١٣١ هـ .

أما في عهد الدولة العباسية فكان قاضي مصر يتقاضى ثلاثين ديناراً ، وكان
القاضي ابن لهيعة يتقاضى مثل هذا الرتب . وفي عهد المأمون كان عيسى بن

(١) راجع ما ذكره أبو عبد الله محمد بن حارث الحشني القروي في كتاب القضاء بقرنه
الذي نشره ريبيرا Julian Ribera (مطبوع ١٩٤٤) ص ٩٦ ، ١٣٨ .

(٢) مقسمة ابن خلدون ص ١٩٣ .

(٣) الدينار يساوي اثني عشر درهماً .

الْمُسَكِّدُ قَاضِي مِصْرَ يُتَقَاضَى ٢٧٠ دِينَاراً فِي الشَّهْرِ . وَرَجَحَ أَنَّ هَذَا الرَّاتِبَ كَانَ رَاتِباً شَخْصِيّاً ، وَهُوَ أَكْبَرُ مَا عُرِفَ مِنْ رَوَاتِبِ الْقَضَاةِ فِي الْعَصْرِ الْعَبَّاسِيِّ . وَفِي عَهْدِ أَحَدِ بَنِي طُغْلُوغْ كَانَ الْقَاضِي بَيْكَارُ يُتَقَاضَى أَلْفُ دِينَارٍ شَهْرِيّاً ، وَبَلَغَ رَاتِبُ قَاضِي الْقَضَاةِ فِي عَهْدِ الْفَاطِمِيِّينَ مِائَةَ دِينَارٍ فِي الشَّهْرِ عِداً الْمَثُونَةَ ، ثُمَّ ضَوْعُفَ هَذَا الرَّاتِبَ عِداً مَا كَانَ يُنْمَحُ مِنَ الصَّلَاتِ .

وَبَعْدَ أَنْ كَانَ الْإِتِّزَامُ مَقْصُوراً عَلَى الْخَرَاجِ — بِمَعْنَى أَنَّ تَعَهُّدَ الدَّوْلَةِ بِالْخَرَاجِ إِلَى أَشْخَاصٍ يُجْبُونَهُ عَلَى أَنْ يَزِيدُوا مَبْلَغاً مُعَيَّناً لِيَتِ الْمَالُ — تَعَدَّى هَذَا النِّظَامُ إِلَى الْقَضَاةِ ، فَأَصْبَحَ الْقَاضِي فِي أَوَاخِرِ عَهْدِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَةِ يَلْتَزِمُ الْقَضَاءَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ لِيَتِ الْمَالُ مَبْلَغاً مُعَيَّناً مُقَابِلَ مَا يُجْبِيهِ مِنْ رُسُومِ الْقَضَايَا . وَقَدْ عَرَضَ ابْنُ أَبِي الشَّوَارِبِ (سَنَةِ ٨٤٥٠ هـ) عَلَى مَمْلُوكِ الدَّوْلَةِ بْنِ بُوَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ ٢٠٠.٠٠٠ فِي السَّنَةِ عَنْ قَضَاءِ بَنْدَادٍ^(١) . وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ اشْتَرَطَ بَعْضُ الْقَضَاةِ أَحْيَاناً أَنْ يَأْخُذُوا رَاتِباً عَنْ قِيَامِهِمْ بِمَهَامِ هَذَا الْمَنْصَبِ .

(ب) الْمَظَالِمُ

كَانَ الْقَاضِي يُؤْتَى غَالِباً بِمَرْسُومٍ مِنَ الْخَلِيفَةِ ، وَيُقْرَأُ سَجَلُهُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ حَيْثُ كَانَ يَقْعُدُ جُلُوسَاتِهِ عَادَةً ؛ فَيَأْتِي الْمُتَقَاضِيَانِ وَالشُّهُودُ ، وَيَنْظُرُ الْقَاضِي فِي الْخُصُومَةِ وَيَسْمَعُ شَهَادَةَ الشُّهُودِ ثُمَّ يُصَدِّرُ حُكْمَهُ ، وَتَتَوَلَّى السُّلْطَةُ التَّنْفِيزِيَّةُ تَنْفِيزَ هَذَا الْحُكْمِ .

وَكَانَتْ عِمَّةُ الْمَظَالِمِ بِنَاءً عَلَى عِمَّةِ الْإِسْتِثْنَائِاتِ الْعُلْيَا فِي عَصْرِنَا ، تَعَرَّضَ عَلَيْهَا الْقَضَايَا إِذَا عَجَزَ الْقَاضِي عَنْ تَنْفِيزِ حُكْمِهِ فِي قَضِيَّةِ رَجُلٍ مِنْ عِلْيَةِ الْقَوْمِ ، أَوْ إِذَا لَجَأَ إِلَيْهَا الْمُتَقَاضُونَ إِذَا اعْتَقَدُوا أَنَّ الْقَاضِيَّ لَمْ يَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِالْعَدْلِ . وَكَانَ الْفَرَضُ

(١) مَنَرُ : الْحَضَارَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ ج ١ ص ٢٦٢ - ٢٦٦ .

الأساسى من إنشاء محكمة المظالم هو وقف تعدى ذوى الجاه والحبس . ولهذا كانت رئاسة ديوان المظالم تسند لرجل جليل القدر كثير الورع يعرف باسم قاضى المظالم .

وكان للمظالم ديوان خاص يعرف بديوان المظالم . ويسمى رئيس هذا الديوان « صاحب المظالم » ، وسلطته أعلى بكثير من سلطة القاضى .

ولم يجلس للمظالم أحد من الخلفاء الراشدين إلا علياً رضى الله عنه . على أنه لم يفرد لسماع المظالمات يوماً معيناً أو ساعة معينة ، بل كان ينظر فى شكايته من يأتيه من المتظلمين ويعمل على إنصافه . وكان عبد الملك بن مروان أول من جلس من الخلفاء للنظر فى مظالم الناس ، وقد أفرد يوماً بتصفح فيه قصص المتظلمين . وإذا استمعى عليه مشكل رده إلى قاضيه ابن إدريس الأزدي ، فكان ابن إدريس هو المباشر وعبد الملك هو الأمر .

وكانت محكمة المظالم تنعقد تحت رئاسة الخليفة أحياناً أو والى أو من ينوب عن أحدهما ، ويمين صاحب المظالم يوماً يقصده فيه المتظلمون إذا كان من الموظفين ليتفرغ لأعماله الأخرى . أما إذا انفرد بالمظالم نظر فيها طوال أيام الأسبوع .

وكانت محكمة المظالم تنعقد فى المسجد ، ويحاط صاحب المظالم بخمس جماعات لا ينتظم عقد جلساته إلا بحضورهم :

١ — الحماة والأهوان : وكانوا من القوة بحيث يستطيعون التغلب على من يلجأ إلى العنف أو يحاول الفرار من وجه القضاء .

٢ — الحكام : ومهنتهم الإحاطة بما يصدر من الأحكام لرد الحقوق إلى أصحابها ، والعلم بما يجرى بين الخصوم ، فيلتمون بشتات الأمور الخاصة بالمتقاضين . وكان القضاء يستفيدون من وراء حضورهم هذه الجلسات ، إذ كانوا

يستطيعون تطبيق الأحكام على ما يعرض أمامهم من القضايا في جلساتهم .

٣ — الفقهاء : وكان صاحب المظالم يرجع إليهم فيما أشكل عليه من المسائل الشرعية .

٤ — الكتّاب : ويقومون بتدوين أقوال الخصوم وإثبات ما لهم وما عليهم من الحقوق .

٥ — الشهود : ومهنتهم إثبات ما يعرفونه عن الخصوم ، والشهادة على أن ما أصدره القاضى من الأحكام لا ينافى الحق والعدل . ومن اختصاصات قاضى المظالم :

١ — النظر فى القضايا التى يقيمها الأفراد والجماعات على الولاية إذا انحرفوا عن طريق العدل والإنصاف ، وعمل الخراج إذا اشتطوا فى جمع الضرائب . وكتاب الدواوين إذا جادوا عن إثبات أموال المسلمين بنقص أو زيادة .

٢ — النظر فى تظلم المرتزقة إذا نقصت أرزاقهم أو تأخر ميعاد دفعها لهم .

٣ — تنفيذ ما يعجز القاضى والحنسب عن تنفيذه من الأحكام .

٤ — مراعاة إقامة العبادات كاللحج والأعياد والجمع والجهاد^(١) .

ومن هذا نفق على مبلغ أهمية هذه الوظيفة وما كان لصاحبها من القوة ونفاذ الكلمة ، كما نفق أيضا على ما وصل إليه النظام القضائى من الدقة والإتقان .

وكان صاحب المظالم أكثر حرية من القاضى فى أحكامه . وقد بين الماوردى^(٢)

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ٧٣ - ٨١

(٢) الأحكام السلطانية ص ٧٩ - ٨٠ .

الفروق بين نظر المظالم ونظر القضاء . ومن أهم هذه الفروق « أن لناظر المظالم من فضل الهيبة وقوة اليد ما ليس للقضاء : بكف الخصوم عن التجاهد^(١) ، ومنع الظلمة من التغالب والتجاذب ، وأنه يستعمل من الأرهاب ومعرفة الأمارات والشواهد ما يصل به إلى معرفة الحق من البطل ، وأنه يستطيع رد الخصوم إذا أعضلوا^(٢) إلى وساطة الأئمة ليفصلوا النزاع بينهم صلحا عن نراض^(٣) . وليس للقاضي ذلك إلا عند رضا الخصمين بالرد ، وأنه يجوز له إحلاف الشهود عند إرتيابه فيهم ، والاستكثار من عددهم ليزول عنه الشك ، وأنه يجوز له أن يتبدى باستدعاء الشهود وسؤالهم عما عندهم . ومن عادة القضاء تكليف المدعى أن يحضر بيّنة ، ولا يسمون البيّنة إلا بعد سؤاله » .

(ح) المحسبة

وكانت سلطة القاضي - على ما هو معروف عن القضاء اليوم - موزعة بينه وبين المحتسب وقاضي المظالم . فوظيفة القاضي : فض النزاعات المرتبطة بالدين بوجه عام ، ووظيفة المحتسب : النظر فيما يتعلق بالنظام العام والجنايات أحيانا مما يستدعي الفصل فيها إلى السرعة ، ووظيفة قاضي النظام : الفصل فيما استعصى من الأحكام على القاضي والمحتسب .

وكان القضاء والمحسبة يسندان في بعض الأحيان إلى رجل واحد ، مع ما بين العاملين من التباين : فعمل القاضي مبني على التحقيق والأناة في الحكم ، أما عمل المحتسب فمبني على الشدة والسرعة في الفصل^(٤) .

(١) البالغة في إنكار الحق من كلا الخصمين .

(٢) أعضلوا : استعصى التوفيق بينهم .

(٣) بمعنى أن القاضي إذا لم يفتن رجاحة جمع أحد الخصمين وأشكل الأمر عليه ، أحال الخصمين على لجنة من ديوان المظالم أو نحوها للتوفيق بينهما صلحا .

(٤) اللاوردي ص ٦١ - ٧٢ .

وكان المحتسب ينظر في مراعاة أحكام الشرع ، ويشرف على نظام الأسواق ويحول دون بروز الحوانيت حتى لا يعمق ذلك نظام المرور ، ويستوفى الديون ، ويكشف على الموازين والمكاييل تجنباً للتطفيف . وكان للموازين والمكاييل دار خاصة بها ؛ فكان المحتسب يطلب جميع الباعة إلى هذه الدار في أوقات معينة ، ومعهم موازينهم وسنجمهم ومكاييلهم فيعابرها . فإن وجد فيها خلافاً صادرها ، وألزم صاحبها بشراء غيرها أو أمره بإصلاحها . وقد بقيت هذه الدار طوال عهد الدولتين الفاطمية والأيوبيه^(١) .

وكان المحتسب يعاقب من يثبت بالشرعية أو يرفع الأثمان ، ويمنع التصدي على حدود الجيران ، وارتفاع مباني أهل القمة على مباني المسلمين .

« كان عمر بن الخطاب أول من وضع نظام الحسبة ، وكان يقوم بعمل المحتسب بنفسه . فقد رؤي مرة يضرب جمالاً ويقول له : « حلت جملك مالا يطيق » . والمحتسب هو الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وهو المحافظ على الآداب وعلى الفضيلة والأمانة .

وقد أوجل ابن خلدون^(٢) أعمال المحتسب . ومما قاله أنه يحول دون مضايقة الناس في الطرقات ، ويمنع الخالين وأهل السفن من المبالغة في الحمل أو شحن السفن ، ويحكم بهدم المباني المتداعية للسقوط حتى لا تقع على المارة ، ويمنع مملى الكتاتيب من ضرب الصبيان ، ويحكم في الدعاوى المتعلقة بالنفس والتدليس ، ويحمل الماطلين على أداء ما عليهم من الديون .

وقد ارتقى نظام الحسبة في عهد الفاطميين ، فكان للمحتسب نواب يطوفون في الأسواق ، فيفتشون القدور واللحوم وأعمال الطهارة ، ويلزمون رؤساء المراكب

(١) القريزى : خطط ج ١ ص ٤٦٣ - ٤٦٤ .

(٢) مقدمة ص ١٩٦ .

الأيام يحملوا أكثر مما يجب حمله من السلع ، و بشرفون على السقائين لضمان تغطيتهم القرب ويرقبون لبسهم السراويل حتى لا يخرجوا على الآداب العامة .
وكان المحتسب يجلس لفصل بين الناس في جامعي عمرو والأزهر . واتسعت سلطته حتى ألزم رجال الشرطة أن يقوموا بتنفيذ أحكامه . وكان يخلع عليه ويقرأ سجله بمدينة مصر والقاهرة على المنبر .

وقد عرض الشيرازي^(١) للشروط التي يجب أن تتوافر فيمن يتولى الحسبة ، وأضاف إلى ما ذكرناه أن المحتسب كان يشرف على السلع المعروضة في الأسواق ، فبشرف على بائني الفراء وصانعي الحلوى ، وعلى شوائى اللحوم ، وعلى الرواسين أى بائني الروس والأكارع ، وعلى قلائى السمك والمهراسيين أى صانعي المربية ، وهى طعام من خليط القمح واللحم . كما كان يشرف على الشرابين أى صناع الأشرية ، وهى الأدوية السائلة ، وعلى البزازين أى بائني الثياب ، وعلى الحاكة وم الذين ينسجون الغزل قاشا ، وعلى الخياطين لمراعاة جودة التفصيل ، وعلى الصباغين والدالين والمنادين ، وعلى الصاغة ، والصيارف ، وعلى الحمامات وقومتها^(٢) .

وقد تكلم الماوردي في كتاب الأحكام السلطانية والمقرزى في كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة ، على ولاية الحسبة في المشرق . وهى لا تختلف عنها في المغرب والأندلس إلا أن ولاية الحسبة فيهما كانت أكثر تحديدا منها في المشرق .
كما كانت الحسبة تقوم على ما تقضى به الضرورة في المعاملات هناك ، بحيث يمكن أن يقال إن نظام الحسبة في المغرب والأندلس قد استمر طوال العصور

(١) نهاية الرتبة في طلب الحسبة . نفعه الدكتور السيد الباز العريق (القاهرة

١٩٤٦) .

(٢) أنظر حسن ابراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية ص ٢٢٢ - ٢٢٥ .

الوسطى . وأحسن دليل على أهمية الحسبة أن ملوك الأسبان المسيحيين كانوا كلما استردوا من المسلمين إقليما ، أقرروا المحاسب في عمله ، وأصبحوا يطلقون عليه Almotacen ، وهو الوالى الذى ينفذ إليه بالإشراف على الموازين والمسابيل . أما في المغرب فليس أدل على أهمية الحسبة من استمرارها في المدن المغربية حتى اليوم^(١) .

(١) راجع ماذكرة ليفي بروفنسال في كتابه تاريخ الأندلس الأسبانية .

Histoire de l'Espagne Musulmane, Tome iii (L'Espagne du Califat de Cordou (Paris Editions G. — P. Maisonneuve & Co. 1953), pp. 148—150. L'Espagne Mus ulmane au x Siécle (Paris, 1932), pp. 181—185.

البات الخامس

الرق

(١) الرق عند اليونان والرومان واليهود :

قسم فلاسفة اليونان الجنس البشرى قسمين : حُرّ بالطبع ، ورقيق بالطبع ، وقالوا : إن الثاني ما خلق إلا لخدمة الأول . وجعل أرسطو الرق نظاماً ضرورياً ؛ ورأى أن الغرض الذى ترى إليه الدولة إنما هو مساعدة الجماعة لتحياة حياة سعيدة ، وأنه من الضروري اتخاذ الأرفاء للقيام بأعمال الدولة التى تستدعى مجهوداً جسانياً . لذلك اتخذ اليونان الرقيق خدماً على حين تقلد اليونان مناصب الدولة الهامة وقازوا بمعضوية المجالس الدستورية .

أما الرومان ، فعلى الرغم من اعتقادهم أن الناس خلُقوا أحراراً ، لم يمنموا الرق . وكان الرق فى نظرم نتيجة الأسر أو السجى^(٢) أو الميلاد^(٣) أو الدين^(٤) أو الفرار من الجيش .

وأما اليهود فقد وُجد عندم نوعان من الاسترقاق : أحدهما - استرقاق بعض أفراد منهم لارتكابهم خطيئة من الخطايا المحظورة شرعاً أو وفاء لدين ؛ والنوع الآخر - استرقاق غير اليهود من أشترى الخروب . فكانوا يبيعونهم كما يباع المتاع ، سواء فى ذلك العبيد المستخدمة فى المنازل أو عبيد الحقول والمزارع . وكانوا يقضون حياتهم مسخرين ، ثم جاء المسيح عليه السلام فلم يمنع الاسترقاق ، أو يعمل على إلغائه أو التقليل منه .

(١) السبى والأسر بمعنى واحد ، ويقال : إن الأسر خاص بالرجال والسبى خاص بالنساء ؛ وفى ذلك بقول الشاعر :

فصادوا بالفتائم حافلات وعهدنا بالأسارى والسبايا

(٢) أى الذين يولدون من أبوين أرقاء .

(٣) أى أن صاحب الدين يترق الدين الذى لم يرق بوفاء ماعليه من الدين .

(٢) الرق عند العرب قبل الإسلام :

ولا يختلف نظام الرقيق عند العرب في الجاهلية عنه في الأم الأخرى ؛ فقد كان الرق في ذلك العصر نتيجة الأسر في الحرب . ويجوز مع ذلك استرقاق العرب للعرب ، بخلاف ما كانت عليه الحال عند الرومان الذين كانوا يجرمون استرقاق الروماني . « وكان من عادة العرب في الجاهلية أنهم إذا أعتقوا الرجل الشريف بعد أسره جزوا ناصيته ، واحتفظوا بهذه الناصية وفي ذلك يقول أحد شعرائهم :

كَمْ من أسير فكفناه بلا ثمن جزّ ناصية كُنّا موالها
كذلك كان الاسترقاق نتيجة للشراء . ولذا كانت تجارة الرقيق أو النخاسة من أهم موارد الثروة عند القرشيين في الجاهلية . ومن أشهر تجار الرقيق أو النخاسين : عبد الله بن جدعان ، وكان ذا تجارة واسعة في الرقيق . وقد جرت العادة أن يفتد ابن الرقيق رقيقاً ، وقد حُرّم الأرقاء في الجاهلية من كافة الحقوق المدنية ومن التصرف في شؤونهم الخاصة .

وكان العبد يتحرر إما بإعتاق مولاه له مكافأة له على عمل عظيم يقوم به ، أو لشجاعة فائقة في القتال ، أو لإخلاصه الشديد لمولاه . ومن أنواع التحرير « السائية »^(١) ، بأن يعتق السيد العبد فلا يكون بينهما عَقل^(٢) ولا ميراث .

(٣) الرق في الإسلام — عناية الإسلام بالرق :

وكذلك لم يبلغ الإسلام نظام الرق ، ولكنه عني بطائفة الأسرى عناية كبيرة ، وحاطها بسياج من عدله ورحمته . فقد نزل كثير من الآيات القرآنية الكريمة التي ترمي إلى التخفيف من شدة هذا النظام ، فقال تعالى :

(١) هذه التسمية مأخوذة من نسيب الدواب، وهو إرسالها تذهب ونحي . حيث شئت .

(٢) العقل : الدبة .

﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ
وَأَيْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا
فَخُورًا﴾^(١).

وكان الأسرى في الحرب أهم مصدر للرق في الإسلام ؛ وقد أصبح في أيدي
العرب عدد كبير من الأسرى نتيجة للحروب التي نشبت في صدر الإسلام ،
وكان مصير الأسير إما القتل أو الفداء أو المن أو الاسترقاق . ولم يذكر لنا التاريخ
أن إماماً من أئمة المسلمين أمر بقتل الأسرى ، اللهم إلا من كان يُخشى خطره
على المسلمين ، كما فعل الرسول الكريم حين أمر بقتل النضرب الحارث ،
لشدة إيذائه للرسول والمسلمين بهجائهم والتشبيب بنفسهم بعد أن أمته قبل
ذلك . أما الفداء فإنه يجوز إذا قبل ولي الأسر فداء الأسير ، كما فعل الرسول
حين قبل فداء بعض أسرى بدر .

وقد عفى الإسلام بالأسرى ، فغير الإمام بين المن والإطلاق دون قيد
أو شرط ، وبين الفداء بالمال أو ضرب الرق على من بيده من الأسرى .
قال الله سبحانه وتعالى : (فَإِذَا قِيمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبِ الرِّقَابِ حَقٌّ
إِذَا أُخِذَتْ قُلُوبُهُمْ فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِنَّمَا مِنَّا بِهْدٌ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَقٌّ تَضَعُ الْحَرْبُ
أَوَزَارَهَا)^(٢).

وقد سوى الإسلام بين الناس على اختلافهم ، فلم يفرق بين الأبيض
والأسود ، والبدوي والنحضر ، والحاكم والمحكوم ، والرجال والنساء ، كما سوى

(١) سورة النساء : ٤ : ٣٦ .

(٢) سورة محمد : ٤٧ : ٤ .

اليهود والنصارى بالمسلمين ماداموا في سلم معهم . وجعل الله المؤمنين إخوة ، لا تفاوت بينهم إلا بقدر ما يتفاضلون به من الإيمان ، فقال عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع : « أيها الناس ! إنما المؤمنون إخوة ، إن ربكم واحد وإن أباكم واحد . كلكم لأدم وآدم من تراب . إن أكرمكم عند الله أتقاكم . ليس لعربي فضل على عجمي إلا بالتقوى » . لذلك فإنه لا يجوز للعربي أن يأسر العربي ولا أن يأسر المسلم المسلم ، وإنما يصح الأسر إذا ما قاتل العرب الكفار . ويقول الشيخ عبد العزيز جاويز ^(١) « إن الشرع لا يبيح أن يُسرق مسلم أصلا ، ثم إنه لا يبيح بعد ذلك إلا استرقاق أسرى حرب شرعية لم تقم إلا على إعلاء كلمة الله تعالى ، ويراعى فيها أن تكون مسبوقة باعتداء غير المسلمين عليهم . أما استرقاق غير المحاربين ممن لا كتاب لهم ولا شبهة كعبدة الأوثان ، فقد قال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل إن ذلك لا يجوز مطلقا » .

وقد نهى الرسول عن تحقير العبد والاستهانة به . وروى عن بن عبد الله ابن عباس أن أحد الموالى خطب إلى جماعة من بنى بياضة ، وأشار عليهم الرسول بتزويجه فقالوا له : يا رسول الله ، أتزوج بناتنا موالينا ؟ فقرأ قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ^(٢) 》 .

وقد روى في نزول هذه الآية سبب آخر لا يقل عن هذا السبب في الدلالة على مبلغ رعاية الإسلام بالرفيق ، فقد أمر الرسول الكريم بلالا الحبشي بأن يؤذن على ظهر الكعبة ، ففضض الحارث بن هشام وعتاب بن أسيد وقالا : أهذا العبد الأسود يؤذن على ظهر الكعبة ؟ أضف إلى ذلك تأمير الرسول أصامة

(١) الإسلام دين الفطرة ص ٧٩ .

(٢) سورة الحجرات ١٣ : ١٣ .

ابن زيد بن حارثة ، وهو مولى حديث السن ، على جيش المسلمين وفيه وجوه الصحابة ، ثم تنبىع أبى بكر لأسامة وترجله بجانبه ، حتى لقد قال له أسامة : يا خليفة رسول الله ، والله لتركبن أو لأترلن ، فقال أبو بكر : والله لا تنزل ، والله لا أركب . ناهيك بتزويج الرسول زينب بنت جحش ابنة عمته من مولاة زيد بن حارثة ، ثم تزوج الرسول بها بعد أن كانت زوجة أحد مواليه^(١) .

على أن الإسلام ، وإن لم يجد بداً من إباحة الرق ، لم يهمل شأن الأرقاء . فقد نظم شئونهم وأخذ بأيديهم في طريق الحرية ؛ فسوّى بين الرقيق ومولاه في الطعام والشراب واللباس والتعليم والتهديب وفي معظم الحقوق المدنية ، اللهم إلا في الولاية (أى الرياسة) . كما حذر الإسلام من إساءة معاملة الرقيق . وكان من اختصاص الحكمة أن تحكم بتحرير الرقيق إذا ثبت أن سيده يعامله معاملة قاسية . وقد فتح الإسلام أبواباً كثيرة لتحرير الرقيق . من ذلك أن الشريعة الإسلامية عملت على إعتاق الرقيق في حالات عدة : كالتكفير عن يمين حنث فيها سيده أو كفارة عن بعض الذنوب ، أو وفاة لنذر ، أو تقريباً إلى الله والتماس المثوبة منه .

وقد اعتبر الإسلام الرق عارضاً ، ولذلك عمل على مساعدة الأرقاء على استرداد حريتهم ، فقال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾^(٢) .

(١) الضربى ج ٣ ص ١٣٠ - ١٣٦ .

(٢) سورة النور ٢٤ : ٣٢ .

(٤) المظنة والتبرير :

ويمكن تحرير العبد عن طريق المكاتبة ، وهي أن يتفق الرقيق مع مولاه على مبلغ معين من المال في أجل محدود يقدمه إليه فيصبح حراً ، ويصير للعبد في أثناء هذه المدة الحق في التجارة ، وما تستلزمه من تصرفات كالبيع والشراء وغيرهما ، مما لا يصح له مباشرته لولا إبرام هذا العقد . فإذا أدى العبد المال المتفق عليه صار حراً ، وإذا عجز عن أدائه في الموعد المحدد عاد رقيقاً كما كان ، ولمولاه كل ما جمعه من مال .

وقد أجمع فقهاء المسلمين على أن مكاتبة العبد مستحبة . وللإمام أحمد ابن حنبل في رواية أنها واجبة متى دعا العبد سيده إليها ، وأن للعبد أن يتجر ليحصل على ما يدفعه لسيده من نجوم (أقساط) الكتابة ، وأن على سيده أن يتركه يشتغل أين شاء وفيما شاء .

وإذا امتنع المكاتب عن الأداء ومعه ما يبقى من المال المتفق عليه ، فالخفية تجبره على الأداء حرصاً على تحريره . وإذا لم يكن معه مال — ولكنه كان قادراً على الكسب — فاللألفية تجبره على الكسب مادام قادراً عليه . ويشترط الفقهاء أن يراعى في عقد الكتابة حال الرقيق ، كما يرون أن أقل وعد من السيد أو أقل احتمال للوعد بالتحرير يجعل التحرير ضرورياً^(١) .

كما رغب الإسلام في إعناق الرقيق بدون مقابل ابتناء وجه الله ، قال تعالى : « أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ »^(٢) .
فَلَا أَفْتَحَمُ الْعُقْبَةَ^(٣) ، وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْعُقْبَةُ ، فَكُ رَقَبَةً ، أَوْ إِطْمَأْمَ فِي يَوْمٍ .

(١) عبد العزيز جاويز : الإسلام دين الفطرة ص ٨١ .

(٢) المراد بالنجدتين هنا : الطريقان ، أي طريق الخير وطريق الشر والتجد المكان المرتفع

(٣) الاتهام . اندخوله في أمر شديد ، والعقبة : الطريق في الجبل .

ذِي مَسْغَبَةٍ ^(١) ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ^(٢) أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَقْرَبَةٍ ^(٣) .

ولم يترك الإسلام فرصة من فرص التحرير إلا انتهزها ، فسنَّ طريقة التدبير ، وهي أن يوصى السيد بأن يكون عبده حراً بعد موته . واتفق الأئمة على أنه لو كان في يد إنسان غلام بالغ عاقل وادعى عليه أنه عبده فكذبه الغلام ، فاقول للغلام مع يمينه أنه حر . وبتطبيق القاعدة المشهورة « البينة على مَنْ ادعى واليمين على مَنْ أنكر » ، نجد أن الشرع قد اعتبر أن حرية الإنسان هي الأصل وأن الرق أمر عارض ، فكلف من ادعاه بالبينة ، واكتفى بمن أنكر باليمين . ولا يخفى ما في ذلك من شدة حرص الشارع على تحرير الأرقاء ما وجد إلى ذلك سبيلاً . أضف إلى ذلك إجماع الفقهاء على أنه إذا التقط شخصان أقيطاً فادعى مسلم أنه عبده وادعى كافر أنه ابنه ، فإنه يُقضى بينوته للكافر حتى يكون حراً ، ولا يقضى للمسلم حتى لا يكون رقيقاً . وهذا يبين لنا مبلغ تقديس الإسلام للحرية .

وكان هناك نوع من الاسترقاق يأتي عن طريق الجزية التي تفرض على أهل القمة ، وذلك بدفع مبلغ معين من المال وتقديم عدد من الرقيق . يتجلى ذلك في معاهدة الصلح التي عقدت بين عمرو بن العاص وملك النوبة . وقد راجت تجارة الرقيق حين كثرت عدم الأسرى وحجز أسيادهم عن الإنفاق عليهم ، فعملوا على التخلص منهم بالبيع . ومن ثم راجت تجارة الرقيق ، وأصبح التجار يحملون الأسرى من سواحل فرنسا وإيطاليا ومن بلاد البلقان والحبشة وغيرها .

(١) المسغبة : الحاجة .

(٢) المقرَّب : القرابة .

(٣) للزينة الفقر : سورة البلد ٩٠ : ٨ - ١٦ .

والإسلام — عدا ذلك — وسائل شتى لتحرير الرقاب . فقد جعل الشارع من مصارف الزكاة عتق الرقاب ، بأن يعطى الحاكم للرفيق المسكين ما يستعين به على فك رقبته ، وأن يشتري الحاكم المبيد بمال الصدقة ليعتقهم .

(٥) من معادن المسلمين للرفيق :

عن واصل الأصبهاني قال : سمعت المغيرة بن سويد قال : رأيت أباذر الغفاري وعليه حلة وعلى غلامه حلة ، فسألناه عن ذلك قال : سببت رجلا من الرقيق فشكاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لي النبي : أعيرته بأمه ؟ ثم قال : « إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ، ولا يكلفوه ما يغلّبهم . فإن كلفتموهما بما يغلبهما فاعينوهما » . وقال الرسول الكريم : « وإذا أتى أحدكم خادمة بطعامه ، فإن لم يجلسه معه ، فليأوله لقمة أو لقمتين أو أكلة أو أكلتين فإنه ولي حرّ وعلاج » (١) .

وعن ابن مسعود الأنصاري قال : بينا أنا أضرب غلاما لي إذ سمعت صوتا من خلقي « اعلم يا ابن مسعود مرتين » ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتفت السوط من يدي فقال : « والله لله أقدر عليك منك على هذا » . وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن الرسول رأى رجلا على دابة وغلامه يسمى خلفه ، فقال : « يا عبد الله ! احمله خلفك ، إنما هو أخوك ، روحه مثل روحك ، لحمله » .

ولم تكن العناية بالرفيق مقصورة على الرسول ، بل لقد روى أن علي بن

(١) أي ولي حره عند الطبخ ، وعلاجه عند تحصيل الآنية وتركه وإصلاحه .
المبي : شرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ٢٧ . التزاور : الإحياء : باب حقوق الملوكة : علاج الضام ونجهيزه وعلاجه .

أبي طالب قال : إني لأستحي أن أستعبد إنساناً يقول ربى الله . ومن أحسن ما روى عن علي أنه أعطى غلامه دراهم ليشتري بها ثوبين متفاوتي القيمة ؛ فلما أحضرهما أعطاه أرقهما نسيجاً وأغلاما قيمة ، وحفظ لنفسه الآخر ، وقال له : « أنت أحقُّ منى بأجودهما ؛ لأنك شاب وتميل نفسك للتجمل ، أما أنا فقد كبرت » .

وقد عُنى الإسلام بنفسية الرقيق عناية خاصة . قال تعالى يَطَّيَّبُ خَاطِرَهُمْ وَيَفْتَحُ الْأَمَلَ فِي الْمَغْفِرَةِ وَحَسَنَ الْجَزَاءِ : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنَّ يَعْزِمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُوَاتِيَكُمُ خَيْرًا مِّمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(١)) .

وقال الرسول الكريم : « العبد إذا نصح سيده وأحسن عبادة ربه كان له أجره مرتين » ، حتى إن كثيراً منهم كان يتمنى أن يعيش رقيقاً ليكون له أجران .

وقد وصف دُنبُرخُ معاملة الإسلام للرقيق في هذه العبارة فقال : « لقد وضع للرقيق في الإسلام قواعد كثيرة تدل على ما كان ينطوى عليه عمد وأتباعه نحوم من الشعور الإنساني النبيل ، ففيها نجد من محامد الإسلام ما يناقض كل المناقضة الأساليب التي كانت تتخذها إلى عهد قريب شعوبٌ تدعى أنها تسير في طليعة الحضارة . نعم ! إن الإسلام لم يبلغ الرقيق الذي كان شائماً في العالم ، ولكنه عمل كثيراً على تحسين حاله ، وأبقى حكم الأسير ، وأمر بالرفق » ؛ فإنه لما أقبل الرسول بالأسرى بعد غزوة بدر الكبرى فرقمهم على أصحابه وقال : « استوصوا بهم خيراً » . وقال أبو عزيز بن عُمرٍ صاحب لواء المشركين : كنت

في رهط من الأنصار حتى أقبلوا بي من بدر ، فكانوا إذا قدموا غداهم أو عشاءهم خصوني بالخبز وأكلوا التمر لوصية رسول الله إليهم بنا .

(٦) الموالى :

ويترتب على العتق في الإسلام الولاء . والموالى أحد أفراد ثلاثة : إما أن يكون جاراً أو حليفاً أو معتقاً .

١ — أما الجار فقد يحدث في المجتمع العربى أن يُخلع فرد من قبيلته لجرمة اقترفها . ولما كان من الصعب عليه أن يعيش في البادية منعزلاً عن قبيلته ، فإنه يعمل على الاتصال بقبيلة أخرى . وهذا الاتصال هو الجوار . وللجوار حقوق وواجبات ، منها أن يحس الجير جاره ويراعى مركزه في القبيلة .

٢ — والحليف — هو الجار المقيم بصفة دائمة . ويمجرى على الحليف ما يجرى على الجار ، فإذا ارتكب حليف في قبيلة ما يشين سمعتها نخل عنه من حالقه . ويعبر عن هذا بولاء الحلف .

٣ — وللمتق معناه أن الرجل إذا أعتق عبداً أصبح المتق مولى لمعتقه ، وعلى المتق أن يساعد مولاه ، وإذا مات ورثه معتقه .

وقد أصبح كثير من الأسر الفارسية بعد الإسلام موالى للعرب الذين ملكوا رقابهم في الحرب ، وقد باشرت أسر أخرى فارسية إلى إبرام عقود الموالاة بينهم وبين الأسر العربية للاحتماء بهم أو للانتفاع بشرفهم وجاههم .

وكانت القبيلة العربية تتألف من ثلاث طبقات :

١ — طبقة الموالى .

٢ — طبقة الأحرار ، وهى الطبقة التى يعتبر أفرادها من بنية القبيلة ،

وتتمتع بكثير من الحقوق المدنية ، وعليها واجب الدفاع عن القبيلة والمحافظة على كيانها والثأر لمن يُقتل منها .

٣ - وطبقة الأرقاء ، وهي لا تتمتع بالحقوق المدنية ، ويقوم أفرادها بمباشرة الصناعات التي يترفع العربي الحر عن مزاومتها . ولتلك كانوا دون النصر العربي في المكانة الاجتماعية ، لأن العرب كانوا يعتقدون أنهم خالصون من الكفر وأعتقوهم من الأسر . وكان العربي لا يرضى أن يزوج ابنته من مولى ، كما كان لا ينادى المولى بالكنية .

ويتبين لنا مبلغ الاستياء والسخط الذى استولى على نفوس الموالى من الفرس خاصة من هذه الحقيقة ، وهي أن قتل عمر بن الخطاب كان على يد رجل من الموالى ، هو أبو لؤلؤة غلام الغيرة بن شعبة . كذلك كان للأرقاء أثر فى شن الفارة على عليّ والوقوف فى وجهه بعد اعتلائه عرش الخلافة ، وساءم — على ما يقول سير وإيام ميور^(١) — عدم حصولهم على نصيب من بيت المال أو إتاحة الفرص لهم للقيام بأعمال السلب .

وقد سار الخلفاء الأمويون على نهج الخلفاء الراشدين ، ففرقوا فى المعاملة بين العرب والموالى ؛ ففرضوا الجزية على الموالى بعد إسلامهم مع أنها كانت لا تفرض على المسلمين ، وحرّموا من تولى المناصب الإدارية والسياسية . كذلك لم تفرض الدولة عطاء الموالى الذين كانوا يحاربون فى الجيش ، ولم تسمح لهم بركوب الخيل أثناء القتال ، ولكنهم كانوا مشاة فقط ، إلى غير ذلك من المعاملات التى كانت نفوسهم لا تطيب باحتمالها .

وقد حاول الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز إصلاح حال الموالى ؛ فوضع الجزية عن أسلم ، سواء أكان عربياً أم غير عربى ، وخاصة الموالى من الفرس ، وأمر بإعطاء الجند من الموالى عطاءهم كالمسلمين من العرب .

ولكن - رعان ما عاد هؤلاء الموالى بعد موته إلى ما كانوا عليه من الاستياء من الأمويين ، وأخذوا يتلمسون الفرص لإظهار استيائهم . فقد ظهروا فى أيام معاوية ، وانضموا إلى المختار بن أبى عبيد ، ثم إلى الخوارج ، كما اشتركوا فى فتنة عبد الرحمن بن الأشعث ، وناصروا يزيد بن المهلب فى ثورته على الدولة . كل ذلك يعطينا صورة واضحة لتفوسهم الثائرة التى كانت تمد أقصى أمانها سقوط دولة بنى أمية .

سقطت الدولة الأموية وقامت الدولة العباسية على أنقاضها . وكان من أثر استئثار العرب بالوظائف الإدارية والسياسية والحربية فى الدولة العربية دون الموالى ، أن انصرف هؤلاء إلى تحصيل العلوم والمعارف ؛ فنبغ من بينهم الأدباء وكبار المشرعين والمحدثين والمؤرخين وغيرهم .

وفى القرن الثالث الهجرى أضرم المبيد نار الثورة فى جنوب العراق مما يلى بلاد العرب ؛ ونسى حركتهم بحركة الزنج . ذلك أن رجلاً ادعى أنه من ولد على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب ، واتهم فرصة ضعف الدولة العباسية ، وسار إلى البصرة حيث كان يشتغل آلاف المبيد فى تجفيف المستنقعات وإعدادها للزراعة . فاستمال هؤلاء المبيد - وكانوا أرقاء للتجار - ومقام بتخليصهم مما هم فيه ، فقبلوا دعوته وجند منهم جيشاً حارب به العباسيين أكثر من خمس عشرة سنة ، ولكنه قُضى على حركته ، ومات عدد كبير من هؤلاء المبيد . قامت تلك الحركة على الرغم من أن حالة الرقيق فى الشرق كانت أحسن منها فى الغرب . ففى الشرق لم يسترق الرقيق طوال حياته . فإذا بلغ سنّاً معينة

أعققت وأصبح يعيش كما يعيش أي فرد آخر في أسرة معتقة . هذا ما حصى عليه الإسلام من معاملة الرقيق بالحسنى وتحريره . ومن ثم لا نرى في عهد الدولة العباسية حركة اجتماعية يقوم بها الرقيق على غرار الحركات التي أثارها الرقيق في الغرب ، اللهم إلا هذه الحركة التي قام بها الزنج ، والتي لم تسكن إلا حركة محلية ذات صبغة دينية ، ولم تتعد بلاد العراق ^(١) .

ولم ينظر الخلفاء العباسيون أنفسهم إلى الأرقاء نظرة امتهان وازدراء ، بدليل أن كثيراً منهم كانوا أبناء أمهات وقعن في أيدي آبائهم عن طريق الاسترقاق . وقد ولىع الناس - وخاصة الخلفاء - بالاختلاط بالإماء من غير العرب ، إن كن أوفر جمالا . أضف إلى ذلك أنه قد جرت العادة أن الرجل لا يرى من يريد الزواج بها رؤية تامة إذا كانت من الحرائر إلا في حدود ما يسمح به الشرع الإسلامي لمريد الخطبة ، بخلافه الأمة ، فقد كان يستطيع أن يراها ويعرف طباعها وأخلاقها بحكم مخالفتها له قبل أن يقدم على الاقتران بها . وكثيراً ما كان أبناء الجوازي أحب إلى آبائهم من أبناء الحرائر . كذلك لم يكن ثمة فرق في التوريث بين أبناء الحرائر وأبناء الإماء .

وكان كثير من الخلفاء العباسيين من أمهات أولاد . فقد كانت أم المأمون أمة فارسية ، وأم المعتصم تركية ، كما كانت « شجاع » أم المتوكل رومية (أو خوارزمية) ، و « السيدة » أم المعتز رومية ، وكذا كانت أم الخليفة المستكفي . وكانت أم المطيع صفليزية ، تحميد الصفور وتقليد كافة الطيور الشجية الصوت ^(٢) .

ولم يكن التفرق عادة خاصة بمن ذكرنا من الخلفاء العباسيين ، بل نسج الفاطميون في مصر على نهالهم ، فكانت أم المستنصر أمة في بيت أبي سعيد

(١) مآثر : الحصار الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج ١ ص ٢٦٨ وما يليها .

(٢) انظر حسن إبراهيم حسن تاريخ الإسلام السياسي ج ١ ص ٢٠٩ - ٢١٣ .

(٣) السعدي : التنبيه والإشراف ص ٣٩٨ .

التستري اليهودى فأهداها إلى الخليفة الظاهر والد المستنصر . وقد أكرت من بنى جلدتها السودانين حتى بلغتوا خمسين ألفاً .^(١) وما ذكره ناصر خسرو عند كلامه على الاحتفال بجبر الخليج بحضور الخليفة المستنصر ، تبين أنه كان من بين الطوائف التى كانت تشترك فى هذا الاحتفال ثلاثون ألفاً من السودان كان يطلق عليهم « عبيد الشراء » ، أى الأسارى الذين كانوا يشترون بالمال ، وعدد غير قليل من الأرقاء .^(٢)

(٧) الماليك فى مصر :

وقد اعتمد ولاية مصر وسلاطينها على الرقيق فى جيوشهم ، فأكثروا من السودان والأتراك والروم والمقالبية . وكان الخليفة العزيز بالله الفاطمى أول من جلب الماليك إلى مصر . ثم جاء الأيوبيون ، وكانوا غرباء فى البلاد ، فأروا أنفسهم فى حاجة إلى الاعتزاز بأمثال هؤلاء الماليك ، وأكثروا منهم ليكونوا جيوشاً يعتمدون عليها ويحيطون أنفسهم بها دون الجند من المصريين والعرب .

وقد أكثر السلطان نجم الدين أيوب من شراء الرقيق حتى بلغ عددهم اثني عشر ألفاً ، وبنى لهم ثكنات فى جزيرة الروضة حين شكا الناس منهم ، فأطلق اسم « الماليك البحرية » أو « ماليك النيل » . وقد عنى الأيوبيون بتعليمهم ، فتنفع منهم كثيرون فى الفلسفة والفقه والعلوم ، وفى الفروسية واستعمال الأسلحة ، وصاروا جديرين بتقلد المناصب العالية .

وكان ما يصل من الأخبار إلى بلاد التركستان عن حسن أحوال الماليك فى مصر ، وما يذاع عن ثروتها باعثاً لكثير من أهل تلك البلاد على بيع أولادهم

(١) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية ص ٦٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ص ٦٦٩ .

ليكونوا في حاشية السلطان . فلم يقتصر الأمر على أسرى الحروب ، بل كان يأتي إلى مصر زرافات من أبناء القبائل الشرقية لتهاقت السلاطين والأمراء على شرائهم بآتمان باهظة . وكانت شجر الدر زوجة السلطان نجم الدين أيوب من هؤلاء الأرقاء . وقد تولت سلطنة مصر سنة ٦٤٨ هـ (١٢٥٠ م) .

(٨) الرقيق في الأندلس :

يقول تренд J. B. Trend في الفصل الذي أفرده للكلام عن أسبانيا والبرتغال في كتاب « تراث الإسلام »^(١) .

« كثر زواج المسلمين بالمسيحيات ؛ فقد تزوج عبد العزيز بن موسى بن نصير وغيره من القواد من عائلة وترا Witica ، آخر ملوك القوط بأسبانيا ، وأصبحت أمهات الجيل التالي - مسلمين ومسيحيين - أسبانيات ، وأصبح مسلمو الأجيال التالية يؤثرون اتخاذ أمهات أبنائهم من أولئك الأسيرات الشقراوات اللواتي كن يؤتى بهن من شمال أسبانيا » .

وقد درس الأستاذ ريبيرا سجلات سوق الرقيق في قرطبة في فترات متعددة ، وهذا البحث والتفتيش إلى أن شراء الجارية لم يكن من الأمور الهينة كما تتصوره ، بل كان من الواجب أن يتم شراؤها بحضور كاتب العقود . وكانت الأسباب التي تطلب الجارية من أجلها تبين وتوضع موضع الاختبار .

وقد تمتعت النساء في ظل الأمويين في الأندلس بنصيب كبير من الحرية وحظ وافر من الاعتبار ، أكبر مما كانت عليه الحال في ظل العباسيين في بغداد . وكان من الرغوب فيه أن تكون الجوارى اللاتي يراد منهن أن يكن أمهات لأبناء الأسر الشريفة بيضاوات ، بل جليقيات^(٢) إن أمكن ، وامتحن الأمر

(١) The Legacy fo Islam « تراث الاسلام » (القاهرة ١٩٣٦)

س ١٢ - ١٣ .

(٢) نبة « إلى جلق بكسر الجيم وشدة اللام مكسورة » ناحية بالأندلس .

بفناقص صفاء العنصر العربى بالتزاوج من الأسبانيات فى كل جيل ، على الرغم من أن النسل ظل يحمل أسماء الآباء الذكور .

وقد ذكر سير توماس أرنولد^(١) فى الباب الذى أفرده لانتشار الإسلام بين مسيحيي أسبانيا ، أن الأرقاء فى هذه البلاد الذين حل بهم البؤس والشقاء فى عهد المسيحيين الكاثوليك حصلوا على كثير من المزايا بإلقاء زمامهم للمسلمين الذين عرفوا بالتسامح الدينى . فلا غرو أن كان هؤلاء الأرقاء الذين وصلوا إلى الخضيض أول من اعتنق الإسلام فى أسبانيا ، وصار على نهجهم عدد كبير من الأهلىن الذين كانوا لا يزالون على الوثنية .

ولقد أفاد الفتح طبقة المبيد ورقيق الأرض التى رحبت بالعرب لاعتقادهم أنهم سوف يخلصونهم من تلك القيود التى وضمهم فيها أسيادهم القوط ؛ واعتنق كثير منهم الإسلام ، ونالوا فى عهد العرب بعض الحقوق انذنية التى كانوا محرومين منها ، وأصبحوا يزرعون الأراضى لحسابهم الخاص على أن يؤدوا عنها خراجا للدولة

(١) الدعوة إلى الإسلام ص ١١٧ ، ١١٩ .

مصادر الكتاب

نورد في التبت الآتى اهم مصادر الكتاب ، وقد رتبت أسماء المؤلفين على حسب أحرف الهجاء :

ابن الأثير (١٢٣٨/٦٣٠) : على بن أحمد بن أبى الكرم .

١ - « الكامل فى التاريخ » ١٢ جزءاً (يولاق ١٢٧٤ هـ) .
أحمد ابراهيم :

٢ - « طرق القضاء فى الشريعة الإسلامية » (القاهرة ١٣٤٧ هـ)
ابن الأخوة :

٣ - « معالم القرية فى أخبار الحسبة » (نشره روبان ليثى) .

Rheuban Levi, Gibb Memorial, New Series, vol. Xii
(Cambridge, 1936).

أرنولد : سير توماس و .
Arnold, Sir Thomas W.

٤ - The Preaching of Islam. 3 rd. ed. (London, 1935).

ترجمه إلى العربية وعلق عليه حسن ابراهيم حسن ، وعبد المجيد عابدين ،
واسماعيل النحراوى (الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٧) .

٥ - The Caliphate (Oxford 1924).

٦ - The Legacy of Islam, ed. (Oxford, 1931)

ونقله إلى العربية لجنة الجامعيين لنشر العلم بالقاهرة .

أمدروز : ه . ف .
Amedroz, H. F.

٧ - The Office of the Cadi in the Ahkam Sultaniyya
of Mawardi (J. R. A. S.), July, 1910.

٨ - The Mazalim Jurisdiction in the Ahkam Sultaniyya
of Mawardi (J. R. A. S.), July, 1911.

٩ - The Hisha Jurisdiction (J. R. A. S.), 1916.

Ameer Ali, Sayed

أمير على سيد

١٠ - A Short History of the Saracens (London, 1921).

نقله إلى العربية رياض رافت بعنوان «مختصر تاريخ العرب» (القاهرة ١٩٣٨)
ابن إياس (١٩٣٠/١٥٢٣) : أبو البركات محمد بن أحمد .

١١ - كتاب « تاريخ مصر » : ويعرف باسم كتاب « بدائع الزهور »
أجزاء (بولاق ١٣١١ - ١٣١٢ هـ) .

برنهور Bernheur

١٢ - Mémoire sur les Institutions de Police chez les Arabes (J. A.) Sériev tomes xv et xvi (1861, 1862).
Butler, Alfred بتل : ألفرد

١٣ - «The Arab Conquest of Egypt» (Oxford, 1902).

نقله إلى العربية الأستاذ محمد فريد أبو حديد (القاهرة ١٣٥١ / ١٩٣٣)
البندادى (٤٢٩ / ١٠٣٧) : عبد القادر بن طاهر

١٤ - « الفرق بين الفرق » : (القاهرة ١٣٢٨ / ١٩١٠) .

البلاذرى (٢٧٩ / ٨٩٢) : أحمد بن يحيى بن جابر .

١٥ - فتوح البلدان : (القاهرة ١٣١٩ هـ) .

١٦ - تاريخ البريد في مصر ، وضع بمناسبة انعقاد مؤتمر البريد العالمى
المعاصر في القاهرة (بولاق ١٩٣٤) .

ابن تيمية (٧٢٨ / ١٣٢٨) . تقى الدين الحرانى .

١٧ - « الحسبة في الإسلام » (القاهرة ١٣١٨ هـ) .

الجاحظ (٢٢٥ / ٨٦٩) : أبو عثمان عمرو بن بحر .

١٨ - « كتاب التبصر بالتجارة » ، نشره الأستاذ حسن حنى عبد الوهاب

العونسى (القاهرة ١٣٥٤ / ١٩٣٥) .

جرومان أدولف Grohman, Adolf

١٩ - أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية : ترجمه الدكتور حسن إبراهيم حسن وعلق عليه الجزء الأول (القاهرة ١٩٣٥) .

الجزء الثانى (القاهرة ١٩٥٦) .

الجزآن الثالث والرابع (نمت الطبع) .

الجهشيارى (٩٤٣/٣٣١) أبو عبد الله محمد بن عبدوس .

٢٠ - « كتاب الوزراء والكتاب » نشره الأستاذة مصطفى السقا ،

ولإبراهيم الإيبارى ، وعبد الحفيظ شلبى (القاهرة ١٩٣٨) .
جورج زيدان :

٢١ - « تاريخ التمدن الإسلامى » ، خمسة أجزاء (القاهرة ١٩٠٢ - ١٩٠٦)

ابن جماعة : بدر الدين .

٢٢ - « تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام » مجلة Islamica

(سنة ١٩٣٤) .

٢٣ - جومبي : جاك Gomier, Jacques

Le Mahmel et la Caravane Égyptienne. des Pelerins de la Meeque (XIII e xxx e Siécles) (Le Caire, 1923).

ابن حجر المسقلانى (١٤٤٩/٨٥٣) شهاب الدين بن على .

٢٤ - « الإصابة فى تمييز الصحابة » ٦ أجزاء (مصر سنة ١٩٢٣) .

٢٥ - « رفع الإصر عن قضاه مصر » (مخطوط بدار الكتب المصرية

رقم ٢١١٥) .

ابن حزم (١٠٦٤/٤٥٦) : أبو محمد على بن أحمد .

٢٦ - « الفصل فى الملل والأهواء والنحل » ٥ أجزاء (القاهرة سنة ١٣١٧هـ) .

حسن إبراهيم حسن : الدكتور .

- ٢٧ - تاريخ عمرو بن العاص ، الطبعة الثانية (القاهرة سنة ١٩٢٦) .
- ٢٨ - الفاطميون في مصر (عن الإنجليزية) - (المطبعة الأميرية سنة ١٩٣٢) .
- ٢٩ - السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية (عن الفرنسية) تأليف فان فلوين (القاهرة سنة ١٩٣٣) .
- ٣٠ - أوراق البردى العربية (عن الإنجليزية) تأليف الدكتور أدولف جرومان . الجزء الأول (القاهرة سنة ١٩٣٤) - والجزء الثاني (القاهرة سنة ١٩٥٦) . الجزآن الثالث والرابع (تحت الطبع) .
- ٣١ - تاريخ الإسلام السياسي الجزآن الأول والثاني ، الطبعة السادسة . (القاهرة سنة ١٩٦٢) ، الجزء الثالث (الطبعة السادسة ، القاهرة سنة ١٩٦٢)
- ٣٢ - تاريخ الدولة الفاطمية (القاهرة ١٩٥٨) .
- حسن : الباشا : الدكتور .
- ٣٣ - الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار (مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٧) .
- ابن خلدون (٨٠٨ / ١٤٠٥ - ١٤٠٦) عبد الرحمن بن محمد .
- ٣٤ - « مقدمة ابن خلدون » (بيروت ١٩٠٠ م) ، نقله إلى الفرنسية دي سلان ، وإلى الإنجليزية روزنتال .
- ٣٥ - « العبر وديوان المبتدأ والخبر » ٧ أجزاء (القاهرة ١٢٨٤ هـ) .
- ابن خلكان (٦٨١ / ١٢٨١) شمس الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم .
- ٣٦ - « وفيات الأعيان » جزآن (بولاق ١٢٨٣ هـ) ، (القاهرة ١٣١٠ هـ) ، (القاهرة ١٩٤٩ م) ، نقله إلى الإنجليزية دي سلان De Slane ، باريس (١٨٤٢ - ١٨٤٨ م) .
- ابن دقاق (٧٠٩ / ١٤٠٦ - ١٤٠٧) : إبراهيم بن محمد المصري .

٣٧ - الانتصار بواسطة عقد الأمصار « (جزء ٤ ، ٥) (القاهرة : ١٨٩٣/١٣٠٩) .

ديمومبين : جود فروي Demombynes, Gaudfroy

٣٨ - Les Institutions Musulmanes (Paris, 1931)

English Translation (London, 1950),

نقله إلى العربية فيصل السامر ، وصالح الشماع (بغداد ١٩٥٢) .

Rehatsek, E.

رهبانك : ا

٣٩ - Notes on Some Old Arms and Instruments

of War, Chiefly Among the Arabs (journal of Bombay Branch of the Royal Asiatic Society (J. B. B. R. A. S.), vol xiv (1880).

النفطى الأندلسى -

٤٠ - وأدب الحسبة « ، نشره Levi Provençal et Colin

(باريس ١٩٣١) .

ابن سلام (٨٢٨/٢٢٤ - ٨٣٩) : الحافظ أبو عبيد القاسم .

٤١ - « كتاب الأموال » (القاهرة ١٣٥٣) .

السنهورى : الدكتور عبد الرزاق أحمد .

٤٢ - Le Califat (Paris, 1926).

السيوطى (١٦٠٥/٩١١) : جمال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر .

٤٣ - تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين القائمين بأمر الأمة « .

(القاهرة ١٣٥١ هـ)

٤٤ - « حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة » ، جزءان .

(القاهرة ١٣٢٧ هـ) .

Schacht Joseph

شاخت : يوسف

٤٥ - The Origins of Muhammadan Jurisprudence.
(Oxford, 1950).

الشهرستاني (١١٥٣/٥٤٨) : أبو الفتح محمد بن عبد الكريم
٤٦ - « الملل والنحل » ٥ أجزاء (القاهرة ١٣١٧ هـ) ، على هامش
كتاب الفصل لابن حزم .

الشَّيْزَرِي (حول سنة ٥٨٩/١١٩٢) : عبد الرحمن بن نصر .
٤٧ - « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » ، نشره الدكتور السيد الباز العريني
(القاهرة ١٣٦٥/١٩٤٦) .

الصولي (٩٤٦/٣٣٥) : أبو بكر محمد بن يحيى .
٤٨ - « أخبار الرضى بالله والمتقى لله » من كتاب الأوراق ، نشره ج .
هيوارث دَنْ (القاهرة ١٩٣٥) .
ابن طباطبا (توفي في أوائل القرن الثامن الهجرى) : محمد بن طي المعروف
بإبن الطقطقى .

٤٩ - « الفخرى في الآداب السلطانية وللدول الإسلامية » (القاهرة ١٩٤٥ /
١٩٣٧) .

الطبرى (٩٠٢/٣١٠) : أبو جعفر محمد بن جرير .
٥٠ - « تاريخ الأمم والملوك » طبعة دى غويه (لندن ١٨٨١ م) ٧ أجزاء
(القاهرة ١٣٢٦) ١٢ جزء .

٥١ - « كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين من كتاب اختلاف
الفقهاء » . نشره يوسف شاخت (لندن ١٩٣٣) .
طوسون : (الأمير) عمر .

٥٢ - كتاب مالية مصر من عهد الفراغة إلى الآن .

(الإسكندرية ١٣٥٠/١٩٣١) .

ابن عابدين .

٥٣ - « رد المختار على الدر المختار » (بولاق ١٢٩٩ هـ) .

ابن عبد الحكم (٢٧٦ / ٨٨٩) : أبو القاسم عبد الرحمن القرشي المصري .

٥٤ - كتاب فتوح مصر (القاهرة ١٩١٤) .

٥٥ - كتاب فتوح مصر والمغرب والأندلس (لندن ١٩٢٠)

على إبراهيم حسن : الدكتور .

٥٦ - « تاريخ جوهر الصقلي » (القاهرة ١٩٣٣) .

٥٧ - « تاريخ مصر في العصور الوسطى » الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٦٠) .

عمارة البيني (٥٦٩ / ١١٧٤) أبو الحسن نجم الدين .

٥٨ - « كتاب النكت المصرية في أخبار الوزراء المصرية » .

طبعة هارنوج ديرانبور Hartwig Derenbourg (باريس ١٨٩٧) .

فان فلوين : ج . Van Vloten, G.

٥٩ - « Recherches sur la Domination Arabe, le

Chittisme et les Croyances Messianiques sous le Khilafat
des Omayyades (Amsterdam, 1894).

نقله إلى العربية حسن إبراهيم حسن ، ومحمد زكي إبراهيم (القاهرة ١٩٣٤)

فايظي : آصف علي Fayzee, Asaf Ali -

٦٠ - « Outlines of Mohammadan Law », 2nd ed.

(Oxford, 1955).

ابن قتيبة (٢٧٦ / ٨٨٩) : أبو محمد عبد الله بن مسلم .

٦١ - « الإمامة والسياسة » جزءان (القاهرة ١٣٢٢ هـ) وينسب إلى كاتب أندلسي

قدامة (٩٤٨/٣٣٧) : أبو الفرج بن جعفر الكاتب البغدادي .

٦٢ - « كتاب الخراج » (طبعة دي غويه) (لندن ١٨٨٩) .

القلقشندی (١٤١٨/٨٢١) : أبو العباس أحمد .

٦٣ - « صبح الأعشى في صناعة الإنشاء » ١٤ جزء (القاهرة ١٩١٣ - ١٩١٧) .

کرد علی .

٦٤ - « الإدارة الإسلامية في عز العرب » (القاهرة ١٩٣٤) .

Kremer, Alfred Von.

كريمر : القرد فون .

٦٥ - Culturgeschichte des Orients unter der chalifen, 2 vols. .

(Vienna, 1875), translated by Khuda Bukhsb (Calcutta, 1920—1927)

الكندی (٩٦١/٣٥٠) : أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب .

٦٦ - « كتاب الولاية وكتاب القضاة » (طبعة روفن جت Rhuvon Guest)

وبه ذيل مأخوذ من كتاب « رفع الإضر عن قضاة مصر » لابن حجر الملقاني .

نشره جت مع كتاب الولاية وكتاب القضاة للكندی .

لينبول : ستانلي . Lane-Poole, Stanley

٦٧ - « The Story of Cairo » (London, 1912).

٦٨ - « History of Egypt in the Middle Ages » (London, 1901)

٦٩ - « Coins and Medals » (London, 1892).

٧٠ - « The Muhammadan Dynasties » (Paris, 1925).

ماجد : الدكتور عبد المنعم .

٧١ - « نظم القاطمين ورسومهم في مصر » ، الجزء الأول (القاهرة ١٩٥٣)

الجزء الثاني (القاهرة ١٩٥٥) .

- ٧٢- ماس لا تری Mas Latrle Du N. L.
•Traité des Paix et de Commerce et documents
divers concernant les Relations des Chrétiens avec les
Arabes de l'Afrique Septentrionale. (Paris, 1866).
الماوردی (٤٥٠/١٠٥٧) : أبو الحسن علی بن محمد بن حبیب البصری .
٧٣- « الأحكام السلطانية » (القاهرة سنة ١٢٩٨ هـ لندن ١٩٠٦ م) .
٧٤- « أدب الوزير » المعروف بقوانين الوزارة وسياسة الملك (القاهرة ١٣٤٨/١٩٢٩)
٧٤- منز : آدم . Mez, Adam.
٧٥- « The Renaissance of Islam » trans. into English by
Khuda Bukhsh and D. S. Makgoliath (London, 1939).
وترجمه إلى العربية محمد عبد الهادی أبو ریده ، جزآن (القاهرة ١٣٥٩ - ١٣٦٠ /
١٩٤٠ - ١٩٤١) .
أبو المحاسن (٨٧٤/١٤٩٦) : جمال الدين يوسف بن تقى بردی .
٧٦- « النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة » ٧ أجزاء (مطبعة دار
الكتب المصرية) .
محمد جمال الدين سرور :
٧٧- « الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عهده » (القاهرة سنة ١٩٣٨ م) .
٧٨- مسكويه (٤٢١/١٠٣١) : أبو علی أحمد بن محمد .
٧٩- « كتاب تجارب الأمم » (القاهرة سنة ١٩١٤) .
السمودی (٣٤٦/٩٥٦) أبو الحسن علی بن الحسين بن علی :
٨٠- (كتاب التنبیه والإشراف » (طبعة دی غویه De Goeje) .
لیدن سنة ١٨٩٣ .
٨١- « مروج الذهب ومعادن الجوهر » جزآن (القاهرة سنة ١٣٠٣ هـ -
١٨٨٥ م) .

- المقرئى (١٤٤١/٨٤٥) تقى الدين أحمد بن على .
- ٨٢ - « المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار » جزآن (بولاق سنة ١٢٧٠ هـ) .
- ٨٣ - « تماظ الحنفا بأخبار الأئمة القاطمين الخلفاء » (بيت المقدس سنة ١٩٠٨ م) ، نشره الدكتور جمال الشيال (القاهرة ١٣٦٧/١٩٤٨) .
- ملن : ج . جرافتون . Milne, G. Grafton.
- ٨٤ - A History of Egypt under Roman Rule. (London, 1913).
- ابن عماتى (١٢٠٩/٦٠٦) : القاضى الوزير شرف الدين أبو المسكارم الأسعد ابن أبى سعيد .
- ٨٥ - « كتاب قوانين الدواوين » (القاهرة سنة ١٢٩٩ هـ) ، نشره الدكتور عزيز سوربال عطية (القاهرة ١٩٤٣) .
- ابن منجب (١١٤٧/٥٤٢) أمين الدين تاج الرياسة أبو القاسم على ، ويسى أيضاً الصيرفى المصرى .
- ٨٦ - « الإشارة إلى من نال الوزارة » (القاهرة سنة ١٩٢٤ م) .
- ٨٧ - « قانون ديوان الرسائل » ، نشره على بهجت (القاهرة ١٩٠٥) ، ترجمه إلى الفرنسية هنرى ماسيه (Henri Massé) (القاهرة ١٩١٤) .
- ابن ميسر (١٢٧٨/٦٦٧) : محمد بن على بن يوسف بن جلب .
- ٨٨ - « تاريخ مصر » طبعه هنرى ماسيه (القاهرة سنة ١٩١٩ م) .
- ميور : سير وليام تامل . Muir, Sir William Temple.
- ٨٩ - The Caliphate, its Rise, Decline and Fall. (Oxford, 1902).
- ٩٠ - The Mameluke or Slave Dynasty of Egypt. (London, 1891).

ناصر خسرو (١٠٨٨/٤٨١) : « سفر نامه » .

٩١ - Relation du voyage de Nasiri Khosrau en Syrie, en Palestine, en Egypte, en Arabie et en Perse. Persian Text and Translation by Charles Schefer (Paris, 1881).
نظام الملك : (١٠٩٢/٤٨٥) :

٩٢ - Siasset Namèh, traité de Gouvernement, Composé pour le Sultan Melik-Chah par le Vizir Nizam out-Mouk, texte Persan (ed. par Charles Schefer), 3 vols. (Paris, 1891-1897)

النوبختي (٩١٤/٢٠٢) : أبو محمد الحسن بن موسى .

٩٣ - « كتاب فرق الشيعة » استامبول ١٩٣١ .

النويري (١٣٢٢/٧٣٢) : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب .

٩٤ - « نهاية الأرب في فنون الأدب » . مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٥٧٦ وطبع منه عشرة أجزاء .

ابن هشام (٨٣٢/٢١٨) : أبو محمد عبد الملك بن هشام أبوب المفاوى الخيمى .

٩٥ - « كتاب سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم » ٣ أجزاء (القاهرة سنة ١٣٢٢) .

هلال الصابى (٥٤٤٨ = ١٠٥٦ م) : أبو الحسن بن الحسن بن أبي إسحق إبراهيم الكاتب .

٩٦ - « تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء » طبعة هـ . ف أمدرود (H. F. Amedroz ، وذهبه الناشر بفهرس ومذكرات .

٩٧ - الجزء الثامن من « تاريخه » (٣٨٩ - ٥٣٩٣) ، طبعة أمدرود وطبعه بعد ذلك وزجه الأستاذ مرجولايوث (Prof. D. S. Margoliouth)

- وديل به كتاب « تجارب الأمم » لمكويه (القاهرة سنة ١٩١٩ م) .
- ٩٨ - ابن واصل (١٢٩٧/١٢٩٨ - ١٢٩٨) : جمال الدين بن واصل الشافعي المذهب .
« مفرّج الكرب في أخبار بني أيوب » ، نشره الدكتور جمال الشيال ،
جزءان (القاهرة : ١٩٥٣ ، ١٩٥٧) .
- اليقوبى (٨٩٥/٢٨٤) : أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب
ابن واضح .
- ٩٩ - « كتاب البلدان » طبعة دى غويه (لندن سنة ١٨٩٢ م) .
أبو يوسف (٨٠٧/١٩٢ - ٨٠٨) : يعقوب بن إبراهيم صاحب
أبي حنيفة .
- ١٠٠ - « كتاب الخراج » (بولاق سنة ١٣٠٢ هـ) .
- ١٠١ - كتاب « الفقه على المذاهب الأربعة » (طبع دار الكتب ١٣٤٩ /
١٩٣١) .
-